الشكل والدلالة

دراسة نحوية للفظ والمعنى

تأليف

الدكتور عبد السلام السيد حامد

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



الكتاب : الشكل والدلالة – دراسة نحوية للفظ

المؤلف : د. عبد السلام السيد حامد

رقم الإيداع : ٢٣٩٤

تاريخ النشر : ٢٠٠٢

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 637 - 7

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة
ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

إهداء

إلى من كان يؤمه فى محراب علمه كل قاصٍ ودانٍ، من بقيت كلماته ومواقفه حصنًا للعربية، ورمزًا لتراثها العظيم، إلى روح الأستاذ أبى فهر محمود محمد شاكر.

والى أبى،

والى رفيقة الطريق المخلصة،

وفجر دنيانا الجديدة أنس.

إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا العمل.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه. وأما بعد، فالعلاقة بين اللفظ والمعنى من أشهر القضايا التى حظيت باهتمام كبير فى تراثنا ومازالت تحظى به إلى الآن. ولاشك فى أن علوم اللغة المختلفة أوثق العلوم اتصالاً بهذه القضية. ولما كان النحو واحداً من هذه العلوم، فإن مجرد النظرة العابرة فى حقل دراسته قديماً وحديثاً تكفى لإثبات ذلك.

وبقدر أهمية جانبى اللفظ والمعنى فى بناء النحو العربى قامت دراسات كثيرة حديثاً حول هذا الموضوع من زوايا متعددة، ولعل أهم هذه الدراسات وأبعدها تأثيراً دراسة الأستاذ الدكتور تمام حسان التى اشتمل عليها كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها».

وفى إطار هذه الدراسات السابقة، تأتى دراستنا هذه محاولة أن تسلك سبيلاً مختلفاً وأن تنظر إلى هذا الموضوع من زاوية جديدة، هى زاوية الكشف عن العلاقة التأثيرية المتبادلة بين اللفظ والمعنى معاً فى بناء الجملة وتحليلها وتفسيرها نحوياً من منطلق تراثنا النحوى فى المقام الأول. وهذا فى الحقيقة يعنى أمرين : الأول : أننا لا نهتم بدراسة أحد هذين الجانبين فقط دون الآخر، وإنما نحن معنيون هنا ببحث الجانبين معاً فى ضوء علاقة كل منهما بصاحبه. والثانى : أن المجال الذى ننطلق منه ونحاول أن نكشف فيه عن هذه الفكرة هو فى الأساس التراث النحوى كما تصوره آراء النحاة وأفكارهم وتحليلاتهم، ولكن مع الاستفادة بقدر الإمكان من الأفكار والنظريات الحديثة، بالإضافة إلى رؤية الباحث الخاصة. ولعل هذين الأمرين معاً هما اللذان يميزان المحاولة التى تهدف هذه الدراسة إلى القيام بها عن غيرها من الدراسات التى تتصل بها.

ونظراً إلى أن الجوانب المختلفة للنحو ـ سواء كانت فى مجال التقعيد أو مجال التطبيق ـ لا تخلو من علاقة واضحة باللفظ والمعنى - فقد ترتب على هذا مواجهة الباحث بعض الصعوبات الناشئة عن شدة اتصال مجال البحث بكثير من المسائل والأبواب، وكثرة تداخله مع غير قليل من الدراسات. وإزاء هذا وذاك، حاول الباحث أن يلتزم بالفكرة الأساسية التى اختطها لبحثه، والتى رأى أنها تعصمه غالباً من الوقوع فى الحيرة والاضطراب؛ فى أخذ ما يأخذ وترك ما يترك من الأفكار والمسائل من حيث التناول والبحث . ومع هذا لم يجد الباحث أحياناً معدًى عن الاختيار الدقيق غير المخل الذى يفرضه تزاحم زوايا البحث.

وبناء على هذا كله، وجدت أن تحقيق هدف هذه الدراسة ـ وهو بحث أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى معاً فى بناء الجملة وتحليلها وتفسيرها ـ إنما يتم من خلال التقسيم الذى ارتضيته لها، وهو خمسة فصول يسبقها تمهيد ويتلوها خاتمة لأهم نتائج البحث، وكل فصل من هذه الفصول يقع فى مبحثين.

فأما " **التمهيد** " فقد حاول أن يلم بصفة أساسية بأربع مسائل :

الأولى : نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى. **والثانية** : تعريف اللفظ والمعنى وتحديد المقصود بهما فى هذه الدراسة.

والثالثة : بيان أهمية هذين الجانبين فى النحو ومنهجه بشكل خاص.

والرابعة: تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية.

وأما الفصل الأول " أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية "، فهو متصل بقضية كثيراً مادار الكلام والجدال حولها. لذلك لم نشأ أن ندور مرة أخرى فى إطارها المعهود فنقع فى هاوية التكرار وما يترتب عليه، بل إننا لم يعننا من ذلك إلا أن نتجه اتجاهاً عمليًا، يقوم على أساس أن نبين العلاقة بين الإعراب والمعنى من خلال وضع دلالات محددة لكل علامة من علامات الإعراب، تسهم من الناحية الفعلية فى دقة استعمال العلامة وفهم المعنى.

وقد فرض علينا ذلك أن يبدأ هذا الفصل بمدخل نتحدث فيه عن البناء وما يبدو فيه من علاقة واضحة باللفظ والمعنى، وكذلك يشمل الحديث عن العلاقة بين

الإعراب والمعنى من حيث أهميتها وحقيقتها. وأما صلب هذا الفصل فيتمثل فى مبحثين؛ أولهما يعنى ببيان الدلالات الخاصة بكل حالة إعرابية فى الأسماء، وثانيهما يهتم بالكشف عن المعانى الخاصة بكل حالة إعرابية فى الفعل المعرب وهو المضارع.

وأما الفصل الثانى " أثر الصيغة والاشتقاق والجمود" فهو يحاول أن يبين أثر الاشتقاق والجمود ـ باعتبارهما جانبين يرجعان إلى اللفظ ـ على تحديد الوظائف النحوية والأحكام، وهذا يتم من خلال مبحثى هذا الفصل، وأولهما : أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية. وثانيهما : أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بالنظر إلى العمل والمادة اللغوية. وهذا المبحث يهتم بدراسة العامل من هذه الناحية لما له من أثر كبير فى اقتضاء وظائف معينة فى التركيب.

ونود أن نشير إلى أن هذين الفصلين السابقين كل منهما يعنى بدراسة جانب لفظى بوصفه مؤثراً على المعنى بصفة خاصة. أما الفصلان التاليان ـ وهما الثالث والرابع ـ فهما على العكس من ذلك يعنيان بدراسة المعنى بوصفه مؤثراً على اللفظ فى المقام الأول من خلال ثلاثة جوانب هى : إبهام المعنى، ومعنى الجنس، والمعانى المختلفة.

وبناء على هذا يتوجه الفصل الثالث. وهو " أثر إبهام المعنى " - إلى العناية ببيان أثر كون معنى المبنى النحوى مبهماً على تركيب أجزاء الجملة معاً وتكوينها. وهذا ما يبدو فيه من خلال المبحثين ؟ الأول الذى يحاول تعريف الإبهام وتحديد مواضعه عن طريق حصره فى نوعين هما : الإبهام المفرد والإبهام التركيبى، والمبحث الثانى الذى يتوجه إلى بيان أثر الإبهام فى الوظائف النحوية والجملة، وأهم المواضع التى تأتى فى هذا الصدد : ضمير الغائب وجملتا المدح والذم والتمييز والظرف.

والفصل الرابع " أثر معنى الجنس وغيره من المعانى المختلفة" يرصد أثر المعنى من خلال إطارين : الأول : معنى الجنس الذى يحاول البحث قبل بيان

تأثيره، أن يعرفه ويحدد أقسامه المختلفة التى تقوم على أساس النظر إلى هذا المعنى من ثلاثة جوانب أساسية هى : دلالته وعدده وتعيينه. وفى هذا الإطار يتم تناول الآثار المترتبة على معنى الجنس فى المعانى والمبانى، ومن ذلك تأثيره فيما يدل على العدد والنوع والتعريف والتنكير.

وأما الإطار الثانى فى هذا الفصل، فهو المعانى المتفرقة بصفة عامة التى يتحقق عرض أثرها من زاويتين، إحداهما تحليل الكلم تحليلاً نوعيًا، ويقصد بهذا تحليل الكلمات بوصفها تنتمى إلى نوع معين من أنواع الكلم وما يترتب على هذا. والزاوية الأخرى هى الشروط وما تعنيه من تحقيق الوظائف النحوية. وكل واحد من هذين الإطارين السابقين يمثل مبحثًا.

وأما الفصل الخامس والأخير، فيعنى فى مبحثين أيضاً بالجمع بين جانبى اللفظ والمعنى لدراسة أثر كل منهما مقارناً بالآخر على مستوى مهم هو مستوى التركيب، وذلك من خلال التراكيب التى لها علاقة واضحة بذلك وهى تشمل : التركيب الإسنادى الأصلى والمركب الإضافى، وتركيب التابع، ومركبى المصدر المؤول والوصف المحلّى بأل.

وأود بعد هذا أن أشير إلى أن هذه الدراسة تكاد تكون جديدة وإن كانت فى الأصل رسالتى التى حصلت بها على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى، والتى نوقشت فى آخر عام ١٩٩٧م فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وكان عنوانها : «تحليل اللفظ وتقويم المعنى وأثرهما فى التراث النحوى».

ويرجع قولى إن هذه الدراسة تكاد تكون جديدة، إلى أننى أضفت إلى أصلها - فى مواضع عديدة متفرقة - كثيرًا من المسائل والتفاصيل والتعليقات؛ مما نتج عن استمرار معايشة الفكرة فى الذهن، وتتابع القراءة، ورغبتى فى أن تصبح الدراسة عند طبعها أكثر ثراءً وخصبًا . ولذا يجوز لى أن أصف ما أقدمه الآن بأنه عمل قديم جديد أو بناء متجدد، ولعل تعديل العنوان يشير إلى ذلك ويؤكده .

ويقتضينى الوفاء هنا أن أقدم شكرى وأعرب عن امتنانى للأستاذ الدكتور أمين على السيد، والأستاذ الدكتور محمد عبدالمجيد الطويل اللذين أشرفا على

أصل هذا العمل، كما يحتّى الوفاء كذلك أن أسوق جزيل الشكر أيضاً لمناقشىّ فيه: الأستاذ الدكتور على أبو المكارم، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة.

أما أنت أيها الأستاذ الجليل الذى يشرق علينا دائماً بأستاذيته وإنسانيته فنستضىء ونطمئن إليه وبه، أستاذى الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبداللطيف - فلا أستطيع أن أوفيك حق الشكر تجاه قراءة هذا العمل والإسهام فى نشره إلا أن أقول : إن هذا بحث كتب فى كثير من مواضعه بهدى آرائك وكلامك، وها هو ينشر ويخرج للنور بمساعدة ولفتة حنون من جميل خصالك، فلك الشكر المتصل بحق المرتين أولاً وأخيرًا.

وفى مقام الشكر لا أنسى أن أقدم شكرى وتقديرى كذلك إلى الأستاذ هانى أحمد غريب وداره، عرفانًا بالجهد الطيب المبذول فى تقديم هذا الكتاب إلى القارئ .

وختامًا أقول : لقد حاولت فى جميع المراحل التى مرت بها هذه الدراسة أن أبذل أقصى ما فى وسعى من جهد ودقة وأناة، كى تصبح على النحو الذى أرجوه والذى ينبغى أن يكون عليه أى عمل علمى جاد. وحسبى فى النهاية بعد حكم القارئ لى أو علىّ، أنى سلكت طريقاً أراه وعراً دأبى الجد والمصابرة وتحفزنى رغبة تقديم الجديد. والله أسأل أن أكون من العلم النافع بسبب. إنه سميع قريب مجيب.

« ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير».

عبدالسلام السيد حامد

القاهرة فى الثالث من صفر ١٤٢٢هـ

الموافق ٢٠٠١/٤/٢٧ م

تمهيد

أولا ـ نظرة تاريخية عامة للفظ والمعنى :

تتكون الكلمة أو أية وحدة لغوية تكبرها من جانبين أساسيين مهمين لا ينفصل أحدهما عن الآخر هما : اللفظ والمعنى. ودراسة اللغة فى حد ذاتها تعد فى جانب كبير منها دارسة للعلاقة بين هذين الجانبين.

ونظراً لأهمية اللفظ والمعنى عموماً وارتباطهما بكثير من العلوم ومجالات المعرفة الإنسانية، لم تقتصر دراستهما قديماً وحديثاً ـ عند العرب وغيرهم ـ على مجال اللغة وحده الذى يعد أكثر ميادين العلوم اهتماماً بهما [1]. بل إن كل المجالات المعرفية ذات الصلة بهذه القضية درست ما يخصها منها. ولذلك نجد أن قضية اللفظ والمعنى فى تراثنا مسألة أساسية مشتركة فى العلوم والدراسات العربية التى تتصل بالكلمة واللغة حيث إنها « هيمنت على تفكير اللغويين والنحاة وشغلت الفقهاء والمتكلمين، واستأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد، نقد الشعر والنثر، دع عنك المفسرين والشراح الذين تشكل العلاقة بين اللفظ والمعنى موضوع اهتمامهم العلنى الصريح» [2].

وقد كان من إسهام اللغويين العرب فى هذا المجال : وضع المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ[3]، ودراسة اتصال معانى الألفاظ المتحدة الأصول ومحاولة ربط بعضها ببعض فيما عرف باسم الاشتقاق الأصغر والاشتقاق الأكبر،

---

(١) انظر : اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ، ترجمة د . عباس صادق الوهاب (دار الشئون الثقافية العامة ـ بغداد ـ ط١ ـ ١٩٨٧م) ١٦ .

(٢) فصول (المجلد السادس ـ العدد الأول ـ ١٩٨٥م) بحث لمحمد عابد الجابرى بعنوان : اللفظ والمعنى فى البيان العربى : ص ٢١ .

(٣) انظر : علم الدلالة ، تأليف الدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب ـ القاهرة ـ ط٤ ـ ١٩٩٣) ٢٠ ، ٢١ .

وكذلك بحث المطابقة بين اللفظ ومعناه من حيث مناسبة كل منهما للآخر[1]، وتفسير العلاقة أيضاً بين اللفظ والمعنى بأنها - وهذا هو رأى أكثرهم - عرفية اعتباطية[2].

وقد اقتضت جهود البلاغيين فى هذا الشأن السير فى ثلاثة اتجاهات : دراسة الحقيقة والمجاز، وبحث خصائص التراكيب، ودراسة الظواهر البديعية اللفظية. وقد أسفرت هذه الجهود عن اكتشاف نظرية النظم عند عبد القاهر ووضع ثلاثة علوم تمثل هذه الاتجاهات وهى : البيان والمعانى والبديع، وهذه العلوم يجمعها إطار مشترك هو «العلاقة بين الاختيار الأسلوبى باعتباره رمزًا وبين المعنى» [3].

ويضاف إلى ذلك أن هذه القضية برزت بوضوح فى تاريخ الأدب العربى وخاصة فى القرن الثالث الهجرى، وشغلت الأدباء والنقاد وظلت مناط البحث والجدل فترة طويلة. وقد انقسم هؤلاء أمامها فريقين، وكان الاتجاه السائد تفضيل اللفظ على المعنى حتى عرف النقد العربى بهذا [4].

وفيما يختص بعلاقة أصول الفقه والمنطق بهذه المسألة نجد أن هذه العلاقة واضحة أيضًا، حيث إن هذين العلمين يدرسان المعنى على المستوى العقلى. فقد عنى علماء الأصول بدراسة المعنى لأنه يمثل ركناً مهمًا من أركان

(١) انظر - مثلاً - : باب " إمساس الألفاظ أشباه المعانى " وباب " قوة اللفظ لقوة المعنى " فى الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط٣ من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨م) ١٥٤/٢ ، ٢٦٧/٣ .

(٢) انظر : دلالة الألفاظ ، تاليف الدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط٢ - ١٩٦٣م) ٦٤ والظواهر اللغوية فى التراث النحوى : جـ١ الظواهر التركيبية ، للدكتور على أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - ط١ - ١٩٦٨) ١٢٠ - ١٣٢ .

(٣) الأصول : دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ، تاليف الدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢م) ٣٤٦ .

(٤) انظر : العمدة فى صناعة الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيروانى ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (دار الجيل - بيروت ط٤ - ١٩٧٢م) ١٢٤/١ - ١٢٧ ودلالة الألفاظ ٢٠٠ ، ٢٠١ وعلم الدلالة العربى : النظرية والتطبيق ، للدكتور فايز الداية (دار الفكر - دمشق - ط١ - ١٩٨٥م) ٣٢ - ٤٠ وقضية اللفظ فى النقد العربى حتى القرن الخامس الهجرى (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٨٠م - إعداد السعيد أحمد الباز) ص١ .

استنباط الأحكام الفقهية من النصوص ويعول عليه فى البحث عن الأدلة، ومن أهم مباحثهم فى هذا الصدد تقسيمهم دلالة اللفظ باعتبارات مختلفة هى : الوضع والاستعمال والوضوح والقصد.

وفى المنطق تعد دراسة دلالة الألفاظ جزءًا من دراسة المنطق نفسه؛ وذلك لأهمية المعنى الكبيرة فى استنباط الأحكام المنطقية من القضايا. ومما تناوله المناطقة فى هذا الشأن تقسيم اللفظ من حيث الشكل إلى مفرد ومركب، وتقسيمهم دلالة اللفظ على معناه إلى ثلاثة أنواع هى : المطابقة والتضمن والالتزام[1].

ولعلنا إذا توقفنا قليلاً عند علاقة المنطق بقضية اللفظ والمعنى نجد أمراً مهمًا تجدر الإشارة إليه هنا، وهو يتمثل فى أن أوضح ما يبين هذه العلاقة ذلك الجدل الذى تصوره رسالتان وردتا فى كتاب أبى حيان « المقابسات ». وهما تعكسان طرفاً من الصراع الذى دار فى القرن الرابع الهجرى بين المتعصبين للثقافة اليونانية بمنطقها الأرسطى والمعتدلين الذين يرون الاقتصاد فى الاستفادة من هذا وخاصة فى البحث اللغوى .

والرسالة الأولى تمثل مناظرة جرت فى حضرة الوزير ابن الفرات بين متّى ابن يونس المنطقى وأبى سعيد السيرافى النحوى الذى انتصر على خصمه. ونص هذه الرسالة أو هذه المناظرة - كشأن الأخرى - يبين فى صراحة فى كثير من المواضع علاقة المنطق بهذه القضية مع بيان صلة النحو بهذين، ومن هذا قول متّى: « لا حاجة بالمنطقى إلى النحو، وبالنحوى حاجة إلى المنطق؛ لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقى باللفظ فالبعرض، وإن عبر النحوى بالمعنى فالبعرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضح من المعنى »[2]. وقد أنكر عليه السيرافى هذا وخطّأه فيه مبيناً أن المنطق والنحو

(١) انظر : منهج البحث اللغوى بين التراث وعلم اللغة الحديث ، للدكتور على زوين (دار الشئون الثقافية العامة - سلسلة كتب شهرية - بغداد - ط١ - ١٩٨٦م) ١٠٨ - ١١٧ وما بعدها ، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣م) ٣٧ وعلم الدلالة للدكتور أحمد مختار ٢١ .

(٢) المقابسات لأبى حيان التوحيدى ، محقق ومشروح بقلم حسن السندوبى (دار سعاد الصباح - الكويت والقاهرة ط٢ - ١٩٩٢م) رسالة « المنطق اليونانى والنحو العربى » ص ٧٤ .

واللفظ والإفصاح والحديث وما شابه هذا كله من واد واحد، ثم قال : « والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعى، والمعنى عقلى »[1]

ومما اعترض به السيرافى أيضاً على متّى قوله إن النحوى ينظر فى المعنى كالمنطقى، لأن لكل لغة منطقها الخاص، وقد ذكر أمثلة مختلفة لبعض الأساليب العربية فى هذا الشأن، وهى جمل يتوقف فهمها وإدراك ما يترتب عليها والتمييز بينها على فهم المعنى من ناحية النحو لا من ناحية المنطق[2]، ولأجل هذا يستنكر السيرافى سائلاً « فلِمَ تدعى أن النحوى إنما ينظر فى اللفظ لافى المعنى والمنطقى ينظر فى المعنى لا فى اللفظ ؟ هذا كان يصح لوأن المنطقى يسكت ويجيل فكره فى المعانى ويرتب ما يريد فى الوهم السانح والخاطر العارض والحدس الطارئ، وأما وهو يريغ أن يبرر[3] ما صح له بالاعتبار والتصفح إلى المتعلم والمناظر فلابد له من اللفظ الذى يشتمل على مراده، ويكون طباقاً لغرضه، وموافقاً لقصده »[4].

وأما رسالة أبى حيان الثانية فهى مقابسة عنوانها « ما بين المنطق والنحو من المناسبة » وهى حوار دار بين أبى حيان وأستاذه أبى سليمان المنطقى، ويبدو أنها كتبت فيما بعد، لأنها توحى بمصالحة بين النحاة والمناطقة، وفيها يقول أبو سليمان: « النحو منطق عربى، والمنطق نحو عقلى، وجُل نظر المنطقى فى المعانى وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التى هى لها كالحلل والمعارض، وجُل

(١) السابق : ٧٥ .
(٢) تتحدد هذه الأمثلة فى الجمل التالية :
(أ) زيد أفضل الإخوة ، وزيد أفضل إخوته . والجملة الأولى صحيحة والثانية خطأ لأن اسم التفضيل بعض مما يضاف إليه .
(ب) لهذا علىَّ درهم غير قيراط .
(جـ) بكم الثوبان المصبوغان ؟ وبكم ثوبان مصبوغان ؟ وبكم ثوبان مصبوغين؟
(د) لفلان من الحائط إلى الحائط .
انظر : المقابسات ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ .
(٣) « يبرر » هكذا بالراء الثانية المهملة . وأظنه تحريفاً صوابه بالزاى الثانية المنقوطة .
(٤) المقابسات : ٧٨ ، ٧٩ . وانظر : فصول (المجلد٦ - العدد ١ - ١٩٨٥م) ص ٣٦ .

نظر النحوى فى الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعانى التى هى لها كالحقائق والجواهر... وكما أن التقصير فى تحبير اللفظ ضار ونقص وانحطاط، فكذلك التقصير فى تحرير المعنى ضار ونقص وانحطاط »[1]. ويقول أيضاً : «وبالجملة، النحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدى إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيباً يؤدى إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة... والنحو تحقيق المعنى باللفظ، والمنطق تحقيق المعنى بالعقل »[2] وعلى هذا يعين كل منهما الآخر[3] .

وأما من حيث نظر النحاة فى اللفظ والمعنى - وهذا من أهم جوانب هذه القضية - فذلك هو موضوع هذا البحث، وتكفى الآن الإشارة الموجزة إلى أنهم حاولوا أن يدرسوا العلاقة المتبادلة بين هذين الجانبين من خلال بحث التركيب ومكوناته.

وأما الناظرون فى اللفظ والمعنى من غير العرب من الغربيين، فهؤلاء أيضًا « تعددت هوياتهم ومشاربهم ؛ فقد نظر فى المعنى كثير من فروع الدراسات الإنسانية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأنثروبولوجيا والأدب واللغة وغيرها، ولقد اختلفت النظرة إلى المعنى باختلاف هذه الفروع وبحسب اهتمام كل فرع منها بجانب خاص من جوانب المعنى »[4].

ويرجع تاريخ بدء البحث فى هذه القضية قديماً إلى الهنود وفلاسفة اليونان، حيث نظروا فى حقيقة العلاقة بين اللفظ والمعنى : أطبيعية ذاتية هى أم عرفية اعتباطية[5] ؟ وبعد ذلك بفترات طويلة ومروراً بجهود العرب التى أشرنا إليها فى

(١) المقابسات : ١٦٩ ، ١٧٠ .
(٢) السابق : ١٧١ ، ١٧٢ .
(٣) انظر : من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - ط٣ - ١٩٦٦م) ٦٥ - ٧٧ .
ومن الجدير بالذكر هنا أنه بالرغم مما توحى به رسالة أبى حيان الثانية من مصالحة بين النحو العربى والمنطق ، فقد قيل إن الغلبة فى الصراع بين الطرفين بعد ذلك كتبت للمنطق ، ومما يدل على هذا أن المقولات العشر ، وهى : الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية - مثلت المرجع الذى آلت إليه قضايا النحو والذى كان عليه المعول فى مسائله .
انظر : التركيب اللغوى للأدب ، للدكتور لطفى عبدالبديع (الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - مصر - ط١ - ١٩٩٧م) ١٤، ١٥ .
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ٢٤ .
(٥) انظر : دلالة الألفاظ ٦٢ ، ٦٣ .

هذا الميدان، وفى مطالع العصر الحديث ـ بدأ البحث فى الدراسات اللغوية بصفة عامة ـ وغيرها بالطبع ـ فى الغرب ينهض ويتطور، وغنى عن البيان أن نعيد القول بأن أى دراسة لغوية قامت فى هذه الفترة تعد دراسة للفظ والمعنى من زاوية ما، ومن ذلك دراستهما من الناحية التركيبية.

وإذا كانت دراسة المعنى على نحو خاص، بدأت تتطور وتتقدم من خلال ما كتبه أوجدن ورتشاردز [(١)] فى الربع الأول من القرن العشرين حتى أصبحت دراسة المعنى أو الدلالة علمًا مستقلًا بعد ذلك [(٢)] ـ فقد تداخلت مناهج هذا العلم مع مناهج النحو «بعد مقالة Katz و Fodor الرائدة (١٩٦٣م) التى قادت إلى دمج الفرعين داخل إطار القواعد التحويلية [(٣)]، وتوسعت اهتمامات هذا العلم لتشمل التراكيب وتحليل الجمل ببيان علاقات كلماتها بعضها ببعض، وإظهار كيفية ارتباط الجمل منطقيًا بالجمل الأخرى [(٤)] » .

وبناء على هذا أصبح ينظر إلى التحليل الدلالى على أنه يشمل فرعين : أحدهما يعنى ببيان المعانى المعجمية للمفردات، والآخر يهتم ببيان معانى الجمل والعبارات والعلاقات بين أجزائها وهو ما يسمى بالمعانى النحوية [(٥)].

---

(١) منح كل من هذين موضوع المعنى قدراً كبيراً من التخصص عن طريق عملهما الأساسى وهو إخراج كتاب مستقل لمعالجة المعنى هو " معنى المعنى " عام ١٩٢٣م ، وقد حاولا أن يضعا فيه نظرية للعلامات والرموز ، كما بينا من خلاله ستة عشر تعريفًا تزيد على العشرين بالتقسيمات الفرعية . ويحسب لهما أيضًا أنهما قدما لتحليل المعنى التمييز بين الوظيفتين الإشارية والعاطفية للكلمات . انظر : علم الدلالة ٢٣ ، ٢٤ ودور الكلمة فى اللغة ، تأليف ستيفن أولمان ، ترجمه وعلق عليه الدكتور كمال محمد بشر (مكتبة الشباب ـ القاهرة ـ ط١٠ ـ ١٩٨٦م) ٦٩ ـ ٧١ .

(٢) انظر : علم الدلالة ٢١ ـ ٣٠ .

(٣) عنوان هذه المقالة " بناء النظرية الدلالية " The Structure Of Semantics وقد ظهرت فى مجلة Language : الجزء ٣٩ ـ المجلد الثانى من صفحة ١٧٠ إلى صفحة ٢١٠ . وهى تعد تحولاً أساسيًا فى نظرية التحويليين لأنها عنيت بتوضيح أن البنيتين العميقة والسطحية معًا تمدان الجملة بالتفسير الدلالى بعد أن كان السائد لديهم قبل ذلك أن البنية العميقة وحدها هى التى يعول عليها فى ذلك . انظر : النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف (القاهرة ـ ط١ ـ ١٩٨٣م) ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) علم الدلالة ٦ .

(٥) انظر : السابق ٦ ، ٧ .

وبعد هذه النظرة العامة الممهدة لمعالجة قضية اللفظ والمعنى، يمكننا أن نضيف ونعرض النقاط الثلاث الآتية التى تمهد ـ على وجه الخصوص ـ لموضوع هذه الدراسة الأساسى، وهو بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى فى النحو وخاصة ما يتعلق منها ببناء الجملة.

ثانيا. تعريف اللفظ والمعنى :

(أ) اللفظ :

ما نقصده فى بحثنا هذا بمصطلح : «اللفظ » هو المقابل المادى أو الحسى المنطوق لمصطلح " المعنى"، أى إن المعنى إذا وصف بأنه فكرة ذهنية مجردة لا يمكن أن ترجع إلى المادة، فإن ما يقابل هذه الفكرة الذهنية المجردة هو ما نقصده باللفظ، وعلى هذا فاللفظ هو المنطوق الذى يتكلم به اللسان أيًا كان قدره وكمّه وهو شكل ويقابل المعنى. وبناء على ذلك أيضًا فاللفظ هو أداة الإشارة إلى هذه الفكرة الذهنية المجردة وهو الحامل لها والمعبر عنها، أى إنه أداة أداء الدلالة أو المعنى، وأهم سمة مميزة له أنه منطوق وأنه شكل.

وما ذكرناه لما نقصده باللفظ يتفق بقدر كبير مع مجمل تعريفات النحاة وغيرهم له وإشاراتهم إليه وحديثهم عنه، ويدل على ذلك هذه الفقرات والإشارات المختارة من كلام بعضهم فى هذا الشأن :

١ ـ يتأكد لنا اقتران مصطلح اللفظ بمعنى (النطق) من استعمال سيبويه (ت سنة ١٨٠هـ) له بهذا المعنى فى كثير من المواضع، ومنها على سبيل المثال الباب الذى جعل عنوانه : « هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد »، وفيه يقول : « قال الخليل يوماً وسأل أصحابه : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التى فى لكَ والكاف التى فى مالك والباء التى فى ضرب ؟ فقيل له نقول : باءْ كافْ. فقال إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال : أقول : كَهْ وبَهْ. فقلنا : لم ألحقت الهاء، فقال : رأيتهم قالوا : عه، فألحقوا هاءً حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف... ثم قال : كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامى

وباء اضربْ ودال قد ؟ » وقد بين لهم أنه يقال : إبْ وإى وإدْ، بإلحاق همزة قبل هذه الأحرف حتى يتمكن من اللفظ بالساكن »[1] .

ونجد شيئاً آخر مهمًا لدى سيبويه وهو مقابلته بين اللفظ والمعنى فى مواضع مختلفة منها الباب الذى صدره بقوله : « هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى ». وفى هذا الباب يقارن بين النصب والرفع فى بعض التراكيب المتعلقة باستعمال ما يدل على الزمان والمكان. ومن أمثلة ذلك ما يقال فى جواب نحو : متى يُسار عليه ؟

فقد بين أنه يمكن أن يجاب على هذا بالنصب على الظرفية فيقال : اليومَ أو غداً أو ما شابه ذلك .

كما بين أنه يجوز أن يأتى الجواب بالرفع أيضاً فيقال مثلاً : سير عليه اليومُ، ووجه الرفع على اتساع الكلام كما يقال : الليلةُ الهلالُ، أى الليلة ليلة الهلال.[2]

ومن البيِّن أن سيبويه يقصد باللفظ هنا العلامة الإعرابية أو الإعراب[3] ؛ لأن معنى كلامه أن الشكل اللفظى المتمثل فى النصب يتبع معنى معيناً ويوجه ويصحح عليه، كما أن الشكل اللفظى المتمثل فى الرفع يتبع معنى معيناً آخر ويوجه ويُصحّح عليه. وهذا الكلام يؤكد ما قلناه فى تحديد مفهوم اللفظ بأنه يقصد به المنطوق أيًا كان شكله وكمه كبيراً أو صغيراً؛ فهذا اللفظ أو المنطوق لا يقتصر على الوحدات الكبيرة المستقلة فقط كالجملة أو الكلمة، بل إنه يشمل أيضاً ما هو أقل

---

(١) الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح الأستاذ عبدالسلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجى بالقاهرة ـ ط٢ ، ط٣) ٣/٣٢٠ ، ٣٢١ وانظر مثالين آخرين لهذا فى الكتاب ٣/٤٩٩ ، ٦٢١ ، وراجع : المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ طبعت أجزاؤه بين سنتى ١٣٨٦هـ و ١٤١٥هـ) ١/١٧٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٢١٦ .

(٣) يؤكد هذا الفهم تصريح الأعلم الشنتمرى فى شرحه لباب « اللفظ للمعانى » (الكتاب ١/٢٤) بأن اللفظ هنا يحتمل أن يكون سيبويه قد أراد به الحركة الإعرابية . انظر : النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى (تحقيق رشيد بلحبيب ـ وزارة الأوقاف بالمغرب ـ ١٩٩٩م) ١/٢٠٠ .

وأكثر ضآلة من الكلمة نفسها كالعلامة الإعرابية التى تكاد تكون أصغر الوحدات الصرفية غير المستقلة من الناحية الكمية.

٢ - عرف ابن مالك (ت سنة ٦٧٢هـ) الكلمة بأنها « لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوى معه كذلك وهى اسم وفعل وحرف »[1].

وقد بين فى شرح هذا التعريف أن استعمال مصطلح اللفظ هنا أولى « بالذكر من اللفظة، لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد، لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به... والمعهود فى هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء، ولذلك قلَّما يوجد فى عبارة المتقدمين لفظة، بل الموجود فى عباراتهم لفظ، كقول سيبويه فى الباب الذى ترجمته : هذا باب اللفظ للمعانى : « واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » ثم قال : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو : جلس وذهب ».

ولم يقل اختلاف اللفظتين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

والمراد هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهمزة أعلم، وألف ضارب. فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لكونه غير مستقل »[2].

ونستطيع أن نعقب على كلام ابن مالك هذا بأن نشير إلى أن الاستعمال المشهور لكلمة « اللفظة » فى العرف اللغوى الآن هو تخصيصها بالكلمة المفردة، لا تخصيصها بالحرف الواحد كما ذكر.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون (دار هجر ـ القاهرة ـ ١٩٩٠م) ١/٣ .

(٢) السابق : ١/٤ .

٣ - قال الرضى (ت سنة ٦٨٨هـ) : « واللفظ فى الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به... فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة، يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعانى، أو أكثر منه مفيداً كان أو لا، لكن القول اشتهر فى المفيد، بخلاف اللفظ والكلام، واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول... » [١].

٤ - قال الشيخ خالد الأزهرى (ت سنة ٩٠٥ هـ) : « واللفظ فى الأصل مصدر لفظت الرحى الدقيق إذا رمته إلى خارج [٢]، والمراد باللفظ هنا (أى فى اصطلاح النحويين) الملفوظ به وهو الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كألفاظ الضمائر المستترة، وسمى الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب » [٣].

٥ - قال السيوطى (ت سنة ٩١١هـ) : « ماخرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول : فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم » [٤].

٦ - قال أبو البقاء الكفوى (ت سنة ١٠٩٤هـ) عن اللفظ : « هو فى اللغة مصدر بمعنى الرمى، وهو بمعنى المفعول، فيتناول مالم يكن صوتاً، وماهو حرف واحد وأكثر مهملاً أو مستعملاً، صادراً من الفم أولا، لكن خص فى عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفاً واحداً أو أكثر، مهملاً أو

(١) شرح الرضى على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قاريونس - ليبيا - ١٩٧٨م) ١/ ٢٠ ، ٢١ .

(٢) معنى « اللفظ » فى أصل اللغة : الرمى من الفم خاصة ، وقد يكون مطلقاً . انظر : لسان العرب لابن منظور (دار المعارف بمصر) - ل ف ظ ، وعلم الدلالة العربى للدكتور فايز الداية ٤١ ، ٤٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (دار إحياء الكتب العربية . فيصل الحلبى - القاهرة - د . ت) ١/ ١٩ ، ٢٠ .

(٤) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٩٨٥م) ٣/ ٥ .

مستعملاً، فلا يقال : لفظ الله، بل يقال : كلمة الله. وفى اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحرف، واحداً أو أكثر، أو تجرى عليه أحكامه كالعطف والإبدال، فيندرج فيه حينئذ كلمات الله، وكذا الضمائر التى يجب استتارها. وهذا المعنى أعم من الأول. وأحسن تعاريفه على ما قيل : صوت معتمد على مقطع، حقيقة أو حكماً ؛ فالأول كزيد، والثانى كالضمير المستتر فى (قم) المقدر بأنت » [١].

٧ - عرف الشيخ الخضرى (ت سنة ١٨٧٠م) اللفظ بقوله : « وهو فى اللغة مصدر لفظت الشىء من باب ضرب، إذا طرحته مطلقاً أو من الفم خاصة... وفى عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف، وسمى ذلك لفظاً لأنه هواء مرمى من داخل الرئة إلى خارجها ؛ فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق. وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم : صوت مشتمل على بعض الحروف ؛ لأنه يرد على ما هو حرف واحد كواو العطف ؛ إذ الشىء لا يشتمل على نفسه، وإن أجيب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف ؛ إذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته، وهى الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد فى المقاصد، لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط [٢]. فإن قيل : وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لامتناع النطق بالساكن، والحركة متوقفة على الحرف لأنها صفة له قائمة به وأنه دور - قلنا : هو على أن الحركة مع الحرف دور معىّ لا سبقى فلا يضر، والحق أنها بعده، وإنما لشدة المقاربة تتوهم المقارنة. ثم اللفظ له أفراد محققة هى ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد، أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة، وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الألفاظ المحققة بالقوة لذلك » [٣]

(١) الكليات لأبى البقاء الكفوى ، تحقيق دكتور عدنان درويش ومحمد المصرى (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٩٩٣) ٧٩٥ .

(٢) راجع تفريقاً آخر بين الحرف والصوت فى كتاب « اللغة العربية معناها ومبناها » : ٧٣ - ٧٥ .

(٣) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ محمد الخضرى (دار الفكر - دون تاريخ) ١/ ١٤ .

تعقيب :

لعلنا من هذه التعريفات والاقتباسات التى نقلناها والتى فى كل واحد منها إضافة مختلفة - أدركنا أن أكثرها دقة وأقربها للصواب فى تعريف « اللفظ » فى الاصطلاح النحوى بمفهوم القدماء - كما يبدو - ما جاء فى التعريفين الأخيرين، وأن تلك التعريفات جميعاً تتفق فى إطار عام ثابت لحد اللفظ ينحصر فى المنطوق أو الملفوظ، وهذا لا يخرج عما ذكرناه وحددناه بداءة. ولعلنا أيضاً أدركنا من خلال ذلك أن مصطلح « اللفظ » يرتبط بمصطلحات أخرى تدور فى فلكه وتتصل به، وهى : القول والكلم والجملة والكلام والكلمة .

وسبيل بيان العلاقة والفرق بين اللفظ وهذه المصطلحات، وبين هذه المصطلحات بعضها وبعض - من وجهة نظر النحاة القدماء خاصة بناء على ما سبق - يتحدد فى أن « اللفظ » يشمل هذه المصطلحات جميعاً بما يندرج تحتها من وحدات ومفاهيم، كما أنه يمكن أن يشمل أيضاً ما هو أدنى منها ؛ وذلك لأن مصطلح اللفظ يعنى كل ما ينطق به، أيًا كان شكله وكمه كما قلنا، كما أنه يطلق على كل ما ينطق به سواء أفاد، أو لم يفد[1] - كما فى حالة الصوت المفرد الذى نقلنا عن سيبويه كيفية نطقه، وكما فى حالة اللفظ المهمل مثل (ديز) - وسواء كان مستقلاً فى النطق كضرب، أو غير مستقل كالعلامة الإعرابية، وكالهمزة فى (أعلم) والتاء فى (مسلمة) - وكلاهما حرف - على النحو الذى بينه ابن مالك، كما أنه يشمل كذلك كل ما يُنطق به سواء أكان المعنى الذى يفيده مفرداً - كما هو موجود فى الكلمة - أم مركباً كما هو موجود فى الكلم والجملة والكلام.

وأما « القول » فهو كل لفظ دال على معنى، وهذا يصدق على الكلمة والكلام والكلم والجملة[2] . ومن هذا يُعرف أن القول مثل اللفظ، فى كل واحد منهما عموم ويدخل تحتهما الأنواع الأخرى، والفرق بينهما أن اللفظ لا يشترط فيه إفادة معنى

(١) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ، للدكتور عبدالرحمن أيوب (مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧م) ١ ، ٢ .

(٢) انظر : همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية - الكويت - ط١ - ١٩٧٥م) ٣٩/١ .

لأنه أعم، والقول يشترط فيه ذلك. وأما « الكلم » فهو يطلق على المركب من ثلاث كلمات فأكثر وإن لم يتم معناه نحو : إن قام زيد[1] .

وأما « الجملة » فهى ما اشتمل على طرفى الإسناد وإن لم يكن مفيداً، ومثال ذلك الجملة الفعلية : قام محمد، والجملة الاسمية : على جاء، وجملتا الشرط والصلة نحو : إن خرج زيد، و « حضر » فى نحو « الذى حضر على ».

وأما « الكلام » فهو مادل على معنى يحسن السكوت عليه، أى إنه أخص من الجملة لاشتراط تمام المعنى فيه[2] .

وثمة فرق آخر مهم غير هذا بين الجملة والكلام، يتمثل فى أن الجملة أعم الاثنين ؛ لأن المقصود بها ما تضمن إسناداً أصليًا سواء أكان فى تركيب مقصود لذاته أم فى تركيب غير مقصود لذاته، كالإسناد الذى يوجد فى خبر المبتدأ والصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت هذه الوظائف جملاً، وكالإسناد فى جملة الصلة وجملتى القسم والشرط، وأما الكلام فهو ما تضمن إسنادًا أصليًا وكان مقصوداً لذاته، وعلى هذا كل كلام جملة وليست كل جملة كلاماً. ومثال ذلك قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء [3] »، فهنا « والله خلق » كلام وجملة لأنه متضمن الإسناد الأصلى ومقصود لذاته، وأما عنصر « خلق » - وهو مشتمل على ضمير يعرب فاعلاً - فهو جملة فقط لأنه - وإن اشتمل على إسناد أصلى - ليس مقصوداً لذاته[4] .

وأما الكلمة، فقد كان تعريفها محل خلاف قديماً وحديثاً، وهو فى الحقيقة خلاف غير مقصور على تعريف الكلمة العربية وحدها. فمن تعريفاتها القديمة قول

(١) انظر : شرح التصريح ٢٦/١ ، ٢٧ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (دار التراث - القاهرة - ١٩٨٠م) ١٤/١، ١٥.

(٢) إنظر : مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (مكتبة ومطبعة صبيح - القاهرة - د . ت) ٣٧٤/٢ .

(٣) سورة النور : ٤٥ .

(٤) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢٢/١ ، ٣٣ ، وبناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبداللطيف (دار الشروق - القاهرة - ط١ - ١٩٩٦) ٢١ .

ابن الحاجب إنها « لفظ وضع لمعنى مفرد »[1]. وقد ذكر الدكتور تمام حسان هذا التعريف ضمن مجموعة من التعريفات القديمة وانتقدها جميعاً لعدم دقتها، ثم بين أن تحديد الكلمة وتعريفها ينبغى أن يعتمد فيهما على أسس معينة تمنع الخلط فى هذا المجال[2]. وهذه الأسس يضمها التعريف الذى وضعه وعرف فيه الكلمة بأنها « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة فى تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تفرد، أو تحذف، أو تحشى، أو يغير موضعها، أو يستبدل بها غيرها فى السياق، وترجع فى مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد»[3].

ومعنى ما سبق أن الكلمة تطابق المراد باللفظ المفرد المستقل، وبناء على هذا نشير إلى أنه لا تعارض ـ كما رأى الدكتور إبراهيم أنيس[4] ـ بين الاستعمال وما تكاد تجمع عليه المعاجم العربية من ترادف اللفظ والكلمة وكونهما بمعنى واحد، وتفريق النحاة بينهما وجعل الكلمة أخص من اللفظ، لأنها ـ من وجهة نظرهم ـ لفظ دال على معنى مفرد. فنحن نرى أنه لا تعارض، لأن النحاة لا يختلفون فى أن اللفظ يستعمل بمعنى الكلمة، غير أنهم لإدراكهم جانب النطق والعملية الصوتية فى « اللفظ » جعلوه أعم من « الكلمة » وشاملاً لكل منطوق وعدوه مقابلاً للمعنى.

وبناء على ذلك فخلاصة المفهوم الذى نرتضيه للفظ فى هذا البحث ونقصده أنه المقابل الحسى أو المادى للمعنى ووسيلة أدائه، سواء أكان أقل من

(١) شرح الرضى على الكافية ١٩/١ ، وانظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦/١ .

(٢) انظر : مناهج البحث فى اللغة للدكتور تمام حسان (دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ الدار البيضاء ـ المغرب ـ ١٩٨٦م) ٢٥٩ ـ ٢٦٥ .

(٣) السابق : ٢٦٦ ، ودلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ٣٩ ـ ٤٤ ، ودور الكلمة فى اللغة ٤٩ وما بعدها . ومع ما ذكرناه من الاعتراض على تعريفات القدماء للكلمة ، ينبغى أن نتنبه إلى أن الرضى قدم إشارات وملحوظات مهمة فى هذا الصدد منها أن مايتلفظ به مرة واحدة ـ مثل : قالا وقالوا ومسلمان ومسلمون ، وقائمة ، والمتصل بلام التعريف ، والفعل المتصل بحرف المضارعة ـ يعد ككلمة واحدة ، وإن كان فى الحقيقة كلمتين لشدة امتزاج جزأيه. انظر : شرح الرضى على الكافية ٢٤/١ ـ ٢٦ .

(٤) انظر : دلالة الألفاظ ٣٨ .

كلمة أم كلمة أم أكثر منها، ونعنى بذلك التركيبَ والجملة عموماً، وسواء أكان مستقلًا بالنطق أم غير مستقل به.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول إن اللفظ بهذه الكيفية يشبه كثيراً مفهوم « الكلام » عند اللغويين المحدثين حينما يجعلونه مقابلا للغة، حيث إن الكلام عندهم « هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هى الموصوفة فى كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها »[1]. ومعنى هذا أن الكلام فى رأى هؤلاء هو مانقوله أو نكتبه، أما " اللغة " فهى ما نقول ونكتب بحسبها[2]. ويتصل بذلك أيضًا أن نشير إلى أن اللفظ بالمفهوم الواسع الذى وضحناه يدخل فى إطاره كذلك ويتشابه معه ما قصده فندريس بالجملة حينما جعلها مقابلاً لما يمكن أن يكون هو اللغة(٣)، كما أن اللفظ بمفهومه الواسع أيضاً يتشابه مع مفهوم « الأداء الكلامى» (performance) عند التحويليين، وهو يوضع فى مقابل ما يسمونه « الكفاية اللغوية » (Competence)[4].

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٢ وانظر أيضًا : الدراسة النحوية للشعر عند ابن جنى (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩٢م ـ إعداد عبدالسلام السيد حامد) ص٢ .

(٢) فى إطار دراسة الدكتور محمد حماسة للجملة العربية وضع ثنائية قريبة الشبه ووثيقة الصلة بثنائية اللغة والكلام ، وزوجا هذه الثنائية عنده هما : « البنية الأساسية » و« بناء الجملة » ، وشق « بناء الجملة » هو ما يمكن أن يوازى ـ فى بعض الحالات ـ اللفظ هنا ؛ لأنه يعنى به التنفيذ الحى الواقعى المنطوق « للبنية الأساسية » التى هى النظام التجريدى الثابت لتصور تركيب الجملة . انظر : بناء الجملة العربية : ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣) فرق فندريس بين شيئين جعل كلاً منهما مقابلاً للآخر . فأما الأول فهو الصورة اللفظية ـ وليست هى اللفظ بمفهومنا بل هى من الممكن أن تكون مساوية للغة ـ ، وأما الشىء الثانى فهو الجملة ، ويقصد به المنطوق . ويوضح هذا قوله : " يمكننا أن نسمى الوحدة النفسانية السابقة على الكلام بالصورة اللفظية ، وهى تصوير أعده الفكر قصد التعبير الكلامى وهى فى الوقت نفسه مجموعة من الإمكانيات (هكذا) الصوتية على استعداد للتحقق الفعلى " . ص٩٨ من المرجع الآتى . ويقول أيضاً : " يمكن تعريف الجملة بالصيغة التى يعبر بها عن الصورة اللفظية والتى تدرك بواسطة الأصوات ... فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما وبالجمل حصلنا لغتنا . وبالجمل نتكلم " . اللغة تأليف ج . فندريس ، تعريب عبدالحميد الدواخلى ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٥٠) ص ١٠١ .

(٤) يقصد بالأداء الكلامى عند التحويليين « الاستعمال الآنى للغة ضمن سياق معين » . كما يقصد بمصطلح « الكفاية اللغوية » لديهم معرفة الإنسان الضمنية باللغة وقواعدها ، وقدرته على إنتاج الجمل وفهمها . انظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) للدكتور ميشال زكريا (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٢) ٣٢ ، ٣٣ . وراجع أيضا بعض المفاهيم الأخرى القريبة من مفهوم اللفظ فى العربية فى « اللغة والمعنى والسياق » لجون لاينز ص ١٨٨ وما بعدها .

وبهذه النظرة نجد أن لدينا فى إطار قضية اللفظ والمعنى ثلاثة جوانب مهمة هى : اللغة، واللفظ أو الكلام، والمعنى.

ومن حيث ترتيب هذه الجوانب نرى أن اللفظ والكلام يأخذان المنزلة الوسطى بين الجانبين الآخرين، ولعل هذا يشير إلى حقيقة الوظيفة التى يقوم بها اللفظ، وهى تنفيذ اللغة وجعلها واقعًا عن طريق الربط بين اللغة - بوصفها مخزوناً لدى الجماعة اللغوية - والمعنى الذى يصل فى النهاية إلى المتلقى ويعد الغاية من استعمال اللغة عموماً.

ومع هذا ينبغى أن نتنبه إلى أن هذه الجوانب الثلاثة فى الحقيقة شديدة الاتصال ؛ لأن اللغة فى الأصل ليست إلا مجموع اللفظ والمعنى، كما أن اللفظ - أو الكلام - والمعنى كل منهما وثيق الصلة بالآخر ولا يمكن الفصل بينهما من الناحية العملية، لذلك لا يعدو الفصل بينهما - كما يبدو فى بحثنا هذا أو فى أى موضع آخر - أن يكون إجراءً نظريًا لأجل البحث والدراسة.

وغنى عن البيان أن نقول إن المستوى الذى سننظر من خلاله إلى اللفظ هنا بالمفهوم الذى حددناه هو المستوى النحوى فى المقام الأول لأنه هو محور هذه الدراسة.

(ب) المعنى:[1]

الذى يهمنا هنا من « المعنى » هو المعنى فى إطار النحو. وإذا أردنا أن نعرّف هذا المصطلح وأن نبين مدلوله فيه، نجد أن التهانوى - على سبيل المثال - يبدأ بتعريفه فى اللغة ثم يحاول أن يعرفه اصطلاحيًا بما نقله حيث يقول : « المعنى لغة

(١) مصطلح المعنى عمومًا من أكثر المصطلحات التى اختلف فى تعريفها ويرجع ذلك إلى اختلاف اهتمامات الدارسين له وتعدد ميادين بحوثهم ، بالإضافة إلى كثرة المصطلحات المستعملة فى هذا المجال والمرتبطة به . انظر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ، للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف بمصر - ط٢- ١٩٧١م) ١٥٤ ، ١٥٥ ودور الكلمة فى اللغة : ٦٩ ، ٧٣ ، وانظر أيضًا : علم الدلالة للدكتور أحمد مختار ٥٥ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ومنهج البحث اللغوى بين التراث وعلم اللغة الحديث ١٧٢ - ١٧٦ .

المقصود سواء قصد أو لا، فهو إما مصدر بمعنى المفعول، أو مخفف معنىّ اسم[1] مفعول كمرمىّ، نقل فى اصطلاح النحاة إلى ما يقصد بشىء نقل العام إلى الخاص، ولك أن تجعله منقولاً إلى المعنى الاصطلاحى ابتداءً من غير جعله مصدراً بمعنى المفعول... ويقرب من هذا... أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها اللفظ، أى من حيث إنها تقصد من اللفظ، وذلك إنما يكون بالوضع : فإن عبر عنها بلفظ مفرد يسمى مفرداً، وإن عبر عنها بلفظ مركب سمى معنى مركباً. فالإفراد والتركيب صفتان للألفاظ حقيقة، ويوصف بهما المعانى تبعاً »[2].

فالمعنى - بناء على هذا - من الناحية الاصطلاحية عموماً أو فى عرف النحاة على وجه الخصوص - كما يفهم من كلام التهانوى - هو الصورة الذهنية المقصودة بشىء معين، أى بلفظ معين، فى إطار تناول تركيب الكلام، وهذه الصورة (أى المعنى) تكون مفردة إذا كانت خاصة بلفظ مفرد، وتكون مركبة إذا كانت خاصة بلفظ مركب.

وإذا حاولنا أن ننظر إلى جهد النحاة أنفسهم فى تفسير هذا المصطلح، فإننا نلحظ أنهم لم يعرفوه ولم يتحدثوا عنه هو نفسه بصورة مباشرة إلا قليلاً وعرضاً، وهذا على عكس ما نراه عند اللغويين القدماء[3] والمحدثين، وعلى خلاف ما فعله هؤلاء النحاة القدماء أيضاً بالنسبة لمصطلح اللفظ كما بينا.

ومجمل كلام هؤلاء النحويين عن تفسير مصطلح المعنى وبيان ما المقصود به شذرات متفرقة نجدها هنا وهناك تفيد أن مدلول هذا المصطلح عندهم لم يكن واحداً[4]، ومن ذلك أنهم أحياناً كانوا يقصدون به المعنى الصرفى[5]، وأحياناً

(١) فى الأصل : سام ، وهو تحريف كما يبدو .
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٩٩٨م) ٣٨٠/٣ .
(٣) انظر مثلاً إلى حديث ابن فارس عن المعنى فى كتابه « الصاحبى » (منشورات دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٩٩٧م) ١٤٤ .
(٤) انظر : النحو والدلالة ١٦٠ .
(٥) راجع مثلاً الأغراض التى تقصد من أحوال الأبنية فى : شرح شافية ابن الحاجب للرضى (تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٢م) ٦٥/١ ، ٦٦ ، وانظر أيضًا تعريف «التصريف » فى شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة) ٢٣٦/٤ .

أخرى كانوا يقصدون به المعنى الدلالى بصفة عامة، وأحياناً ثالثة كانوا يقصدون به المعنى النحوى، أى وظيفة الكلمة فى الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة. والبين أن جُل حديثهم الصريح عن المعنى كان بهذا القصد، وذلك لما لهذا المعنى النحوى من صلة وثيقة بجوهر موضوع النحو نفسه، ومن هذا الحديث قول ابن جنى عن الإعراب إنه « هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[١] ؛ فالإشارة المهمة فى كلام ابن جنى هذا أنه يجعل الإعراب كاشفاً عن «المعانى »، والمراد بها هنا المعانى النحوية، وقد أكد هذا بالمثالين اللذين ذكرهما.

ويتصل بحديث النحاة أيضاً عن المعنى أننا نجد تقسيماً مهمًا للدلالة عند ابن جنى كذلك، يرى فيه أن الدلالات ثلاث : لفظية كدلالة (قام) بلفظه على مصدره، وصناعية كدلالة (قام) أيضاً بصيغته على الزمن الماضى، ومعنوية كدلالة معنى هذا الفعل على ضرورة وجود فاعل له[٢].

ومثل هذا التقسيم الدلالى ـ وإن كان لا يفيد بطريقة مباشرة فى تفسير مصطلح المعنى ـ له أهميته الواضحة فى إطار دراسة معالجة العلاقة بين اللفظ والمعنى من الناحية اللغوية والمعرفية على وجه العموم فى تراثنا[٣].

وأما تعريف المعنى لدى الرواد من لغويينا المحدثين فلعل أوضح ما قيل فى هذا، هو التعريف الذى ذكره الدكتور كمال بشر اعتماداً على رأى مدرسة فيرث التى « ترى أن المعنى هو مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للحدث المدروس»[٤]. وهذه الخصائص لا تدرس دفعة واحدة، بل إن وظيفة فروع علم اللغة مجتمعة دراسة هذه العناصر وبيانها وتحليلها.

وبناء على ذلك نجد أن الإطار العام لدى هؤلاء اللغويين المحدثين هو النظر

(١) الخصائص ١/٣٦ ، وانظر : شرح الرضى على الكافية ١/٦٠ ، ٦٢ .
(٢) انظر : الخصائص ٣/١٠٠ .
(٣) انظر : فصول (المجلد ٦ ـ العدد ١ / ١٩٨٥م) ٢٤ .
(٤) دور الكلمة فى اللغة : ٧٥ .

إلى المعنى فى إطار ما يسمى « المعنى الدلالى »، وهو أجزاء أو أنواع مختلفة من الدلالات تتآزر كلها معاً فى سبيل تكوين هذا المعنى النهائى الأكبر.

وهذا المعنى الدلالى يتكون من جزأين مهمين :

١ ـ المعنى المقالى، وهذا يشمل نوعين أساسيين، الأول : المعنى الوظيفى، ومعناه وظيفة المبنى على مستوى النظام الصوتى والنظام الصرفى والنظام النحوى[١]، أى إنه حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة. والثانى : المعنى المعجمى، وهو معنى الكلمة المفردة كما يحدده المعجم.

٢ ـ المعنى المقامى، ويقصد به قرائن الحال أو ظروف أداء المقال[٢].

ومن هذا ندرك أن معنى النحو معنى وظيفى، وهو ما يدرس فى علم اللغة الحديث فى إطار ما يسمى بعلم الدلالة النحوى (Syntactic Semantics) ويوضع فى مقابل علم الدلالة المعجمى (Lexical Semantics)[٣]. ومن الجدير بالذكر أن علم الدلالة النحوى هذا «يلتقى فى كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجانى، إذ كلاهما يجرى ـ فى الأساس ـ وراء تجلية المعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النظر فى النحو وقواعده »[٤]. وينبغى أن ننتبه أيضًا إلى أن المعنى النحوى الذى سندرسه هنا هو هذا المعنى فى ضوء علاقته بالمبنى الذى يؤديه وما يتعلق بهذين الجانبين من ظلال دلالية ومفاهيم أخرى كالإبهام ومعنى الجنس وما شابه ذلك.

ثالثاً. أهمية جانبى اللفظ والمعنى فى النحو ومنهجه :

تتضح جليًا ثنائية اللفظ والمعنى بمفهومها الواسع فى تحليل النحاة فى سائر الأبواب، وتسود ـ على وجه الخصوص ـ حديثهم عن مقدمات التأليف النحوى

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٢ .
(٢) انظر : السابق ٣٣٩ ـ ٣٤٣ ، ودلالة الألفاظ ٤٤ ـ ٥١ .
(٣) انظر : دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) ١٥٣ .
(٤) السابق نفسه .

الثلاث، وهى: وحدات القول ،والإعراب والبناء، والنكرة والمعرفة[1]. وبالإضافة إلى ذلك أرى أن أهمية جانبى اللفظ والمعنى فى النحو ومنهجه بصفة عامة تتمثل فى المقام الأول فى عدة أمور :

أولها: كونهما جهتين من الجهات التى تعتمد عليها قواعد التوجيه ووسائل التأويل.

وثانيها: اتصال موضوع النحو بموضوع علم المعانى.

وثالثها: الاستعانة بهذين الجانبين فى التقسيم والتصنيف.

(أ) كون اللفظ والمعنى من جهات قواعد التوجيه ووسائل التأويل:

النحو العربى عمومًا نحو شامل جمع فى معالجة قواعده كثيراً بين الشكل والمعنى، غير أنه أولى جانب المعنى ـ ويعد الاتجاه إليه اتجاهًا عقليًا ـ اهتمامًا كبيراً فى التحليل[2]. وسوف نرى فيما بعد أثر المعنى مفصلاً فى أهم المسائل والأبواب من خلال أُطر محددة ستبين فى موضعها من البحث، لكننا نود أن نشير الآن إلى أن اللفظ والمعنى يمثلان معًا أو مفردين ظاهرتين أو جهتين من الجهات التى يعتمد عليها ما سمى بـ " قواعد التوجيه " ـ وهى الضوابط المنهجية التى تستعمل بوصفها معايير ومقاييس فى مفردات المسائل واستنباط الآراء[3] ـ أو ما يمكن أن يكون من قبيل وسائل التأويل فى النصوص[4].

وهذه القواعد أو الوسائل التى نراها تقوم على اللفظ والمعنى تتمثل فيما يلى :

(1) انظر : مقدمات التاليف ونظرات فى المنهج ، للدكتور محمود شرف الدين (مطبعة الشباب ومكتبتها ـ القاهرة ـ ١٩٨٨م) ٣٠ ، ٣١ .

(2) يعد هذا من نقاط الالتقاء والتقارب بين النحو العربى والنحو لتحويلى فى العصر الحديث . انظر النحو العربى والدرس الحديث : بحث فى المنهج ، للدكتور عبده الراجحى (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ـ ١٩٨٨م) ١٥٧ ـ ١٦٠ وانظر أيضًا : النحو والدلالة ٥٣ .

(3) انظر : الأصول ٢٠٩ وما بعدها .

(4) انظر فى تفصيل وسائل التأويل بصفة عامة : أصول التفكير النحوى للدكتور على أبو المكارم (منشورات الجامعة الليبية ـ كلية التربية ـ ١٩٧٣م) ٢٩١ ـ ٣٦٢ .

١ ـ الحمل على المعنى والحمل على اللفظ.

٢ ـ إصلاح اللفظ.

٣ ـ الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

فأما الحمل على المعنى وعلى اللفظ، فالأول (أى الحمل على المعنى) المشهور فيه أنه إعطاء الشىء الحكم اللفظى لما يشبهه فى معناه، ومن أمثلة ذلك وقوع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب نحو قوله تعالى : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾[1]، فالذى سوغ ذلك فى هذا الموضع أن معنى ﴿ ويأبى الله ﴾ : ولا يريد الله[2]. وعلى هذا يدخل فى باب الحمل على المعنى أيضًا التضمين[3].

وقد يتوجه معنى الحمل على اللفظ لما يقابل المفهوم السابق للحمل على المعنى فيكون المقصود به إعطاء الشىء حكم ما أشبهه فى لفظه، ومن أمثلة ذلك عند ابن هشام زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية حملاً لها على (ما) النافية التى يجوز فيها هذا، ومثال ذلك قول الشاعر[4] :

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيته ... على السن خيراً لا يزال يزيدُ[5]

وهناك معنى آخر لكل من الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، وهو أن يكون للشىء حكم من حيث ظاهر اللفظ وحكم آخر من حيث المعنى : فإذا روعى فى الاستعمال حكم ظاهر اللفظ سمى هذا حملاً على اللفظ، وإذا روعي حكم المعنى سمى هذا حملاً على المعنى.

ويقع هذان الحكمان فى العدد والنوع غالبًا، أى فى التطابقين الكمى والنوعى[6]، وذلك فى الكلمات التى تستعمل بصيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك نحو (من) و (ما) اسمى موصول، ومن أمثلة ذلك فى

(1) سورة التوبة : الآية ٩ .

(2) انظر : مغنى اللبيب ٢/٦٧٤ ، ٦٧٦ والخصائص ٢/٤١٣ وما بعدها .

(3) انظر : الخصائص ٢/٤٦٧ .

(4) انظر : شرح الشواهد للعينى (منشور مع حاشية الصبان على شرح الأشمونى) ١/٢٣٤ .

(5) انظر : مغنى اللبيب ٢/٦٧٩ .

(6) انظر : أصول التفكير النحوى ٣٥٢ ، ٣٥٧ .

(من) قوله تعالى : ﴿ ومنهم من يستمع إليك ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾[2]، فقد ورد الضمير فى الآية الأولى بالإفراد ـ وهذا هو الأصل ـ حملاً على لفظ (من)، وورد فى الآية الثانية بالجمع حملاً على معناها، وقد حاول النحاة وضع ضوابط لهذا [3].

ويقع هذا النوع من جواز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى أيضًا فيما لفظه مفرد ومعناه مثنى وهو كلا وكلتا، وفيما لفظه مفرد ومعناه جمع وهو (كم) خبرية واستفهامية. ففى كلا وكلتا يجوز أن تقول : كلا الرجلين جاء، وكلاهما جاءا، والأكثر الحمل على اللفظ فى هذا كما فى قوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾[4]، وفى (كم) تقول : كم رجلاً جاءك ؟ ويجوز : كم رجلاً جاؤوك ؟ وقد ورد الضمير بالجمع فى قوله تعالى : ﴿ وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً ﴾[5].

وأما " **إصلاح اللفظ** " ، فقد أفرده ابن جنى بباب مستقل وجعله من قبيل تهيئة اللفظ من أجل العناية بالمعنى. ونستطيع أن نقول إن معظم أمثلة هذه القاعدة تدخل فى باب التعليل، ومن ذلك ما يلى :

١ - قولهم : أما زيدٌ فمنطلق، معناه : مهما يكن من شىء فزيد منطلق

« وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ كما تكون فى الجزاء كذلك من نحو قولك : أن تحسن إلىَّ فالله يجازيك، وإنما أخرت إلى الخبر مع (أما) لضرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن (أما) فيها معنى الشرط، وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده، فلما حذف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت (أما)

---

(١) سورة الأنعام الآية ٢٥ .

(٢) سورة يونس : الآية ٤٢ .

(٣) انظر : شرح الرضى ٣/٥٦ ، ٥٧ والخصائص ٢/٤٢١ ـ ٤٢٣ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/١٥٣ .

(٤) سورة الكهف : الآية ٣٣ وانظر : شرح الأشمونى ١/٧٧ ، ٧٨ .

(٥) سورة النجم : الآية ٢٦ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش (مكتبة المتنبى ـ القاهرة ـ د. ت) ٤/١٣٢ وشرح الرضى ٣/١٦٣ ، ١٦٤ وأصول التفكير النحوى ٣٥٢ ـ ٣٦٢ .

معناهما، كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما فقدموا أحد جزأى الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط »[1].

٢ - قولهم : إنَّ زيدًا لقائم، هذه اللام لام الابتداء وموضعها أول الجملة، وتقديرها : لَئِنَّ زيدًا قائم، ولم يقل هذا كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد[2].

٣ - تأخير المبتدأ إذا كان نكرة كما فى نحو : لك مال وعليك دين ـ إصلاح للفظ لأنه يقبح الابتداء بالنكرة فى الإثبات لأن المتقدم ينبغى أن يكون معلومًا يستفاد الخبر منه، والذى حسَّن تأخر المبتدأ هنا أنه لما تأخر وقع موقع الخبر الذى من شرطه أن يكون نكرة، فلذلك صلح اللفظ به وإن كان معروفًا أنه المبتدأ[3].

٤ - من هذا الباب أيضًا " أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة ـ أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ونحوه "[4].

٥ - قيل إن المختار فى الفاء فى نحو قوله تعالى : ﴿ بل الله فاعبد ﴾[5] أن تكون عاطفة جملةعلى جملة، والأصل : تنبه فاعبد الله، ثم حذف (تنبه) وقدم المنصوب على الفاء كيلا تقع الفاء صدراً[6].

وأما " **الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى** "، فقد ذكر ابن جنى هذه القاعدة أيضًا فى أكثر من موضع تصريحًا أو ضمْنًا[7]، كما تعرض لها ابن هشام

---

(١) شرح المفصل ٩/١١ وانظر : الخصائص ١/٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) انظر : الخصائص ١/٣١٥ .

(٣) انظر : السابق ١/٣٠١ ، ٣١٨ .

(٤) السابق ١/٣٢٢ .

(٥) سورة الزمر : الآية ٦٦ .

(٦) انظر : مغنى اللبيب ١/١٦٦ ، ١٦٧ .

(٧) انظر : الخصائص ، هذه الأبواب : الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ١/٢٨٠ وتجاذب المعانى والإعراب ٣/٢٥٨ والتفسير على المعنى دون اللفظ ٣/٢٦٣ .

كذلك ضمن حديثه عن الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[1].

وهذه نماذج مما وجه على أساس هذه القاعدة :

١ – أهلَك والليلَ، معناه : الحق أهلك قبل الليل، ولكن تقديره : الحق أهلك وسابق الليل، وذلك حتى لا يتوهم أحد أن لفظ " الليل " يمكن أن يجر.

٢ – قولنا : زيد قائم، ربما يظن أن (زيدًا) هنا فاعل فى الصنعة كما هو فاعل فى المعنى، وليس كذلك لأن الفاعل من يقع بعد الفعل ويسند إليه. وكذلك قولنا : سرنى قيام هذا وقعود ذاك، معناه : سرنى أن قام هذا وأن قعد ذاك. ولكن لا ينبغى أن يعتقد أن " هذا " و " ذاك " فى موضع رفع؛ لأنهما فاعلان فى المعنى فقط[2].

٣ – إذا قيل : أنت ظالم إن فعلت، معناه : إن فعلت فأنت ظالم، ولكن تقديره على أن جواب " إن فعلت " محذوف لدلالة الأول عليه وسده مسده. فأما أن يكون " أنت ظالم " هو الجواب فممنوع.

٤ – عليك زيدًا، معناه : خذ زيدًا، ولكن تقدير الإعراب على أن " زيدًا " منصوب بعليك لأنه اسم فعل متعد لا أنه منصوب بـ (خذ).

٥ – قوله تعالى : ﴿ إنَّه علَى رَجْعِه لَقادرٌ * يومَ تُبلَى السَّرائرُ﴾[3]، الظاهر فيه أن "يوم" متعلق بالمصدر " رجعه " والمعنى على هذا، ولكن فى ذلك فصل بين المصدر ومعموله بأجنبى وهو الخبر (قادر)؛ لذا فالظرف فى التقدير متعلق بمحذوف، أى يرجعه يوم تبلى السرائر. ومثل هذا يقال فى قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[4] فهنا أيضًا الظرف (إذ) ليس متعلقًا بالمقت الأول ـ كما يبدو ويستدعى المعنى ـ ولا متعلقًا بالثانى أيضًا لاختلاف الزمن، بل هو متعلق بمحذوف تقديره : يمقتكم إذ تدعون، وذلك للسبب السابق ذكره فى الموضع الأول أيضًا.

(١) انظر : مغنى اللبيب ٢/٥٣٩ وما بعدها (الجهة الثانية).

(٢) انظر : الخصائص ١/٢٨٠، ٢٨١.

(٣) سورة الطارق: ٨، ٩.

(٤) سورة غافر : الآية ١٠.

وقد عقب ابن جنى على مثل هذه الأمثلة بقوله : « فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لاغاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شىء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه »[1].

ونحن نرى أن هذه القاعدة ـ إذا طبقت دون مبالغة أو إسراف ـ يمكن أن تحل كثيراً من التعارض الذى يبدو بين المعنى وظاهر اللفظ أو التركيب، كما أنها من الممكن أيضًا أن ترد على كثير من الاعتراضات التى وجهت لتقديرات النحاة فى مواضع مختلفة.

ومن ذلك ـ مثلاً ـ اعتراض الدكتور عبدالرحمن أيوب على تقدير حذف مبتدأ وجوبًا فى نحو : بذمتى لأزورنك حيث يقول : « وتقدير المثال عند النحاة "بذمتى يمين لأزورنك " و " بذمتى " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و " يمين " مبتدأ مؤخر محذوف وجوبًا. ويقتضى هذا الإعراب أن تتحول الجملة عن معناها، فبعد أن كان المعنى تأكيد الزيارة بالقسم، صار بناء على هذا التأويل إخبار السامع بما فى ذمة المتكلم، وهل هو دين أم (هكذا) قسم أم عهد ؟ وليس هذا هو المقصود من الجملة. وكذلك سيترتب على هذا التقدير أن تكون جملة " لأزورنك " جملة ثانوية جاءت لتوضيح كلمة " يمين " بينما الواقع أنها هى الجملة الأصلية التى جاء القسم لتأكيدها »[2]. فبناء على ما سبق نرى أن تقدير حذف مبتدأ هنا ـ أو خبر فى موضع آخر ـ لا يغير المعنى ولا يجعل المراد الأصلى ثانويًا كما يرى الناقد، ويتضح هذا بالتنبه إلى هذه القاعدة التى ذكرها ابن جنى والتى يفهم منها أن النحو صناعة ومحاولة طردها وجعلها مستقيمة لا تغير المعنى، كما أن تطبيق هذا المبدأ يضمن للطرفين هنا (أى الإعراب أو النحو والمعنى) سلامتهما.

(ب) اتصال موضوع النحو بعلم المعانى :

أشرنا من قبل إلى أن علوم البلاغة الثلاثة (المعانى والبيان والبديع) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة بين اللفظ والمعنى. وهنا نقول إننا إذا بحثنا عن درجة علاقة

(١) الخصائص ١/٢٨٤، ٢٨٥.

(٢) دراسات نقدية فى النحو العربى ١٦٤، ١٦٥.

هذه العلوم بالنحو، فإننا سنجد أن أبعدها عن ذلك علم البديع، وسنجد أن أقربها إلى ذلك علم المعانى. وأما البيان، فعلى الرغم من أنه يرتبط بالنحو فى مواضع معينة ومن الممكن أن تقوى علاقته به على أساس اعتبار أن المجاز يقوم على كسر قانون الاختيار فى العلاقات النحوية بين الكلمات [1] ـ نقول : على الرغم من ذلك فإن النظر إلى موضوع علم البيان يجعله أقرب إلى فقه اللغة ؛ لأنه بمثابة قمة علم المعجم [2].

وبناء على ذلك، فهذا الاقتراب الذى بين النحو وعلم المعانى يحتم علينا أن نتوقف عنده لكى نوضحه. ومن هذا المنطلق نشير إلى أن النحو يحقق غايتين أساسيتين : الأولى : حفظ اللسان من اللحن، وتصويب ممارسة اللغة على مستوى التركيب عن طريق رصد الظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات فى الجملة وصياغتها فى شكل قواعد مُلزمة [3]. والثانية : المساعدة على فهم المعنى من خلال إمداد الجملة بمعناها الأساسى الكائن فى عناصرها. وهاتان الغايتان لخصهما ابن مالك بقوله فى أول الكافية الشافية :

وبعـد، فـالنحـو صـلاح الألسنة	والنفس إنْ تعـدمْ سناه فى سِنَةْ
به انكشـافُ حـجُبِ المـعـانى	وجلوة المـفـهـوم ذا إذعـانِ [4]

والغاية الثانية خاصة ـ وهى الإسهام فى كشف المعنى ـ تجعل من الأساس النحوى شرطًا لا غنى عنه لتفسير الجملة وفهمها وإدراك عناصر الجمال والبلاغة فيها، ومن ثم تجعل النحو شديد الصلة ووثيق العلاقة بعلم المعانى من منطلق أن مجال دراسة كل منهما مشترك وهو الجملة. وهذه العلاقة تبدو فى أكثر من موضع وملمح، ومن أهم ملامحها ما يلى :

(١) انظر : النحو والدلالة ٩٦ ـ ٩٨ .

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٩ .

(٣) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى : الجزء الأول ، تأليف الدكتور على أبو المكارم (الطبعة الأولى ـ ١٩٨٠م) ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدى (مكة المكرمة ـ دار المامون للتراث وجامعة أم القرى ـ ط١ ـ ١٩٨٢م) ١/١٥٥ . وانظر النحو والدلالة ٣٦ ، ٢٧ .

١ ـ حديث عبد القاهر عن النظم وتأسيس نظريته فيه على أساس حسن توخى معانى النحو فى بناء الجملة وتعليق أجزائها بعضها ببعض، ومن أمثلة هذا قوله : « هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ووضع فى حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه واستعمل فى غير ما ينبغى له. فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معانى النحو وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه » [1].

٢ ـ التعريفات التى ذكرها البلاغيون لعلم المعانى تدل على أن مجال دراسته لا يخرج عن تركيب الكلام أو الجمل كالنحو، وإن كان لهدف آخر. ومن هذه التعريفات تعريف السكاكى لعلم المعانى بقوله إنه « تتبع خواص تركيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره » [2].

٣ ـ التشابه بين العلمين فى التقسيم بصفة عامة، والتداخل بينهما فى كثير من المباحث والمسائل الفرعية وبعض الأصول. فمثال التشابه فى التقسيم تقسيم كل منهما الكلام إلى خبر وإنشاء [3]، وحديث علم المعانى عن وجود أطراف ثلاثة فى الكلام هى : الإسناد والمسند إليه والمسند [4] ـ يشبه تقسيم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية وكون كل واحدة منهما تتكون من مسند إليه ومسند على حسب اختلاف الترتيب.

وأما التداخل بينهما فى المباحث والمسائل الفرعية فهو كثير، ومن ذلك

(١) دلائل الإعجاز ، تاليف عبد القاهر الجرجانى ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر (مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ ط٢ ـ ١٩٨٩م) ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) الإيضاح للخطيب القزوينى بهامش " شروح التلخيص " (مطبعة السعادة بمصر ـ ط٢ ـ ١٣٤٢ هـ) ١/١٥٦ و ١٥٧ وانظر الأصول ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٣) انظر : شروح التلخيص (مختصر العلامة سعد الدين التفتازانى) ١/١٦٣ .

(٤) انظر : السابق (مختصر العلامة سعد الدين) ١/١٦٢ ، ١٦٣ .

حديث كل من المعانيين والنحاة عن الحذف والتقديم والتأخير، والحصر والتوكيد ومعانى بعض الألفاظ مثل (كل) ووقوعها فى حيز النفى[١]، وما شابه ذلك. وكثيراً ما أدّى هذا التداخل إلى اختلاف وجهات النظر[٢]، بل إن الصبان نقل عن بعض النحويين تصريحهم برفض هذا التداخل، وذلك عند الحديث عن أغراض بناء الفعل للمجهول وحذف الفاعل[٣]. وأما التداخل بين النحو وعلم المعانى فى بعض الأصول فيتمثل فى أن علماء المعانى يأخذون بأهم أصل من أصول النحو وهو " أصل الوضع "[٤].

● وإذا كنا قد وضحنا العلاقة والتشابه بين علمى النحو والمعانى، فإننا ينبغى أن ننتبه إلى أن أهم الفروق بينهما تتمثل فى أن النحو يبدأ بالمفردات أو المباني لينتهى إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعانى بمعنى الجملة باحثًا لها عن مبنى، وقد يتخطى الجملة إلى علاقاتها بالجمل الأخرى فى الكلام المتصل. ويضاف إلى ذلك أن علم المعانى يستقل عن النحو بمطلب متميز هو اتجاهه إلى الدراسات الجمالية الذوقية والنفسية التى لا تخضع لقاعدة[٥]، كما أن النحو فى المجال التقعيدى يهتم فى المقام الأول بالجانب التصويبى للتركيب وهو الوصول به إلى مستوى الصحة وصونه عن الخطأ، أما علم المعانى فيبحث فى التركيب من جهة حسنه وبلاغته.

وعلى الرغم من وجود هذه الفروق بين العلمين، فإن التقارب الشديد بينهما - كما وضحنا - يظل قائمًا. وما دامت العلاقة بينهما بهذه الصورة من الاتصال والتقارب ؛ فلابد أن نسأل : ما النتيجة المترتبة على ذلك ؟ وكيف يكون البحث فى هذين العلمين : هل يفصل النحو عن المعاني كما أراد المتأخرون حقًا ؟ أو يجعل العلمان علمًا واحدًا ؟

وللإجابة على ذلك نقول أولاً : إن هذا الاتصال بين علمى النحو والمعانى

(١) انظر : مغنى اللبيب ١/٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٢) انظر - مثلاً - : السابق نفسه وحاشية الصبان ٢/٣٤ .
(٣) انظر : حاشية الصبان ٢/٦١ .
(٤) انظر الأصول ٣٤٩ - ٣٥١ .
(٥) انظر : السابق ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ والمدخل إلى دراسة النحو العربى ٤٦ ، ٤٧ .

الذى قوبل فى معظم تراثنا بعدم الاكتراث والتنبه له بل بالحرص على وضع الحدود الفاصلة له أحيانًا - ترتب عليه فى العصر الحديث ظهور دعوة تنادى بضرورة عدم الفصل بين العلمين بناء على أن دراسة الجملة محور مشترك بينهما، كما أن الجملة الصحيحة لغويًا هى البليغة عند أهل المعانى[١]، أو بناء على أن علم المعانى ينبغى أن يكون قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها[٢].

والذى أراه صوابًا فى هذا الأمر أنه - مع وجوب الإقرار لكل علم من هذين بقدر كبير من التميز والاستقلال - ينبغى أن يكون هذان العلمان متكاملين معًا، بمعنى أن يكمل كل منهما الآخر ويستفيد منه فى صياغة قواعده وأحكامه ؛ وذلك لأن النحو « بغير المعانى جفاف قاحل، والمعانى بغير النحو أحلام طافية ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردى »[٣]. وإذا كان أهل المعانى والبلاغيون لا يستطيعون أن يجدوا فكاكًا من سلطان النحو وأحكامه لأنه سابق على عملهم وضرورة لا تنفصل عن المعانى التى يوضحونها - فإن النحويين أولى لهم وأجدى أن يلتفتوا إلى المعانى ويضعوها فى الاعتبار ؛ لأن ذلك يعود بالفائدة الكبيرة على القواعد، ويضمن سلامة الأحكام كثيراً. ولعل هذا يقضى على الفجوة المصطنعة التى نجدها بين العلمين وخاصة فى كتب النحويين.

(جـ) الاعتماد على اللفظ والمعنى فى التقسيم والتصنيف :

يمثل اللفظ أو الشكل مع المعنى أساسًا واضحًا ومهمًا فى التقسيم والتصنيف فى النحو العربى قديمًا وحديثًا.

ونستطيع أن نقول إن هذا يوجد فى شكلين من المواضع : موضع محدد هو تقسيم الكلم، ومواضع متفرقة.

١ - تقسيم الكلم :

تقسيم الكلم من الأركان المهمة فى بناء النحو ووضع قواعده. وقد كان هذا الموضوع محل جدل واختلاف بين الدارسين المحدثين والقدماء. ولا يعنينا من ذلك

(١) انظر : فى النحو العربى نقد وتوجيه ، تأليف الدكتور مهدى المخزومى (منشورات المكتبة العصرية - بيروت - ط١ - ١٩٦٧م) ١٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ .
(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٨ .
(٣) الأصول ٣٤٩ .

هنا إلا أن نشير إلى أن من أهم الأسباب التى دعت كثيراً من المحدثين إلى مخالفة النحاة القدماء فى تقسيمهم الثلاثى للكلم (نعنى الاسم والفعل والحرف) أنهم لم يجمعوا فى تقسيمهم بين مراعاة اللفظ والمعنى معًا فى أغلب الأحوال بصورة منتظمة، بل إنهم كانوا إما أن ينظروا إلى اللفظ فقط ـ ومثال ذلك حديث ابن مالك فى أول ألفيته عن علامات الاسم والفعل والحرف ـ وإما أن ينظروا إلى المعنى فقط، كما يبدو فى قول نحاة آخرين ـ مثلاً ـ : إن الاسم مادل على مسمى، والفعل ما دل على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك[1].

يقول الدكتور تمام حسان فى هذا الشأن : إن « التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلم. فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المبانى ومعها (جنبًا إلى جنب فلا تفك عنها) طائفة أخرى من المعانى »[2]. وطائفة المبانى التى وضعها الدكتور هى : الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول (ويقصد به قابلية الكلمة للإلصاق والتصريف والإسناد) والإلصاق والتضام والرسم الإملائى. وأما طائفة المعانى فهى : الزمن والتعليق والمعنى الجملى[3]. وبناء على هذه الأسس التى تتدرج تحت المبنى أو اللفظ والمعنى، انتهى الدكتور تمام إلى أن أقسام الكلم سبعة هى : الاسم ـ الصفة ـ الفعل ـ الضمير ـ الخالفة ـ الظرف ـ الأداة[4].

ومثل هذا الرأى فى اعتماده فى التقسيم هنا على التوازن بين اللفظ والمعنى، دراسات أخرى تتفق معه فى هذا، وإن لم يكن من الضرورى أن تكون قد أخذت بتفصيل هذا الاعتماد أو وصلت إلى النتائج نفسها[5].

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧ .

(٣) انظر : السابق ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ .

(٤) انظر : السابق أيضًا ص ٩٠ .

(٥) من هذه الدراسات على سبيل المثال : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ، تأليف الدكتور فاضل مصطفى الساقى (مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ ط٣ ١٩٧٧م) ١٦٦ ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية ـ ط٣ ـ ١٩٦٦م) ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

٢ ـ مواضع متفرقة، ومن ذلك :

(أ) تقسيم العوامل إلى عوامل لفظية ومعنوية. واللفظية هى الأغلب ـ وسيرد تفصيلها فيما بعد ـ ومن أمثلتها : الفعل والصفات المشتقة والأدوات العاملة. وأما المعنوية فهى محدودة، وأشهر ما ذكره النحاة فيها : الابتداء ـ وأصح ما ذكر فيه أن المبتدأ مرفوع به[1] ـ، والتجرد من الناصب والجازم أو الوقوع موقع الاسم فى رفع الفعل المضارع، والخلاف ؛ وقال به بعض الكوفيين فى نصب الظرف ونصب الفعل المضارع بعد أو والفاء والواو فى الأجوبة الثمانية وغير ذلك[2]. وقد يكون العامل المعنوى معنى الفعل كما فى تقدير (انظر) فى نصب الحال فى نحو : هذا زيد قائمًا[3].

وإذا كانت فكرة العامل عمومًا ـ على الرغم من كل ما أثير حولها من رفض وانتقاد[4] ـ تُعد فى نظر بعض الدارسين من المفاهيم الصحيحة التى يؤيدها التحليل اللغوى المعاصر[5]، ونحن نوافق على ذلك ـ فإن القول بالعامل المعنوى ربما يبدو مبالغة من النحاة وخضوعًا لرغبتهم فى صحة القسمة بوضع مقابل معنوى للعوامل اللفظية، كما أنه يبدو أيضًا مدعاة للخلاف فيما لا طائل وراءه كما صرح بعض النحاة فى أكثر من موضع[6]. وعلى الرغم من هذا، فإننا إذا نظرنا إلى الظاهر من العامل المعنوى على أنه نوع من التعليل والأخذ بتفسير المعنى، فربما قُبل هذا وأصبح سائغًا، ومثال ذلك النظر إلى عامل الخلاف فى نصب الفعل المضارع بعد بعض الحروف.

(ب) يظهر فى تقسيم ما يدل على النوع اللجوء إلى اللفظ والمعنى، ومن

(١) انظر : الكتاب لسيبويه ١٢٦/٢، ١٢٧ ، ١٠/٣ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٢٤٠/٢ ـ ٢٤٤ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٣٦/٤ ولباب الإعراب للإسفراييني ، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن (دار الرفاعى ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٩٨٤م) ٤٩٣ ـ ٤٩٥ .

(٤) انظر ـ مثلاً ـ : أصول النحو العربى للدكتور محمد عيد (عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٨٢م) ٢٣١ ـ ٢٧٨ .

(٥) انظر : النحو العربى و الدرس الحديث ١٤٨ ، وفقه اللغة فى الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحى أيضا (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ١٩٩٦م) ١٥٩ ، و أصول النحو العربى ، للدكتور محمد خير الحلوانى (الناشر الأطلسى ـ مطبعة إفريقيا الشرق ـ الدار البيضاء ـ ط٢) ١٣٩ ، ١٨١، ٢١٩ .

(٦) انظر : الأشباه والنظائر ٢٤٢/٢ ، ٢٤٣ وشرح الأشمونى وحاشيته ١٩٣/١، ١٩٤ .

ذلك قول بعض النحويين : الأسماء أربعة أنواع باعتبار التذكير والتأنيث : مذكر لفظًا ومعنى كزيد، ومؤنث لفظًا ومعنى كفاطمة، ومختلفان، أى خال من علامة التأنيث لفظًا وهو مؤنث حقيقة كزينب، ومؤنث لفظًا وهو معنى وحقيقة مذكر نحو طلحة[1] . ومن ذلك أيضًا أن المؤنث يقسم باعتبار كونه حقيقيًا أو لا إلى قسمين : مؤنث حقيقى، وهو ما كان بإزائه ذكر فى الحيوان كامرأة ورجل، وناقة وجمل، وأتان وعير، ومؤنث غير حقيقى وهو الذى تأنيثه راجع إلى اللفظ باقترانه بعلامة تأنيث من غير أن يكون تحته معنى نحو : البشرى وصحراء وغرفة[2].

(ج) اعتمد النحاة على جهتى اللفظ والمعنى فى بيان عمل الحروف وتأثيرها، ومن ذلك تقسيم عبد القاهر الجرجانى الحروف من هذه الناحية إلى ستة أقسام على النحو التالى :

الأول : ما يعمل لفظًا ومعنى كحروف الجر نحو : مررت بزيد.

الثانى : ما يعمل معنى ولا يعمل لفظًا كهل وهمزة الاستفهام، حيث يغيران معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام ولكن يبقى اللفظ كما هو.

الثالث : ما يعمل لفظًا ولا يعمل معنى، وذلك مثل حرف الجر إذا كان مزيدًا نحو : ألقى بيده.

الرابع : ما يعمل معنى ولفظًا ولا يعمل حكمًا، ومثال ذلك اللام فى قولهم : لا غلامَىْ لزيد ولا يَدَىْ لعمرو ؛ فاللام هنا سلبت من مجرورها التعريف الذى كان ينبغى أن يوجد للإضافة لو لم يؤت بها، كما أنها عملت فى اللفظ بالجر، ولكنها لم تزل حكم الإضافة الذى هو سقوط النون.

الخامس : ما يعمل حكمًا ولا يغير معنى ولا يؤثر فى لفظ، ومثال ذلك اللام فى نحو : علمت لزيدُ منطلق.

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣/٢٧٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٥/٩١ ، ٩٢ .

السادس : ما لا يعمل بوجه وهو الحروف الزائدة التى لا تؤثر فى معنى ولا لفظ ولا حكم مثل (أن) فى نحو : لمّا أن جاء زيد كلمته[1] .

رابعاً. تحديد مجال الدراسة وتقديم نماذج صرفية:

موضوع هذه الدراسة الأساسى بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والدلالة فى الإطار النحوى فى المقام الأول، أى فى إطار بناء الجملة. ومعنى هذا أن مجال معالجتنا لهذا الموضوع مجال النحو لا الصرف، وأن الصرف لا يدخل فى دائرة الاهتمام الأساسية هنا، ولذا سنكتفى فى هذا المجال الصرفى بما يأتى عرضاً فى مواضع مختلفة من الدراسة، إلى جانب الاكتفاء بهذه الإشارات والنقول الصرفية التى نسوقها الآن شبه خالية من التعليق والمناقشة: لكى نشير فقط إلى وجود تأثير قوى واضح للنظر إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى فى التحليل الصرفى.

(أ) مما يتعلق بمبنى النوع (التذكير والتأنيث) :

١ - تدخل التاء لأربعة عشر معنى منها « دخولها لا لمعنى من المعانى، بل هى تأنيث لفظى كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحفة، وهى لازمة »[2].

٢ - الصفة المشبهة باعتبار استعمالها للمذكر والمؤنث أربعة أقسام :

الأول : ما هو صالح للمذكر والمؤنث لفظاً ومعنى نحو : حسن وحسنة.

الثانى : ماهو صالح للمذكر والمؤنث معنى لا لفظاً، وذلك يوجد فى نحو كِبَر الردف، فيقال فيه للمؤنث : عجزاء « وهى المرأة العظيمة العجز، فهذه صفة للمذكر نصيب من معناها لا لفظها، إذ لا يقال للرجل العظيم العجز أعجز، وإنما يقال له : آلى »[3] .

---

(١) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ١٩٨٢م) ١/٨٨ - ٩١ والأشباه والنظائر ٣/٢٣ - ٢٨ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٣/٣٢٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩٠.

الثالث : ما هو صالح للمذكر والمؤنث لفظاً لا معنىً، وذلك نحو : أنوم » وهى المرأة التى اختلط مسلكها ... فلفظها صالح للمذكر والمؤنث »[1] ، ولكن هذه الصفة خاصة بالمؤنث.

الرابع : ما هو خاص بأحدهما معنى ولفظاً مثل : « آدر » للرجل و« رتقاء » للمرأة[2] ، وكذلك « أكمر » للرجل و « عفلاء » للمرأة[3].

(ب) مما يتعلق بمبنى العدد :

١ - ورد فى التثنية ما يلى :

أ - من شروط المثنى أن يكون معرباً، فنحو (اللَّذَيْن) ليس بمثنى، وإنما هو على صورة المثنى، ومن هذه الشروط أيضاً الاتفاق فى اللفظ والوزن والمعنى. وماورد بخلاف ذلك فهو من باب التغليب[4].

ب- التثنية لغير المتفقين لفظاً بالتغليب، ويشترط تصاحبهما، ويختار الأخف منهما لفظاً[5].

جـ - صيغة المثنى فى نحو (اللذين) مرتجلة للتثنية بمنزلة (كلا)، ووجود حرف التثنية فى مثل هذا « بمنزلة تاء التأنيث فى غرفة وقربة، فكما أن التأنيث فى غرفة وقربة لفظى لا معنوى ؛ فكذلك هاهنا : التثنية لفظية لا معنوية »[6].

د - ذكر الحيدرة اليمنى ثلاثة أقسام للتثنية على هذا النحو :

الأول : تثنية فى اللفظ والمعنى، كالرجلين، وعلى هذا أكثر الكلام.

(١) السابق نفسه .

(٢) الآدر : وصف من « الأُدْرة » وهى نفخة فى الخصية ، وامرأة رتقاء : بينة الرَّتَق ، أى التصق ختانها فلا تنال لارتتاق كذلك . انظر : لسان العرب لابن منظور : أدر - رت ق .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٩ ، ٩٠ وارتشاف الضرب لأبى حيان (تحقيق د . رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط١) ٥/٢٣٤٨ ، ٢٣٤٩ .

(٤) انظر : شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى (مطبعة الحلبى بمصر - ط٧) ٦١ ، ٦٢ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، تحقيق د . تركى العتيبى (مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢ - ١٩٩٤م) ١/٢٩٦ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣/٣٤٩ .

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٨٧م) المسألة ٩٥ - ٢/٦٧٤ .

والثانى : تثنية فى المعنى دون اللفظ، ومن ذلك قوله تعالى : « فقد صغت قلوبكما[1] »، وقوله « والسارقة فاقطعوا أيديهما »[2]. ومن هذا الضرب أيضاً تثنية « المضمر والمبهم الناقص مثل : هما وهذان واللذان »، فهذه مفردة معناها المثنى[3].

هـ - ورد عند ابن الشجرى تقسيم ثلاثى أيضاً للتثنية، ولكنه أوضح وأوفى مما سبق، قال : « والتثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب : تثنية لفظية، وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع، وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف.

فالضرب الأول عليه معظم الكلام، كقولك فى رجل : رجلان، وفى زيد : زيدان.

والضرب الثانى : تثنية آحاد ما فى الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر، تقول : ضربت رءوس الرجلين، وشققت بطون الحملين... فتجمع وأنت تريد : رأسين وبطنين... ومن ذلك فى التنزيل قوله جل ثناؤه « فقد صغت قلوبكما »، وجروا على هذا السنن فى المنفصل عن الجسد، فقالوا : مد الله فى أعماركما، ونسأ الله فى آجالكما. ومن العرب من يعطى هذا كله حقه من التثنية فيقولون : ضربت رأسيهما، وشققت بطنيهما »[4].

وقد ذكر ابن الشجرى فى سياق تعليل ورود الاستعمال المشهور بالجمع فى هذا الضرب الثانى بدلاً من التثنية - أنه استحسان لما بين التثنية والجمع من التقارب، كما علله أيضاً بتجنب الكراهة اللفظية، وذلك لأنه لو قيل : ما أحسن وجهى الرجلين، فكأنه سيكون كالجمع فى اسم واحد بين تثنيتين، لذا استعملوا أسهل اللفظين.

(١) التحريم : ٤ .

(٢) المائدة : ٣٨ .

(٣) انظر : كشف المشكل فى النحو للحيدرة اليمنى ، تحقيق الدكتور هادى مطر (مطبعة الإرشاد - بغداد - ط١) ١/٢٥٧ - ٢٥٩.

(٤) أمالى ابن الشجرى ، تحقيق الدكتور محمود الطناحى (مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط١ - ١٩٩٢م) - المجلس الثانى - ١/١٥ ، ١٦.

ويضاف إلى ذلك أن اللبس مأمون فى استعمال الجمع هنا أيضاً، ومن أجل هذا تكون التثنية واجبة فيما كان فى الجسد منه اثنان إذا كان المضاف إليه مثنى نحو: فقأت عينيهما، لأنك لو قلت : أعينهما، بالجمع، لا لتبس بأنك أوقعت الفعل بالأربع[1].

وأما الضرب الثالث من ضروب التثنية عند ابن الشجرى، فهو تثنية التغليب كالأبوين للأب والأم، والقمرين للقمر والشمس[2].

وإذا كان ثمة تعليق عابر على ما سبق فهو أننا نلحظ أن من مظاهر علاقة اللفظ بالمعنى الصرفى هنا لجوء اللغة إلى التغليب عند تثنية مختلفى اللفظين واختيار أخفهما، وكذلك الميل إلى التخفيف وتجنب الكراهة اللفظية عند اجتماع تثنيتين فى متضايفين، ومن البين أن الجانب اللفظى له أثر واضح وملحوظ هنا.

٢ - ورد فى الجمع ما يلى :

أ - قال سيبويه : « هذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التأنيث، وواحده على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التى فيه : وذلك قولك للجميع : حلفاء، وحلفاءُ واحدةٌ، وطرفاء للجميع، وطرفاء واحدةٌ، وبهمى للجميع، وبهمى واحدة »[3].

وقال الشنتمرى فى تفسير هذا : « اعلم أن ما كان من الأجناس فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، فالباب فى واحده أن يكون على لفظ الجميع كقولك : طرفاء وحلفاء وبهمى وشكاعى. فإذا أردنا الواحد من هذا الجنس قلنا : طرفاء واحدة... ولم يجز إدخال الهاء عليها كما قيل فى واحد النخل : نخلة، لأن كون ألف التأنيث فيها يمنع من دخول هاء التأنيث لئلا يجتمع تأنيثان، فاكتفوا بما فيه من التأنيث وبينوا الواحد بالوصف »[4].

---

(١) انظر السابق ١٧/١ ، ١٨ والكتاب ٤٨/٢ .

(٢) انظر : أمالى ابن الشجرى ١٨/١ ، ١٩ .

(٣) الكتاب ٥٩٦/٣ .

(٤) النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى ١٢٢/٣ .

ولعلنا نلحظ هنا وجود ما يسمى « تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد »[1] ؛ فحلفاء هنا مثلاً لفظ صالح للمفرد والجمع، لذا يُلجأ فى التفريق بين هذين المعنيين الصرفيين فيه إلى نعت المفرد، ومن الجدير بالذكر أن هذا التعدد الوظيفى للمبنى الواحد يشبه إلى حد كبير المشترك اللفظى، حتى إننا يمكن أن نسميه « مشترك الوحدة الصرفية »، ومن أوجه الاختلاف المهمة بين النوعين أن المعنى الوظيفى فى النوع الأول صرفى، أما فى النوع الثانى فهو معجمى، وأن المبنى فى النوع الأول قد يكون وحدة صرفية مستقلة أو غير مستقلة، أما فى النوع الثانى فالمبنى فيه دائماً وحدة مستقلة، أى كلمة.

ب - جاء فى « الكتاب » أيضاً : « هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك : رَكْب وسفْر... ومثل ذلك : طائر وطيْر، وصاحب وصحْب »[2].

وقال الشنتمرى فى شرح هذا : « ذكر فى هذا الباب أن قولهم فى جمع « فاعل » : فَعْل، ليس بتكسير، وإنما هو اسم للجمع كقولهم : ركب وصحب وشَرْب، وكذلك : (سفر) فى جمع (مسافر). وقال الأخفش هو مكسّر »[3].

جـ - ذكر ابن السراج فى « باب ما جمع على المعنى لا اللفظ » أن من هذا نحو : مرضى وهلكى، فقد جمع على (فعلى) لأنه أشبه : قتلى وجرحى، ووجه الشبه أن المفرد من كل منهما بمعنى اسم المفعول[4]، قال الخليل : « إنما قالوا : مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك، لأن ذلك أمر يُبتلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى. وقد قالوا : هُلاك وهالكون، فجاءوا به على قياس هذا البناء على الأصل، فلم يكسروه على المعنى إذ كان بمنزلة (جالس) فى البناء وفى الفعل »[5].

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣ ـ ١٦٦ .

(٢) الكتاب ٦٢٤/٣ .

(٣) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١٤٠/٣ ، ١٤١ ، والأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٢) ٣١/٣ .

(٤) انظر : السابق ٢٧/٣ .

(٥) الكتاب ٦٤٨/٣ .

وثمة ملحوظة هنا نود أن نشير إليها تتمثل فى أن اللفظ فى هذا الموضع حمل على المعنى فجمع بطريقة معينة، وإلى جانب هذا حمل على القياس فى أصل لفظه، فجمع بطريقة أخرى. ومعنى ذلك أن من علاقة اللفظ بالمعنى على مستوى البنية ـ كما اتضح هنا ـ الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، ووجود أحدهما لا ينفى وجود الآخر.

د - الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ أو تقدير اتفاقها[1].

هـ - قسم الحيدرة الجمع ثلاثة أقسام :

الأول : جمع فى اللفظ والمعنى، ومن ذلك : الزيدون والرجال. والثانى : جمع فى اللفظ دون المعنى مثل : « صغت قلوبكما » (وهنا نلاحظ أن هذا القسم ورد من قبل فى المثنى باعتبار أنه مثنى فى المعنى دون اللفظ، والنتيجة واحدة فى الحالين). والثالث : جمع فى المعنى دون اللفظ مثل : أنتم وهم ونحن والذين واللاتى، وكذلك كل اسم مفرد يدل على الجمع نحو : الناس والإبل والغنم والخيل[2].

(ج) مما يتعلق بالتصغير هذه المسألة :

يصغر اسم الجمع على لفظه ولو كان له واحد من لفظه خلافاً لأبى الحسن، تقول فى قوم : قويم، وفى رهط : رهيط، وكذلك اسم الجنس يصغر على لفظه أيضاً نحو : « تمير » فى « تمر »[3].

★ ★ ★

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣١٢/١ .
(٢) انظر : كشف المشكل فى النحو ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ ، والأشباه والنظائر ٢٨/٣، ٢٨٥ .
(٣) انظر : ارتشاف الضرب (تحقيق د . رجب عثمان محمد) ٣٨٢/١ والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ١٤٠/٣ ، ١٤١ .

١

الفصل الأول

أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية

مدخل :

١- البناء بين اللفظ والمعنى :

من المعلوم أن الإعراب هو تغير أواخر الكلم تبعًا لاختلاف مواقعها واختلاف ما يؤثر فيها فى الجملة (١) . وقبل أن نتحدث عن الإعراب والعلامة الإعرابية وعلاقتهما بالمعنى تأثيرًا وتأثرًا نشير إلى أن النحاة فى حديثهم عن البناء - وهو قسيم الإعراب - ربطوا بين هيئة اللفظ المبنىّ والمعنى من بعض الوجوه ، لذا فلا يستطيع البحث أن يتجاوز هذه المسألة دون أن يتعرض لها سريعًا حتى يبين حقيقتها ، أى إن حديثنا هنا عن البناء ليس مقصودًا لذاته بل لمحاولة الكشف عن صلته بقضية اللفظ والمعنى كما تصورها النحاة .

وإذا كان البناء " لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا بغير عامل أو اعتلال " (٢) - فإن الكلمات بناءً على هذا التقسيم تنقسم إلى كلمات معربة وأخرى مبنية ، والمبنىّ منها ينقسم إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة (٣) :

فهو باعتبار أصالته فى البناء ينقسم قسمين : ما بناؤه أصلى ، وهو أكثر المبنيات ، ومن أمثلته الضمائر وأسماء الإشارة . وما بناؤه عارض كالمنادى المفرد المعرفة. وهو باعتبار الحكم من حيث الوجوب والجواز ينقسم أيضًا قسمين : جائز البناء ويتمثل فى الأسماء المبهمة المضافة فى مواضع معينة كبعض الظروف والأحوال المركبة ، والقسم الثانى بهذا الاعتبار : واجب البناء ويشمل ما سوى الجائز.

وهو باعتبار الإفراد والتركيب قسمان كذلك : مفرد ومركب.

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٣ - ١٥ وشرح المفصل ١/ ٧٢ وشرح الأشمونى ١/٤٨، ٤٩.

(٢) شرح الأشمونى ١/٤٩ ، ٥٠ .

(٣) انظر : الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - إعداد مصطفى السنجرجى - ١٩٦٤ م) ٢١١ وما بعدها .

وعلى هذا فالمبنى بصفة عامة ينحصر فى ثلاثة أنواع من الكلم :

(أ) الحروف كلها .

(ب) أسماء معينة محددة ، وهى إما مفردة مثل : الضمائر و أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام والشرط ، والظروف ، وبعضها واجب البناء وبعضها الآخر بناؤه جائز. وإما أن تكون هذه الأسماء مركبة مثل أحد عشر ، وصباحَ مساءَ وما شابههما. ويلحق بهذا النوع أيضًا أسماء الأفعال والأصوات وما جاء على صيغة (فَعالِ) بدلالاتها المختلفة مثل : نزالِ اسم فعل أمر ، وفجارِ علمًا للمصدر ، وفساقِ وغدارِ صفتين للمؤنث فى النداء ، وظفارِ وقطامِ وحذامِ أعلامًا لغير المصدر [1] .

(ج) الأفعال كلها إلا المضارع غير المتصل بنون النسوة أو إحدى نونى التوكيد اتصالاً مباشرًا .

وأما المعرب فهو ما سوى ذلك ، ويشمل شيئين : ما خرج عن نطاق الأسماء المحددة فى البناء ، والفعل المضارع بالقيد السابق .

والذى يعنينا فى هذا الشأن أن النحاة - على الرأى المشهور - عدوا البناء أصلاً فى الحروف والأفعال كما عدوا الإعراب أصلاً فى الأسماء ؛ لذا حاولوا أن يفسروا سبب بناء ما جاء مبنيًا من الأسماء ، وأن يبحثوا عن علة تفسر ما جاء معربًا من الأفعال [2] .

وقد اختلفوا كثيرًا فى تحديد علل البناء على وجه العموم ، حتى إن خلافهم فى هذا وصل فيه عدد العلل التى ذكرت - كما نقل السيوطى عن ابن النحاس - إلى إحدى عشرة علة هى :

١- شبه الحرف.

٢- تضمن معنى الحرف .

(١) انظر : شرح المفصل ٣/٨٤ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٠٧ - ١١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٢/١ ، ٤/٨٠ والجمل فى النحو للزجاجى ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٥ ١٩٩٦ م) ٢٦٠ ، ٢٦١ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٧ ، ٤٠ .

٣- الوقوع موقع مبنى ، وجعل الزمخشرى من هذا بناء أسماء الأفعال.

٤- مناسبة المبنى.

٥- الإضافة إلى مبنى.

٦- الخروج عن النظائر ، كبناء (أىّ) الموصولة لحذف صدر صلتها من غير طول.

٧- تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز كخمسة فى (خمسة عشر) ويعل فى (يعليك) .

٨- عدم العقد والتركيب ، وعلل بذلك بناء الأفعال ، وحروف الهجاء نحو : باء - تاء - ثاء ، وأسماء العدد فى نحو : واحد - اثنان - ثلاثة. كذلك كل مالم يعقد ولم يركب.

٩- جعل الزمخشرى علة بناء المنادى وقوعه موقع ما أشبه ما لا تمكن له ؛ وذلك أن المنادى واقع موقع كاف (أدعوك) التى تشبه كاف (ذاك) وهى لا تمكن لها. ووجه الشبه بين الكافين اشتراكهما فى الخطاب.

١٠- الإضافة إلى ما أشبه مالا تمكن له ، وذلك كالمضاف إلى (إذ) فى نحو: يومئذ .

١١- تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكد بالنونين. وهذا أحد التعليلين فى كل منهما.

وكل هذه العلل موجبة ، إلا الإضافة إلى المبنى فإنها مجوزة [1].

وأهم هذه العلل فيما يختص بالأسماء من وجهة نظرنا - العلتان الأوليان : مشابهة الحرف ، وتضمن معناه . وترجع أهميتهما هنا لسببين ، أولهما : أنهما هما اللتان من أجلهما جاء حديثنا فى هذا الموضع عن البناء ، وذلك لأنهما يدوران حول هيئة اللفظ ومحاولة تفسيرها بالرجوع إلى اللفظ أو المعنى. والسبب الثانى:

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣/٥٠ - ٥٢ . وهنا نشير أيضًا إلى أن من علل البناء المهمة التى ذكرها بعضهم ولم ترد هنا - تعليل أبى الحسن بناء الأسماء بكثرة الاستعمال . انظر : الخصائص ٢/٣٣-٣٥ .

أن إعادة النظر فى هاتين العلتين دون غيرهما - من منطلق رؤية البحث الخاصة ، وبما لهما من أهمية عند النحاة أيضًا [1] - قد تقود إلى تصور مقارب للصواب فى هذا الصدد .

وسنتحدث عن كل واحدة من هاتين العلتين من خلال نظر النحاة أولاً ثم نعقب برأينا فيما بعد، وينبغى أن نتنبه إلى أن الحديث هنا منصب فى المقام الأول على البناء الأصلى دون غيره لأهميته.

أولا - البناء لمشابهة الحرف:

المشابهة أشهر علة للبناء فى النحو العربى ، وتكاد تكون هى العلة الراجحة التى اتفق عليها كثير من النحاة وأرجعوا إليها وحدها سبب بناء الأسماء [2]. وأهم وجوه شبه الاسم للحرف المؤدية للبناء هى :

(أ) الشبه الوضعى :

وهو أن يكون الاسم موضوعًا على حرف أو حرفين كما هو الشأن فى معظم الحروف، وذلك كالتاء فى (ضربْت) و " نا " فى (أكرمنا) [3] .

(ب) الشبه المعنوى :

وهو أن يشبه الاسم الحرف فى أن يؤدى معنى أصله أن يؤدى بالحرف ، سواء أكان لهذا المعنى حرف موضوع كما فى مشابهة أسماء الشرط والاستفهام للحرفين (إن) والهمزة ، أم لم يوضع لهذا المعنى حرف كما فى مشابهة أسماء الإشارة لمعنى حرف إشارة لم يوضع.

(جـ) الشبه الاستعمالى :

وهو أن يشبه الاسم الحرف فى طريقة استعماله ، بأن يعمل ولا يعمل فيه غيره ، وهذا الشبه خاص بأسماء الأفعال . وألحق بعض النحاة بهذا النوع الشبه

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣/٥٢، ٥٢ ، وانظر أيضًا : أسرار العربية للأنبارى ، عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق - ١٩٩٥٧ م) ٣٠ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٣/٥٢ ، ٥٣ والإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين : ٢٠١ .

(٣) انظر همع الهوامع ١/٥٢ .

الجمودى ، وهو خاص بالضمائر ، ويقصد به عدم تصرفها فى اللفظ بوجه كالتصغير والوصف [1].

(د) الشبه الافتقارى :

وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة بعده افتقارًا لازمًا لشدة إبهامه فيشبه بذلك الحرف فى افتقاره الشديد إلى ما بعده . ويوجد هذا الشبه فى الأسماء الموصولة والظروف الواجبة الإضافة إلى الجمل كإذ وإذا [2] ، وكذلك فيما يشبهها فى الافتقار مما لا يلزم البناء ولا يضاف إلى الجمل سواء كان ظرفًا مثل قبل وبعد ، أو لم يكن كذلك نحو : غير ومثل [3] .

هذا هو رأي النحاة فى تعليل البناء بالمشابهة على وجه الإجمال ، ونحن نقبله بعد إضافة هذه الملحوظات :

١- أن ابن هشام أدخل الشبه الافتقارى فى الشبه الاستعمالى وجعلهما نوعًا واحدًا لعدم وجود اختلاف كبير بينهما [4] ، ونحن نؤيد ذلك ، وبذا تكون وجوه مشابهة الاسم المبنى للحرف فى نظر البحث ثلاثة فقط هى : الشبه الوضعى ، والشبه المعنوى ، والشبه الاستعمالى .

٢- أن كل الأسماء المبنية التى نتحدث عنها هنا - باستثناء المركبات - لا تخرج من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث عند كثير من الدارسين - رغم اختلافهم فيما بينهم فى ذلك - عن قسم مستقل من أقسام الكلم له خصائصه

(١) ذكر فى تعليل بناء الضمير أسباب أخرى من أهمها استغناؤه باختلاف ألفاظه عن الإعراب : حيث يوجد للمرفوع ألفاظه - كهى وأنت - وللمنصوب ألفاظه نحو : إياه وإياك ، كما يوجد للمجرور أيضًا ألفاظه وإن كانت مشتركة مع اللفظ المنصوب . انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ١/٦٦ وحاشية الصبان ١/١١٠ ، ١١١ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١/٣٠ - ٣٤ وشرح الأشمونى ١/٥١ ، ٥٤ .

(٣) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣/١٨١ ، ١٨٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٦ ، ٢٦١، ٢٦٢ . والمشابهة ودورها فى التراث النحوى (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - إعداد محمد عبد الفتاح العمراوى - ١٩٩٥ م) ٥١ - ٥٤ والإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ٢٠٨ - ٢١٠

(٤) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/٥٠ ، ٥٢ .

المميزة أو - على الأقل - وضعت تحت قسم آخر جديد [1] ، وهذا أمر له دلالته ويتبين ذلك على النحو التالى :

(أ) فمن المبنيات السابقة ما ينتمى إلى ما سمى بقسم " الضمير " وهو يشمل : الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وقد كان من أسباب جعل هذه الأسماء قسماً مستقلا شكلها المتمثل فى جمودها وافتقادها إلى الصيغة والأصول الاشتقاقية ، وهذا يؤكد شبهها بالحروف لفظًا بالإضافة إلى مشابهتها لها معنى من حيث إن المعانى التى تؤديها حقها أن تؤدى بالحروف فى الأصل [2] .

(ب) يبقى من الأسماء السابقة المبنية الظروف وأسماء الأفعال ، وكل منهما عولج معالجة خاصة أيضًا فى كثير من الدراسات الحديثة ؛ فالظروف وضعت فى قسم مستقل من أقسام الكلم عند الدكتور تمام حسان ، وأسماء الأفعال خرجت عنده من إطار الأسماء ووضعت مع بعض الكلمات الأخرى فى قسم مستقل يسمى " الخوالف " [3] . وهذا التقسيم الجديد ما كان يحدث لو لم تكن مثل هذه الكلمات لها خصائص مميزة من أبرزها أنها كلمات مسكوكة ثابتة الشكل ، وهذا يقربها من الحروف .

٢- نستنتج مما سبق أن شكل هذه المبنيات وهيئتها اللفظية الثابتة ودلالاتها التى تتشابه كثيرًا مع نوع دلالة الحروف ، مما يعنى - على الأقل - وجود سمات خاصة لها تجعلها تختلف إلى حد ما عن سمات غيرها من الأسماء - نستنتج أن كل هذا يؤكد أن ثمة مشابهة واضحة بين هذه الأسماء المبنية والحروف جعلتها تأتى فى شكلها على نمط هيئة الحروف اللفظية التى من أبرزها البناء. وإذن لا نرى بأسًا من قبول تعليل النحاة لبناء الأسماء السابقة بمشابهة الحروف ، وهذا فى الحقيقة يعنى أن لدينا هنا أثرًا شكليًا متمثلاً في ثبات هيئة آخر اللفظ من حيث وجود علامة محددة أو عدمها ، وهذا الثبات معلل أو مفسر بمؤثر مفترض هو مشابهة الحرف. وهنا نسأل :

---

(١) انظر : اثر أقسام الكلم فى الجملة العربية (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - إعداد محمد الرفاعى - ١٩٩٣ م) ١-١٨ .

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٨ - ١١١ وانظر أيضًا : من أسرار اللغة ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣ -١٢٢ .

ما حقيقة هذه المشابهة ، أهى ترجع إلى اللفظ فتكون لفظية ؟ أم ترجع إلى المعنى فنصفها بأنها معنوية ؟!

وللإجابة على هذا السؤال نذكر أولاً أننا قد استقررنا كما ذكرنا على جعل أنواع المشابهة فيما سبق ثلاثة فقط هى : الشبه الوضعى ، والشبه الاستعمالى ، والشبه المعنوى، ومن البين أن الشبه الوضعى والشبه الاستعمالى - بشقه غير الافتقارى - يرجعان إلى اللفظ ، فهما إذن لفظيان لأنهما يختصان بالهيئة وشكل الكلمات مستقلة أو متفاعلة فى التركيب ، وغنى عن الذكر أيضًا أن نقول إن الشبه المعنوى يرجع إلى المعنى .

يبقى مما سبق الشبه الاستعمالى الذى يقصد به " الافتقار " . وأرى أن هذا الافتقار مسألة تتأرجح بين كونها لفظية وكونها معنوية إذ إنها تتصل بكل منهما، وبناء على هذا التقسيم تكون مشابهة الاسم للحرف فى هذا السياق يغلب عليها أن تكون لفظية .

والنتيجة المهمة التى نود أن نخرج بها من كل ما سبق هى أن مشابهة الاسم للحرف تأثير لفظى غالبًا معنوى أحيانًا ، وهذا التأثير له أثر لفظى شكلى على الأسماء المذكورة آنفًا متمثل فى البناء .

ثانيا - البناء لتضمن معنى الحرف وحقيقته :

وجه النحاة البناء لتضمن معنى الحرف فى نوعين ، أولهما : الأسماء المفردة مثل أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام [1] ، والسبب الحقيقى للبناء فى هذا النوع إنما هو الشبه المعنوى - وقد تحدثنا عنه - غير أنه عبر عنه بطريقة أخرى . وأما النوع الثانى فهو الأسماء المركبة [2] ، وهذا ما نود أن نتحدث عنه هنا .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣ والخصائص ٨٥/٣ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٥٨/٤ ، ٥٩ ، ٣٠٩/٥ .

وبناء على ذلك نشير أولاً إلى أن المركب المبنى لتضمنه معنى الحرف له صورتان ، الأولى : أن يبنى الجزء الأول فقط ويعرب الثانى كما فى الأعلام مثل : حضرموت ومعديكرب وقاليقلا، وفى هذه الحال لا يوجد تضمن لمعنى الحرف ، والصورة الثانية – وهى التى فسر فيها البناء بمثل هذا التضمن – أن يبنى الاسمان معًا مع جواز إعراب الثانى بالإضافة ، وهذا الجواز خاص بالموضعين الثانى والثالث فقط من المواضع الآتية التى تمثل أهم الأبواب التى توجد فيها هذه الصورة من المركب المبنى ، وهى تشمل :

١- العدد مثل : أحد عشر وما شابهه من العدد المركب.

٢- الحال نحو : لقيته كفَّةَ كفَّةَ ، أى متواجهين، ولقيته صَحْرةَ بَحْرةَ ، أى ظاهرين ، وتفرقوا شَذَرَ مَذَرَ ، أى منتشرين ، وذهبوا أيدى سبا وأيادى سبا ، أي متفرقين ، وهو جارى بيتَ بيتَ ، أى ملاصقًا ، ووقع الأمر بينَ بينَ ، أى وسطًا ، وسقط بين بين ، أي بين الحى والميت .

٣- الظرف ، ومنه : أتيته صباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ ، وحينَ حينَ [١] .

٤- لا النافية للجنس سواء فى ذلك بناء اسمها نفسه وبناء نعت الاسم جوازًا كما فى نحو : لا رجلَ ظريفَ عندك [٢] .

وتضمن معنى الحرف المؤدى إلى بناء المركب فى نظر من رأى ذلك من النحاة يكون فى الجزء الثانى منه ، وهذا الحرف المتضمَّن معناه غالبًا ما يكون حرف العطف؛ فأصل (أحد عشر) عندهم : أحد وعشر وأصل (صباح مساء) صباحًا فمساءً [٣] ، وقد يكون هذا الحرف المتضمن (من) كما فى : لا رجل فى الدار ، فأصله عندهم : لا من رجل فى الدار [٤] .

(١) انظر : شرح المفصل ١١٢/٤ ، ١١٣ ، ١١٦ – ١٢٣ وشرح الرضى ١٤٢/٢ – ١٤٥) والإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ٣٠٩ – ٣٢٠.

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الرضى ١٤٢/٣ .

(٤) انظر : أمالى ابن الشجرى ، تحقيق الدكتور محمود الطناحى ٥٢٩/٢ .

ونحن نوافق على التعليل الذى ذكره النحاة لبناء الجزء الأول فى هذه المركبات كلها ، وهو أنه – أى الجزء الأول – «صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ... وجزء الكلمة لا يعرب لأنه كالصوت » [١] فهذا تفسير صحيح لا يمكن إنكاره .

وأما تعليل بناء الاسم أو الجزء الثانى بتضمنه معنى الحرف ، فهذا ما لا نرتضيه : لأنه تقدير بعيد متكلف ، وأقرب منه أن نفسر بناء هذا الجزء الثانى بأنه بنى من أجل التركيب أيضًا ولصيرورة كلمتين ككلمة واحدة ، ويؤيد هذا كلام المبرد – مثلاً – عن هذه المركبات فى مواضع مختلفة ؛ من ذلك قوله « فأما خمسة عشر فإن حدها أن تكون خمسة وعشرة ، فلما جعلت الاسمين اسمًا واحدًا حذفت واو العطف مغيرًا له عن جهته فألزمته البناء لذلك [٢] » . فعلى الرغم من أنه يقدر الواو فى أصل التركيب ، فإنه لا يجعل تضمنها سبب البناء ، بل سبب البناء – كما ذكر – جعل الاسمين اسمًا واحدًا وإلزامهما الفتح لأنه أخف الحركات [٣] .

وليس هناك أكثر تصريحًا فى تفسير المبرد بناء المركب بالتركيب من قوله عن بناء " ذيتَ وذيتَ " – وهما كناية عن الخبر – : « ولم يوضع على الإفراد ، فلذلك بنيت » [٤] .

إذن بناء المركب – من وجهة نظرنا – سببه المقبول هو التركيب فى الجزأين لا فى الجزء الأول فقط ، بالإضافة إلى تضمن معنى الحرف فى الجزء الثانى كما يرى كثير من النحاة ، ويؤكد هذا الفهم أن الفتحة – وهى حركة بناء المركبات هنا غالبًا – تقترن كثيرًا بطول التركيب أو الكلام . ومن هذا المنطلق أيضًا من الممكن أن نفسر بناء الظروف المبهمة التى تبنى بناء راجحًا على الفتح عند الإضافة إلى جملة مصدرة بفعل مبنى نحو قول النابغة :

(١) شرح المفصل ١١٢/٤

(٢) المقتضب ٢٩/٤ .

(٣) انظر : السابق ١٦١/٢ .

(٤) السابق ١٨٣/٣ .

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصبا   وقلت ألمّـا أصحُ والشـيبُ وازعُ [1]

ففى هذا الموضع ومـا يشبهه، من الممكن أن يقال إن الظرف (حين) بنى لكونه مع المضاف إليه بعده (الجملة الفعلية) يكون تركيبًا يصبح به الجزآن كأنهما جزء واحد ، وإن كان الجزء الثانى هنا ليس مبنيًا على الفتح. وبناء على هذا ، فكما كان التركيب هنا - وهو نوع من الطول - تفسيرًا وتعليلاً للبناء على الفتح ، سنرى فى مواضع أخرى مختلفة أن النصب سببه أيضًا طول الكلام ، وسنبين ذلك فى موضعه. وما نخرج به مما سبق أن التركيب مؤثر لفظى له أثر واضح فى بناء المركبات ، وبهذا ينتفى تأثير الدلالة على اللفظ هنا تمامًا .

وخلاصة القول إذن أن معظم الأسماء المبنية سبب بنائها فى رأينا أحد أمرين : مشابهة الحرف ، أو التركيب ، وليس ثمة سبب آخر لبنائها فى نظرنا، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المشابهة قد تجاوز حدود الحرف إلى مشابهة مبنى آخر غيره كما فى تعليل بناء خالفة الأمر بوقوعها موقع فعل الأمر وهو مبنى ، ومثال ذلك تعليل بناء "صه" و "نزال" بوقوعهما موقع "اسكت" و "انزل" [2] ، ولا يخفى أن هذا الوقوع ضرب من المشابهة مقبول يضم إلى الشبه الاستعمالى الذى ذكرناه آنفًا فى اسم الفعل عمومًا .

ولا ينبغى أن يشغلنا موضع تعليل البناء واختفاء وظيفة العلامة الإعرابية فى الأسماء المبنية أكثر من ذلك ؛ لأن هذا التعليل لا يفيد كثيرًا ، وإن كان هناك رأى يفترض مستدلاً بمثل هذه المبنيات «أن اللغة العربية الفصحى تمثل مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الإعرابية وبين (هكذا) التخلص منها » [3] .

٢- أهمية الإعراب وعلاقته بالمعنى:

لم تحظ قضية بالبحث والاهتمام فى النحو قديمًا وحديثًا مثل ما حظيت به قضية الإعراب والعلامة الإعرابية ، يدل على ذلك كثرة المؤلفات والدراسات

(١) انظر همع الهوامع ٢/٢٢٩ ، ٢٣٠ .
(٢) انظر : كشف المشكل فى النحو للحيدرة اليمنى ٢/١٨٩ .
(٣) دراسات نقدية فى النحو العربي للدكتور عبدالرحمن أيوب ٣٢ .

الحديثة حول هذه القضية بصور مختلفة ومن زوايا متعددة [1] والسبب فى هذا فى رأينا يرجع إلى ما يلى :

١- أن العلامة الإعرابية قرينة مهمة من القرائن التى تعين على تحديد المعنى الوظيفى للكلمة فى الجملة وهذا غاية التحليل النحوى.

٢- كون هذه القرينة لفظية - رغم تضافر القرائن كلها واستوائها لفظية ومعنوية [2] - يجعل دلالتها أكثر وضوحًا ، أو - على الأقل - أكثر جذبًا للانتباه إليها عن غيرها فى كثير من الأحيان.

٣- مبالغة النحاة الشديدة فى الاحتفاء بهذه العلامة ووظيفتها حتى جعلوا الإعراب فى كثير من نصوصهم مرادفًا لعلم النحو [3] .

(١) من أهم الدراسات الحديثة التى كان الإعراب موضوعها أو محورًا أساسيًا فيها ما يلى :
١- إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة -١٩٥١) .
٢- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس (صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥١ م) .
٣- الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين (رسالة ماجيستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - ١٩٦٤).
٤- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى : الجزء الأول - الظواهر التركيبية ، تأليف الدكتور على أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة - ط١ - ١٩٦٨ م).
٥- فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب (صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٣ م) .
٦- أبحاث فى اللغة العربية ، للدكتور داود عبده (مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٣ م) .
٧- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (طبع أول مرة سنة ١٩٨٤ م).
٨- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : دراسة تفسيرية ، تأليف الدكتور محمود شرف الدين (القاهرة - دار مرجان - ١٩٨٤ م).
٩- نظرة فى قرينة الإعراب فى الدراسات النحوية القديمة والحديثة ، للدكتور محمد صلاح الدين بكر (حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت - الرسالة العشرون - الحولية الخامسة - ١٩٨٤ م).
١٠- الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة لأحمد حاطوم (بيروت - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - ١٩٩٢ م).
١١- ظاهرة الإعراب فى النحو وتطبيقها فى القرآن الكريم للدكتور أحمد سليمان ياقوت (الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٣ م) .
١٢- الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى لمراجع عبد القادر بالقاسم (منشورات جامعة قاريونس - بنغازى - ليبيا - د.ت).
(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٢.
(٣) انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ٢١٧ ، ٢٢٢ .

ولاشك أن العلامة الإعرابية مظهر أو أثر شكلى له علاقة قوية بالمعنى ، لذا فهى تعد من أهم الجوانب فى قضية اللفظ والمعنى [1] . وعلاقة العلامة الإعرابية بالمعنى لها جانبان :

الجانب الأول علاقة استدلال وتأثير تنطلق من العلامة، وذلك حينما تميز بين المعانى النحوية المختلفة – كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر وما شابهها – وتكون محددة سلفًا لأنها مقروءة أو مسموعة ، وهى مؤثرة بما تحدد من معنى . ويوجد هذا النوع من العلاقة فى مستوى الكلام المضبوط المقروء أو المسموع ، كأن نقرأ أو نسمع هذه الجملة : ضرب محمدٌ عليًا .

والجانب الثانى من العلاقة يتمثل فى تأثر تحديد نوع العلامة بالمعنى ، أي أن المعنى هنا هو الذى يؤثر فى العلامة فيجعلها مستقرة فى شكل معين كالضم مثلاً ، ويتحقق هذا الجانب من العلاقة فى مستويين :

مستوى الكلام غير المضبوط كأن نقرأ فى نص ما هذه الجملة : " أحيا اليائس الأمل " – من غير ضبط – فنفهم المعنى وندرك حقيقة العلاقة بين " اليائس " و " الأمل " ، ويترتب على هذا أن ننصب الأول لأنه مفعول ونرفع الثانى لأنه فاعل. والمستوى الثانى لهذا الجانب من الممكن أن يوجد فى التنظير لربط العلامات بدلالات معينة ومحاولة وضع ضوابط دلالية لذلك ، ومن ثم يكون الإعراب هنا متأثرًا والمؤثر فى تحديده هو المعنى .

ومن البين أن العلاقة بين الإعراب والمعنى فى الجانب الأول، علاقة يسيرة غير معقدة ما دام الجهد المبذول فى إدراكها والاستفادة منها محدودًا حيث يستدل بالعلامة – وهى شديدة الوضوح – مباشرة على المعنى الوظيفى كما فى المثال السابق الأول (ضرب محمدٌ عليًا) . أما إذا تعددت احتمالات العلامة الواحدة ، فقد يتضاعف الجهد للوصول إلى المعنى ، وذلك كأن تحتمل علامة النصب – مثلاً – في سياق ما : الحالية والتمييز وما يقترب منهما ، أي إن الصعوبة هنا حينما توجد تكمن فى الانتقال داخل احتمالات الحالة الواحدة .

---

(١) انظر : فصول (المجلد السادس – العدد الأول – ١٩٨٥ م) ٣٢ .

وأما الجانب الثانى بمستوييه فالعلاقة فيه أصلها أن يكون فيها شىء من التعقيد والصعوبة بصفة عامة؛ وذلك لأننا فى مثل هذا الموضع ننتقل من المبهم غير المحسوس – وهو المعنى الوظيفى – ونستدل به على الشكل الذي ينبغى أن يتحدد من خلال هذا الاستدلال ، ويدل على هذه الصعوبة أن طرفى العلاقة يأخذان صورًا مختلفة من الاحتمال والتعدد ؛ فالمعنى من نافلة القول أن نتحدث عن احتمالات تعدده ، والشكل – وهو العلامة الإعرابية – متعدد محتمل للرفع أو النصب أو الجر أو الجزم .

وسنحاول فيما يلى أن نتحدث عن الجانب الثانى من العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى من خلال المستوى التنظيرى لربط العلامات بدلالات معينة ، ولكن قبل أن نبدأ فى هذا نود أن نبين حقيقة المعنى الذى ننتقل منه إلى حصر الشكل فى علامة معينة ، أي المعنى الذى يدلنا على الإعراب.

٣- حقيقة المعنى الذى يدل على الإعراب:

أشرنا من قبل إلى أن معنى النحو هو وظيفة المبنى على مستوى النظام النحوى ، أى أنه معنى وظيفى ، وإذا كان الأمر كذلك ، فمن الطبيعى أن يكون معنى الإعراب معنى وظيفيًا أيضًا ، وهذا واضح إذا دلنا الإعراب على هذا المعنى بطريق مباشر كما فى كثير من أمثلة الجانب الأول الذى أشرنا إليه من العلاقة بين الإعراب والمعنى خاصة ، وبذلك يصبح معنى عبارة " الإعراب فرع المعنى " فى هذه الحال : الإعراب فرع المعنى الوظيفى ، بمعنى أن المعنى الوظيفى مدلول عليه بالإعراب .

ولكن هل ينسحب هذا الحكم أيضًا على الحالة التى يدل فيها المعنى على الإعراب فيصح أن نقول إن الإعراب فيها فرع المعنى الوظيفى ؟ فهل المعنى حقًا فى هذه الحال هو المعنى الوظيفى أيضًا أو أنه شىء آخر ؟

فى رأيى أن المعنى الذى يدل على الإعراب ليس هو المعنى الوظيفى فقط دائمًا ، بل هو المعنى الوظيفى مضافًا إليه المعنى المعجمى أحيانًا ، وذلك حينما يكون من الصعب الوصول إلى الإعراب بالاعتماد على المعنى الوظيفى وحده ، بل يكون من المحتم لأجل ذلك اللجوء إلى المعنى المعجمى. وقد ورد عند ابن هشام

أمثلة مختلفة لهذا ، منها ما ورد فى قوله : « وسألنى أبو حيان - وقد عرض اجتماعنا - علام عطف « بحقلّد » من قول زهير : (١)

تقىٌّ نقىٌّ لم يُكثِّر غنيمة   بنهْكة ذى قربى ولا بحقلّد

فقلت : حتى أعرف ما الحقلد ، فنظرناه فإذا هو سيئ الخلق ، فقلت : هو معطوف على شىء متوهم ؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ، فاستعظم ذلك» (٢) .

وكلام ابن هشام هنا فى غاية الوضوح فى الدلالة على أهمية المعنى المعجمى فى تحديد الإعراب ، يؤكد ذلك حرصه على الرجوع إلى هذا المعنى بقوله « حتى أعرف ما الحقلد ، فنظرناه فإذا هو سيئ الخلق» ، ومن هذا تمكن من أن يقول إنه معطوف على التوهم .

ومن الأمثلة الأخرى فى هذا الصدد عند ابن هشام أيضًا إعراب "كلالة" فى قوله تعالى : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ﴾ (٣) ؛ حيث إنه بعد أن بين ضرورة فهم معنى هذه الكلمة لبيان إعرابها ، ذكر أنها يمكن أن تعرب على خمسة وجوه بناء على ثلاثة معان معجمية مختلفة :

١- فإذا كانت بمعنى الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل ؛ فهى على تقدير مضاف ، أى ذا كلالة ، وهو إما حال من ضمير "يورث" و "كان" حينئذ ناقصة أو تامة ، وإما خبر و "يورث" (٤) صفة .

٢- وإذا كانت بمعنى : الميت الذى لم يترك ولدًا ولا والدًا ؛ فهى أيضًا حال أو خبر ولكن من غير تقدير مضاف.

---

(١) النهكة : النقص والإضرار ، والمعنى أنه لم يكثر غنيمة بظلم قرابته وأخذ مالهم ، وأنه ليس ببخيل سيئ الخلق . انظر : شرح شعر زهير بن أبى سلمى لأبى العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (دار الفكر - دمشق - ١٩٩٦ م) ١٦٩

(٢) مغنى اللبيب ٥٢٨/٢.

(٣) سورة النساء الآية ١٢.

(٤) فى هذا الفعل أكثر من قراءة. انظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبرى (دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ - ١٩٧٩ م) ١٧٠/١ ، والكشاف للزمخشرى (دار الريان ودار الكتاب العربى - ط ٣ - ١٩٨٧ م) ٤٨٥/١ .

المبحث الأول

دلالة العلامة الإعرابية فى الاسم

عرض لأهم الآراء فى معالجة دلالات العلامة الإعرابية فى الاسم :

قبل أن نتحدث عن الاتجاهات الخاصة بمعالجة دلالات الإعراب فى الأسماء، نشير أولا إلى أن البحث يتفق مع ما استقر عليه رأى كثير من المحدثين من أن العلامة الإعرابية ما هى إلا قرينة من قرائن متعددة تتعاون معًا فى سبيل تحديد المعنى الوظيفى ، فدورها إذن محدود لا ينبغى أن يبالغ فيه (١) كما هو الحال عند النحاة القدماء حيث حملوا هذه العلامة وحدها عبء تحديد معنى الجملة ، وفى المقابل أيضا لا ينبغى أن ينكر أو يهمل أثر العلامة دلاليًا بالاعتماد على التعسف والمغالطة سواء أكان هذا الإنكار جزئيًا خاصًا بحالة معينة - كما رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى فى الفتحة حيث إنها عنده لا دلالة وظيفية لها (٢) - أم كان إنكارًا كليًا مطلقًا للعلامات كلها كما رأى قطرب قديمًا (٣) والدكتور إبراهيم أنيس حديثًا ومن لف لفهما ، كالدكتور فؤاد ترزي والدكتور أنيس فريحة وغيرهما (٤) .

أما أهم الاتجاهات والآراء الخاصة بمعالجة هذه الدلالات فى الأسماء ، فهى كثيرة، وسنكتفى بعرضها دون مناقشتها لأنها فى الغالب إما أن تكون قد نوقشت وفى الإحالة على مصادرها ما يكفى ، وإما ألا تكون قد نوقشت وفى هذه الحال لا

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧، والعلامة الإعرابية فى الجملة ٢٨٤ - ٢٩٢، ونظرة فى قرينة الإعراب ٣٢ - ٣٧ .

(٢) انظر : إحياء النحو ٧٨ وما بعدها .

(٣) انظر : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) انظر : من أسرار اللغة ٢٢٥، ٢٢٦ والعلامة الإعرابية فى الجملة (طبعة دار غريب - القاهرة - ٢٠٠١م) ٢٦٠ - ٢٧٥ .

يعنينا إلا عرضها وذكر تحليلنا للدلالات بعد ذلك الذى يعبر عن وجهة نظرنا فيما نذكره . وهذه الاتجاهات والآراء يمكن عرضها على النحو التالى :

١- رأى النحاة القدماء وأهم ما فيه أنه يشمل اتجاهين مهمين : الأول يرى أن الرفع علم الفاعلية ،والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ،وممن يرى هذا الزمخشرى [١] والإسفرايينى [٢] . والاتجاه الثانى يرى أن الرفع علم العمدة ، والنصب علم الفضلة ، والجر علم لما هو فضلة عن طريق حرف، وممن يرى هذا الرضى وابن مالك [٣] ؛ فكل علامة عند هؤلاء كلهم علم على معنى أصلى ولكن قد يشترك فى هذه العلامة أكثر من معنى على سبيل التقريب والتشبيه لقلة العلامات [٤] .

٢- رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى وهو يرى أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة ، وأما الفتحة فهى حركة خفيفة مستحبة يُلجأ إليها لخفتها من غير دلالة على أى معنى [٥] .

٣- رأى هنرى فليش ، ويعبر عنه قوله : « التركيب هو مجال الوظائف ، وهذه الوظائف تتطلب لمعرفتها محددًا شكليًا ، أى : علامة ، وتقدم حالات الإعراب هذه العلامة . فالرفع : هو المحدد الشكلى لأركان الجملة : المسند إليه و المسند ، والجر : هو المحدد الشكلى للوظائف ذات التعلق بالاسم ، وهو المضاف إليه . غير أننا نجد كذلك حالات الجر إثر جميع الأدوات (الحروف) . وهو ما يؤدى إلى وجود وظيفة المفعول به غير المباشر فى موقع المجرور . والنصب : يقدم المحددات الشكلية للوظائف ذات العلاقة بالفعل ، وهى مفاعيل الأفعال ، غير أن هذا ليس على إطلاقه » [٦] .

(١) انظر : شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٧١ - ٧٣ .
(٢) انظر : لباب الإعراب للإسفرايينى ٤٩٩ .
(٣) انظر : شرح الرضى ١/ ٢٨٧، ٢٨٨ وشرح التسهيل ١/ ٣٦٥ .
(٤) انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة ٢٣٤ - ٢٣٧ .
(٥) انظر : إحياء النحو ٥٣ - ١٠٠ والعلامة الإعرابية فى الجملة ٢٥١ - ٢٥٤ وظاهرة الإعراب وتطبيقها ٧٦، ٧٧ .
(٦) العربية الفصحى : دراسة فى البناء اللغوى ، تعريب وتحقيق وتقديم دكتور عبد الصبور شاهين (مكتبة الشباب - القاهرة - ١٩٩٧م) ٢٥١ .

٣- وإذا كانت بمعنى القرابة فهى مفعول لأجله [١] .

ونستطيع نحن - كما يستطيع أى ناظر فى ديوان شعر قديم على وجه الخصوص - أن نأتى بأمثلة أخرى متعددة لتأكيد هذه المسألة فى سهولة ويسر ، من ذلك مثلاً ما يوجد فى قول زهير بن أبى سلمى وهو يصف الخيل :

تهوى على رَبذات غير فائرة تُحْذَى وتُعقَد فى أرساغها الخَدَمُ
صَدّت صدودًا عن الأشوال واشترفت قُبلاً تَقلقَلُ فى أفواهها اللُّجُمُ

فنحن هنا فى البيت الأول لا يمكننا أن نتيقن من أن « غيرًا » نعت لربذات إلا إذا عرفنا معجميًا أن (ربذات) بمعنى القوائم السريعات الرفع والوضع من (الرَّبَذ) وهو خفة القوائم ، وعرفنا أن « فائرة » معناها : التى ينتشر وينتفخ عصبها أو عرقها [٢] .

كذلك لا يمكننا أن نعلم أن « قبلاً » فى البيت الثانى حال إلا إذا عرفنا أن هذه الكلمة معجميًا وصف من « القَبَل » وهو قريب من الحول ، ومعناه إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى ، وعرفنا أن « اشترفت » مأخوذ من قولهم : فرس مشترف ، أى مشرف الخلق [٣] .

ويمكننا أيضًا أن نمثل لذلك بقول المرقش الأكبر يصف ملكاً :

ليس لهم مما يُحاز نَعَمْ حاربَ واستعوى قراضبة

إننا إذا افترضنا فى هذا البيت عدم المعرفة بنصب « قراضبة » ، لا نستطيع أن ندرك على وجه اليقين أنها مفعول به من دون أن نعرف المعنى المعجمى لهذه الكلمة وللفعل قبلها ، وهو يتحدد فى أن «استعوى » بمعنى : استدعى واستنصر ، وأن « قراضبة » بمعنى : فقراء وهو جمع قرضاب وقرضوب [٤] .

(١) انظر : مغنى اللبيب ٢/ ٥٢٨ ، ٥٢٩ .
(٢) انظر : شرح شعر زهير لثعلب ١٢١ ، ولسان العرب (ر ب ذ) .
(٣) انظر : لسان العرب (ش ر ف) و (ق ب ل) ، وشرح شعر زهير ١٢٢ .
(٤) انظر : المفضليات للمفضل الضبى ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون (دار المعارف - ط٧) ٢٣٩، ولسان العرب (ع و ى) و (ق ر ض ب) .

ومن هذه الأمثلة المختلفة التى ذكرناها، يتبين لنا أن المعنى المعجمى شرط مهم فى أحيان كثيرة لبيان الإعراب والتحليل النحوي بصفة عامة ، ومن ثم يصح أن نقول إن الإعراب فرع المعنى الوظيفى وفرع المعنى المعجمى أيضًا. وبذلك لا نتفق مع الدكتور تمام حسان فى رأيه الذى يرى فيه أن الإعراب " فرع المعنى الوظيفى ، لا المعنى المعجمى ، ولا المعنى الدلالى " (1) ، وقد استدل على هذا بأنه يمكننا أن نعرب كلامًا لا معنى له من الناحية المعجمية إذا اتضح معناه الوظيفى لكونه على صورة الكلام العربى من حيث التركيب والحروف والنطق ، وضرب على هذا مثالين مرائيين أعربهما وأحدهما هذا البيت :

قاص التجينُ شحاله بتريسه الـــ فاخى فلم يستف بطاسية البَرَنْ

وإذا كانت غاية الدكتور تمام حسان أن يستدل بهذا الكلام على نجاح نظريته فى القرائن والتعليق الذى هو أهم هذه القرائن ، وكذلك إثبات قدرتها فى التحليل النحــوى (2) - نقول إذا كان الأمر كذلك ، فإن هذا لا يسوغ أن نهمل أثر المعنى المعجمى المهم فى الإعراب كما استدللنا عليه ووضحناه . ويزيد رأينا وضوحًا وتأكيدًا أنه قد تولى الردّ على الدكتور تمام فى هذا دراسة كان من ردودها أن عبد القاهر الذى استوحى منه نظريته فى التعليق وما بنى عليها لم يفصل أبدًا بين معانى النحو والمعانى المعجمية ، كما أن الإعراب الذى ذكره الدكتور تمام للبيت الذى أتى به من اليسير جدًا أن ينصرف إلى وجوه أخرى (3) .

* * *

(1) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ٢٨٨ . وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٢ -١٨٤ ، ٣٧٢، وانظر : العلامة الإعرابية فى الجملة ٢٢٣ وما بعدها .

(2) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٢ .

(3) انظر : ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم ٨٠ - ٨٣ .

ولعلنا لا نلحظ فى مجمل كلامه هذا اختلافا عن الرأى المشهور فى مجال ربط الحالات الإعرابية بمعان عامة معينة ، غير أن المهم فى رأيه - على وجه العموم - ثلاثة أمور :

الأول : أنه فى حالة الرفع - وقد صنع شيئًا من ذلك فى إعراب الفعل - عُنى - من وجهة نظره - ببيان العلاقات الدلالية الجزئية التى يقصد إلى تنويعها هنا بوساطة المسند ، وقد ذكر فى هذا الإطار الدلالة على : الكيل والعدد ، والتماثل ، والتقسيم إلى طوائف ، والمادة ، والمضمون ، والسمات الخاصة للشىء (1) .

والثانى : أنه يربط النصب فى أغلب المواضع بوظيفة المكملات التى أغلبها خاص بالفعل ، وهذا يصدق على المفاعيل والحال .

والثالث : أنه يصنف المنصوب بعد كان وأفعال الشروع ، والمنصوب الثانى بعد أفعال القلوب، على أنه من قبيل « الحال» (2) .

٤- رأى الدكتور محمد كامل حسين، ويرى أن الاسم يرفع على الخبرية لكونه متحدثًا عنه أو خبرًا متعلقًا به ، أيا كان موقع المتحدث عنه كما فى : قام محمد ، ومحمد قام ، وما قام إلا محمد ، ويجر الاسم على الإضافة ، وينصب على التكملة فيما عدا ذلك (3) . ونحن نلاحظ أن رأيه هذا لا يعد اتجاها جديدا لأنه يتفق فى مجمله مع آراء النحاة القدماء ، غير أن له رأيا فى إعراب الفعل جديرا بالاعتبار وسوف نتحدث عنه فى موضعه .

٥- رأى الدكتور محمود شرف الدين، وهو يرى أن الإعراب « وسيلة تطريزية لوّنت بها أواخر الكلمات خدمة للمعنى » (4) ، ويقصد بالتطريز : التنويع فى نهايات الكلمــات (5) وأحشائها للتعبير عن المعانى النحوية المتعددة . والرفع فى رأيه علم

(1) انظر : السابق ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(2) انظر : السابق نفسه ٢٦٦ - ٢٧٥ .

(3) انظر : اللغة العربية المعاصرة للدكتور محمد كامل حسين (دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٦م) ٩٦ - ١٠٢ .

(4) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١١٨ .

(5) السابق : الصفحة نفسها .

للعمدة أو الإسناد ، والجر علم الإضافة، والنصب علم لغير هذين؛ فقد يكون علامة للطول أو التركيب كما فى تركيب إنّ مع اسمها، وقد يكون علامة على تمام الاسم، أى عدم صلاحه للإضافة ، أو بديلا لحالة الجر أو تشبيهًا بالمفعول [(١)] .

٦- رأى تمثله دراسة مستقلة عن الإعراب بعنوان « الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة » لأحمد حاطوم ، ويمكن عرض أهم ما جاء فيها على النحو التالى :

(أ) أن صاحب هذه الدراسة قسم الإعراب إلى قسمين : إعراب حدسى وإعراب إدراكى؛ فأما الحدسى فهو ما يكتسب بالحدس ويوجد فيما سماه بالمنصوبات التركيبية كالمفعول المطلق والحال ، وأما الإعراب الإدراكى فهو ما يكتسب بالتعلم الواعى المدروس ويكون مظنة اللحن [(٢)] .

(ب) أنه ذكر للإعراب أربع وظائف : وظيفة صوتية،ووظيفة دلالية فى التفاهم، ووظيفة جمالية ، ووظيفة فى تحديد هوية اللسان العربى ، ولا يعنينا من هذا إلا الوظيفة الدلالية لأن كلامه فى غيرها فيه افتعال وتعسف [(٣)] .

(ج) فأما فيما يتعلق بوظيفة الإعراب فى التفاهم ، فإن الإعراب فى هذا الإطار ثلاثة أنواع: الأول إعراب شكلى وهو فى رأيه كل إعراب بإسقاطه - افتراضًا - تؤدى المعانى النحوية لكلماته وتُفهم ، وهذا النوع يشغل الحيز الأعظم من مساحة الإعراب الكلية [(٤)] . والنوع الثانى : إعراب دلالى وهو الذى لا تُؤدى المعانى النحوية التركيبية ولا تفهم إلا به ومثاله قوله تعالى : ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[(٥)] فالإعراب هنا هو الذى يبين أن المنعوت هو « ربك » لا «اسم» . وحيز هذا الإعراب الدلالى بصوره المختلفة شديد الضآلة فى رأيه [(٦)] . والنوع الثالث : إعراب شكلى دلالى وهو كل إعراب تؤدى المعانى النحوية لكلماته وتفهم من

---

(١) انظر : السابق ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) انظر : الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة ٨٤ - ٨٩ ، ٩١ .

(٣) انظر : السابق ١٦٨ - ١٨٦ ، ٢٨٦ .

(٤) انظر السابق ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(٥) سورة الرحمن : الآية ٧٨ .

(٦) انظر : الإعراب محاولة جديدة ٢٣٤ - ٢٤٨ ، ٢٥٦ .

دونه، إلا أن الأداء والفهم يصبحان به أقرب منالا ، ومثاله قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [(١)] . وحيز هذا الإعراب يقع فى منزلة متوسطة بين النوعين السابقين [(٢)] .

ويستخلص الباحث من كل ما سبق أن أثر الإعراب فى وظيفة التفاهم أثر محدود جدًا لا يتناسب مع ما أحيط به من مبالغات [(٣)] .

٧- الرأى السابع والأخير يرى فيه صاحبه أن دلالات العلامات الإعرابية تتوزع على النحو التالى :

علامة الرفع تدل على معنيين هما : الإسناد ، والتعدية أو المفعولية ، وهذا المعنى الثانى يوجد فى ثلاثة مواضع :

المفعول المبنى له الفعل نحو : ضُرب زيد ، والمرفوع فى نحو : مضروبٌ محمدٌ، والمفعول به فى الاشتغال ، إذا كان مرفوعًا نحو قوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [(٤)] . وأما علامة النصب فتدل على المعانى التالية :

التخصيص، وهو ما سمى عند القدماء بالمفعولية أو الفضلة، وتدل على الإسناد - كما فى اسم إن وأخواتها وخبر كان وأخواتها - والمخالفة ، وذلك فى نصب المتعجب منه والاسم المنصوب على الاختصاص. كما تدل على المنادى

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٦١ .

(٢) انظر : الإعراب محاولة جديدة ٢٥٧ - ٢٧٤ .

(٣) انظر : السابق ٢٧٨ .

ومما يلفت الانتباه هنا أن القول بوجود إعراب شكلى وإعراب دلالى - كما بينته هذه الدراسة - قريب فى الظاهر من الرأى السديد للدكتور محمد خير الحلوانى الذي أشار فيه إلى الجانب الشكلى المحض فى الإعراب الذى يقترن فى مواضع كثيرة بالدلالة على المعنى، والذى يسوغ - فى الوقت نفسه - وجود نظرية العامل فى النحو العربى ؛ لأنها تفسر فى المقام الأول هذا الجانب الشكلى، ومما يدل على هذا قوله« وأرانى قانعًا بما قدمت من ظواهر تدل على ما أذهب إليه من أن كثيرا من مظاهر الإعراب فى الأسماء والأفعال ترجع إلى سمة واضحة فى نظام الجملة العربية ، هى النزعة الشكلية التركيبية . ولكن هذا لا يعنى أن الإعراب كله يخضع لهذه النزعة ، بل هو فى شطر كبير منه وسيلة تعبيرية دقيقة عن المعانى والأفكار » . أصول النحو العربى ١٤٦ . وانظر: ١٣١، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٨١.

(٤) سورة النور : الآية ١ . وانظر : الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ٥٩٢ - ٦٠٧ .

والاسم المنصوب بعد (لا) . وأما علامة الجر فتدل على النسبة والتعليق وذلك فى المجرور بالحرف أو الإضافة [1] .

هذه هى أهم الآراء التى تناولت النظر فى دلالة العلامات الإعرابية فى الاسم قديمًا وحديثًا . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن المعنى الواحد أو الدلالة الواحدة قد عبر عنها بأكثر من مصطلح - كالقول مثلا بأن الرفع يكون للفاعلية أو الإسناد أو الخبرية - فإننا من الممكن أن نلخص الدلالات التى ذكرت فى الآراء السابقة فيما يلى :

١- الرفع يدل على الإسناد والتعدية .

٢- النصب يدل على الفضلة ، والخفة ، والطول أو التركيب، وتمام الاسم، ويدل أيضًا على كونه بديلا عن الجر أو كون المنصوب شبيهًا بالمفعول أو مرتبطًا بالحدس ، كما يدل النصب أيضا فى رأى على الإسناد والمخالفة وعلى بعض الأبواب المعينة .

٣- الجر يدل على الإضافة أو الفضلة عن طريق حرف .

وبعد أن انتهينا من عرض الآراء المختلفة التى عنيت بمعالجة هذه المسألة ، نبدأ الآن فى بيان وجهة نظرنا الخاصة لها، مع التنبه إلى أننا سنعنى فى المقام الأول فى تحديد دلالات العلامات الإعرابية بما يعين على ضبط الكلام لا التفسير والتعليل ، أى أننا سنعنى قدر الإمكان - كما أشرنا فى بداية حديثنا - بالجانب الثانى من العلاقة بين العلامة والمعنى وهو تأثر تحديد نوع العلامة الإعرابية وضبط الشكل بالمعنى ، وذلك حتى يكون للبحث فائدة ملموسة . وسيقتصر حديثنا على دلالة الرفع والنصب دون الجر لأن دلالته معلومة - وهى الإضافة - وليست فى حاجة إلى حديث .

---

(١) انظر : السابق ٦٠٧ - ٦١٠ .

ب - زيادة المبالغة فى الثبوت والدوام :

ويوجد هذا المعنى المؤدى إلى الرفع فى المصادر التى ترفع على الخبرية توسعًا ومجازًا، ومثالها قولك :

ما الدهر إلا تقلبٌ، وزيد سيرٌ سيرٌ ، وإنما أنت سيرٌ ، فأصل المصادر فى هذه التراكيب النصب بفعل واجب الحذف على هذا النحو : ما الدهر إلا تقلبًا، وزيد سيرًا سيرًا ، وإنما أنت سيرًا، أى تسير سيرًا، وقد حذف الفعل فيها للتنصيص على معنى الدوام واللزوم لأن الفعل لا يدل إلا على التجدد والحدوث ، ولما أريد الدلالة على زيادة المبالغة فى معنى الدوام واللزوم جعل المصدر نفسه خبرًا ورفع فقيل : إنما أنت سيرٌ وما زيد إلا سيرٌ كما قيل - فى وصف ناقة حائرة فقدت ولدها - :

فإنما هى إقبالٌ وإدبارُ [1]

وليس هناك أبلغ فى المعنى من جعل زيد هو السير ، كما أنه لا يوجد أكثر مبالغة من جعل هذه الناقة هى الإقبال والإدبار أنفسهما .

(٢) الرفع بالإسناد على معنى مطابقة الخبر للمبتدأ أو على انتفاء دلالة الحدث عنه فى اسمى الزمان والمكان :

أولا - اسم الزمان :

موقع اسم الزمان فى الإسناد هو موقع الخبر غالبًا عن اسم المعنى، والدلالة التى تسهم فى وقوعه هذا الموقع ، ومن ثم رفعه - هى دلالة مطابقة الزمان للمبتدأ فى المعنى بوجه ما ، وذلك أنها تؤدى إلى انتفاء معنى الظرفية ، وتتحقق هذه الدلالة بطريقتين : مباشرة وأخرى غير مباشرة بالاستغراق :

---

(١) انظر: شرح الرضى على الكافية ١/ ٣١٥ ، ٣١٦ وشرح التسهيل ١/ ٣٢٤ والشطر المذكور للخنساء والبيت بتمامه هو :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت ... فإنما هى إقبالٌ وإدبارُ

انظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجى بالقاهرة - تواريخ مختلفة للأجزاء) ١/ ٤٣١.

أولا - دلالة الرفع :

نحن نرى أن المعنى الرئيس الذى يرفع من أجله الاسم فى الجملة هو الإسناد سواء أكان هذا الإسناد بالأصالة أم بالإتباع. ويستوى فى هذا وقوع الاسم مبتدأ مع وقوعه خبرًا أو فاعلا أو نائبًا عن الفاعل ، فالمعول عليه أن يكون مسندًا أو مسندًا إليه حتى لو كان فى المعنى مفعولا كما هو الحال فى نائب الفاعل؛ لأن العبرة فى هذا المقام بمراعاة اللفظ والرسوم الشكلية ونسبة شىء إلى آخر. أما كون هذا المرفوع فى المعنى مفعولا به ، فهذا لا يمكن إنكاره لكنه شىء آخر .

وسيان فى الرفع للإسناد أيضا أن يكون طرفا الإسناد مذكورين شأن أكثر الكلام ، وأن يكون أحدهما محذوفًا ، كما فى كثير من التراكيب الخاصة باستعمالات معينة والتى يكون الرفع فيها جائزًا ، ومن أمثلة هذا - والنصب فيه أشهر - قولك للقادم من سفر - مثلا - : خيرُ مقدم ، على تقدير : هذا خير مقدم، وكذلك قولك للمرتحل والمسافر : راشدٌ مهدى ، أو مصاحَبٌ معانٌ ، على تقدير : أنت راشد مهدى ، وأنت مصاحَب معان [1] .

وقد يخفى الإسناد فى بعض المواضع أو يلتبس بموقع إعرابى آخر ، فيأتى لذلك متلونًا بدلالات مختلفة تناسب هذه المواضع وتسوغ الرفع عليه ، هذا بالإضافة إلى أنه قد يستعان أحيانا بقرائن لفظية على توجيه الكلام للإسناد لا لشىء آخر . والمواضع التى يتلون فيها الإسناد دلاليًا أو يأخذ فيها صورًا مختلفة تعدّ دلالات فرعية له هى من وجهة نظرنا : الإسناد فى المصادر ، والظروف ، وتراكيب الاشتغال ، وكذلك الإسناد فى النعت المقطوع . وتفصيل هذا على النحو التالى :

(١) الرفع بالإسناد فى المصادر على معنى الثبوت واللزوم أو المبالغة فيهما :

من مواضع الرفع على الإسناد المصادر وما شابهها من الأسماء ، وهو فى معظم استعمالاتها جائز إلى جانب النصب، والرفع فيها يقترن بأحد هذين المعنيين :

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧١ وشرح المفصل ٢/ ٦٨ .

(أ) الطريقة المباشرة تتمثل فى أيام الأسبوع وما شابهها إذا أخبر بها عن «اليوم» حيث ترفع على الخبرية لأن اليوم واسمه شىء واحد ، ومثال ذلك : اليومُ الأحدُ ، واليومُ الثلاثاءُ واليوم الأضحى واليوم العيد ، فالأحد هو اليوم واليوم هو الأحد ، وكذا الأسماء الأخرى ، ولا معنى للظرفية هنا . والرفع فى هذا الموضع هو رأى الجمهور وهو واجب فى معظم ما سبق ، وحكم الوجوب هذا - فى رأينا - يسرى على أيام الأسبوع كلها وما شابهها ولا ينبغى أن يستثنى منه جواز نصب لفظ « اليوم » على الظرفية مع « الجمعة» و « السبت» لكونهما بمعنى الاجتماع والراحة - كما يرى بعض النحاة [1] - لأن الاستعمال الحديث لا يؤيد هذا .

وأما ما يدل على الحدث من الكلمات الدالة على الزمان : فهى التى يجوز رفع « اليوم » معها ونصبه على الإسناد أو الظرفية ، وذلك كالفطر والعيد والمهرجان، حيث إن هذه الألفاظ إذا لوحظ فيها معنى « الإفطار» و«الاحتفال » - مثلا - نصب « اليوم» ولا رفع [2] . والأنسب فى « العيد » إذا أوّل بالحدث أن يكون - كما ذكرنا - بمعنى الاحتفال كالمهرجان لا بمعنى « العود» كما ذكر بعض النحاة [3] .

(ب) الطريقة غير المباشرة وهى الاستغراق أو استمرار الحدث ، ويقصد بهذين درجة استغراق المبتدأ للزمان ، أى المدة التى يأخذها حدث المبتدأ من هذا الزمان ، لأن هذا الاستغراق هو الذى يقرب الزمان من المبتدأ ويجعله مقاربًا له فى المعنى ، ومن ثم يصح الإخبار به ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [4] فشهر زمن والذى سوغ رفعه على الخبرية هو استغراق المبتدأ (غدوها ورواحها) لهذه المدة كلها ، أو - على حد تعبير الرضي عن مثال آخر - : «لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية » [5] . وبذلك وجد

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٣ وشرح الرضى على الكافية ١/ ٢٥٤ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ، تحقيق د . مصطفى النماس (مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط١) ٢/ ٥٦ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/ ٢٥ .

(٤) سورة سبأ : الآية ١٢ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ١/ ٢٤٩ .

أ - معنى الثبوت واللزوم والدوام :

ويوجد هذا المعنى فى مثل هذه المصادر الواقعة فى موقع المبتدأ : سلامٌ عليك ، وويل لزيد ، وويح لك ، وخيرٌ له وشرٌ له ، فهذه ونحوها مرفوعة على الابتداء ، يقول سيبويه موضحًا معنى الثبوت فيها : « والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك ، ولست فى حال حديثك تعمل فى إثباتها وتزجيتها ، وفيها ذلك المعنى » [1] أى أن رفع هذه المصادر موجه على معنى أنه ثبت- مثلا - ويل له، لأنه شىء مستقر ، ويؤكد أن الرفع فى هذا مبنى على معنى الثبوت أن من أمثلته الواردة « ويل » فى قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [2] وقوله أيضا : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [3]، ولا يجوز فى هذين الموضعين إلا الرفع؛ لأن المعنى لا يسوغ إلا عليه من حيث إن معنى «ويل» هنا إخبار بأنه قد ثبت لهم هذا واستقر؛ لأن هؤلاء ممن وجب أن يقال لهم ذلك . ولا يسوغ أن يحمل الكلام هنا على معنى الدعاء الموجه للنصب [4] .

ويلحق بالمصادر التى ترفع على معنى الثبوت واللزوم أيضا ما كان نحو : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وله رأى رأى الأصلاء ، مع التنبه إلى أن موضع الشاهد هنا هو «علم » و«رأى» الثانيان ؛ وهما مرفوعان على الإسناد الابتدائى تبعية لا أصالة ؛ لأن كلا منهما إما صفة وإما بدل من مبتدأ وهو المصدر الأول [5] ؛ فالرفع فى هذا الموضع هو المختار لأن المراد الإخبار عن صفة أو خلة مستقرة ثابتة هى العلم والرأى، وليس المراد الدلالة على الحدث كما فى : مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى (بالنصب) أى فإذا هو يصرخ صراخ الثكلى [6] .

(١) الكتاب ١/ ٣٣٠ .
(٢) سورة المطففين : الآية ١ .
(٣) سورة المرسلات فى مواضع كثيرة .
(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٢٢٠ ، ٢٢١ .
(٥) انظر : الكتاب ١/ ٣٥٦ .
(٦) انظر : السابق ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢ .

نوع من المطابقة فى المعنى بين « شهر » وكل من الغدو والرواح ، فقيل : غدوها شهر ، كما يقال : محمد طالب - مثلا - .

وعلى أساس درجة استغراق المبتدأ للزمن واستمرار الحدث - بالإضافة إلى اشتراط كون هذا الزمن نكرة - يتحدد قبول الزمن للرفع ؛ فكلما زاد الاستغراق زاد انجذابه إلى الرفع على الخبرية ، والعكس صحيح ، ولهذا صورتان :

الأولى : غلبة الرفع ، وذلك إذا استغرق المبتدأ - وهو اسم معنى يدل على حدث - جميع الزمن أو أكثره ، والرفع فى هذه الحال هو الغالب ويصل إلى درجة الوجوب عند الكوفيين [1] . ومثال استغراق جميع الزمن المثال السابق ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ وكذلك قوله تعالى : ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [2] ، ومثال استغراق أكثر الزمن : الصوم يومٌ ، وكذلك أيضًا قوله تعالى - وإن كان الاستغراق فيه مجازًا - : ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [3] .

الثانية : غلبة النصب أو الجر بفى ، وذلك إذا فقد شرط استغراق جميع الزمن أو أكثره أو شرط التنكير ، فمثال فقد هذين الشرطين معًا : الزيارة يومَ الجمعة ، ومثال فقد شرط الاستغراق قولنا : الخروج يومًا أو فى يوم . وسنفصل الكلام فى هذه الصورة أكثر عند الحديث عن النصب [4] .

ثانيا - اسم المكان :

يرفع اسم المكان المتصرف فى الإسناد على الخبرية كاسم الزمان ، والدلالة التى تسهم فى هذا الرفع هى انتفاء دلالة الحدث عن المبتدأ ، ويتحقق هذا بكونه اسم عين ، بالإضافة إلى تنكير الظرف الذى يلائم الخبرية. وأهم الصور التى تتضح فيها تلك المسألة هاتان الصورتان :

(أ) يترجح الرفع على النصب إذا تحقق الشرطان السابقان كما فى نحو :

(١) انظر : همع الهوامع ٢/ ٢٤ .
(٢) سورة الأحقاف : الآية ١٥ .
(٣) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .
(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠ ، ٣٢١ وشرح الرضى ١ / ٢٤٩ .

دارك منى يمينٌ و شمالٌ، ونحن قدامٌ وأنتم خلفٌ [1] . وينبغى أن يكون من هذه الصورة فى رأينا نحو : إن زيدًا قريبٌ منك [2] .

(ب) يصير الرفع مرجوحًا والنصب راجحًا إذا افتقد اسم المكان شرط التنكير ، ومثال ذلك : دارى أمامُك ، وظهرك خلفُك ، ورجلاك أسفلُك [3] . والذى يسوغ الرفع هنا أن الخبر فى مثل هذا يمكن أن يجعل هو المبتدأ فى المعنى ؛ فالظهر - مثلا - هو الخلف، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : ﴿والرَّكْبُ أسْفَلَ منكُمْ﴾ [4] .

(٣) الرفع على معنى الابتداء فى الاشتغال :

للاسم المشغول عنه حالات أربع هى : اختيار الرفع ، واختيار النصب ، ووجوبه ، واستواء الرفع والنصب [5] . والحالة التى يختار فيها الرفع هى التى تعنينا هنا لأن لها - إلى جانب بعض القرائن اللفظية المعينة - دلالة خاصة تحكمها تتمثل فى قصد الابتداء بالاسم مع عدم وجود قرينة أو سبب يجعلان النصب سائغًا على حالة من الحالات السابقة . ومثال ذلك : زيدٌ ضربته [6] ، والنصب فى هذا الموضع جائز ومقبول ووارد إلا أن الرفع على الابتداء أولى وأفضل؛ لأنه لو أريد النصب - كما ذكر سيبويه - لصيغت الجملة بطريقة أخرى كأن يقال : « ضربت زيدًا وزيدًا ضربت ، ولا يُعمل الفعل فى مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد» [7] .

ومعنى هذا أن الرفع هنا ينبغى أن يكون موجها لقصد معنى الابتداء وإرادة الدلالة عليه، وخاصة لأن فيه سلامة من اللجوء إلى التقدير الموجود فى النصب، ويؤيد هذا الفهم للرفع على ذلك المعنى قول سيبويه أيضًا فى عنوان لموضع من

(١) انظر : شرح الرضى ١/ ٢٥٠ وشرح التسهيل ١/ ٣٢١ والكتاب ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) انظر : أمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٨٧ .

(٣) انظر: شرح الرضى ١/ ٢٥٠ .

(٤) سورة الأنفال : الآية ٤٢ وانظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢٤ ومعجم القراءات القرآنية، إعداد د . عبد العال سالم مكرم ، ود . أحمد مختار عمر (مطبوعات جامعة الكويت - الطبعة الأولى) ٢/ ٤٥٢ .

(٥) انظر : شرح الرضى ١/ ٤٥٢ .

(٦) انظر : السابق ١/ ٤٥٢ - ٤٥٦ والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٣٢٨ .

(٧) الكتاب : ١/ ٨٢ ، ٨٣ .

مواضع هذه المسألة : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك [1] » . وقد مثل لهذا بقولك : زيد كم مرةً رأيته؟ وعبدُ الله هل لقيته ؟ ويعقب سيبويه على ما شابه هذا من الأمثلة بقوله : « لا تجد بدًا من إعمال الابتداء ، لأنك إنما تجىء بالاستفهام بعد ما تفرغ من الابتداء، ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم » [2] . فرفع الاسم هنا بعد تقديمه مقصود لتنبيه المخاطب إليه ودال على رغبة الابتداء به ، وليبنى عليه ما بعده من الكلام .

وبهذا الفهم للرفع فى هذا الموضع لا نوافق على التسوية فى المعنى بين الرفع والنصب فى تراكيب الاشتغال دائمًا كما يرى الدكتور محمود شرف الدين [3] ؛ إذ ينبغى أن يخصص الرفع بمعنى الابتداء على النحو الذى وضحناه ، وليس ورود النصب مع الرفع فى الاستعمالات القديمة يناقض ما نراه ؛ لأننا أولا ننظر إلى رأينا هذا على أنه من قبيل محاولة تنظيم بعض القواعد ، ولأننا ثانيًا نرى أن دليل الرفع فى هذا أرجح وأقوى . وتؤيدنا فيما ذهبنا إليه دراسة أخرى حيث ترى أن الاسم المرفوع فى باب الاشتغال « لا يمكن أن يدعى مشغولا عنه (و) مادام الاستقراء دل على رفعه فهو مرفوع وحقه أن يكون مع المرفوعات [4] » ؛ بل إن هذه الدراسة تميل إلى أنه لا ينبغى أن يوضع هذا الاسم المرفوع فى ذلك الباب بتأثير مسألة العامل وانشغال الفعل بضميره عنه [5] .

(٤) الرفع قطعا على معنى المدح أو الذم :

أجاز النحاة قطع النعت لإنشاء معنى المدح أو الذم أو الترحم بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل ، ومثال الرفع على معنى المدح : الحمدُ لله الحميدُ ، وكذلك قول الأخطل [6] :

(١) السابق ١/ ١٢٧ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٨ .

(٣) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٣٢٦ .

(٤) النحو العربى : نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائى (دار الصادق - بيروت - ١٩٦٨ م) ٩٤ .

(٥) انظر : السابق نفسه .

(٦) انظر: معجم شواهد العربية ، تأليف عبد السلام محمد هارون (مكتبة الخانجى بمصر - ط١ - ١٩٧٢ م) ١٦٠ ، ١٦١ .

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكرُ
الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائره ... خليفةُ الله يستسقى به المطرُ

فالخائض وما بعده من قبيل النعت المرفوع على القطع للمدح لقوله « أمير المؤمنين» المجرور [1] .

ومثال الرفع على معنى الذم قولك : مررت بزيد الفاسقُ ، وكذلك قول العكلى [2] :

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم ... إلا نُميرًا أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولمّا يُظعنوا أحدًا ... والقائلون لمن دار نخلّيها

والقائلون هنا وإن كان معطوفًا ، فإنه فى حقيقته نعت مقطوع مرفوع لقصد معنى الذم فى المنعوت وهو «نميرًا» ، ويجوز فى هذا أيضًا : الظاعنون والقائلين، بجعل الأول هو المرفوع على القطع وجعل الثانى منصوبًا [3] . والواو فى مثل هذا لتأكيد القطع [4] .

وأما قطع النعت لمعنى الترحم سواء كان بالرفع أو النصب ، فهو – من وجهة نظرنا – أمر مستبعد لأنه لم يذكر له – فيما راجعناه – إلا شاهد واحد بالنصب ذكره سيبويه وليس فيه قطع ، ونعنى بذلك قول الراجز [5] :

فأصبحت بقرقرى كوانسا ... فلا تلمه أن ينام البائسا

فقد ذكر سيبويه أن « البائس» فى هذا الشاهد منصوب على إضمار فعل لمعنى الترحم [6] . ويؤيد إنكارنا للقطع على معنى الترحم أيضا إنكار يونس له

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٦٢ .
(٢) انظر : خزانة الأدب ٥/ ٤٢ .
(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٦٤، ٦٥ .
(٤) انظر : شرح الرضى ٢/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
(٥) انظر : الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطى (طبع بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة – ص١ – ١٣٢٨ هـ) ١/ ٤٥ ، ٢/ ١٤٩، ١٦٤ .
(٦) انظر : الكتاب ٢/ ٧٥، ٧٦ .

وإيجابه الإتباع فيما أشبه ذلك ، إما على النعت فيما أمكن وإما على البدل [1] .

وينبغى أن ننتبه هنا إلى أن القطع عمومًا ليس خاصًا بالنعت وعطف النسق وحدهما – كما يفهم مما ذكرناه – بل إنه من الممكن أيضًا أن يقع فى البدل ، وسيرد تفصيل هذا فى القطع بالنصب .

ثانيًا - دلالة النصب :

إذا أردنا أن نتبين أثر الدلالة فى تحديد حالة النصب أو المعانى التى يقترن بها نصب الأسماء ، فإننا نرى أن ثمة دلالات ثلاثًا فى هذا الشأن هى : تخصيص عموم علاقة الإسناد ، ودلالة الحدث أو المعنى الفعلى ، ودلالة قطع النعت .

فأما دلالة تخصيص عموم علاقة الإسناد من أى جهة فهى كبرى هذه الدلالات والمعنى الأساسى للنصب ، وقد أشار إليها الدكتور تمام حسان عند حديثه عن «التخصيص» بوصفه قرينة معنوية كبرى تقترن بها المنصوبات [2] . ونحن نرى أن هذه الدلالة لا تخرج فى مجملها عما وضعه النحاة تحت مفهوم «الفضلة» واقتران النصب به ، غير أننا آثرنا مصطلح « التخصيص » هذا تجنبًا لما يشعر به مصطلح « الفضلة » من أن المنصوبات لا تمثل طرفًا مهمًا فى الجملة ، وهذا أمر مناف للحقيقة فى معظم أنواع المنصوبات .

وغنى عن الذكر أن نقول إن دلالة التخصيص لها فروع كثيرة تفسر نصب كثير من المنصوبات المشهورة ، ومثال ذلك أن المفعول به منصوب لأنه يخصص عموم علاقة الإسناد بدلالة التعدية ، والحال منصوبة – مثلا – لأنها تخصص عموم الإسناد بدلالة الملابسة ، وهكذا [3] .

أما الدلالتان الأخريان وهما : دلالة المعنى الفعلى أو الحدث ودلالة قطع النعت ، فهما من وجهة نظرنا يسهمان فى الدلالة على النصب فى كثير من المواضع ، سواء أكان هذا الإسهام بصورة مستقلة أم بصورة متداخلة ومشتركة .

(١) انظر : السابق ٢/ ٧٧ وشرح الرضى ٢/ ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٤ ، ١٩٥، ١٩٩ .
(٣) انظر : انظر السابق ١٩٤ .

(١) دلالة المعنى الفعلى أو الحدث :

من الممكن تلمّس دلالة المعنى الفعلى أو الحدث على النصب فى المواضع الآتية :

أ- المصادر :

نعنى بالمصادر هنا المصادر التى تنصب بفعل مضمر غالبًا ما يكون إضماره واجبًا ، والمعنى الفعلى العام المشترك بين هذه المصادر جميعًا هو أنها أحداث قامت مقام أفعالها وجعلت بدلا من اللفظ بها ؛ ولهذا لا تأتى معها هذه الأفعال العاملة فيها اختصارًا و اكتفاءً بها ، وخاصة إذا كان هناك ما يدعو إلى الاختصار كالرغبة فى الدلالة على الدوام واللزوم اللذين يتنافيان مع ذكر الفعل الذى يدل على التجدد ، أو كتقدم ما يدل على الفعل ، أو كون الموقف اللغوى يقتضى السرعة .

وبالإضافة إلى ذلك فثمة ضابط قياسى لوجوب حذف الأفعال مع هذه المصادر يتمثل فى وجود ما يبينها ويعيّن ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ؛ إما بحرف جر كما فى: بؤسًا لك ، وسحقًا لكم ، وشكرًا لك ، وعجبًا منك ، وإما بإضافة كما فى ﴿ كتابَ اللهِ عليكُم﴾ [١] و ﴿صِبْغَةَ اللهِ ﴾ [٢] ، وحنانيك و ﴿فضربَ الرِّقابِ﴾ [٣]، وسبحان الله ولبيك . وأما ما لم يبين فاعله أو مفعوله على هذا النحو، فإن حذف الفعل معه يكون جائزًا لا واجبًا ، ومثال هذا : سقاك الله سقيًا ، وشكرت شكرًا [٤] .

ويمكن الحديث عن علاقة النصب بالمعنى الفعلى والدلالة على الحدث فى مثل هذه المصادر عمومًا من خلال تقسيمها إلى الأنواع الأربعة الآتية ، مع التنبه

(١) سورة النساء : جزء من الآية ٢٤ .
(٢) سورة البقرة : جزء من الآية ١٣٨ .
(٣) سورة محمد : جزء من الآية ٤ .
(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية ١/ ٣٠٦ - ٣٠٨ والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٣٢٠ ، ٣٢١ .

إلى أن بعض هذه المصادر قياسى وبعضها سماعى ، والقياسى ما كان له فعل من لفظه ، والسماعى ما ينوب عن عوامل مهملة أو ليست من لفظها [١] .

١- المصادر الإنشائية والطلبية :

يندرج تحت هذا النوع مصادر تدل على الدعاء والأمر والاستفهام والقسم ، ولعلنا ندرك أن المصادر التى تؤدى هذه المعانى يتضح فيها المعنى الفعلى جليًا ، وذلك لأن الأصل فى هذه المعانى أن تؤدى بالأفعال .

فأما المصادر الدالة على الدعاء فمثل : سقيًا ورعيًا وخيبةً، وجدعًا وعقرًا وبعدًا وسحقًا وتبًا. ومعنى « سقيا» و « خيبةً» - مثلا- : سقاك الله سقيًا وخيبك خيبة . ومثل ذلك أيضًا : حنانيك ، أى تحنّنًا بعد تحنن [٢] ، وكذلك : ويلاً لزيد - وقد مر أن الرفع فيه على معنى الثبوت [٣] - وغفرانك [٤] .

ومثل المصادر الدالة على الدعاء فى النصب الأسماء التى ليست مصادر وتنصب على أنها بدل من اللفظ بالفعل ، وذلك لدلالة الدعاء فيها على المعنى الفعلى ، وهذا يؤكد اقتران النصب بالدعاء والمعنى الفعلى. ومن هذه الأسماء : تربًا وجندلا ، أى ألزمك الله تربًا وجندلا ، فهذان اسمان وليسا مصدرين وهما بدل من اللفظ بالفعلين : ترِبت يداك وجُنْدِلْتَ [٥] ، ومنها كذلك ما ورد فى الحديث : «اللهم سبعًا كسبع يوسف »؛ فقد رجح ابن مالك فى « سبعًا » النصب على الرفع لأنه فى موضع دعاء والفعل أولى به ، والتقدير : اللهم ابعث عليهم سبعًا ، فهذا اللفظ (سبعًا) بدل من اللفظ بالفعل [٦] .

(١) انظر : همع الهوامع ٣/ ١٠٦ والنحو الوافى للأستاذ عباس حسن (دار المعارف - القاهرة - ط٧) ٢/ ٢٢٠ .
(٢) انظر : الكتاب ١/ ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٤٨ .
(٣) انظر : المقتضب ٣/ ٢٢٠ .
(٤) انظر : همع الهوامع ٣ / ١٢٠ ، ١٢١ .
(٥) انظر : الكتاب ١/٣١٤ ، ٣١٥ .
(٦) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق الدكتور طه محسن (العراق - دار آفاق عربية- ١٩٨٥ م) ٢١٠ ، ٢١٣ .

وأما المصادر الدالة على الأمر فمثالها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [1] أى فاضربوا الرقاب ، وكذلك قول الشاعر :

يشكو إلىّ جـمـلى طولَ السُّـرى — صبرًا جميلا فكلانا مُبتلَى [2]

فالمصدر « صبرًا » نصب لأنه ناب عن فعل الأمر (اصبر) ، وإذا كانت هناك رواية أخرى برفعه ؛ فقد بين سيبويه أن النصب أفضل لمناسبته لمعنى الأمر الملائم للسياق هنا [3] ، وهذا يؤكد العلاقة بين النصب ومعنى الفعل الذى يتحمله ذلك المصدر .

فالمصدر المنصوب المؤدى لمعنى الأمر بدل من اللفظ بالفعل ، لذا يحسن معه إضمار الفعل ويطرد لأن الأمر لا يكون إلا بفعل [4] ، وهذا ما دعا ابن شقير (ت٣١٧ هـ) إلى أن يجعل هذا النوع من المصادر منصوبًا على معنى « التحثيث» وقد مثل له بنحو : الخروجَ الخروج ، والسيرَ السيرَ [5] .

وأما المصدر المنصوب الدال على الاستفهام ، فكثيرًا ما يقترن الاستفهام فيه بمعنى التوبيخ ، ومثال هذا قولك : أقيامًا يا علىّ والناسُ قعود ؟ وأجلوسًا والنساء يعدون ؟

ودلالة الحدث تتضح فى المصدر هنا من دلالته على فعل هو فى الحقيقة حال مقترنة بفعل أو هيئة أخرى معينة ، يقول سيبويه موضحًا ذلك فى المثال السابق : «لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه فى تلك الحال فى جلوس وفى قيام » [6] .

---

(١) سورة محمد : الآية ٤ .

(٢) انظر : شروح سقط الزند : القسم الثانى ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط٢ - ١٩٨٧ م) ومعجم شواهد العربية ٥٦٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٢١ .

(٤) انظر : المقتضب ٣. ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٥) انظر : المحلى وجوه النصب لابن شقير ، تحقيق الدكتور فائز فارس (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٩٨٧ م) ٨٩ .

(٦) الكتاب ١/ ٣٢٨ .

ومثل ذلك أيضًا قول العجاج [1] :

أطَـرَبًـا وأنـت قِـنَّـسْـــــــــرِىُّ

وكذلك قول الآخر [2] :

أذلاً إذا شبَّ العِـــدا نارَ حــــربهم — وزهوًا إذا ما يجنحون إلى السِّلْمِ [3]

وأما المصادر الدالة على القسم فنحو : عمركَ اللهَ ، وقِعدك الله، وقعيدك اللهَ ، وهى مصادر غير متصرفة، أى تلزم النصب لأنها بدل من اللفظ بأفعالها ، فتقدير « عمرك الله» - مثلا - عمرتك الله تعميرًا ، أى سألت الله أن يعمرك [4] .

٢- المصادر الخبرية :

وهى مصادر تقع فى الكلام الخبرى وبعضها متصرف وبعضها غير متصرف فمثال غير المتصرف : سبحان الله ومعاذ الله، فهذان المصدران تقديرهما : أسبح الله تسبيحًا وأعوذ بالله عياذًا. ومثال المتصرف : حمدًا وشكرًا لا كفرًا، وعجبًا ، ولا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همّا ، أى ولا أكاد ولا أهُم ، فكل هذا منصوب على أنه بدل من اللفظ بالفعل [5] .

وقد يصل وضوح علاقة النصب فى هذا النوع من المصادر بمعنى الفعل والحدث إلى حد أن يدل نصبها على استمرار الحدث ومزاولة الفعل بالإضافة إلى كونها بدلا من اللفظ به ، وعلى هذا فإذا قلت : ما أنت إلا سيرًا، وزيد سيرًا سيرًا؛ فإنما تخبر بسير متصل [6]. وهنا ينبغى أن نتنبه إلى أن استمرار مزاولة الفعل

---

(١) انظر : الدرر اللوامع ١/ ١٦٥ .

(٢) انظر : السابق نفسه .

(٣) انظر : همع الهوامع ٣ / ١٢٢ والكتاب ١/ ٣٣٨ .

(٤) وأجيز أيضًا أن تكون منصوبة على نزع الخافض . انظر : المقتضب ٢/ ٣٢٦ والكتاب ١ /٣٢٢.كما أجاز أبو العلاء المعرى أن يكون (العَمْر) مأخوذا من الاعتمار أو العمارة ، والتقدير عنده : أذكرك عمرك الله ، أى خدمتك الله بزيارة البيت، أو أذكرك بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وبعبادته. انظر : أمالى ابن الشجرى ٢/ ١١٢ ، ١١٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٣٢٢ ، ٣١٨ ، ٣١٩.

(٦) انظر : السابق ١/ ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩ .

وحدوثه فى مثل هذا يشير إلى درجة واضحة من الدوام واللزوم إلا أنها - كما أشرنا من قبل - لا ترقى إلى درجة دلالة الرفع عليها .

٣- المصادر الدالة على التشبيه :

مثال هذه المصادر : مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى ، وسمعته فإذا له غناءٌ غناءَ البلبل؛ فالمصدران الثانيان فى المثالين (صراخ الثكلى وغناء البلبل) يفيدان معنى التشبيه وهما منصوبان على المصدرية بفعل مضمر يدل عليه المصدر السابق عليهما ، والتقدير : فإذا هو يصرخ صراخ الثكلى ، وإذا هو يغنى غناء البلبل .

ويتبين معنى الحدث والفعل الموجب للنصب فى هذا النوع من المصادر فى دلالتها على الحدوث والحال اللذين يعد وجودهما وإرادتهما شرطًا مهمًا لنصبها[1]، لذا ترفع هذه المصادر إذا فقدت تلك الدلالة أو لم تكن مرادة. وبناء على هذا فنحو: له رأى رأى الأصلاء ، وله ذكاء ذكاء الحكماء ، لا يجوز فيه إلا الرفع لخلوه من معنى الحدوث ، وكذلك نحو : له صراخ صراخ الثكلى ، يجوز رفعه إذا أريد فيه معنى الثبوت [2] .

٤- المصادر المؤكدة لمضمون الجملة :

هذه المصادر لاتتضح دلالتها على الحدث إلا فى كونها بدلا من اللفظ بالفعل بالإضافة إلى أصل معناها ، ومن أمثلتها : له على دينار اعترافا ، أى أعترف بذلك اعترافا ، وأنت ابنى حقا ، وكذلك نحو « صنع الله» [3]و« وعد الله » [4] .

إننا من خلال رصد هذه الأنواع المختلفة لتلك المصادر ندرك ارتباط النصب فيها بوجود دلالة الحدث والمعنى الفعلى ، وهذه الدلالة العامة لها صورتان:

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٣٥٥، ٣٥٦ وشرح التسهيل ٢/ ١٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٠ ، ١٩١ .

(٣) جزء من الآية ٨٨ : سورة النمل .

(٤) ورد هذا اللفظ فى مواضع كثيرة منها : سورة النساء ١٢٢ ، ويونس ٤ ، والروم ٦ ، وانظر همع الهوامع ٣/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

الأولى تعنى وجود معنى فعلى يشير إلى مزاولة وممارسة وحدوثٍ إضافة إلى الدلالة الأصلية ، ومثال هذا النصب فى المصادر التشبيهية . والصورة الثانية تعنى وجود الدلالة المطلقة للحدث أو المعنى الفعلى ، وهذا يوجد فى معظم نماذج الأنواع الأخرى من المصادر .

ويمكن تفسير النصب فى هذه الصورة الثانية خاصة بأن نقول : إنه لما كانت الرغبة من صياغة الجمل التى ترد فيها هذه المصادر ، هى التعبير عن الحدث بصورة مركزة مجردة من بعض الدلالات الإضافية التى كانت ستصحب ذكر الفعل ، ولما كان المصدر يدل على الحدث المجرد فقط ، لأنه هو أصل هذا المعنى - نقول لما كان الأمر كذلك ، استُغنى عن الفعل وقام المصدر بهذه الوظيفة التى أساسها الدلالة على الحدث مع عدم فوات الدلالة على الزمن أحيانًا ، وأصبح نصب المصدر علامة على ذلك ، أى على الرغبة فى أداء الحدث بهذه الصورة وكونه بديلا عن اللفظ بالفعل .

وهذا الفهم يؤكده السهيلى ، حيث إنه يرى أن من أضرب الحدث ضربًا لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحواله ، بل يحتاج إلى ذكره مجردًا عن التقييدات والأحوال، وذلك مثل : سبحان الله ، و لذا يجب « نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر» [1] ، أى إن المصادر منصوبة فى مثل هذا لأن المقصود هو ذكر الحدث فى المقام الأول .

ب - الحال المنصوبة بفعل مضمر :

نصب الحال دلاليًا يدخل فى إطار قرينة النصب الاسمى الكبرى ، وهى تخصيص عموم علاقة الإسناد ؛ لأن الحالية فرع عن هذه القرينة ، كما أنها ترتبط كثيرا بالفعل؛ وذلك لأنه هو عامل هذه الوظيفة فى الغالب ، ولأنها من ناحية أخرى تخصصه بوصفه طرفًا فى الإسناد .

---

(١) نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا (منشورات جامعة قار يونس - بيروت - ١٩٧٨ م) ٧٠ .

وهذا كله مفهوم ضمنا مما سبق ولا نود أن نتوقف عنده ، وإنما الذى نود أن نلفت النظر إليه هنا أن ثمة موضعًا للحال أشار إليه سيبويه ، لا يكون الفعل فيه ظاهرًا، ومع ذلك تنصب الكلمة على الحالية لدلالة المعنى الفعلى على النصب .

ومما يؤكد هذا أن الحال عندئذ تشبه كثيرًا المصدر النائب عن فعله، والجامع بين الاثنين هو المعنى الفعلى الكامن وراء نصب كل منهما ، ولذا ذكر سيبويه هذا الموضع فى طى الحديث عن ذلك المصدر .

وهذه الحال ضربان : ضرب يكون الاسم فيه مشتقًا ، وضرب لا يكون الاسم فيه مشتقًا .

ومن أمثلة الأول :

١- أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدًا وقد سار الركب ؟

٢- قاعدًا علم الله وقد سار الركب ، وقاعدًا علم الله وقد قعد الناس .

فسيبويه يرى أن كلا من « قائمًا» و «قاعدًا» منصوب على أنه حال عاملها فعل مضمر من لفظها [١]، وقد أشار إلى المعنى الفعلى المقترن بالنصب هنا والمستفاد من دلالة الحال أيضًا بقوله : « وذلك أنه رأى رجلا فى حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما وأتقعد قاعدًا، ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع » [٢] .

وأما الضرب الثانى من هذه الحال - وهو غير المشتق - فمن أمثلته :

١- أتميميا مرة وقيسيًا أخرى ؟

٢- كذلك قول هند بنت عتبة :

أفى السلم أعيارًا جفاءً وغلظةً   وفى الحرب أشباهَ الإماء العوارك

(١) هناك رأى آخر فى هذا يرى أن اسم الفاعل فى تقدير المصدر . انظر : النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥١١، ٥١٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٣٤٠ ، ٣٤١ .

والمعنى الفعلى يتمثل هنا فى العامل المضمر الناصب ، والتقدير : أتتحول تميميًا وقيسيًا أخرى ؟ وأتتنقلون أعيارًا فى السلم، وتتلوّنون أشباه الإماء العوارك، أى الحيّض فى الحرب ؟ [١] .

ومما يجدر بالذكر هنا أن الرفع فى الضرب الثانى يجوز ، ولكن سيبويه يقول إن النصب هو الوجه ، ويعلل ذلك بارتباطه بالمعنى الفعلى والدلالة على الحدث المقترن بمعنى التحول والتنقّل، قال : « وإنما كان النصب ها هنا الوجه لأنه موضع يكون الاسم فيه معاقبًا للفظ بالفعل ، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التى فى غير الأسماء. والرفع جيد » [٢] .

جـ - الظروف :

الأصل فى نصب الظروف وجود معنى الظرفية وهو تضمنها معنى « فى » ، ويساعد على الوصول إلى هذا المعنى وجود معنى آخر هو دلالة الحدث؛ إذ إنها دلالة لها أثر كبير فى الاتجاه نحو النصب والعدول عن الرفع الذى تحدثنا عنه فى الظروف من قبل .

ومن الواضح أن أبين ما يؤدى دلالة الحدث هنا هو الفعل الذى حينما يوجد فلا يكون هناك لبس فى النصب على الظرفية كما فى : أزورك اليوم ، ونلتقى أسفل المبنى . وما نريد أن نوضحه هنا أن هذه الدلالة لا تقتصر على الفعل وحده ، بل تتعداه إلى المصدر، وهو ما عبر عنه فى هذا السياق باسم المعنى ، ويأخذ المصدر فى ذلك صورًا مختلفة .

ففى ظرف المكان تتمثل دلالة الحدث المصدرى فى أن المصدر إذا أخبر عنه بظرف المكان فحكمه النصب ، ومثال ذلك : القتال خلفك ، والضرب قدامك . وفى مقابل هذا حينما ينتفى وجود ما يدل على الحدث ، فالرفع وارد وجائز وقد يصبح راجحًا كما فى : منزله ذات اليمين [٣] .

(١) انظر : السابق ١/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢) السابق ١/ ٣٤٧ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (تحقيق د. النماس) ٢/ ٥٨ .

وأما تأثير وجود دلالة الحدث المصدرى فى نصب ظرف الزمان فهى واضحة وذات فاعلية أيضًا ، ويتمثل ذلك فى أنه حينما يخبر باسم الزمان عن اسم المعنى (المصدر) فلا تخلو معظم أحواله من النصب ، ويتضح ذلك فى ثلاث صور :

الأولى : إذا كان اسم المعنى مستغرقًا لجميع الزمان أو أكثره وهو معرفة نحو: صيامك يوم الخميس ، ففى هذا الموضع يجوز النصب و الرفع، والنصب هو الأصل والغالب [1] .

والصورة الثانية توجد حينما لا يشمل استغراق الحدث أى المصدر واستمراره إلا أقل الزمان أو بعضه ، ففى هذه الحالة - بالإضافة إلى جواز الجر بفى - يكون النصب أفضل من الرفع أيضًا اتفاقًا بين البصريين والكوفيين ، وسواء فى هذا المعرفة والنكرة ، ومثال ذلك : الزيارة يوم الجمعة ، والخروج يومًا ، وكذلك قول النابغة [2] :

زعم البوارح أن رحلتنا غدًا ... وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ

فقد روى فيه « غدًا» بالرفع والنصب [3] .

والصورة الثالثة تتمثل فى مجىء « اليوم» مع ما يمكن أن يدل على عمل أو حدث ، فحينئذ يجوز نصب « اليوم» على الظرفية، بالإضافة إلى جواز رفعه ، وذلك مثل : اليومَ الفطرُ ، والعيدُ اليومَ ، حيث إن « الفطر» يمكن أن يلمح فيه معنى (الإفطار) و« العيد» يمكن أن يلمح فيه معنى (الاحتفال) [4] .

د- بعض صور المفعول معه:

لنصب الاسم على أنه مفعول معه شرطان أساسيان : أن يسبق بواو بمعنى «مع» وأن تسبق هذه الواو بفعل أو ما فى معناه . ومثال هذا: سرت وزيدًا ، وجاء البرد والطيالسة [5] .

---

(1) انظر : همع الهوامع ٢/ ٢٤ .
(2) انظر : خزانة الأدب ٢/ ١٣٣ .
(3) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢١ وشرح الرضى ١/ ٢٤٩ .
(4) انظر : ص ٧٥ ، ٧٦ .
(5) انظر : شرح الرضى ١/ ٥١٥ .

والذى يعنينا من ذلك أن الفعل أحيانًا لا يكون ظاهرًا بل يكون معنىً متمثلا فى تراكيب وصور مختلفة ويكون مسوغ النصب عندئذ هو هذا المعنى الفعلي ، ومثال ذلك : مالك وزيدًا ؟ وما شأنك وعمرًا ؟ وكذلك قول مسكين الدارمى :

فمالك والتلدُّدَ حول نجدٍ ... وقد غصّت تهامةُ بالرجالِ [1]

فالاسم التالى للواو هنا لا يجوز فيه الجر عطفًا على الكاف؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، وكذلك لا يجوز أيضًا عطف « عمرًا » على (الشأن) لأن المعنى بخلاف ذلك ، لذا فلم يبق فى الاسم التالى للواو فى الأمثلة السابقة إلا النصب على أنه مفعول معه. وإنما جاز ذلك لما يوجد قبل الواو من معنى فعلى ، وهذا المعنى مستفاد - فى أرجح الأقوال - من شيئين : الأول (ما) الاستفهامية التى من شأنها أن تدخل على الأفعال ، والثانى الجار والمجرور أو المصدر (شأن) ، وكلاهما فيه معنى الفعل ، وبناء على هذا فمعنى «مالك» و« ما شانك »: ما تصنع [2] ؟

فإن وجد من الشيئين السابقين واحد فقط ، وجد المعنى الفعلى على استحياء ومن ثم يصبح النصب ضعيفًا ويترجح الرفع ، ومثال ذلك : ما أنت وزيدٌ ؟ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريد ؟ وكذلك قول الشاعر :

وكنتَ هناك أنت كريم قيس ... فما القيسىُّ بعدك والفخارُ

ففى مثل هذه النماذج يرجح الرفع بالعطف لأن الاستفهام وحده هنا لا ينهض دليلا قويًا على المعنى الفعلى. وأما النصب فمن شواهده قول الشاعر :

فما أنا والسيرَ فى متلفٍ ... يبرّح بالذكر الضابطِ

والنصب هنا بتقدير فعل كأنه قال: فما أكون أنا والسير [3] ؟

وبهذا التدرج فى ارتباط النصب هنا بوجود المعنى الفعلى ندرك أثر هذا المعنى فى نصب بعض صور المفعول معه وتراكيبه .

---

(1) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٠ .
(2) انظر: شرح الرضى ١/ ٥٢٢ .
(3) انظر : السابق ١/ ٥٢٣، ٥٢٤ وشرح المفصل ٢/ ٥١، ٥٢ والإعراب والتركيب ٨١ ، ٨٢ .

وهذه هى أهم المنصوبات التى تنصب لما فيها من معنى فعلى أو دلالة على الحدث، ومن الممكن أن يضاف إليها المنصوب على التحذير والإغراء كما فى : إياك والكسل ، والحذر الحذر ، والمعنى الفعلى فى نحو ذلك متمثل فى أن هذين المعنيين مرتبطان بالأمر وهو - كما ذكر المبرد - لايكون إلا بفعل [1] ، ولذا جعل النحاة هذا من قبيل المنصوب بفعل مضمر حذف لكثرة الاستعمال ، وبذلك يصير الاسم الأول مفعولا به بدلا من اللفظ بالفعل [2] .

وفى هذا نشير أخيرًا إلى أن النحاة جعلوا المنادى من قبيل المنصوب لما فيه من معنى فعلى ، لأنه فى أصل التقدير مفعول به لفعل محذوف و (يا) بدل من اللفظ بهذا الفعل [3] . ونحن نرى أنه لا داعى لهذافى تفسير نصب المنادى اكتفاءً بتعليله بوجود قرينة الأداة فقط، وخاصة إذا كان هناك تسويغ يؤيد ذلك [4] .

(٢) دلالة قطع النعت وغيره على معنى المدح أو الذم :

ذكرنا من قبل أنه يجوز قطع بعض التوابع (نعنى النعت - وهو الأصل والأكثر فى القطع - وعطف النسق والبدل) بالرفع والنصب لإنشاء معنى المدح أو الذم واستبعدنا «الترحم » من ذلك. وهنا نود أن نشير أولا إلى أن ارتباط القطع بالنصب - ويكون على إضمار فعل - لأجل هذين المعنيين أقوى بكثير من الرفع ، أى أن العلاقة واضحة وقوية بين النصب وهذين المعنيين ، وهذا فى الحقيقة ما يستفاد من حديث سيبويه فى هذا الشأن ، حيث إنه لم يربط صراحة بين معنى المدح والذم والرفع بقدر ما صرح بالربط بين النصب وهذين المعنيين [5] . ومعنى هذا أنه في حالة النصب خاصة ، يختفى قصد التوضيح أو التخصيص من النعت وغيره ، ويصبح المقصود هو المدح أو الذم فقط بحيث يكون هذا النصب دالا عليه ومشيرًا إليه .

---

(١) انظر : المقتضب ٣/ ٢١٢ .
(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢٧٥ .
(٣) انظر : السابق ١/ ٢٩١ وشرح الرضى ١/ ٣٤٦ والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٩١ وما بعدها .
(٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٩ .
(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٦٢ - ٧٤ .

ومثال القطع بالنصب للمدح فى النعت قولك : الحمد لله الحميدَ ، وكذلك قطع « النازلين » من « قومى » فى قول الخرنق :

لا يبعدن قومى الذين همُ ... سمّ العُداة وآفة الجُزْر
النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأُزْر [1]

ومثال ذلك فى عطف النسق قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[2] فالمقيمين عطف نسق مقطوع للمدح والتقدير : وأذكر المقيمين . ومثال المدح أيضًا مع قطع ما يمكن أن يكون أصله بدلا قول ذى الرمة :

لقد حملت قيسُ بن عيلان حربَها ... على مستقلّ للنوائب والحربِ
أخاها إذا كانت عضاضا سما لها ... على كل حال من ذلول ومن صعب

فـ « أخاها» هنا لو أتبع على اللفظ لجُر على أنه بدل من « مستقل» ولكنه نصب وقطع للمدح [3] . يقول سيبويه موضحا معنى المدح فى هذه الأمثلة : « زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله ثناء وتعظيمًا ونصبه على الفعل » [4] .

وأما القطع للذم فمثاله فى النعت قولك : أتانى زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[5] ؛ فالتابع هنا ليس المقصود منه التعريف ولا التوضيح بل المقصود منه الذم والشتم ولذا قطع و نصب [6] .

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٦٤ وخزانة الأدب ٥/ ٤١ .
(٢) سورة النساء: الآية ١٦٢ .
(٣) انظر : تحصيل عين الذهب للشنتمرى بهامش الكتاب لسيبويه (المطبعة الأميرية ببولاق مصر - ط١ - ١٣١٦ هـ) ١/ ٢٥٠ .
(٤) الكتاب (الطبعة المحققة) ٢/ ٦٥، ٦٦ .
(٥) سورة المسد: الآية ٤ .
(٦) انظر : الكتاب ٢/ ٧٠ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبيارى (دار الكتاب المصرى بالقاهرة ودار الكتاب اللبنانى ببيروت -ط٢ - ١٩٨٢ م) القسم الثانى ٧٤١ ، ٧٤٢ .

ومثال ذلك فى عطف النسق قول أمية بن أبى عائذ :

ويأوى إلى نسوة عطّل وشعثًا مراضيع مثل السعالى

فكلمة «شعثًا» مقطوعة معطوفة على «عطل» للذم كأنه قال: وأذكرهن شعثًا [1]. ومثال البدل فى هذا قول عروة العبسى :

سقَوْنى الخمر ثم تكنّفونى عداةَ الله من كذب وزورِ

فـ « عداة » هنا يجوز فيها الرفع على وجهين ، أحدهما أنها بدل من الضمير فى الفعل ولكنها قطعت بالنصب للذم [2] ، ومثل هذا أيضًا نصب «وجوه قرود» بالقطع عن « أقارعُ عوف » في قول النابغة :

أقارعُ عوفٍ لا أحاول غيرها وجوهَ قرودٍ تبتغى من تجادعُ [3]

ومما سبق ندرك أن قطع النعت أو غيره بالنصب خاصة لا يحدث اعتباطًا ، بل يأتى لغرض معنوى مهم لا يفهم إلا به ، وهذا الغرض هو الدلالة على معنى المدح أو الذم الذى يتلاشى معه المعنى الأساسى للنعت، وهو التوضيح أو التخصيص . وبهذا الفهم لا نتفق مع القول بأن النعت المقطوع لا يترتب عليه معنى، وأنه يعد من قبيل الترخص فى العلامة الإعرابية؛ وذلك لأنه – فى وجهة النظر هذه- يقوم على افتراض حذف صناعى لا أساس له [4] .

فهذا القول – فى وجهة نظرنا – إذا صح بالنسبة لمثال مفترض كالوجوه التى أجازها ابن جني قياسًا لا سماعًا فى « الرحمن الرحيم» من « بسم الله الرحمن الرحيم» [5] – نقول: إذا صح ذلك القول بالنسبة لهذا المثال ، فإنه لا يصدق على غير ذلك من الشواهد والأمثلة الموثقة التى ذكرناها ونقلناها ونقتنع فيها تمام الاقتناع بتوجيه سيبويه – والنحاة من بعده – لها ، وأهم دليل يمكن أن يستدل به فى هذا الشأن ، هو أن المعنى ينقص كثيرا لو جردنا النصب فى معظم

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٦٦ .

(٢) انظر : تحصيل عين الذهب : ١/ ٢٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٧٠ ، ٧١ .

(٤) انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٥) انظر : الخصائص ١/ ٣٩٩ والعلامة الإعرابية فى الجملة ٢٩٧ .

هذه المواضع من إرادة معنى المدح أو الذم فيها ، فضلا عما فى هذا من دفع لمقولة الترخص فى العلامة هنا لعدم وجود الداعى لها .

ولعل الذى يؤكد أن قطع النعت خاصة – بالمفهوم الذى ذكرناه – له دلالة مميزة ، أنه لا يجوز هكذا على نحو عشوائى دون نظام ، بل له ضوابط خاصة وشروط أهمها ألا يكون النعت للتأكيد ، وأن يكون المنعوت معروفا بالنسبة للسامع ومعلوما اتصافه بالنعت [1] ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النعت- كما ذكر الدكتور كمال بشر – له خاصة صوتية تميزه من ناحية أخرى، وهى تصور وجود وقفة بين المنعوت والنعت ، مما يجعله يخرج عن مفهوم النعت الاصطلاحى المشهور ، وينظر إليه على أنه نوع خاص منه ، يمثل جملة مستقلة لها سماتها المميزة التى من أهمها أن القطع فيها واجب مادام معناه هو المقصود . [2] وهذا الرأى يشبهه فى الاعتراف بوجود دلالة على معنى معين فى قطع النعت ما استقر عليه رأى الدكتور محمد حماسة حيث يرى أن قطع النعت يعد « مخالفة فى الإعراب أو ترخصًا فيه من أجل إثارة الانتباه ولفت النظر للسامع بوسيلة صوتية » لتأكيد الصفة المذكورة، ولكن مع الميل إلى عدم تقدير النعت المقطوع بجملة حذف فيها المبتدأ أو الفعل والاكتفاء فى الإعراب فى حالة الرفع مثلا بالقول بأن هذا نعت مقطوع للرفع فحسب [3] .

وينبغى – فى رأينا – أن يقاس البدل أيضًا على النعت المقطوع فيما ذكرناه .

تعقيب:

بعد أن انتهينا من الحديث عن الأسباب أو الخصائص الدلالية للنصب، نود أن ننبه إلى أن هناك سببًا لفظيًا ذكر فى تفسير النصب وقيل إن له تأثيرًا ملحوظًا

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٦٩ وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٢٢، وانظر أيضًا : معانى النحو للدكتور فاضل صالح السامرائى (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى – بغداد– مطبعة التعليم العالى بالموصل – ١٩٨٩ م) ١/ ٩ ، ٨١ .

(٢) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء السابع والسبعون –١٩٩٥م) بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بعنوان « الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد : رأى وتصنيف » : ص ١٦٣ .

(٣) انظر: علم اللغة العام للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف بالقاهرة – ١٩٧٠ م) القسم الثانى ٢٥٠ – ٢٥٣ .

عليـه ، لذا لا يمكن إغفـالـه دون أن نشيـر إليـه ، وهذا السبب هو « الطول أو التركيب» .

فأما الطول ، فقد أشار إليه سيبويه نقلا عن الخليل وبه فسر نصب المنادى، وينبنى على رأيه أنه حينما يطول المنادى بالإضافة أو الوصف أو بأية طريقة أخرى؛ فإنه ينصب أو يبنى على الفتح ، ومثال ذلك : يا عبدَ الله ، ويا رجلا صالحًا، ويا زيدَ بن عمرو ، أما حينما يقصر المنادى بأن يكون مفردًا أو نكرة مقصودة؛ فإنه يبنى على الضم [(١)] .

وقد بينت إحدى الدراسات التى أشرنا إليها من قبل أنه يمكن أن يستوحى من هذه الفكرة نظرية لتفسير النصب فى الكلام بالطول والامتداد « فالفاعل يرفع وكذا المبتدأ ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويمتد ، ألم يقل النحويون إن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل ، فإذا ما طال الفاعل بذكر مفعول، ينصب المفعول ، وإذا ما طال المبتدأ بإنّ أو بلا نصب، تمامًا كما يرفع المنادى وينصب غير المفرد ، لأن الأول غير طويل ، أمّا الثانى فقد طال » [(٢)] .

وقد يكون تفسير نصب ما بعد ركنى الجملة بالطول والامتداد قريبًا من القول بالنصب على معنى « الفضلة » والتمام ، لذا فقد يكون الجديد فى هذا الرأى هو اعتبار مضامة عنصر لعنصر آخر وتركبه معه نوعًا من الطول مؤديًا إلى النصب أو البناء على الفتح ، وبهذا « الطول » أو « التركيب » طرح هذا الرأى إمكان أن يفسر به نصب اسم إن وبناء اسم لا النافية للجنس [(٣)] .

والحق أن تفسير النصب بالتركيب من الممكن قبوله خاصة فى المنادى العلم الموصوف بابن بشروطه المعروفة ، وقد ذكرنا من قبل عند الحديث عن البناء - وخصوصًا البناء على الفتح - أن التركيب يعد من أهم أسبابه . ويسوغ قبول هذا التفسير أيضًا ، أن القول بالتركيب لا يخلو فى كثير من المواضع من وجود عامل أو قرينة تكفى لتفسير النصب فيها .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ وانظر أيضًا : فى النحو العربى نقد وتوجيه ٣٠٦ - ٣١١ .

(٢) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة للدكتور محمود شرف الدين ٥٠١ .

(٣) انظر : السابق ٤٨٣ - ٤٩٩ .

المبحث الثانى
دلالة العلامة الإعرابية فى الفعل

توطئة فى الآراء السابقة :

نشير أولاً إلى أن حديثنا هنا مقصور على الفعل المضارع دون الماضى والأمر لأنهما مبنيان ، ومن ثم لا يكون للحديث عن دلالة الإعراب فيهما مجال .

وأما فيما يتعلق بدلالة العلامة الإعرابية فى الفعل المضارع ، فإننا نتفق مع الكوفيين فى أن الإعراب أصيل فيه ، وأنه دخله للدلالة على المعانى الوظيفية التى تعتوره كما دخل الأسماء لهذه الغاية « لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع » [(١)] ، ومن ثم فنحن لا نرتضى رأى البصريين الذين يرون أن الإعراب دخل الفعل لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم [(٢)] .

ولعل الذى دفع البصريين إلى هذا الرأى هو ربط الفعل بموقعه وحصره فى كونه مسندًا دون النظر إلى المعانى المهمة التى يؤديها وتقترن به وهو يشغل هذا الموقع ، وهذا ما يفهم من كلام الرضى المشهور الذى يقول فيه إن الأسماء معانيها طارئة لازمة وهى متعددة ، لذا تحتاج إلى العلامات المختلفة لتميزها ، أما الفعل فليس له إلا معنى واحد طارئ هو كونه عمدة ، لذا فهو ليس فى حاجة إلى علامة ، ومن ثم أصبح الإعراب فى الأسماء مختلفًا عن الإعراب فى الفعل [(٣)]

وتبنى وجهة نظرنا المخالفة لرأى البصريين هذا على أساس أنه إذا كان الفعل عمومًا يقوم بوظيفة المسند ، فإن هذا ليس معناه كله ، لأنه معناه فى

(١) همع الهوامع ٤٤/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١١/٧ والعلامة الإعرابية فى الجملة ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) انظر : شرح الرضى ٦١/١ والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١١٠.

التركيب والجملة فقط ، لكن الفعل له قبل ذلك معنى أساسى مجرد فى نفسه هو دلالته على الزمن والحدث ، ومما يؤكد هذا قول ابن عصفور : « وكذلك الفعل يدل على حدث وعلى زمان ، ويكون موجبًا ومنفيا ومستفهماً عنه ، إلى غير ذلك من المعانى التى تعتور الأفعال » [١] .

ومن هنا نرى أن إعراب الفعل المضارع يتجه غالبًا نحو تخصيص هاتين الدلالتين (الحدث والزمن) وأنه يتغير من أجل تحديد الحالات المعينة التى تكتنفهما ، أى أن الفعل المضارع ينبغى أن ينظر إليه على أنه إلى جانب قيامه بوظيفة المسند ـ وهذا هو معناه الوظيفى فى الجملة ـ يدل على معان أخرى تتعلق بدلالتيه الأساسيتين : الحدث والزمن ، وبذا يكون تغير العلامة الإعرابية فيه دالا على هذه المعانى ، هذا بالإضافة إلى أننا ينبغى أن نتنبه إلى أن هذا الإعراب يتأثر بالأدوات كثيرًا وخاصة فى حالتى النصب والجزم .

ونحن بهذا نتفق ـ على وجه الإجمال ـ مع الدكتور محمد كامل حسين فى رأيه الذى ذهب فيه إلى أن لكل حالة من حالات إعراب الفعل المضارع معانى محددة [٢] ، وسنشير إلى تفصيل هذا بعد قليل .

وكذلك نتفق كثيرًا مع هنرى فليش فى رأيه ـ على وجه الإجمال أيضاً ـ فى إعراب الفعل المضارع الذى يتمثل فى النقاط التالية :

١ ـ أنه يرى أن رفع الفعل المضارع يختص بحالة « الإخبارية » ، ويقصد بها أن الفعل يعطى خبرًا مستقلا غير معلق بشىء ، وأن جملته تقدم مضمونها بطريقة غير مشروطة .

٢ ـ أنه يرى أن نصب المضارع يختص بحالة « الإنشائية » ، ويقصد بها أن الفعل فى حالة النصب يكون معلقاً دائماً ، ومعنى ذلك أنه فى طريقه إلى أن يكون إثباتاً أو نفياً ، أى أنه لم يشرع فيه بعد ، ولهذه الحالة استثناءات لكنها لا تضر

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور (دار الكتب العلمية بإشراف الدكتور إميل يعقوب ـ بيروت ـ ١٩٩٨م ـ ط١) ٢١/١ .

(٢) انظر : اللغة العربية المعاصرة للدكتور محمد كامل حسين ١٠٣ ـ ١١٧ .

القاعدة . وبناء على هذا ، يرتبط نصب الفعل المضارع بما يرد قبله من أفعال تدل على الإرادة والنية ، نحو : أرجو أن تساعدنى [١] .

ومما يتعلق بهذا ـ من وجهة نظره ـ أنه يرى أن صيغة « يفعل » المنصوبة فى العربية استعمال حديث فى السامية العربية ، سبقه استعمال الفعل المرفوع فى موضعى المرفوع والمنصوب ، يقول : « وقد مضى زمن كان العرب ، كلهم أوجماعات منهم ، يستخدمون صيغه « يفعل » فى وظيفتى المرفوع والمنصوب دون تفريق ، واستمر بعضهم على هذا الاستعمال ، وكانت حالة النصب قد انتشرت فى اللغة العربية إلى حد أن تفردت وكأنها هى الأصل ، بيد أنها لم تستطع أن تبعد الحالة الأخرى إبعادًا كاملاً » [٢] . وهو يرى أن من مظاهر هذا رفع الفعل بعد (أن) الذى فسره النحاة بأن (أن) فيه هى المخففة من الثقيلة ، مع أنه من البقايا التاريخيه القديمة [٣] .

٣ ـ أما بالنسبة للفعل المضارع المجزوم ، فلم يتحدث عنه فليش كثيرًا ، ولم يربطه بدلالة واضحة ، وإنما اكتفى بالإبقاء على مصطلح « الجزم » فيه مع تسميته بـ « غير التام المجزوم » ، وذلك فى مقابل إطلاق مصطلح « غير التام الإخبارى » على الفعل المضارع المرفوع، ومصطلح « غير التام الإنشائى » على المضارع المنصوب [٤] .

ونشير أخيرًا إلى أن ثمة رأيًا آخر فى هذه المسألة للدكتور مهدى المخزومى يتمثل فى أن الفعل المضارع مبنى ، وإنما اختلفت حركات أواخره للدلالة على الزمن فقط لا لأنه معرب [٥] . ونحن نوافقه على أن الإعراب هنا حقًا له دلالة على الزمن ، غير أننا لا نتفق معه فى حصر دلالته فى الزمن فقط ، ومن ثم لا نوافقه على أن المضارع مبنى .

(١) انظر : العربية الفصحى ٢٨ ، ٢٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٢) السابق : ٢٩٣ .

(٣) انظر : السابق الصفحة نفسها .

(٤) انظر : السابق ٢٩ ، ٣٠ .

(٥) انظر : فى النحو العربى نقد وتوجيه ١٣٤ ، ١٣٥ .

أمـا دلالات الإعـراب فى الفـعل المـضـارع من وجـهـة نظرنا فـهى على النحو الآتى :

(١) دلالة الرفع:

من الممكن أن نقول إن لرفع المضارع فى معظم حالاته دلالة عامة ترتبط به، سواء أكان مستقلا أم مسبوقاً بأداة معينة كالفاء والواو وحتى ، ومع مثل هذه الأدوات خاصة يكون للرفع وظيفة على قدر كبير من الأهمية؛ لأن النصب يقع معها أيضًا ، ومن ثم يكون كل من الرفع والنصب فى الفعل المضارع بعد هذه الأدوات مشيرًا إلى دلالة معنية ومحكومًا بها فى الوقت نفسه .

فأما الدلالة الخاصة بالرفع هنا ، فنحن نرى أنها دلالة حدوث الفعل وتقريره ، بمعنى أن رفع الفعل المضارع يدل على أن حدوث الفعل أمر حاصل فعلاً ومقرر ، وغالبًا ما يساعد على إدراك هذا التقرير وتأكيده اقترانه بالقطع والاستئناف وزمن الحال . وبناء على هذا ، فالحالات التى يرفع فيها المضارع ويكون للدلالة فيها أثر واضح من الممكن أن تقسم إلى ما يلى :

(أ) إذا أتى مجردًا من الأدوات والعوامل فإنه يرفع ويصلح للدلالة على الحال أو الاستقبال[1] .

(ب) يرفع على القطع والاستئناف بعد الفاء إذا لم يُرد عطفه على ما قبله أيضًا ، ومثال هذا : أريد أن تكرم زيدًا فتهينه ، والمعنى : فإذا أنت تهينه. ومثل هذا أيضًا قول الراجز :

يريد أن يعـربه فـيـعـجـمُـه[2]

والفعل بعد الفاء هنا هو الحاصل الواقع فعلاً .

(ج) يرفع على القطع والاستئناف مقترنًا بمعنى الإثبات بعد الفاء المسبوقة بفعل منفى وتصلح لأن تكون سببية ، وذلك مثل : ما تأتينى فتحدثنى ، فالمعنى المراد هنا على هذا الوجه إثبات الحديث على الاستئناف بعد نفى الإتيان،

(١) انظر : شرح الرضى ٢٨/٤ ، ٢٩ وفى النحو العربى نقد وتوجيه ١٣٤ .
(٢) انظر : المقتضب ٣٣/٢ .

والتقدير : ما تأتينى ، وأنت تحدثنى الآن ، أو : فأنت تحدثنى بما يحدث به الجاهل بحالنا ، فالفعل بعد الفاء واقع وربما لا يخلو من معنى التعجب والتهكم[1] . ومثل هذا أيضًا قول الشاعر :

غـيـر أنّا لم تأتنا بيـقـيـنٍ فنرجى ونكثـرُ التـأمـيـلا

فالمعنى: أنك لم تأتنا بيقين عن إخوتنا ، لذا فنحن نكثر الرجاء ليكون الأمر على خير[2] . والمعنى الوارد مع الفاء فى هذه المواضع من الممكن أن يوجد مع الواو كما فى : ما تأتينى وتحدثنى[3] .

وقد يكون من المستحسن هنا أن نذكر تلخيص المعانى الخاصة بالرفع ـ من وجهة نظر النحاة ـ فى المثال المشهور " ما تأتينا فتحدثنا " ليقاس عليه غيره ؛ حيث إنه مثال كثر الكلام والجدال فيه نتيجة لاختلاط الرفع فيه بالنصب الذى هو أغلب أحواله ويكون على معنيين . وأما الرفع ، فإجمال الكلام فيه أنه على أربعة معانٍ ذكرنا أحدها فى الموضع السابق وأما الثلاثة الأخرى فهى :

١ – أن تكون الفاء للعطف والنفى لما قبل الفاء وما بعدها، ويجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾[4] بهذا المعنى .

٢ – أن يكون الفعل الأول مثبتًا والثانى منفيًا ، ومن هذا قول الإمام على : « لا يخرجُ لكم من أمرى رضًا فترضونه ، ولا سخط فتجتمعون عليه »[5] . والأصل فى هذا المعنى أن يؤدى بالنصب .

٣ – أن تكون الفاء للسببية ويكون الفعلان منفيين ، ورفع الفعل بعد الفاء على الاستئناف ، والمفترض فى هذا نصب الفعل أيضًا ، وإنما رفع لأمن اللبس ، فيكون

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٧/٤ .
(٢) انظر : شرح الرضى ٧٠/٤ ، ٧١ والكتاب ٣١/٣ .
(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٥/٤ .
(٤) سورة المرسلات: الآية ٣٦ .
(٥) شرح الرضى ٧٠/٤ .

معنى الرفع كالنصب . وعلى هذا يتوجه قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[1] وقوله تعالى أيضًا : ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ أى كأنه قيل : فيدهنوا ، فيعتذروا[2] .

(د) يرفع بعد (حتى) إذا كان دالا على الحال حقيقة أو على سبيل الحكاية ، فمثال المضارع الدال على الحال حقيقة :

مرض خالد حتى لا يرجونه ، وضُرب علىٌّ أمس حتى لا يستطيعُ أن يتحرك اليوم. وأما المضارع الدال على الحال حكاية فهو المضارع الماضى المعنى المقصود به حكاية ما بعد (حتى) ، ومثاله قولك قاصدًا (كان) التامة : كان سيرى حتى أدخُلها ، وكذلك قراءة الرفع فى قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾[3] . فالفعل بعد (حتى) هنا دال على الحال على النحو المشار إليه ، أى إنه يدل على فعل حادث واقع فى زمن التكلم حقيقة أو حكمًا ، ويؤكد ذلك أن الرفع فى هذا الموضع يكون على جعل (حتى) للابتداء والاستئناف ؛ فهذا من الشروط المهمة فى هذه المسألة[4] .

(هـ) يرفع الفعل المضارع عند عدم التعلق بما قبله على أنه حال أو نعت فيما يصلح أن يكون جوابًا للطلب ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[5] فمعنى " يلعبون " : لاعبين ، وكذلك قوله تعالى أيضًا : ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[6] أى غير خائف ولا خاش ، ومثل هذا أيضًا قولك : اللهم ارزقنى مالا أتصدقُ به . وكل هذا قيل إن الرفع فيه يجوز أن يكون أيضًا على الاستئناف[7] ، غير أننى أرى أن هذا بعيد والأفضل ما ذكرناه .

(١) سورة القلم: الآية ٩ .
(٢) انظر شرح الرضى ٤/٦٩ ـ ٧٣ ومغنى اللبيب ٢/٤٨١ ، ٤٨٢ .
(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٤، وانظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف (دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٢ ـ ١٩٨٠م) ١٨١ .
(٤) انظر : شرح التسهيل ٤/٥٤ ، ٥٦ وشرح الأشمونى ٣/٢٩٩ ، ٣٠٠ .
(٥) سورة الأنعام : الآية ٩١ .
(٦) سورة طه: الآية ٧٧ .
(٧) انظر : الكتاب ٣/٩٨ .

(و) يرفع الفعل المضارع بعد (أنْ) دلالة على أنها مخففة من الثقيلة التى تأتى بعد العلم وما يشبهه ، ويكون الرفع فى هذه الحال مشيراً إلى التوكيد الذى فى أصل (أن) المخففة ، ودالا على التقرير والثبوت اللذين يستفادان من العلم وما يكون بمعناه – ومناسبًا لهما أيضًا . ومثال ذلك قولك : علمت أن لا يخرجُ زيد ، فالرفع هنا يدل على توكيد عدم الخروج وعدم ثبوته ؛ لأنه يدل على أن أصل الكلام: علمت أنه ـ بتشديد " أن " ـ لا يخرج زيد ، والذى يستدعى هذا التقرير ويؤكده أن العلم من مواضع التقرير والتحقيق ، و " أنّ " أليق به[1] .

ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ أفلا يرون أن لا يرجعُ إليهم قولاً ولا يملك لهم ضرًا ولا نفعًا ﴾[2] ، فالفعل " يرجع " قرئ بالرفع وورد فى قراءة شاذة بالنصب[3] ، غير أن « الوجه فيه الرفع ، والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولاً ، لأنه علم واقع »[4] ، والرؤية هنا قلبية بمعنى العلم[5] .

إن هنرى فليش يقدم لنا أكثر من مثال يعكس وجهة نظر النحاة فى هذه المسألة ، وذلك قبل أن يشير إلى رأيه الخاص فى رفع الفعل بعد (أن) والذى عرضناه من قبل ، يقول : « هؤلاء النحاة يقبلون التركيب بعد أفعال الملاحظة التى يطلقون عليها أفعال العلم (اليقين) ، وهم يرون حينئذ فى (أنْ) شكلاً مخففاً من أنّ ، فهى أن المخففة من الثقيلة ، ولكنهم يضعون لها شروطاً : وجود أداة النفى (لا ـ Là) أو السين ـ Sa وسوف للمستقبل ... ومن الأمثلة الآية (٢٠ من سورة المزمل) : (علم أنْ سيكونُ منكم مرضى) ، وهم يضعون فى مقابل هذه الأفعال اليقينية أفعال التقدير : ظنّ ، وحسب ، وخال ، ورأى (بمعنى حكم واعتقد).

(*) العربية الفصحى ٢٩١ .
(١) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ١/٤٨٢ ـ ٤٨٥ .
(٢) سورة طه: الآية ٨٩ .
(٣) انظر : مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (مكتبة المتبنى ـ القاهرة ـ دون تاريخ) ٩١ ، ٩٢ ومعجم القراءات القرآنية ٤/١٠٤ .
(٤) المقتضب ٣/٨ .
(٥) انظر : شرح المفصل ٨/٧٧ .

إن تأكيد الواقع الثابت قد يغلب فى ذهن المتكلم فتصير هذه الأفعال أفعالا يقينية ، فتعمل عملها ، كما جاء فى الآية (٧١) من سورة المائدة : « وحسبوا ألا تكونُ فتنة » [فى قراءة أبى عمرو ، وحمزة ، والكسائى ، ويعقوب] ، فإذا غلبه الشك استعمل الفعل حينئذ منصوباً ، دون التفات إلى الأدوات ، كما يقال : ظننت ألا تفعلَ ذاك ، وهو ماورد أيضاً فى النص القرآنى السابق ، تبعاً لقراءات أخرى : وحسبوا ألا تكونَ فتنةٌ ، وانظر كذلك الآية (٢٣٠) من سورة البقرة : « إن ظنا أنْ يقيما حدود الله » [١] .

ومن هذا المنطلق ، ومن خلال معظم الأمثلة التى تتبعها البحث وحصرها فى المواضع السابقة المختلفة ، نتفق مع الدكتور محمد كامل حسين فى قوله إن الفعل المضارع يرفع إذا أريد به تقرير حدث بعينه. ومما يجدر بالذكر أنه يجعل هذا هو السبب الوحيد للرفع منكرًا أصل التركيب فى الموضع الأخير الذى ذكرناه ، وهو رفع الفعل بعد أن المخففة من الثقيلة ؛ فهو يرى أن الفعل المضارع فى مثل قوله تعالى : ﴿ ألاَّ تزرُ وازرةٌ وزرَ أُخرى﴾ [٢] ـ مرفوع لأنه دال على تقرير حقيقة ثابتة فقط، لا أنه يضاف إلى ذلك أنه جاء فى الأصل بعد أن المخففة من الثقيلة [٣] .

ولعله من الواضح أن ما يستنتج من هذا الرأى يتفق مع رأى هنرى فليش فى تفسير الرفع بعد (أن) بأنه من البقايا التاريخية [٤] ؛ فنتيجة كلا الرأيين واحدة ، هى أنه لا علاقة للرفع فى هذا الموضع بافتراض كون (أنْ) فيه هى المخففة من الثقيلة. ونحن نرى ـ بناء على ذلك ومعه أيضاً ـ أن التفسير الدلالى للرفع هنا ـ كما قدمه لنا النحاة ـ يظل قائماً وإن انطوى فى داخله على شق افتراضى ، لأن هذا الافتراض ـ على كل حال ـ له وجاهته وأهميته

(١) العربية الفصحى ٢٩١ .

(٢) سورة النجم: الآية ٣٨ .

(٣) انظر : اللغة العربية المعاصرة ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٤) انظر : العربية الفصحى ٢٩٣ .

(٢) دلالة النصب :

للمعنى أثر واضح فى بيان مواضع نصب الفعل المضارع يضاف إلى أثر الأداة التى تعد قرينة كبيرة فى هذا الشأن مميزة للنصب عن الرفع؛ وذلك لأن المضارع لا ينصب إلا بأداة ، ويتضح أثر المعنى أكثر خاصة مع الأدوات التى يجوز أن يرفع المضارع بعدها وأن ينصب ، وهى التى أشرنا إلى بعضها منذ قليل .

وإذا كانت الدلالة العامة التى تستدعى رفع المضارع هى كون حدوثه أمرًا حاصلاً فعلاً ومقررًا ، ويساعد فى الدلالة على هذا الاقتران بمعنى الاستئناف وزمن الحال – فإن هذا الفعل ينصب إذا كان نتيجة أو غرضًا أو غاية لما سبقه [١] ، أو كان دالا على المعية والاستثناء ، وأداؤه لهذه المعانى يجعله مقترنًا كثيرًا بالزمن المستقبل أو ـ على الأقل ـ معلقًا .

وهذه المعانى تتضح مع بعض الأدوات على النحو التالى :

(أ) ينصب الفعل المضارع عندما يسبق بأن المصدرية ولن ، ويخلص مع هاتين الأداتين للاستقبال [٢] ، ويسبق مع (أن) خاصة بما يفيد الشك وغير الثبوت كالطمع والرجاء والظن نحو : أرجو أن يَخرجَ زيد ، ونحو قوله تعالى : ﴿ تظُنُّ أن يُفعلَ بها فاقرةٌ ﴾ [٣] . ولذلك كان النصب ـ مع الظن خاصة ـ أكثر وأرجح فى الفعل الواقع بعد (أن) المحتملة وجهين، دلالة على أن (أن) هذه هى المصدرية الخفيفة المناسبة للظن لا المخففة من الثقيلة التى ذكرنا أنها تناسب العلم واليقين ويرفع بعدها الفعل ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿وحَسِبُوا ألاَّ تكونَ فتنةٌ ﴾ [٤] ، فقد قرأ برفع الفعل " تكون " هنا أبو عمرو وحمزة والكسائى ويعقوب وخلف والأعمش ، وقرأ الباقون بالنصب [٥] . ويفهم من هذا كله أن النصب فى هذا الموضع يقترن بمعنى الشك وعدم تحقق وقوع الفعل ، وهذا مختلف عن الرفع .

(١) انظر : السليق ١١٧ .

(٢) انظر : شرح الرضى ٤/٤٤١ .

(٣) سورة القيامة: الآية ٢٥ .

(٤) سورة المائدة: الآية ٧١ .

(٥) انظر : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا ، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل (عالم الكتب ببيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ـ ط١ ـ ١٩٨٧م) ١/٥٤١ ومعجم القراءات ٢/٢٣١ وشرح التسهيل ٤/٧ ، ٨ .

(ب) ينصب الفعل المضارع حينما يكون نتيجة أو مسببًا وذلك بعد فاء السببية وإذن ، فأما فاء السببية ـ وهى التى تسبق بنفى أو نهى أو ما شابه ذلك ـ فمثالها قوله تعالى : ﴿لا يُقْضَى عليهم فيموتوا﴾[1] ، وكذلك قولك : لا تعص الله فتدخل النار .

وقد ذكرنا قريبًا المعانى المختلفة التى تتوجه عليها جملة فاء السببية المسبوقة بالنفى نحو : «ما تأتينا فتحدثنا» عند رفع الفعل. وأما بالنسبة للنصب فى هذه الجملة فهو الأكثر استعمالاً والأصل فى إفادة معنى السببية ، وللفعل عليه معنيان : الأول : الفعلان فيه منفيان ونفى الثانى مترتب على نفى الأول. والمعنى الثانى : الفعل الأول فيه مثبت ، والثانى هو المنفى والفاء مشبهة بالسببية ، والمعنى المراد على هذا فى المثال السابق : ما يكون منك إتيان بعده حديث ، أى قد تأتينا وما تحدث أو ما تأتينا محدثًا[2] .

ومثل هذا أيضًا قولك : ما يسأل زيد عن شىء فيخطىء فيه ، غير أن ما بعد الفاء هنا لا يجوز فيه إلا النصب ، ويكون على الوجهين السابقين ، فالمعنى على الوجه الأول : ما يسأل عن شىء فكيف يخطئ فيه ؟ أى لو سئل لأخطأ ، والمعنى على الوجه الثانى : ما يسأل عن شىء إلا لم يخطئ فيه ، أى فيه كمال فلا يخطئ . ولا يجوز الرفع فى هذا لأنه لا يستقيم لا على العطف ولا على الاستئناف[3] .

وأما (إذن) فمثالها قولك : إذن أكرمَك ، فى جواب من قال لك : أنا أزورك، ولنصب الفعل بعدها ثلاثة شروط ، اثنان منها مرتبطان بكون الفعل نتيجة أو مسببًا، وهما تصدر الفعل بأن يكون جوابًا ، وأن يكون مستقبلاً ، وأما الشرط الثالث فهو ألا يفصل بين (إذن) والفعل بغير القسم والدعاء والنداء[4] .

(ج) ينصب المضارع حينما يكون غرضًا وتعليلاً أو غاية ، وذلك مع هذه

(١) سورة فاطر: الآية ٣٦ .
(٢) انظر : شرح الرضى ٦٩/٤ وشرح المفصل ٢٧/٧ ، ٢٨ .
(٣) انظر : الأشباه والنظائر ١٣٨/٥ ، ١٣٩ .
(٤) انظر : شرح الرضى ٤٢/٤ ـ ٤٤ .

الأدوات : لام التعليل وكى وحتى وأو. وهاتان الأداتان الأخيرتان (حتى وأو) تقتضيان دلالة خاصة ، كما أن الفعل بعدهما ينصب ـ على المشهور ـ بأن مضمرة وجوبًا[1] ؛ فأما (حتى) فيشترط فى الفعل بعدها أن يكون مستقبلاً حقيقة أو حكمًا سواء كان غاية فتكون بمعنى " إلى " أو تعليلاً فتكون بمعنى " كى ". ومثال المستقبل حقيقة : لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وكلّمته حتى يأمر لى بشىء ، ومثال المستقبل حكمًا ـ وهو ما كان ماضيًا فى المعنى فى حكم المستقبل بالنظر إلى ما قبل " حتى " ـ قولك قاصدًا (كان) الناقصة : كان سيرى حتى أدخلها ، وكنت سرت حتى يدخلها زيد ، أى إلى أن يدخلها زيد[2] .

وأما (أو) فهى فى الأصل حرف عطف للشك والإبهام ، ولكن المضارع ينصب بعدها حينما تكون للغاية بمعنى (إلى) أو للاستثناء بمعنى (إلا أن) ، وهى تكون كذلك عندما يكون ما قبلها كالعام وما بعدها كالمخصص له ، أو حينما يكون الفعل الأول مبنيًا على اليقين والفعل الذى بعدها على الشك[3] ، ومثالها وهى بمعنى (إلى) قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

ومثالها وهى بمعنى الاستثناء :

وكنت إذا غمزتُ قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

أى كسرت كعوبها إلا أن تستقيما[4] .

(د) ينصب الفعل المضارع عندما يكون دالا على المعية ، وذلك بعد الواو بشرط أن تسبق بما تسبق به فاء السببية من طلب بالأمر أو النهى أو ما شابه ذلك ، وأن تكون هذه الواو دالة على المعية ، ومثال هذا قول الشاعر :

لاتنهَ عن خلقٍ وتأتىَ مثله ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

(١) انظر : شرح التصريح ٢٣٧/٢ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ٥٣/٤ ، ٥٤ .
(٣) انظر : السابق ٢٥/٤ .
(٤) انظر : مغنى اللبيب ٦٦/١ ، ٦٧ .

وكذلك قولك : هل تزورنى وتعطينى ؟ أى هل تزورنى مع إعطائى ؟ ولا يمتنع رفع الفعل فى مثل هذا ، ولكن الأكثر الصرف إلى النصب للتنصيص على معنى المعية[1] .

تعقيب:

بعد أن بينا المعانى التى تقترن برفع الفعل المضارع ونصبه ، وبدا لنا من خلالها اختلاف هذه المعانى بين الرفع والنصب مع كثير من الأدوات - لعلنا أدركنا أن إنكار هذا الاختلاف لا يمكن قبوله ، ونخص من ذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين من تعميم مساواة الرفع والنصب بعد فاء السببية ، وكذلك إنكار اختلاف المعنى بين الرفع والنصب أيضًا بعد (حتى) دون دليل ، وخاصة أن هذا الباحث قال إن جعل النحاة الفعل بعد (حتى) عند نصبه دالا على الاستقبال ، وعند رفعه دالا على الحال ليس سببه اختلاف المعنى ـ كما وضحنا ـ بل هو فى المقام الأول ناتج عن تقدير أن العامل فى مثل هذا هو (أن) الدالة على الاستقبال أو عدم تقديرها[2] .

(٣) دلالة الجزم:

من المعلوم أن الجزم حالة إعرابية خاصة بالفعل المضارع دون غيره ، والمعنى المؤدى لهذه الحالة هو ـ كما ذكر الدكتور محمد كامل حسين ـ دلالة الفعل على حدث ناقص ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كان فعلاً منفيًا أو منهيًا عنه نحو : لم يحضرْ ، ولا تكذبْ .

الثانى : إذا كان دالا على أمر لا يقع إلا إذا أُطيع ، ويتمثل هذا فى المضارع المسبوق بلام الأمر نحو : لتقلْ خيرًا أو لتصمتْ . والمضارع فى هذا يشبه الأمر شكلاً ومعنى .

---

(١) انظر : شرح الرضى ٤/٦٧ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) انظر : الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى لمراجع بالقاسم ٥١٨ـ ٥٢٤ .

الثالث : إذا كان فعلاً معلقًا وقوعه على فعل آخر[1] ، وهذا يشمل المضارع المجزوم فى جواب الطلب نحو : لا تعصِ الله تنلْ رضاه؛ فنيل الرضا أمر معلق على عدم العصيان ، كما يشمل هذا أيضًا الفعل المضارع الواقع جوابًا لشرط جازم نحو: إن تقمْ أقمْ ؛ فالفعل الثانى (أقم) مجزوم لأن وقوعه معلق على حدوث الفعل الأول، بالإضافة إلى وجود الأداة التى تسمح بذلك ، وأما الفعل الأول فهو مجزوم لأنه ناقص الدلالة أيضًا ؛ حيث إنه شرط ولم يقع ، وينبغى أن يضاف هذا الفعل إلى فعلى الموضع الأول .

★ ★ ★

---

(١) انظر : اللغة العربية المعاصرة ١٠٣ .

الفصل الثانى

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود

توطئة:

الصيغة والاشتقاق والجمود ثلاثة جوانب ترجع إلى الشكل واللفظ فى المقام الأول ، ويقال إن لها تأثيرًا ملحوظاً فى الدلالة على المعانى والأبواب النحوية [١] وتوجيه بنية الكلمة والتركيب عموماً ، وقبل أن نبين ذلك ينبغى أولا أن نفرق بينها ونوضح المقصود منها .

فأما " الصيغة " فقد عرفها الرضى جاعلاً إياها مثل بناء الكلمة ووزنها ، فقال: « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التى يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ فى موضعه ؛ فرجُل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُد... وكذا جَمَل على بناء ضَرَبَ » [٢] .

وفى ضوء ما ذكره الدكتور تمام حسان عن الصيغة يمكن أيضًا أن تعرف بأنها: القالب الصرفى الذى تصاغ على قياسه الكلمات التى ترجع إلى أصول اشتقاقية وهى الاسم والصفة والفعل ، ومعنى هذا أن الصيغة تخص الكلمات المتصرفة والمشتقة ، لذا فالضمير بأنواعه المختلفة وأكثر الخوالف والظروف والأدوات لا صيغ لها [٣] .

وأما " الاشتقاق " - وعكسه " الجمود " - فمصطلح يختلف مدلوله باختلاف المجال المستخدم فيه بين النحو والصرف واللغة [٤] ، كما أن معالجته حديثًا تختلف عن تناول القدماء له ، ولا يعنينا هنا أن نتحدث عن الاشتقاق فى اللغة

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٠ .
(٢) شرح الشافية ابن الحاجب للرضى ١/ ٢ .
(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٣ .
(٤) انظر دراسات فى علم الصرف للدكتور عبد الله درويش (مكتبة الشباب - القاهرة - ط٢ - ١٩٦٢م) ٣٦ .

عموماً ؛ لأن لهذا مجالاً آخر [1] . فأما فى النحو فيقصد به غالباً كون الكلمة دالة على ذات موصوفة بالحدث ، وهذا ينطبق على هذه الصفات : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأمثلة المبالغة [2] ، وهى تتحمل ضميراً وقد ترفع اسماً ظاهراً.

وأما فى الصرف فيتسع مفهوم الاشتقاق ليشمل مشتقات أخرى وهى : أسماء الزمان والمكان والآلة والمرة والهيئة وما شابهها؛ وذلك لأنه فى الصرف يعنى « اشتراك كلمة مع أخرى فى معناها العام وفى نوع حروفها الأصلية وعددها وترتيبها »[3] مع زيادة إفادة على المعنى الأصلى ، وهذا هو ما يسمى بالاشتقاق الصغير أو الأصغر . وربما يكون أكثر المعانى المناسبة للاشتقاق فى الصرف والنحو - فى رأينا - أن نجعله بمعنى عام يجمع بين مفهومه فيهما معًا فنقول : إنه أخذ كلمة من أصل معين وتصرف هذا الأصل على أبنية مختلفة للدلالة على الذات والحدث [4] أو الحدث والزمن ، ونقصد بهذا القيد الأخير الفعل . وبناء على هذا تكون المشتقات نوعين : صفات وغير صفات .

وأما " الجمود " فهو إما متعلق بالاسم وإما متعلق بالفعل. ونستطيع أن نعرف الجمود فى الاسم من وجهة نظر القدماء خاصة بأنه عدم مجىء الاسم على صيغة من صيغ المشتقات واقتصاره على دلالة واحدة هى الذات أو الحدث وتجرده من الدلالة على الصفة [5] ، وهذا يعنى أن الجمود يوجد فى أنواع الكلم التالية : الكلمات التى لا تتصرف اشتقاقيا مطلقاً كالضمائر ، والكلمات القابلة للتصرف الاشتقاقى ولكن فى معان أخرى مثل : رجل وحجر، كما يوجد أيضاً فى الكلمات

(١) انظر - مثلاً - : الخصائص ١٣٦/٢ والاشتقاق للدكتور فؤاد ترزى (منشورات الجامعة الأمريكية ببيروت ١٩٦٨ م) .

(٢) انظر : شرح الأشمونى ١٩٧/١ ، ١٩٨ وانظر أيضاً : الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - إعداد أحمد عبد العظيم - ١٩٧٠) ٢٦٧.

(٣) دراسات فى علم الصرف : ٣٨، وانظر : المزهر للسيوطى ، تحقيق على محمد البجاوى وآخرين (دار الجيل - بيروت) ٣٤٦/١.

(٤) انظر حاشية الصبان ١٩٨/١ وانظر أيضاً : شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣٣٤/٢

(٥) انظر : التعريف بالتصريف للدكتور على أبو المكارم (دار الثقافة العربية - القاهرة - ١٩٩٣ م) ٢٥١.

التى يفترض أنها - من وجهة نظر خاصة - أصل للمشتقات ، ونعنى بذلك المصادر نحو : ضَرْب وخروج . وأما الجمود فى الفعل فهو عدم تغير بناء الفعل ولزومه شكلاً واحداً [1] .

ومن القضايا المهمة المتعلقة بالاشتقاق والجمود عند النحويين والصرفيين القدماء البحث فى أصل الاشتقاق ؛ فالبصريون رأوا أنه المصدر ، والكوفيون رأوا أنه الفعل الماضى المجرد ، وقد طال خلافهم فى هذا [2]. وهذه المسألة تفضى إلى الحديث عن رأى اللغويين المحدثين فى الاشتقاق ، وفى هذا الصدد نشير إلى أن كثيراً منهم أنكر أن يكون الأصل فيه المصدر أو الفعل ، وإنما هو عند هؤلاء يتمثل فى الجذر أو المادة اللغوية ، ومعنى هذا أن كلاً من المصدر والفعل مشتق [3]. وبناء على ذلك وضع الدكتور تمام حسان تقسيما جديدا للجامد والمشتق يقوم على أساس أن الكلمات نوعان : صلبة ومشتقة ؛ فالصلبة تعنى ما لا صيغة له وهو الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف، وأما الكلمات المشتقة فهى نوعان : متصرفة وجامدة، فأما المتصرفة فتشمل : المصدر والفعل بأزمنته المختلفة وصفات الفاعل والمفعول والمبالغة والتفضيل والصفة المشبهة، وأسماء المرة والهيئة والآلة والزمان والمكان ، وأما الجامدة فهى ما لا تتضح الصلة بين بعضها وبعض مثل : فرس ورجل وتراب [4] .

وعلى الرغم من أن تقسيم الدكتور تمام للجامد والمشتق، لا يخلو من صحة ووجاهة بسبب دقته، فسيسير البحث وفق ما بيناه من التقسيم المتعارف عليه والمشهور عند النحاة لأسباب عديدة أهمها شهرته وكون غرضنا فى المقام الأول هو بيان وجهة نظر هؤلاء النحاة فيما نذكره. وعلى وجه العموم ، أيًا كان تقسيم الجامد والمشتق ، فالذى نود أن ننبه عليه من خلال ما سبق أن الاشتقاق يعد تصرفاً فى بنية الكلمة ، أي أنه لا يوجد إلا فيما له صيغة ، وأما الجمود فكثيرا ما

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٩/٣.

(٢) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، المسألة ٢٨ : ٢٣٥/١ وما بعدها .

(٣) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ٢٤٥ والوحدات الصرفية ودورها ١٣٧.

(٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٨- ١٧٠ ، والأصول للدكتور تمام حسان ١٢٢ - ١٢٩.

يعنى لزوم الكلمة شكلاً واحداً ثابتاً ، كما قد يعنى أحياناً تغير شكل الكلمة وبنيتها ولكن فى حدود معينة ، ومعنى هذا أن الجمود يرتبط كثيراً بعدم تصرف الكلمة، وهذا يؤكد ما قلناه من أن الاشتقاق والجمود جانبان لفظيان شكليان [١] ، وذلك يستدعى أن نحاول أن نبين أثرهما الذى لا يقتصر على الدلالة والمعنى فقط ، بل يمتد أيضاً إلى جانب اللفظ وتركيب الجملة ، وهذا هو موضوع المبحثين التاليين .

* * *

---

(١) تناولنا بالتفصيل دراسة مفهومى الجمود والاشتقاق وما يتصل بهما من الناحية الصرفية فى بحث لنا بعنوان « الجمود والاشتقاق: تأصيل ومدخل لدراسة بناء الكلمة » . انظر مجلة « صحيفة دار العلوم» ؛ العدد (١٦) - ديسمبر ٢٠٠٠ م .

المبحث الأول

أثر الصيغة والاشتقاق والجمود باعتبار الوظائف النحوية

الوظائف النحوية بالنسبة للاشتقاق والجمود نوعان ، الأول : وظائف تقتضى الاشتقاق والصيغة وذلك لاقتضائها غالباً دلالتى العين والحدث اللتين توجدان فى المشتق ، وهذه الوظائف هى : النعت ، والحال، والخبر فى أغلب أحواله [١] ، وظرف المكان المختص المتفق مع عامله. والنوع الثانى : وظائف تقتضى الجمود أو أصلها أن تؤدى بالجامد ، وأهم هذه الوظائف عطف البيان والتمييز [٢] وكذلك البدل الاسمى المفرد غالباً؛ وإنما كانت كذلك لحاجتها إلى معنى الذات فقط .

أولا - الوظائف المقتضية للاشتقاق والصيغة:

(أ) النعت :

النعت تابع يدل على ذات ومعنى فى متبوعه غير الشمول [٣] ، ولأن ما يدل على الذات والمعنى على هذا النحو هو الأسماء المشتقة غالباً ، فقد كان هذا النوع من الأسماء أكثرها قياماً بوظيفة النعت ، ومن ثم جعل جمهور النحاة - باستثناء بعضهم كابن الحاجب والرضى - المشتق أصلاً لها وأولوا النعت غير المشتق وجعلوه ملحقاً به [٤] .

---

(١) انظر : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٢) انظر : مغنى اللبيب ٤٦٣/٢ ، ٥٧٠ .

(٣) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢٨٧/٢ .

(٤) انظر : السابق ٣٨٩/٢ ، ٣٧٧/١ .

ونحن نرى أن الاشتقاق يعد قرينة لفظية كبرى لها أثرها الواضح فى تحديد وظيفة النعت وتهيئة الكلمة للقيام بها ، كما نرى أن الجمود قرينة لفظية صغرى أو استثنائية فى هذا الشأن بناء على أن المشتقات - بما فيها من دلالة على الذات والمعنى - تعد أكثر الأسماء مناسبة للنعت ، بالإضافة إلى أن معظم الأسماء الجامدة المستعملة فى النعت يمكن تأويلها بمشتق - كما فعل النحاة - وسنوضح ذلك. وأما اعتبار الجمود قرينة صغرى أو استثنائية فى هذا الباب؛ فذلك بناء على أن هذه الأسماء الجامدة محصورة محددة فى ألفاظ معينة ، أى أنها يمكن أن تعد قرينة بألفاظها ، كما أن استعمال بعضها نعتاً - كأسماء الأجناس - مقيد بضوابط.

فأما المشتقات التى ينعت بها فهى المشتقات التى تدل على ذات وصفة أو - بعبارة أخرى - تدل على الحدث وصاحبه ، وهى : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة ، أما أسماء الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على الصفة أو صاحب الحدث (١).

ومثال اسم الفاعل الواقع نعتاً " منيرًا " فى قوله تعالى : ﴿وجعل فيها سراجا وقمرا منيرا﴾ (٢) ، ومثال اسم المفعول " مسحوراً " فى قوله تعالى : ﴿إن تتبعون إلا رجلا مسحورا﴾ (٣) ومثال الصفة المشبهة" حسناً " في قوله تعالى : ﴿ أن لهم أجرا حسنا﴾ (٤) ، ومثال اسم التفضيل " الأدنى " فى قوله تعالى : ﴿ولنذيقنهم من العذاب الأدنى﴾ (٥) ومثال صيغ المبالغة " الخناس " فى قوله تعالى ﴿من شر الوسواس الخناس﴾ (٦).

وأما الأسماء الجامدة التى تقع نعتاً فهى تشمل الأنواع الآتية، ومعظمها يؤول بمشتق :

---

(١) انظر شرح الأشمونى ٣/٦٢.
(٢) سورة الفرقان: الآية ٦١
(٣) سورة الفرقان: الآية ٨.
(٤) سورة الكهف: الآية ٢.
(٥) سورة السجدة: الآية ٢١.
(٦) سورة الناس: الآية ٤.

١-اسم الإشارة غير المكانى مثل : مررت بزيد هذا ، فـ " هذا " فى معنى : الحاضر أو المشار إليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ (١) .

٢- ذو بمعنى صاحب ، ومثالها قولك : صافحت رجلاً ذا غنى وسلطان ، أى صاحب غنى وسلطان .

٣- المنسوب نحو : لى صديق مغربى ، فمغربى فى معنى : منسوب إلى المغرب (٢) .

٤- الموصول الاسمى المختص (٣) ، وهو كل موصول فيه الألف واللام مثل الذى والتى ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد أتوا على القرية التى أمطرت مطر السوء ﴾ (٤) ؛ فقوله " التى أمطرت " فى تأويل :المُمطَرة.

٥- أسماء تابعة للجنس غالباً تضاف إلى مثل متبوعها أو تكرر مع الإضافة أو الوصف ، وهذا يتمثل فى هذه الألفاظ : أىّ وكل ، وجد وحق ورجل وما شابهها، ومثال ذلك هذا رجلٌ أىُّ رجل ، وأنت الرجل كلُّ الرجل ، وأنت عالم جِدُّ عالم ، وهؤلاء الناس حقُّ الناس. ويشترط فى (أى) أن تضاف إلى نكرة ولا يشترط ذلك فى الألفاظ الأخرى. ومعنى النعت بهذه الأشياء تبيين كمال المنعوت فى المدح أو غيره.

ومثال الجنس المكرر المضاف : عندى رجلٌ رجلُ صدقٍ وثوبٌ ثوبُ سوء ، وأما الجنس المكرر الموصوف فمثاله : ألا ماءَ ماءَ بارداً ، فماء الثانى - في أحد التوجيهات - نعت لـ(ماءَ) الأول والذى سوغ مجيئه جامداً كونه موصوفاً بمشتق (٥).

٦- المصدر ، ومثال النعت به : هذا حاكم عدل ، وذلك قاضٍ رضاً ، أى عادل ومرضى ، وللنحاة فى توجيه هذا ثلاثة مذاهب : فالبصريون قالوا إن المصدر هنا على تقدير حذف مضاف أى : ذو عدل وذو رضاً ، والكوفيون قالوا إن المصدر

---

(١) سورة التوبة: الآية ٢٨.
(٢) انظر: شرح الأشمونى ٣/٦٢ ، ٦٣ .
(٣) انظر: التوابع بين القاعدة والحكمة ، للدكتور محمود شرف الدين (دار هجر - القاهرة ، ١٩٨٧) ٤٧.
(٤) سورة الفرقان: الآية ٤٠.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١٣ - ٣١٥ وشرح الرضى ٢/٢٩٢ - ٢٩٥

بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول ، وقال الرضى إن الأولى أن يقال إن المصدر - وهو اسم حدث - جعل هو المنعوت مجازاً لإفادة المبالغة [1]. ومثل هذه التوجيهات تمثل محاولة لإثبات دلالة العين المفقودة فى النعت لأنه لا يدل إلا على الحدث [2] ، وإن كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة جعل النعت بالمصدر قياسياً وغير مقصور على السماع لكثرته [3] .

٧- اسم الجنس ، وهو فى النعت به ضروب أهمها - إضافة إلى ما سبق ذكره - ضربان، الأول : أن يكون ثمة جنس مشهور بمعنى من المعانى ويوصف به جنس آخر مثل : الرجل الأسد لا يخشى شيئاً ، وهذا له توجيهان : فإما أن يكون بتقدير "مثل" وإما أن يؤول بمشتق مناسب، وعلى هذين الوجهين يكون التقدير فى المثال المذكور هنا : الرجل الذى مثل الأسد أو الشجاع .

والضرب الثانى : الجنس المصنوع منه الشىء إذا أريد حقيقته نحو : هذا خاتم حديد ، وذلك باب ساج ، فهذا يجوز - وإن كان مستكرها عند بعض النحاة - لأنه محمول على تقدير : خاتم معمول من حديد ، وباب معمول من ساج ، ولأنه أيضاً دال على معنى فى متبوعه .

٨- العدد نحو : عندي كتب سبعة [4] .

(ب) الحال :

الأصل فى الحال أن تكون صفة مشتقة ، يقول عبد القاهر معللاً ذلك : « لأن الحال هو بما يحتمل التحول والتنقل ، وحقيقتها أنها الهيئة التى يكون عليها الشىء عند ملابسة الفعل واقعاً منه أو واقعاً عليه ، فإذا قلت : جاءنى زيد راكباً ، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجىء منه، وكذلك : ضربت زيداً قائماً ، القيام هيئة له عند وقوع الضرب عليه ، وهذا المعنى بابه الصفات »[5] لدلالتها على الذات الموصوفة بصفة معينة.

(1) انظر : شرح الرضى ٢/٢٩٥ وشرح الأشمونى ٣/٦٤
(2) انظر : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٤٥٣.
(3) انظر : النحو الوافي ٣/٤٦١ ، ٤٦٢، والعربية الفصحى لهنرى فليش ٢٧٦ .
(4) انظر : شرح الرضى ٢/٢٩٥ - ٢٩٧ ، و العربية الفصحى ٢٧٧ .
(5) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/٦٧٦ .

وبناء على هذا فهناك شيئان متلازمان غالباً فى الحال هما : كونها منتقلة ، اى متغيرة غير ملازمة لصاحبها ، وكونها مشتقة؛ وذلك لأن الهيئة التى تدل عليها الحال - وهى شىء متغير غير ثابت - تستلزم أن تكون الكلمة المعبرة عنها ذات صفة لفظية مناسبة تتحقق بالاشتقاق ، ومن ثم فالأغلب فى الحال أن تكون مشتقة منتقلة أو وصفاً [1]. ولذا فقد استُدل بالاشتقاق على أن الاسم المنصوب فى نحو : ضربى العبد مسيئاً - حال من (كان) التامة المقدرة وليس خبراً لكان الناقصة المقدرة ؛ لأنه لو كان خبراً لورد معرفة وغير مشتق أيضاً ، وهذا الموضع لم يستعمل فيه إلا الأسماء المشتقة النكرة [2] .

وهذه نماذج لمجىء المشتقات حالاً نسوقها من القرآن الكريم على النحو التالى :

١- من أمثلة اسم الفاعل "بارزة" فى قوله تعالى : ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [3] ، وكذلك "مبشراً" فى قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [4] .

٢- ومن أمثلة صيغ المبالغة "منوعاً" فى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [5] ، وكذلك "كفوراً" فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [6] .

٣- من أمثلة اسم المفعول "منشوراً" فى قوله تعالى : ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [7] ، و "مهاناً" فى قوله - عز وجل - : ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [8] .

(1) انظر : شرح الأشمونى ٢/١٧٠ وأثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٤٣٤ ، ٤٣٥ .
(2) انظر : شرح الأشموني ١/٢١٩ .
(3) سورة الكهف: الآية ٤٧.
(4) سورة الفرقان: الآية ٥٦.
(5) سورة المعارج: الآية ٢١.
(6) سورة الإنسان: الآية ٣.
(7) سورة الإسراء: الآية ١٣ .
(8) سورة الفرقان: الآية ٦٩.

٤- من أمثلة الصفة المشبهة " طيبين " فى قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (١) ، وكذلك " أعمى " فى قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ (٢) .

٥- من أمثلة اسم التفضيل " أسفل " فى قوله - عز وجل : ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ (٣) ، فقد قيل إن " أسفل " حال من المفعول بالإضافة إلى جواز أن يكون نعتاً لمكان محذوف (٤) .

فهذه النماذج تدل على أن الغالب فى الحال أن تكون مشتقة . وأما إذا لم تكن كذلك وجاءت جامدة ، فلهذا أحد تفسيرين : فإما أن تؤول بمشتق إن أمكن هذا ، وعندئذ يفهم من هذا المشتق المقدر معنى الحدث والوصف ، وإما ألا تؤول لأنه يكفى فى الحال - كما قال ابن الحاجب (٥) - أن تدل على هيئة .

فأما فيما يختص بتأويل الحال الجامدة بمشتق ، فإنّ ذلك يقع فى خمسة مواضع (٦) .

١- إذا كان الحال مصدراً ، وقد ورد هذا كثيراً لذا أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧) القياس عليه فى جميع أنواعه ، دون أن يُستثنى من هذا القياس المصدرُ النكرة غير المشروط كما رأى معظم النحاة القدماء ، حيث قصروا هذا النوع على السماع وأولوا ما جاء منه حالاً تأويلات مختلفة، نرى أن أكثرها قبولاً هو رأى الجمهور الذاهب إلى تأويل هذا الحال المصدرى بالمشتق (٨) ، وذلك لقرب

---

(١) سورة النحل: الآية ٣٢ .
(٢) سورة طه: الآية ١٢٥.
(٣) سورة التين: الآية ٥.
(٤) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٨٩ .
(٥) انظر : شرح الرضى ٢/٣٢.
(٦) اختلف النحاة فى عدد المسائل التى تؤول فيها الحال الجامدة بمشتق وعدد المسائل التى لا تؤول فيها . انظر : شرح التصريح ١/٣٦٩ - ٣٧٢ ومنحة الجليل (بتحقيق شرح ابن عقيل) للشيخ محمد محى الدين ٢/٢٤٦ ، ٢٤٧ .
(٧) انظر النحو الوافى ٢/٣٧٣ .
(٨) انظر : شرح الأشمونى ٢/١٧٢ ، ١٧٣.

دلالة المصدر - وهى الحدث المجرد - من دلالة الصفة مما يجعله من أقرب الصيغ إليها لفظاً واستعمالاً .

ومن أمثلة مجىء الحال مصدراً نكرة غير مشروط - وهذا هو الأكثر - "سعياً " فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ (١) أى ساعيات ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (٢) أى خائفين وطامعين. وأما الأنواع الأخرى من المصادر التى أجاز النحاة وقوعها حالاً قياساً فلم يتفق على توجيهها حالاً بل الأقرب فيها أنها تمثل وظائف أخرى (٣).

٢- أن تكون الحال دالة على تشبيه مثل : بدت الفتاة قمراً ومشت غزالاً ، أى بدت منيرة ومشت رشيقة ، ومثل هذا قول الشاعر :

فما بالنا أمسِ أُسدَ العرين ... وما بالنا اليومَ شاءَ النجفْ؟

أى فما بالنا أمس شجعانا ، وما بالنا اليوم ضعافاً ؟ (٤) .

٣- أن تكون دالة على مفاعلة مثل : كلمته فاه إلى فىّ ، أى متشافهين ، وبعته يداً بيد ، أى مقابضة ومناجزة.

٤- أن تكون دالة على ترتيب نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً ، ويسير الجنود ثلاثة ثلاثة ، أى مترتبين رجلاً فرجلاً ، وثلاثة فثلاثة .

٥- أن تكون دالة على سعر نحو : بعت الكتاب نسخة بخمسة جنيهات والأرض قيراطاً بألفين ، أى مسعراً النسخة بخمسة والقيراط بألفين.

وأما المواضع التى تأتى فيها الحال جامدة ولا تؤول بمشتق فتشمل ما يلى (٥) :

١- أن تكون موطئة ، ويقصد بها الحال الموصوفة بمشتق أو شبهه نحو قوله

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.
(٢) سورة الأعراف الآية ٥٦.
(٣) انظر : همع الهوامع ٤/١٥ -١٧
(٤) انظر : شرح الرضى ٢/٣٣
(٥) انظر : شرح الأشمونى ٢/١٧٠ ، ١٧١

تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ (١) ؛ فبشراً حال من الضمير فى (تمثل) وقد وصفت بالمشتق (سويًا) ، ومثال الجامدة الموصوفة بشبه المشتق لفظ " قرآنًا " فى قوله تعالى : ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٢) . ومن البين أن الحال الجامدة هنا استغنت بالصفة المشتقة وشبهها عن الحاجة إلى تأويل .

٢- أن تكون دالة على عدد نحو قوله تعالى ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ﴾ (٣) .

٣- أن تكون دالة على طور سواء أكان فيه تفضيل أم لا ، فمثال ما فيه تفضيل – وقد قصر النحاة هذا الموضع عليه – : خالد غلاماً أفضل منه كهلاً ، ومثال ما ليس فيه تفضيل – كما نرى من وجهة نظرنا – " رجلاً " فى قوله تعالى : ﴿ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ﴾ (٤) ، فالرجولة طور من أطوار خلق الإنسان ومن مراحل حياته ، ومثل هذا أيضاً " طفلاً " فى قوله تعالى ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ (٥) .

٤- أن تكون فرعاً أو أصلاً لصاحبها ، فمثال الحال الدالة على فرع قوله تعالى ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ (٦) ، ومثال الدالة على أصل صاحبها قوله تعالى : ﴿قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (٧) .

٥- أن تكون دالة على هيئة من أى نوع ، والغالب فى هذا أن تكون حسية وذلك مثل " رجلاً " فى قول النبى ﷺ فى حديث الوحى : « وأحياناً يتمثل لى الملك رجلاً فيكلمنى فأعى ما يقول » (٨) ، وكذلك " آية " فى قوله تعالى : ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ (٩) .

(١) سورة مريم: الآية ١٧ .
(٢) سورة فصلت: الآية ٣.
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.
(٤) سورة الكهف: الآية ٣٧.
(٥) سورة الحج: الآية ٥ .
(٦) سورة الأعراف: الآية ٧٤.
(٧) سورة الإسراء: الآية ٦١.
(٨) فتح البارى لابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب (المطبعة السلفية ودار الريان – القاهرة – ط٢) ٢٦/١.
(٩) سورة الأعراف: الآية ٧٣.

ومن هنا نرى أن الاسم الجامد الذى لا يؤول بمشتق يقع حالاً ما دام دالا على هيئة ، لأن هذه الهيئة تدل على صورة حسية أو قيد معنوى؛ فالصورة الحسية فيما سبق مثل : بشراً وغلاماً وكهلاً وطفلاً وبيوتاً ، والقيد المعنوى مثل : أربعين. ولاشك أن الصورة أو القيد بهذا الشكل يؤديان المعنى نفسه الذى يؤديه الوصف المشتق.

ومما سبق ندرك إذن أن الاشتقاق فى الحال له مرتبتان : مرتبة الوصف المشتق الصريح ومرتبة المؤول بهذا المشتق. وحينما نقارن بين مواضع هاتين المرتبتين للاشتقاق ومواضع الحال الجامدة التي لا تؤول بمشتق – وهى قليلة محصورة – ندرك أن المشتق بصورتيه قرينة لفظية مهمة لها أثر دلالى واضح فى تهيئة الكلمة للقيام بوظيفة الحال وتحديدها ، وسيتضح هذا بدرجة أكبر عند الحديث عن التمييز ، وأما الجامد الواقع حالا ولا يؤول بمشتق، فقرينته على هذا الباب دلالته الواضحة على الهيئة وهو مستغن بها عن الحاجة إلى صيغة المشتق ، على الرغم من أنه لا يخلو أيضاً فى موضع من مواضعه – وهو الموضع الأول فى التقسيم السابق – من وجود المشتق معه .

(جـ) الخبر :

إذا كان النعت والحال الأصل فيهما أن يؤديا بالمشتق ، فإن الخبر المفرد ليس كذلك ، حيث إنه – فى رأينا – يؤدى بالمشتق والجامد دون أن يكون أحدهما – وهو المشتق – أصلاً للآخر كما ذهبت دراسة إلى هذا، بناءً على أن الخبر من المواقع العينية الحدثية التى تتطلب الوصف المشتق على وجه الأصالة (١) . ونحن لا ننكر أن الأكثر فى الخبر المفرد أن يكون وصفاً مشتقاً ، ولكن ذلك لا ينبغى أن يكون داعياً لأن نعده هو الأصل ونجعل الجامد فرعاً له ، لأن استعمال الجامد فى هذا الموضع ليس قليلاً والفائدة تتم به دون حاجة إلى تأويل كما تتم بالمشتق ، ومن ثم نرى أنه لا ضرورة لهذا الاعتبار.

وفى هذا الصدد نشير أيضاً إلى أن الاسم المشتق لا ينحصر وقوعه فى الجملة الاسمية فى موقع الخبر فقط ، بل من الممكن أن يأتى كذلك فى موقع

(١) انظر : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٤١٩ ، ٤٢٧ .

المبتدأ. كما أن المشتق الواقع هنا لا يقتصر على نوع دون نوع بل هو يشمل المشتقات بجميع أنواعها ، أى أنه يشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وغيرها .

وإذا كان للاشتقاق فائدة فى هذا الشأن فهى تتمثل فى أننا نستطيع – من خلال الصور التالية – أن نلمس أثراً له فى تحديد موقع الخبر المفرد وتمييزه من المبتدأ وفى إعراب الجملة المشتملة عليه عموماً. وهذه الصور التى سنذكرها تتحدد على أساس أننا إذا نظرنا إلى المبتدأ والخبر من حيث الجمود والاشتقاق فسنجد أنهما : إما أن يكونا جامدين أو مشتقين وإما أن يكون أحدهما جامداً والآخر مشتقا ، ومن ثم سنخرج بالصور الأربع التالية :

١– الركنان جامدان (جامد + جامد) ومثال ذلك :

الله ربى ، وهذه دارنا ، وزيد أخوك .

ومن الواضح أنه لا أثر للاشتقاق هنا فى تحديد الخبر وإعراب الجملة.

٢– الركنان مشتقان (مشتق + مشتق) ومثال ذلك :

الذاهب رابح والقاعد خاسر ، والذاهب الرابح والقاعد الخاسر.

وفى هذه الصورة ليس للاشتقاق أيضاً أثر فى الكشف عن الخبر ، والذى يعتمد عليه فى هذا هو تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، أو تقدم أحدهما إذا استويا تعريفا وتنكيرًا مالم تكن هناك قرينة أخرى.

٣– الركن الأول جامد والثانى مشتق (جامد + مشتق) ومثال هذا :

زيد قائم، وهند جالس أخوها ، وعمرو الفاضل.

المثال الأول فى هذه الصورة لا خلاف فى أن "قائم" فيه خبر لأنه – قبل أى شىء – نكرة والاسم الأول معرفة ، وهذا الخبر المشتق يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ ، وهذا ما يميزه عن الخبر الجامد.

والمثال الثانى لاحق بالمثال الأول ومتفرع عنه ولكن زاد عنه بأن الخبر (جالس) – على أحد الإعرابين الجائزين – لم يرفع ضميراً مستترًا كالمثال الأول بل رفع اسماً ظاهراً هو "أخوها" وهذا الاسم يعرب فاعلاً ، ومعنى هذا أن الخبر المشتق إما أن يرفع ضميراً وإما أن يرفع اسماً ظاهراً.

وأما المثال الثالث، فالراجح فيه أن الاسم الأول مبتدأ والثانى خبر ، لأن هذا هو المشهور والأفضل من حيث المعنى [1] فى إعراب الجملة الاسمية المشتملة على معرفتين، تساوت رتبتهما فى التعريف أو اختلفت – كما فى هذا المثال – ما لم تكن هناك قرينة تسمح بتغيير هذا الإعراب. ومن الآراء التى ذكرت فى مثل ذلك أيضاً أن المشتق هو الخبر حتى لو تقدم [2] . ومعنى هذا أن كون الاسم الثانى وصفاً وأقل تعريفاً لا أثر له هنا – على الرأى المشهور – لأن هذا الإعراب نفسه يسرى على الجملة لو عكست وكان المتقدم هو المشتق المعرف كما سنرى .

٤– الركن الأول مشتق والثانى جامد (مشتق + جامد)، وهذا النموذج له صورتان على النحو التالى :

(أ) عدم اعتماد المشتق على نفى أو استفهام ، وهنا إما أن يكون المشتق معرفة وإما أن يكون نكرة ؛ فلو كان معرفة مثل : الفاضل عمرو، فسيكون هذا على عكس الصورة السابقة ، وبناء على ما قلناه فيها فالفاضل مبتدأ و "عمرو" خبر ولا تأثير للاشتقاق هنا أيضاً فى الإعراب . وأما إذا كان المشتق نكرة مثل : ذاهب زيد، فسيعرب المشتق خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً ، وربما يكون للاشتقاق فى هذا الموضع إسهام في الإعراب إلى جانب التعريف والتنكير وهما القرينتان الكبريان للتوجيه هنا .

(ب) اعتماد المشتق على نفى أو استفهام ، وهذا من الممكن أن يشمل الصور الفرعية التى تعبر عنها الجمل الآتية : [3]

١– أقائمٌ أخوك ؟

وفى هذا المثال يجوز إعرابان ، الأول : أن تعد الجملة خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً ، وقد مر الكلام عن هذا ، والثانى أن يعرب "قائم" مبتدأ ويعرب "أخوك" فاعلاً سد مسد الخبر، وهنا يكون لاشتقاق الاسم الأول أثر كبير فى هذا التوجيه ،

(1) انظر: دلائل الإعجاز ١٨٦ – ١٨٩.

(2) انظر : شرح الرضى ١/٢٥٧ ومغنى اللبيب ٢/ ٤٥١.

(3) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ١٣٣ ، ١٣٤.

لأن المشتق فى مثل هذا يكون فى معنى الفعل المحتاج إلى فاعل ، وذلك النموذج يحقق ما يسمى بالجملة الوصفية التى يكتفى مبتدؤها بالفاعل أو نائبه لأنه يتم المعنى (١).

٢- أقائم الولدان ؟

وفى مثل هذا لابد أن يكون " قائم " مبتدأ و " الولدان " فاعلاً سد مسد الخبر ، ولا يجوز غير هذا لأن الجملة لو أعربت خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً لانتفى التطابق بينهما .

٣- ما قائمان الرجلان .

فى هذا المثال " قائمان " خبر مقدم و " الرجلان " مبتدأ مؤخر، ولا يصح أن يكون " قائمان " مبتدأ و " الرجلان " فاعلاً سد مسد الخبر لأن ما هو بمنزلة الفعل – وهو المشتق – ينبغى ألا يثنى ولا يجمع ، ولا يجوز هذا إلا على لغة (أكلونى البراغيث) (٢) . ومن البين أثر الاشتقاق فى التوجيه فى هذه الصورة والتى قبلها أيضاً .

إننا من خلال الصور المختلفة السابقة لمجىء المشتق فى الجملة الاسمية نستطيع أن نقرر أن الاشتقاق فى الاسم يؤهله لموقع الخبر مع وجود قرينة أخرى هى التنكير ، أيًا كان موضع المشتق فى الجملة ، ولا يكون للاشتقاق وحده أثر واضح وقوى فى إعراب الجملة إلا إذا تقدم المشتق واعتمد على نفى أو استفهام؛ لأن المشتق فى هذه الحالة – بمشابهته للفعل – يجعل الجملة اسمية فى الظاهر فعلية فى الحقيقة، ومن ثم فهذا يؤثر على إعراب الجملة وتوجيهها تأثيراً واضحاً ، وكذلك يكون للاشتقاق أثر ملموس فى الإعراب والتركيب حينما يكون المشتق خبراً رافعاً لاسم ظاهر يعرب على أنه فاعل أو نائب فاعل .

(١) انظر : الجملة الوصفية فى النحو العربى (رسالة ماجستير – إعداد شعبان صلاح حسين – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – ١٩٧٥م) ١٤٣ – ١٤٨ ، والعلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ٨٤-٨٧ .

(٢) انظر : شرح الرضى ٢٢٨/١ .

(د) ظرف المكان المتفق مع عامله فى الاشتقاق :

من المواقع النحوية التى يستعمل فيها المشتق : ظرف المكان الدال على محل الحدث المشتق هو منه ، ومثال ذلك : قعدت مقعد زيد ، ورميت مرمى عمرو ، وجلست مجلساً حسناً ، ولا فرق فى هذا بين أن يكون مفرداً وأن يكون جمعاً كما فى قوله تعالى : ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ (١) .

ويشترط فى هذا الظرف ألا يعمل فيه إلا ما اشتق منه سواء أكان فعلاً – كما فى الأمثلة السابقة – أم مصدراً نحو: قعودى مقعد زيد ، ولذا عُدّ نحو : هو منى مقعد القابلة ،شاذا لعدم موافقته لعامله فى الاشتقاق (٢) ، ويبدو أن اشتراط موافقة العامل هنا فى الاشتقاق لفظا ومادة سببه – كما ذكر ابن هشام – أن انتصاب هذا النوع من ظروف المكان – وهو مختص – يجىء على غير الأصل فيها وهو الإبهام (٣) . إذن الاشتقاق فى هذا الموضع يعد قرينة لفظية يستفاد منها فى تحديد وظيفة الكلمة وتوجيهها فى التركيب ، ومن النماذج التى يمكن أن يمثل بها فى هذا الصدد قوله تعالى : ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ (٤) . فقد قيل إن " منزلا " يجوز أن تكون ظرفاً بمعنى (موضع إنزال) ، إلى جواز كونها مفعولاً مطلقاً (٥) .

ثانياً - الوظائف التى أصلها أن تؤدى بالجامد :

ثمة وظائف متعددة تقتضى الجمود أو الأصل فيها أن تؤدى بالجامد ، ومن هذه الوظائف : عطف البيان والبدل الاسمى المفرد والتمييز ، وسيقتصر حديثنا على هذه الثلاث فقط نظراً إلى أن الجمود غالباً ما يقوم بأثر فعال فى الكشف عنها وتمييزها، حيث إنها كثيراً ما تلتبس بغيرها .

(١) سورة الجن: الآية ٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ وشرح التصريح ٣٤١/١ ، ٣٤٢.

(٣) انظر : مغنى اللبيب ٥٧٦/٢ .

(٤) سورة المؤمنون: الآية ٢٩.

(٥) انظر : إملاء ما منّ به الرحمن ١٤٨/٢ والكشاف للزمخشرى ١٨٥/٣ .

١- **عطف البيان والبدل :**

فأما عطف البيان فالجمود شرط فيه عند كثير من النحاة [1] ، وذلك لأنه تابع « بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التى تطرأ على الذات وتوصف بها » [2] ولذا لا يكون فيه ضمير كالعلم المجرد ، ومن ثم فهو موقع ليس فيه حاجة إلى الاشتقاق ، وهذا من أهم القرائن التى يفرق بها بينه وبين النعت على وجه الخصوص .

ومن أمثلة عطف البيان الأسماء الجامدة التالية فى هذه النماذج :

" البيت " فى قوله تعالى : ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ [3]، و"عمر" فى نحو : الفاروق عمر بن الخطاب خليفة اشتهر بالعدل ، و " زيد " فى جاء أخوك زيدٌ ، وكذلك " الرجل " فى مثل : مررت بهذا الرجل .

وقد عد بعض النحاة " الرجل " فى المثال الأخير نعتاً حتى لا يكون عطف البيان أعم من متبوعه ، ولكن ابن هشام صرح بأن هذا لا يمتنع وبأنه ينبغى أن يكون " الرجل " عطف بيان لجموده [4] . وأما إذا كان الاسم المعرف بأل التالى لاسم الإشارة مشتقاً ، فالأولى فيه حينئذ أن يكون نعتاً [5] .

ومما وجه على أنه عطف بيان لجموده أيضاً العلم المضاف المكرر فى النداء كما فى قول جرير :

يا تيمُ تيمَ عـــــدىٌّ لا أبا لكمُ ... لا يُلفـــينكمُ فى ســوءةٍ عـــمرُ

فتيم الثانى هنا لا يجوز فيه غير النصب على وجوه مختلفة منها أن يكون

(١) انظر : همع الهوامع ٥/١٩٠.

(٢) النحو الوافى ٣/٥٤٢.

(٣) سورة المائدة: الآية ٩٧.

(٤) انظر : مغنى اللبيب ٢/٥٧٠.

(٥) انظر : النحو الوافى ٣/٤٦٥ ، ٤/٥٠ ، ٥١.

عطف بيان ، واستبعد أن يكون نعتاً لجموده ولأنه لو حمل على كونه مؤولاً بمشتق فهذا مقصور على السماع [1] .

وأما البدل الاسمى المفرد فالأصل فيه أن يكون جامداً أيضاً لأنه تابع مقصود بالحكم بلا واسطة [2] ، وهو بهذا المعنى لا يقتضى الاشتقاق ، وأغلب أحواله الجمود ، ومن أمثلته – ومن المعلوم أن معظم ما يقع عطف بيان يصلح لأن يكون بدلاً أيضاً – ما يلى :

لفظ الجلالة – وهو بدل كل من كل – فى قوله تعالى : ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ . . .﴾ [3]، و " النار " فى قوله تعالى : ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [4] وهى بدل من " الأخدود " بدل اشتمال ، وكذلك " مَنْ " فى قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [5] ، وهى بدل من " الناس " بدل بعض من كل ، ومثل ذلك أيضاً على وجه العموم " سبع " فى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[6] ؛ فقد ذكر أبو حيان أنه يجوز فى هذه الكلمة أوجه ، المختار منها البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله ، والحال، ويترجح البدل لعدم الاشتقاق [7] .

٢- **التمييز :**

التمييز من المواقع التى أصلها أن تؤدى باسم جامد لأنه موقع يرفع إبهام الذات نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [8] أو إبهام النسبة [9] نحو:

(١) انظر : حاشية الصبان ٣/١٥٣ ، ١٥٤.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٣/٢٤٧.

(٣) سورة إبراهيم: الآيتين ١، ٢.

(٤) سورة البروج: الآيتين ٤، ٥.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٩.

(٧) انظر : البحر المحيط لأبى حيان (الطبعة الثانية - دار الفكر للطباعة - ١٩٨٣م) ١/١٣٥. والأشباه والنظائر ٨/٢٠٦ - ٢٠٨.

(٨) سورة يوسف: الآية ٤.

(٩) انظر : حاشية الصبان ٢/٢٠٣.

تصبب زيد عرقاً ، وكلا هذين النوعين من الإبهام يستلزم أن يكشفه الجامد ، لذا كان الأصل فى هذه الوظيفة الجمود. ولكن هذا الأصل قد يتغير ويتردد بين الجمود والاشتقاق ويلتبس فى توجيهه بالحال وذلك فى هذين الموضعين :

١- الوصف المشتق المنصوب الواقع بعد (كفى) كما فى قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله حسيباً﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿وكفى بالله وليًا وكفى بالله نصيراً ﴾(٢). فهذا المشتق جوز فيه النحاة أن يكون حالاً وأن يكون تمييزاً ، ولكن معظمهم رجحوا فى مثل هذا الموضع وجه التمييز – رغم كونه مشتقًا – على الحالية ، وهذا يرجع – كما ذكر أبو حيان – إلى جواز دخول (من) عليه ، ولأن التمييز أكثر مناسبة لمعنى المبالغة الذى تدل عليه (كفى) من الحال (٣) . ومثل هذا المنصوب فى قولهم : لله دره فارساً ، ففارساً مشتق ومع هذا، المشهور فيه أنه تمييز لا حال كما قد يُظن ، وقد حاول بعض النحاة تفسير هذا فقال : « إن مثل هذا التركيب يستعمل فى موضع المدح ، والحال قيد فينافى المدح لأن المقصود منه ثبوت دره لله مطلقاً سواء أكان فارساً أم لا » (٤) .

٢- النكرة المنصوبة قبل المخصوص بحبذا أو بعده وهى تقع جامدة نحو "قوماً" فى قول الشاعر :

ألا حبذا قوماً سُليمٌ فإنهم ... وفَوا إذ تواصوا بالإعانة والصبرِ (٥)

وتقع مشتقة أيضاً كما فى : حبذا زيد راكباً.

ونظراً لأن هذا الاسم المنصوب في بعض أمثلته ما يسوغ جعله حالاً – وهو الاشتقاق – كما أن فى بعض أمثلته الأخرى أيضاً ما يسوغ جعله تمييزاً – وهو

(١) سورة النساء: الآية ٦.
(٢) سورة النساء: الآية ٤٥.
(٣) انظر البحر المحيط ٣/١٧٤ ، ٢٦٢ ، ٦/٣١٧ ، ٥٠٨ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة (دار الحديث – القاهرة – ط١ – ١٩٧٢م) القسم الثالث جـ٣ / ٢٣١.
(٤) العوامل المائة النحوية للجرجانى شرح الشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق الدكتور البدراوى زهران (دار المعارف – القاهرة – ط٢ – ١٩٨٨م) ٢١١.
(٥) انظر : همع الهوامع ٥/٤٩.

الجمود – هذا بالإضافة إلى صحة تقدير (من) المناسبة لإعراب التمييز فى معظم الأمثلة ؛ نقول نظراً لكل هذا اختلف النحاة فى إعراب ذلك الاسم المنصوب سواء أكان جامداً أم مشتقًا على آراء ، أولها أنه حال مطلقاً ، وثانيها أنه تمييز مطلقاً ، وثالثهما أنه حال إن كان مشتقًا وتمييز إن كان جامداً .

وأما ما نختاره فهو الرأى الرابع من هذه الآراء وهو أن الجامد أخذًا بقرينة الجمود يعرب دائماً تمييزاً ، أما المشتق فله حالتان : فإن أريد به تقييد المدح بقيد معين فهو حال أخذا بقرينة الاشتقاق ولأن هذا أكثر ملاءمة للمعنى ، ومثال ذلك قول القائل :

يا حبذا المال مبذولاً بلا سَرَف

وأما إن لم يرد به ذلك فهو تمييز ترجيحاً لصحة تقدير (مِن) والمعنى على جانب الاشتقاق ، وهذا مثل : حبذا زيد راكباً (١) .

ومما سبق ندرك أن الغالب فى التمييز أن يكون جامداً ولكن هذا لا يمنع أن يأتى أحياناً مشتقًا ، كما أن الجمود ليس دائماً قرينة على كون الكلمة المنصوبة تمييزاً ، ومثال ذلك " مثلاً " فى قوله تعالى : ﴿وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾ (٢) . فالذى نميل إليه أن كون هذه الكلمة (مثلاً) حالاً ربما يكون أوجه من كونها تمييزاً على عكس ما يراه كثير من المعربين الذين استندوا فى توجيههم هنا على جمود " مثلاً " وصحة تقدير (من) قبلها (٣) ، ولكن هذا مرجوح فى نظرنا بكون تقدير " مثلاً " بالمشتق – وهو متمثَّلا به – على الحالية أكثر قبولاً.

تعقيب :

مع ما بيناه من ارتباط بعض الوظائف النحوية بشكل معين من حيث الجمود والاشتقاق والصيغة ، نود أن يقر فى الأذهان أن هذه الجوانب الشكلية التى يمكن أن يكتفى فى التعبير عنها هنا بالصيغة ، ما هى إلا قرينة لفظية من القرائن

(١) انظر : مغنى اللبيب ٢/٤٦٣ وهمع الهوامع ٥/٤٩ ، ٥٠ .
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦.
(٣) انظر : البحر المحيط ١/١٢٥ والكشاف ١/١١٨ ، وإملاء ما من به الرحمن ١/٢٦.

المتنوعة الأخرى التى ترد فى هذا الشأن ، والتى لا تنهض الواحدة منها بأثرها فى الدلالة على المعنى الوظيفى إلا فى إطار تعاونها مع أخواتها الأخريات. ومعنى هذا أن الصيغة – كغيرها – قرينة دورها محدود ، قد يبدو واضحًا أحياناً ، وقد يتخلف أحياناً أخرى ، ونظن أن تحليل المواضع والنماذج السابقة بين هذا وأكده.

ولعل ذلك الأثر المحدود للصيغة أيضاً هو الذى يجعل حصر الوظائف النحوية فى أطر محددة ثابتة مستقلة من حيث الجمود والاشتقاق أمرًا صعبًا ؛ إذ إن المعنى هو الذى يتحكم فى شكل ما يعبر عن هذه الوظائف أولاً وأخيرًا ، وليست الصيغة جامدة أو مشتقة - إلا تابعة ولاحقة به.

ولهذا تيسرَ لإحدى الدراسات [1] أن تقوم بتوزيع المواقع النحوية بحسب الدلالة والشكل عندما اعتمدت اعتمادًا كليًا على الأساس الدلالى المطلق مقارناً بالشكل المطلق أيضًا ، أى دون التقيد مبدئيا ببيان الصيغة. وبناء على هذا ، أتت هذه الدراسة – بغض النظر عن مناقشة بعض تفاصيلها هنا – بنتائج تبدو – على الأقل من الناحية النظرية – واضحة محددة ومقنعة، وخلاصة هذه النتائج ما يأتى :

١- أن ثمة موقعاً واحداً شكليا فقط لا يحتاج إلا إلى اللفظ المطلق ، هو التوكيد اللفظى ، وذلك لأن أقسام الكلم المختلفة تصلح له دون اشتراط دلالة صرفية معينة له.

٢- أن ثمة مواقع أخرى دلالية لا تصلح لها إلا الألفاظ ذوات المعانى عند إفرادها ، وهذه أقسام على النحو الآتى :

(أ) مواقع مطلقة الدلالة ، أى تقبل أى نوع من الدلالة ، وهذه خاصة بموقعى عطف النسق والبدل .

(ب) مواقع تحتاج إلى دلالة العين المطلقة فقط ، (أى العين المادية المحسوسة والعين المعنوية المعقولة) ، وهذه هى مواقع المبتدأ أصليًا ومنسوخاً ، والفاعل والمفعول به وفروعه (المنادى – المغرى به – المحذر منه) والمفعول معه وعطف البيان.

(١) نعنى دراسة الزميل الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية.

(جـ) مواقع تحتاج إلى دلالة العين المقيدة ، أى تحتاج إلى نوع خاص من الأعيان ، وهذه تشمل : المفعول فيه والمنصوب على الاختصاص بعد الضمير.

(د) مواقع تحتاج إلى دلالة الحدث فقط ، وهذه تصدق على : المسند إلى فاعل أو نائبه ، والمفعول المطلق والمفعول له.

(هـ) مواقع تعتمد على الجمع بين دلالتى العين والحدث ، وهذه تختص بوظائف : الخبر الأصلى – وقد ناقشنا ذلك – والخبر المنسوخ والنعت والحال [1].

إننا إذا أردنا أن نفيد من هذا التوزيع الدلالى الشكلى للوظائف فى القيام بتوزيع صيغى محدد شامل لها على هذا النمط ، فإن النتائج المترتبة على ما يمكن القيام به سوف تكون تقريبية فى معظم الأحيان وأقل تحديداً من التوزيع الدلالى الشكلى ، بالإضافة إلى أنها لن تخرج عن الإطار العام الذى بينه التحليل السابق الذى قمنا به

وغاية ما يمكن أن نقوله فى التوزيع الصيغى للوظائف ، بناء على الاستفادة مما سبق وعلى حسب المفهوم القديم للجمود والاشتقاق – أن هناك وظائف لا ترتبط بصيغة معينة أو شكل محدد ، وهذا يصدق بوضوح على التوكيد اللفظى وعطف النسق . وأما الوظائف العينية ، أي التى تحتاج إلى دلالة العين مطلقة أو مقيدة – فهى ترتبط كثيراً من حيث الجمود والاشتقاق بالجامد ، وهذا يسرى أيضًا على المواقع الحدثية (أى التى تتطلب دلالة الحدث فقط) باستثناء موقع المسند الفعلى إلى فاعل أو نائبه لأنه مشتق.

وأما الوظائف التى تحتاج إلى دلالتى العين والحدث معاً فإنها هى التى يغلب عليها أن تجىء فى صيغ المشتقات ، وقد بينا هذا عند الحديث عن النعت والحال والخبر وما يتصل بهذه الوظائف.

وربما يكون هذا القصور فى إمكان التوزيع الصيغى الشامل للوظائف أى المعتمد على الصيغة أساساً – مشيراً إلى عدم ملاءمة التقسيم القديم للجامد والمشتق وضرورة أن يستبدل به تقسيم آخر.

(١) انظر : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٣٠٠ -٣٠٣.

المبحث الثانى
أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بالنظر إلى العمل والمادة اللغوية

أولا - تأثير الاشتقاق والجمود فى العمل:

سبق أن أشرنا إلى أننا نؤيد القول بصحة قدر كبير من نظرية العامل، إدراكا وإيمانا منا بأهميتها فى تحليل التركيب وتفسير بعض ظواهره. ومن هذا المنطلق نرى أن العامل يعد - من وجهة نظرنا - أساسًا واضحًا لدراسة تأثير الصيغة والاشتقاق والجمود عمومًا، أى سواء كان هذا التأثير شكليا متمثلا فى الإعراب أو دلاليًا متمثلا فى اقتضاء العامل لمواقع نحوية معينة ووجود علاقات محددة بين أجزاء التركيب التى تجسد هذه المواقع ، ويساعد على إدراك هذه النظرة أن العامل يعنى تأثير وحدات اللغة بعضها فى بعض، وهذا يترتب عليه وجود أطراف ثلاثة هى: العامل وهو المؤثر ، والمعمول وهو المتأثر ، والأثر وهو العلامة الإعرابية [1] .

والذى يعنينا من ذلك هنا أن نبين كيف يمكن أن يكون لشكل هذا العامل - من حيث صيغته واشتقاقه أو جموده - أثر واضح فى تأثيره فى المعمول خاصة . ومن هذا المنطلق نقول إن النحاة قسموا العوامل إلى قسمين :

لفظية ومعنوية [2] ؛ فأما العوامل المعنوية فلا تعنينا هنا لأنها - بصرف النظر عن أى اعتبار - معان لا يمكن أن تتصل بالجمود والاشتقاق من قريب أو بعيد، وأما العوامل اللفظية فهى كثيرة وتمثل معظم العوامل ، وهى بالنسبة للجمود والاشتقاق يمكن تقسيمها إلى عوامل مشتقة وعوامل جامدة على النحو الآتى من خلال هذا الشكل :

(1) انظر: العوامل المائة (مقدمة المحقق) ٢٢، ٢٣، ٣٥ - ٣٧ .
(2) انظر : السابق ٨٣ ، ٨٤ .

تقسيم العوامل اللفظية من حيث الجمودَ والاشتقاق

- **عوامل مشتقة**
  - الفعل والصفات (اسم الفاعل - اسم المفعول- الصفة المشبهة -اسم التفضيل -صيغ المبالغة)
  - عوامل فعلية متصرفة شبيهة بالأدوات وهى تشمل المتصرف من الأفعال الناقصة والناسخة مثل : كان وصار وأوشك .
- **عوامل جامدة**
  - المصدر
  - الحروف والأدوات كحروف الجر والنصب وأدوات الجزم
  - عوامل فعلية وتشمل : أفعال المدح والذم وفعلى التعجب والجامد من الأفعال الناسخة .
  - أسماء الأفعال

العوامل المشتقة :

وهذه كما رأينا تنقسم إلى قسمين : الفعل والصفات ، والعوامل الفعلية المتصرفة الشبيهة بالأدوات :

١- الفعل والصفات :

أ - الفعل :

من المسلم به أن الفعل المتصرف له صيغه المتنوعة التى تختلف من جهات متعددة أهمها الزمن الصرفى ، وإمكان إلحاق الزيادات المختلفة به ، وهذان

الجانبان اللفظيان الأساسيان يعطيان للفعل طاقة اشتقاقية كبيرة ، ومثال ذلك أننا نحصل من (كتب) مثلا - من حيث الزمن الصرفى - على صيغتى (يكتب) و (اكتب) بتصرفاتهما المختلفة خاصة مع الضمائر ، كما نحصل من هذا الفعل أيضًا عن طريق الزيادة على (كـتّب - كـاتب - أكـتب - تكتّب - تكاتب - انكتب - اكتتب - استكتب) .

وهذا الثراء فى صيغ الفعل مما يجعله أقوى العوامل [1] ، ويدل على هذا أنه يرفع الفاعل وينصب المفاعيل الخمسة وهى : المفعول المطلق والمفعول به -ولا يكون هذا إلا مع الفعل المتعدى - والمفعول فيه (الظرف) والمفعول له والمفعول معه [2] . هذا بالإضافة إلى أنه يستدعى وظائف كالحال وتمييز النسبة خاصة ، والمستثنى بتوسط الأداة [3] . وبالإضافة أيضًا إلى أن الفعل المتعدى يجوز أن ينصب ثلاثة مفاعيل وأن يتعدى كذلك إلى ظرف أو حال أو ما يشبههما [4] .

ويكفى فى الدلالة على هذا العمل المتنوع للفعل أن نتأمل الأمثلة القرآنية التالية ، وهى مرتبة - على وجه العموم - بحسب ما ذكرناه سابقًا :

- ﴿فتولى فرعون فجمع كيده ثم أتى﴾ [5] .
- ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون﴾ [6] .
- ﴿وكلم الله موسى تكليما﴾ [7] .
- ﴿وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال﴾ [8] .
- ﴿وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها وما نرسل بالآيات إلا تخويفا﴾ [9] .

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٨ .
(٢) انظر : العوامل المائة ٢٨٣ - ٢٨٧ .
(٣) انظر : شرح التصريح ١/ ٣٩٥ ، وشرح الرضى ٢/ ٨٠ .
(٤) انظر : المقتضب ٣ / ١٢١ .
(٥) سورة طه : ٦٠ . (٦) سورة يوسف : ١٦ .
(٧) سورة النساء : ١٦٤ . (٨) سورة الكهف : ١٧ .
(٩) الإسراء : ٦٠ .

- ﴿هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا وينشئ السحاب الثقال﴾ [1] .
- ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ [2] .
- ﴿فأخذتهم الصيحة مشرقين * فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل﴾ [3] .
- ﴿ولا تجعل مع الله إلها آخر فتلقى في جهنم ملوما مدحورا﴾ [4] .
- ﴿ولا تمش في الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا﴾ [5] .
- ﴿ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون﴾ [6] .

وتقول أيضًا : أرى محمدٌ عمرًا البدر طالعًا أمس .

ب- اسم الفاعل :

اسم الفاعل مشتق يصاغ بطريقة محددة من الفعل الثلاثى أو غيره، ويبنى على هذا أساس تحديد صيغته ، وهو يعمل لمشابهته القوية للفعل لفظًا بالاشتقاق والاتفاق فى هيئة الحركات والسكنات ولمشابهته معنى بالدلالة على الحدث،ولذلك كان أقوى المشتقات عملا . ويشبه اسم الفاعل فى العمل الفعل المبنى للمعلوم . ويعمل دون شرط إن كان معرفًا بأل ، وإذا لم يكن كذلك فيشترط لعمله شرطان : الدلالة على الحال أو الاستقبال ، والاعتماد على مبتدأ أو موصوف أو ما يغنى عنهما ، كما أن عمله يتحدد على أساس نوع فعله ؛ فإن كان متعديًا رفع الفاعل ونصب المفعول نحو : زيد ضارب أبوه عمرًا الآن ، وإن كان فعله لازمًا رفع الفاعل فقط نحو : زيد قائم أبوه غدًا [7] . ولمشابهته القوية للفعل لفظًا يعمل أيضًا - ويشركه فى هذا اسم المفعول والصفة المشبهة - فى الحال والظرف وغيرهما [8] .

(١) سورة الرعد : ١٢ .
(٢) سورة يونس : ٧١ . (٣) سورة الحجر : ٧٣ ، ٧٤ .
(٤) سورة الإسراء : ٣٩ . (٥) سورة الإسراء : ٣٧ .
(٦) سورة البقرة : ٨٣ .
(٧) انظر : العوامل المائة : ٢٩٣ - ٢٩٧ .
(٨) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٥ .

جـ - اسم المفعول :

وهو يعمل لمشابهته الفعل أيضًا لفظًا ومعنى ، ولابد لعمله من تحقق الشرطين المذكورين مع اسم الفاعل ، وهو فى العمل يشبه الفعل المبنى للمجهول، ومثال ذلك : العرب مغتصبة أرضهم الآن ، وهذا معطًى أخوه جائزة غدًا [١] .

د - الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة مشتقة وفعلها لازم وتعمل عمله ، وتفسير ذلك – من وجهة نظرنا – أنها تشارك الفعل فى الدلالة على الحدث، وهذه المشاركة ناشئة من المشاركة فى الاشتقاق على الرغم من عدم قياسية صيغها ، وليس سبب العمل - كما يرى النحاة – وجود علاقة غير مباشرة بين الصفة المشبهة والفعل تتمثل فى مشابهتها لما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل،ونحن بهذا نتفق مع إحدى الدراسات فى هذا الشأن [٢] .

وأما نوع عمل الصفة المشبهة فيتمثل فى الرفع وهو محدد فى شيئين : ضمير الموصوف ، وما كان من سبب الموصوف ، ومثال هذين : مررت برجل حسن، ومررت برجل كريم أبوه ، ففى « حسن » ضمير مرفوع ، كما أن « أبوه» فاعل[٣] . وتعمل هذه الصفة فيما بعدها أيضًا النصب على التشبيه بالمفعول به فى المعرفة وعلى أنه تمييز فى النكرة [٤] نحو : على حسن الأبَ ، وزيد كريم أبًا .

ويتعلق بهذا أن الاسم المنسوب يعمل عمل الصفة المشبهة ، لمشابهته لها ولغيرها من الصفات فى دلالته على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة؛ فيرفع الاسم الظاهر أو المضمر اللذين يخصصان تلك الذات المبهمة نحو :

عمرو شامىٌ أبوه وأمه مصرية .

(١) انظر : شرح المفصل ٦/ ٨٠ .

(٢) انظر : المشابهة ودورها فى التراث النحوى ١٥٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٦ / ٨٢ .

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٣ ، ١٤ ، وانظر : شذا العرف فى فن الصرف ٨٨ .

(٤) انظر : شرح الرضى ٣/ ٤٣٤ .

وبهذا يعد الاسم المنسوب مثالا لبيان أثر الاشتقاق فى العمل ولكن بطريقة سلبية ، وتفسير ذلك أن هذا الاسم عمله – وهو الرفع بالإضافة إلى نصب الظرف والحال كما سيأتى – محدود ؛ لأن مشابهته للصفات مشابهة دلالية فقط وليست لفظية أيضًا ، ويبين لنا هذا الرضى بقوله : « ولعدم مشابهته للفعل لفظًا لا يعمل إلا فى مخصص تلك الذات المبهمة ... ولا يعمل فى غيره إلا فى الظرف الذى يكفيه رائحة الفعل ، نحو (أنا قرشىّ أبدًا) أو فى الحال المشبهة له ، كما مضى فى بابه ، قال عمران بن حِطّان :

وإن لقيتُ معدّيًا فعدنانى   يومًا يمانٍ إذا لاقيتُ ذا يمن » [١]

هـ - اسم التفضيل :

يقتضى القياس ألا يعمل اسم التفضيل لضعف شبهه بالفعل ومشابهته الجامد، لكنه يعمل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف، وعمله مقصور على رفع الضمير المستتر ونصب التمييز والحال والعمل فى الظرف والجار والمجرور ، ولا ينصب المفعول به على المشهور، ولا يرفع الاسم الظاهر إلا فيما يعرف بمسألة الكحل اتفاقا [٢] ، ومثال هذا ما جاء فى الحديث : « ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه فى عشر ذى الحجة » [٣] ، فالعمل هنا فاعل .

و - صيغ المبالغة :

لم يتفق على إعمال صيغ المبالغة، فالكوفيون أنكروا إعمالها كلها لبعد صيغها عن صيغة الفعل لفظا ومعنى، وأما البصريون فالمتفق عليه عندهم إعمال ثلاث صيغ منها فقط هى : فعّال وفعول ومفعال، ويشترط فيها أن تكون محولة عن اسم الفاعل من الثلاثى ، والذى يسوغ إعمالها عندهم أنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل [٤] . ومن شواهد ذلك قول أبى طالب :

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٩ – ١٤٣ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٥/ ١٠٧ .

(٤) انظر : شرح الرضى عل الكافية ٣ / ٤٤١، ٤٣٢ وهمع الهوامع ٥/ ٨٦ ، ٨٧ .

ضروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها   إذا عدموا زادًا فإنك عاقرُ

تعقيب:

نستطيع أن نتأكد من تناولنا للعوامل المشتقة السابقة من أن الفعل هو أكثر هذه العوامل اقتضاء وطلبًا للمعمولات أو الوظائف الأخرى ، ويمكننا أن نفسر قوة عمل الفعل هذه بثراء صيغته من حيث الاشتقاق والدلالة على الزمن صرفيًا ، بالإضافة إلى دلالته الأساسية على الحدث الذى من « البديهى أن ترتبط به مجموعة من المتعلقات ، كالمُحدِث والمحدَث والغاية والهيئة والزمان والمكان . إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات ، وإنها لترجع فى معانيها إليه » [1] .

ومن هذا المنطلق تصبح العوامل الأخرى محمولة فى عملها على الفعل بجامع مشاركة صيغها لصيغته فى الاشتقاق ، مما يؤدى إلى أدائها الدلالة الأساسية نفسها التى يؤديها الفعل ، نعنى دلالة الحدث التى تستلزم المعانى التى تؤديها الوظائف أو المعمولات الأخرى المصاحبة لها . ويدل على تأثير هذه الدلالة فى العمل تأثيرها سلبًا على عمل المشتق نفسه الذى هو صورة لفظية متخيلة للعمل ، وهذايوجد فى بعض الأسماء المشتقة التى تطور اللغة استعمالها فتجردها من الدلالة على الحدث وتخلصها للاسمية ، ولذا تصبح هذه الأسماء كالأسماء الجامدة المرتجلة ، لا عمل لها كما يقتضى أصلها فى الاشتقاق ، ويصدق هذا على مثل : صاحب ووالد وحائط وفارس [2] .

ولعلنا لاحظنا أيضًا مما سبق أن درجة عمل العوامل المختلفة تتفاوت وتختلف من عامل لآخر ، وقد فسر النحاة هذا بأنه يرتبط بمدى مشابهة العامل المشتق للفعل وخاصة من الناحية اللفظية بصورها المختلفة [3] .

(١) أصول النحو العربى للدكتور محمد الحلوانى ١٥٠ .
(٢) انظر : الخصائص ١/ ١٢٠ ، ١٢١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٣ ، وأصول النحو العربى (الحلوانى) ١٦٢ ، ١٦٣ .
(٣) انظر : المشابهة ودورها فى التراث النحوى ١٤٦ - ١٥٦ .

والأمر المهم الذى نود أن نبينه هنا أن الاشتقاق ووجود صيغة للكلمة ذات هيئة معينة متغيرة جانب مهم فى استدعاء وظائف وكلمات معينة ذات شكل خاص فى الجملة ، وهذا الاستدعاء هو ما نسميه العمل . وأخيرًا نقول إن العمل أو الأثر الذى رصدناه لهذه المشتقات - باستثناء الفعل - هو الرفع أو النصب فى وظائف معينة ، ولكن ليس هذا هو كل ما تعمل بل إنها تعمل أيضًا - وهذا أصلها - الجر بالإضافة ، لأنها رغم كونها مشبهة للفعل إلا أنها أسماء فى المقام الأول ، لذا فهى تعمل الجر بحق الاسمية [1] .

٢- العوامل الفعلية المتصرفة الشبيهة بالأدوات :

تشمل هذه العوامل المتصرف تصرفًا تامًا أو ناقصًا من الأفعال الناقصة والناسخة مثل : كان وصار وأصبح وكاد ، وعمل هذه الأفعال محدد ويشبه عمل الأدوات ويتمثل فى الدخول على الجملة الاسمية وإبقاء المبتدأ مرفوعًا ونصب الخبر ، وإنما كانت كذلك لدلالتها غالبًا على الزمن فقط وتجردها فى ذاتها من الدلالة على الحدث [2] ، مما أدى إلى قلة استدعائها للمعمولات التى ترتبط بالحدث، وينحصر أثر اشتقاق هذه العوامل من حيث العمل فى اختلاف صيغها وإمكان استعمال كثير منها تامًا .

العوامل الجامدة :

١- المصدر :

يعمل المصدر كالفعل بصورة قوية ، ونحن نرى أنه لا تعارض مطلقًا بين جمود المصدر وعمله لكون دلالته الوحيدة - وهى الحدث - تستلزم غالبًا معمولا واحدا أو أكثر يمثل من وقع منه هذا الحدث أو من وقع عليه أو يمثلهما معا، وهذا السبب نفسه هو الذى يقتضى العمل فى الفعلَ ولكن بصور ة أوضح . ولعل هذا هو ما ينبغى أن يفهم من كلام أكثر النحاة فى هذا الشأن كابن يعيش حين يقول : «وإنما عمل المصدر ... لأنه فى معنى الفعل على ما ذكرنا ولفظه متضمن حروف الفعل»

(١) انظر : أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ .
(٢) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٣٧٢ .

أى أنه « عمل لشبهه بالفعل » [١] ، بل لعل هذا الفهم لعمل المصدر يفسر لنا أيضًا ما رآه بعض النحاة الآخرين – وهو ما يبدو فى الظاهر مخالفا لكلام ابن يعيش السابق – من أن المصدر يعمل لأنه أصل وليس إلحاقًا بالفعل [٢] . حيث إنه ما دام أصلا للفعل فى الدلالة على الحدث والاشتقاق فعمله ينبغى أن يكون أصلا مستقلا بذاته . وبهذا لا يكون هناك تعارض – من وجهة نظرنا – بين هذين الرأيين ، فى حين أن أحد الباحثين يراه كذلك [٣] .

وما يعنينا فى ذلك الأمر أن المصدر – سواء كان أصليًا أو ميميًا – يعمل عمل فعله فى الفاعل والمفعول دون اشتراط زمن معين فى صور ثلاث : مضافًا – وهذا هو الأكثر – أو منكرًا أو معرفًا بأل [٤] . والمصدر المضاف المتعدى – على وجه الخصوص – له خمس صور :

الأولى : أن يضاف إلى الفاعل وينصب المفعول بعده ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [٥] .

والثانية : أن يضاف إلى الفاعل ويحذف المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ [٦] .

والثالثة : أن يبنى المصدر للمفعول ويضاف إلى المفعول القائم مقام الفاعل نحو : عجبت من قطف الزهر ، أى من أن قُطِفَ الزهرُ .

والرابعة : أن يضاف إلى المفعول ويرفع الفاعل بعده ، ومثال ذلك : عجبت من ضرب اللص الجلادُ .

والخامسة : أن يضاف المصدر إلى المفعول ويحذف الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [٧] .

(١) شرح المفصل ٦/ ٦٠ .
(٢) انظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٨٣، ٢٨٧ .
(٣) انظر : المشابهة ودورها فى التراث النحوى ١٤٥ .
(٤) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٢٨٣ ، ٢٨٤ والعوامل المائة ٢٨٨ – ٢٩٢ وهمع الهوامع ٥/ ٧٧ .
(٥) سورة الحج: الآية ٤٠ .
(٦) سورة الروم: الآية ٤، ٥ .
(٧) سورة فصلت: الآية ٤٩ وانظر : الكتاب ١/ ١٨٩ – ١٩٤ ، والعوامل المائة ٢٩٠ – ٢٩٢ .

ومن المسائل الخاصة بإعمال المصدر ولها صلة واضحة بجموده ، أنه إذا لم يذكر معه فاعله يكون محذوفًا عند البصريين لأن الجامد لا يتحمل ضميرًا، وذلك نحو: يعجبنى ضربٌ زيدًا [١] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [٢] فيتيمًا مفعول للمصدر (إطعام) والفاعل محذوف ولا ضمير فى المصدر [٣] ، ويرى الكوفيون أن الفاعل فى مثل هذا مضمر فى المصدر [٤] .

- إذن خلاصة ما تقدم أن المصدر يرفع الفاعل وينصب المفعول ، كما أنه يجرهما بالإضافة ، ويضاف إلى هذا أنه يجوز أيضًا أن يكون له معمولات أخرى كالظرف والحال ، وهو بهذا يعد أقوى العوامل الجامدة .

٢- الحروف والأدوات :

الحروف والأدوات كثيرة ومتنوعة ، غير أن عمل كل واحد منها محدد، فقد يكون الجرَّ، وهذا خاص بحروف الجر، وقد يكون النصب كما فى : إلا ويا مع الاسم، وأنْ ولن مع الفعل ، وقد يكون الجزم كما فى أدوات الجزم : لم وإن ومَنْ ، وهذه الأداة الأخيرة اسمية ، وقد يتمثل هذا العمل فى النصب والرفع أو العكس كما فى : إن ولعلّ وما [٥] .

٣- العوامل الفعلية الجامدة :

هذه العوامل هى أفعال المدح والذم وفعلا التعجب والجامد من الأفعال الناسخة ؛ فأما أفعال المدح والذم فهى : نعم وبئس وما ألحق بهما وحبذا ، فهذه الأفعال جامدة [٦] ومسكوكة ، يؤكد هذا أنها فى الدرس اللغوى الحديث تعد – ومثلها فى ذلك فعلا التعجب وأسماء الأفعال – قسمًا مستقلا بذاته يسمى

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٩ ، ١٤٠ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٨٣ .
(٢) سورة البلد: ١٤، ١٥ .
(٣) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٨٧ .
(٤) انظر : همع الهوامع ٥/ ٧٣ ، ٧٤ .
(٥) انظر : الجنى الداني في حروف المعاني للمرادى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٩٩٢ م) ٢٧ ، ٢٨ .
(٦) انظر : همع الهوامع ٥ / ٣٥ ، ٤٢ – ٤٥ ، ٥٤ ، ٥٥ .

بالخوالف[1] . والعمل الأصلى لأفعال المدح والذم أنها ترفع اسمين أولهما الفاعل والثانى هو المخصوص بالمدح أو الذم نحو : نعم الرجل محمد ، وبئس التلميذ المهمل ، وحبذا الزيدان ، و « ذا » على الأصح هى الفاعل فى جملة «حبذا»، وقد يضمر الفاعل مع نعم وبئس وما ألحق بهما ويبين بتمييز بعدها [2] نحو : نعم علمًا النحو ، ونحو قوله تعالى : ﴿ساء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [3] . كما أن «حبذا» تعمل اتفاقًا بعد مخصوصها أو قبله فى الحال أو التمييز نحو : حبذا زينب راكبة ، وحبذا رسولا محمد ، وحبذا النحل طيرًا [4] .

وجمود هذه الأفعال سبب فى أنها لا تعمل فى غير ما ذكر ، وخاصة العمل فى الظرف مع نعم وبئس والمصدر مع نعم وبئس وحبذا ، واختلف فى عمل « حبذا» فى الظرف والمفعول له [5] .

وأما فعلا التعجب ، فعملهما مقصور على أن صيغة (ما أفعل) تنصب اسما يعرب - على الأصح - مفعولا به وذلك بعد رفع ضمير مستتر على أنه فاعل ، وأما صيغة (أفعلْ به) فهى تجر المتعجب منه بباء زائدة لازمة ويجوز فى إعرابه وجهان: أن يكون في محل رفع فاعلا أو أن يكون مجرورا لفظا ومحلا والفاعل عندئذ ضمير مستتر [6] .

وأما الجامد من الأفعال الناسخة فهو مثل : ليس وعسى وحرى وطفق ، وعملها أكثر تقلصًا من الأفعال الناسخة المتصرفة لثبوتها على صيغة واحدة وخلوها من الدلالة على الحدث تمامًا واقتصارها على استعمالها شبيهة بالأدوات .

٤- أسماء الأفعال:

بعض أسماء الأفعال له أصول اشتقاقية ، ومن هذا ما كان على وزن (فعالِ) نحو : نزال ودراك وتراك ، فمثل هذا مأخوذ من الثلاثى اطرادًا ويجوز القياس

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣ - ١١٧ .
(٢) انظر : شرح الرضى ٤/ ٢٣٧ والعوامل المائة ٢٦٩ - ٢٧٤ .
(٣) سورة الأعراف الآية: ١٧٧ وانظر : إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٨٩ .
(٤) انظر : شرح الرضي ٤/ ٢٥٦ .
(٥) انظر : همع الهوامع ٥/ ٤٠ ، ٥١ ، ٥٢ .
(٦) انظرالسابق ٥/ ٥٥ - ٥٨ .

عليه [1] ، ومن ذلك أيضًا : رويد وتيد وشتان ، فقد قيل إنها مأخوذة من (أرود) و(التؤدة) و (الشَّتُّ) [2] ، ومع ذلك فهذا النوع من أسماء الأفعال جامد للزومه صيغة واحدة، ولا يختلف فى الجمود عما ليس له أصل اشتقاقى كصهْ ومه وآمين .

وحكم أسماء الأفعال فى العمل هو حكم موافقها فى المعنى من الأفعال من حيث اللزوم والتعدى - ويستثنى من ذلك (آمين) - وكذلك إظهار الفاعل وإضماره ؛ فرويد متعد لأنه فى معنى (أمهلْ) ، و (صه) لازم وفاعله مضمر لأن ما هو بمعناه - وهو (اسكت) - لازم وفاعله مضمر كذلك، و (هيهات) فاعله مظهر فيقال : هيهات الراحة كما يقال : بعدت الراحة [3] .

ومع هذا العمل لاسمْ الفعل ، يظل عمله ضعيفًا ويظل تصرفه محدودًا بسبب جموده ، ومن ثم لا يجوز لاسم الفعل الذى يستعمل للمخاطب ويعمل فى ضميره ، أن يستعمل للغائب ويعمل فى ضميره ، وعلى هذا يقال:

رويد (أو رويدك) زيدًا، ودونك عمرًا ، وعليك محمدًا .

ولا يقال : رويده زيدًا ، ودونه عمرًا ، وعليه محمدًا .

ولا يقال هذا للغائب قياسًا على الفعل المشتق الذى يجوز فيه مثل هذا حيث يقال: لتضربِ زيدًا ، وليضربْ زيدًا ؛ لأن اسم الفعل - كما قال سيبويه - « ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه » [4] ، ومعنى هذا أن جمود لفظه يجعل عمله فى اتجاهات مختلفة - كالفعل - أقل كثيرًا منه .

تعقيب:

بالمقارنة إذن بين العوامل المشتقة ذات الصيغ المتغيرة والعوامل الجامدة يتبين لنا أن العوامل المشتقة - وخاصة القسم الأول منها - أكثر عملا من العوامل

(١) انظر : شرح الأشمونى ٣/ ١٦٠ ، ١٩٦ .
(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٤/ ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ .
(٣) انظر : همع الهوامع ٥/ ١٢٠ .
(٤) الكتاب ١ / ٢٥٠ وانظر ١ / ٢٥٢ .

الجامدة مع استثناء الحروف والأدوات، وهذا يعنى أنها أكثر تأثيرًا فى الوظائف المختلفة وأكثر اقتضاء لها، وذلك لأن اشتقاقها يكسبها دلالة مهمة هى الحدث، وهذه دلالة شديدة الطلب والتأثير فى كثير من المعمولات التى أهمها الفاعل والنائب عنه والمفاعيل المختلفة والحال . وهذه الوظائف أو المعمولات تختلف من عامل لآخر على حسب قوة دلالة الحدث فيه ، وتختلف أيضًا من عامل لآخر بحسب الصيغة التى تعبر عنها هذه الدلالة، فقد تكون صيغة الفعل أو صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أو أية صيغة أخرى تشبهها، وهذا يعنى بوضوح أثر اختلاف الصيغة فى تنوع العمل وإثرائه فى هذا الجانب بالإضافة إلى أثر الاشتقاق . ومن أهم دلائل تنوع عمل هذه المشتقات أيضًا أن معظمها - باستثناء الفعل - لا يقتصر على الرفع أو النصب، بل يجر بالإضافة لأن صيغه فى الأصل - على كل حال - أسماء .

أما العوامل الجامدة فوظيفتها - كما قلنا - محددة محصورة فيما يشبه عمل الأدوات ، ولا يتنوع عملها إلا حينما تقترب من صيغ المشتقات وتشبهها فى دلالتها على الحدث بصفة عامة كما فى المصدر ، أو تشبهها فى انتمائها إلى أصل فعلى كما هو الحال فى أفعال المدح والذم والتعجب .

ثانيا - تأثير الاشتقاق والجمود بالنظر إلى المادة اللغوية :

يدخل فى مفهوم الاشتقاق بمعناه العام أنه يعنى رد الكلمة إلى أصلها الاشتقاقى المعين ومادتها اللغوية ، وسنحاول أن ننظر إليه هنا من خلال هذا الإطار لنتبين ما لذلك من تأثير نحوى فى توجيه الكلمة . ودراسة الاشتقاق من جهة المادة اللغوية تستدعى أن نتناول معه دراسة الأسماء الجامدة من هذه الجهة أيضا، وبناء على هذا نرى أن دراسة الأثر النحوى للاشتقاق والجمود من حيث المادة اللغوية أو الأصل الاشتقاقى من الممكن أن تتم بوضوح من خلال هذين الموضعين : الممنوع من الصرف ، والمفعول المطلق .

١- الممنوع من الصرف :

الممنوع من الصرف من أكثر الأسماء التى يتضح فيها أثر تحديد الأصل الاشتقاقى فى أخذ الكلمة حكمًا نحويًا معينًا، وسنذكر موضعين لهذا :

فأما الموضع الأول فهو الاسم المختوم بألف ونون وتحتمل النون فيه الأصالة والزيادة نحو : حسّان ورمّان ودِهقان وشيطان أعلامًا ، فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على أنه إذا اعتقد أنها من (الحسّ) و (الرّمّ) و (الدهْق) [١] و (الشّيْط) منعت من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا اعتقد فيها أنها من (الحسن) [٢] و (الرمن) و (الدهقنة) [٣] و (الشيطنة) صرفت، لأن الزائد فيها سيكون الألف فقط ، وإن كان المشهور فى هذا الحكم بزيادة النون أيضًا والمنع من الصرف حملا على الأكثر فيما شابه ذلك [٤] .

وأما الموضع الثانى فهو الاسم الذى على و زن من أوزان الفعل ويصلح مع وجود سبب آخر للمنع من الصرف ، وقد وردت نماذج كثيرة لهذا الاسم يتضح فيها أثر الاشتقاق فى توجيهها : فمن ذلك لفظ « أول» حيث إنه - على أصح الآراء - مشتق من (وَوَل) وهو جذر غير مستعمل ، فلما كان كذلك « خفى فيه معنى الوصفية ؛ إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به » [٥] ومن ثم لا تعتبر وصفيته وتراعى مع وزن الفعل فيمنع من الصرف إلا إذا ذكر الموصوف قبله ظاهرًا نحو : يومًا أول، أو ذكرت (من) التفضيلية بعده ظاهرة ، فإن خلا من هذين معا ولم يكن معرفًا بأل ولا مضافًا صرف لخفاء وصفيته نحو : ما تركت له أولا ولا آخرًا . [٦]

ومن ذلك أيضًا ما كان فى أوله حرف من الحروف الأربعة التى تزاد فى أول الأفعال وهى : الهمزة والياء والتاء والنون ، فما كان كذلك يستدل بأصل اشتقاقه على حقيقة حروفه من حيث الأصالة والزيادة حتى يعرف وزنه بالقياس على أوزان الأفعال ومن ثم يُتوصل إلى حكمه .

---

(١) الرمّ : الإصلاح ، والدّهْق : شدة الضغط وشدة إفراغ الماء . انظر : اللسان (رم م) و (د ه ق) .
(٢) انظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ .
(٣) التدهقن : التكيس . انظر اللسان (د هـ ق ن) .
(٤) انظر : الأشباه والنظائر ٢/ ٩٥ ، ٩٦ وشرح التصريح وحاشيته ٢/ ٢١٧ .
(٥) شرح الرضى على الكافية ٣/ ٤٦١ .
(٦) انظر: شرح الرضى ٣/ ٤٦١ .

فمثال ما أوله همزة : أفكل وأيدع وأولق وأيصر[1] ؛ فأما « أفكل» و«أيدع» فالهمزة فيهما زائدة قياسًا على نحو « أحمر» . وعلى هذا فإذا سمى بهما منعا من الصرف للعلمية وشبه الفعل فى الوزن ، وأما « أولق» فالهمزة فيه - على الرأى المشهور - أصلية والواو زائدة لأنه من (أُلِق الرجل) فهو (مألوق) أو (تألّق البرق) ووزنه « فوعل» [2] . وأما « أيصر » فجمعه على « إصار» يدل على أن الهمزة فيه أصلية أيضًا و الياء هى الزائدة ووزنه « فيعل» ، وعلى هذا فأولق وأيصر إذا سمى بهما لم يمنعا من الصرف لأنهما لم يشبها وزنًا خاصًا بالفعل [3] .

ومثال ما أوله ياء « يرمع» [4] والياء فيه زائدة لأنه من (ترمّع) بمعنى اضطرب، ويؤكد هذا قياسه على نحو « يعملة» [5] ، ومن ثم فإذا سمى به لا يصرف لمشابهة الفعل فى الوزن ، ومثل هذا أيضًا فى عدم صرفه إذا سمى به لشبه الفعل ما كان فى أوله تاء زائدة نحو : تُرَتّب وتُدْرَأ [6] إذا سمى بهما ، فهذان الاسمان مما يستدل به على زيادة التاء فيهما اشتقاقهما من (رتب) و (درأ) [7] .

وأما ما أوله نون فمثل « نَهْشَل» [8] ، وبيان أصله أنه مأخوذ من قولهم : نَهْشَلت المرأة ، أى أسنّت ، وهذا يدل على أن النون فيه ليست زائدة ، ومن ثم يكون « نهشل » مثل « جعفر » فلا يمنع من الصرف إذا كان علمًا [9] .

---

(١) الأفكل : الرعدة ، والأيدع : الزعفران أو صبغ أحمر ، والأولق : الجنون ، والأيصر : الحشيش ، انظر اللسان : ف ك ل - ى دع - أ ل ق - أ ص ر .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ١٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٣/ ٣١٥ ، ٣١٦ والكتاب ٣/ ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٤) اليرمع : حجارة رخوة هشة وانظر : اللسان ، (ر م ع) .

(٥) انظر : المنصف لابن جنى ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (مكتبة الحلبى - القاهرة - ط١ - ١٩٥٤) ١/ ١٠٢ .

(٦) التُرتَب : من معانيه : الشيء الثابت والعبد يتوارثه ثلاثة ، والتُدْرَأ : اسم موضع للدفع ، وهو ذو تدرأ ، أى ذو حفاظ ومنعة وقوة .

(٧) انظر : الكتاب ٤ / ٢١٥ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٥٨ ، ٣٦٠ .

(٨) النهشل : من معانيه : المسنّ المضطرب من الكبر، والذئب ، والصقر : اللسان (ن هـ ش ل) .

(٩) انظر: المقتضب ٣/ ٣١٧ .

٢- المفعول المطلق :

المصدر الأصلى القياسى هو ما ينصب أصالة على أنه مفعول مطلق عند النحاة جميعًا باتفاق نحو : ضربته ضربًا ، وأكرمته إكرامًا ، وما ليس كذلك - كمرادف المصدر وصفته وما يدل على نوعه - فمعظم النحاة - وخاصة المتأخرين - يجعلونه مفعولا مطلقا ولكن على جهة النيابة لا الأصالة ، ويبدو هذا فى تسميتهم إياه بالنائب عن المصدر .

وما نود أن نشير إليه هنا أن مما ينوب عن المفعول المطلق - وله صور كثيرة[1] - الاسم المشارك للمصدر فى مادته وحروفه ، وهذا فى حقيقته ينقسم إلى قسمين : الأول : الاسم الملاقى للمصدر فى الاشتقاق سواء كان مصدرًا لفعل آخر نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [2] ، أو كان مصدرًا لفعل آخر و صلح أيضًا لأن يكون اسم عين نحو قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [3] ، والأصل فى هذين : تبتلا وإنباتًا . والثانى : اسم مصدر غير علم نحو : توضأ وضوءًا وأعطى عطاء واغتسل غسلا .

وبناء على هذا ، ينبغى أن نتنبه إلى أمرين : أما الأول فهو أن هذه الصورة من صور النائب عن المفعول المطلق تعد أقرب صوره إليه نظرًا لأن الاختلاف بينهما محدود جدا ولا يعدو أن يكون حرفيا ، ومن ثم لا ينبغى أن يُفرق تفريق حاسم بين المفعول المطلق الأصلى وهذا النوع خاصة لأنه يرجع فى النهاية إلى المصدر ويعد صورة من صوره ، ويؤيد هذا طريقة تناول بعض النحاة - كالرضى وابن يعيش - [4] لهذه المسألة .

وأما الأمر الثانى - وهو الأكثر أهمية ويترتب على الأول - أنه ينبغى أن يكون العامل فى هذا النوع من المفعول المطلق الفعل المذكور - وهذا اختيار كثير من

---

(١) انظر - مثلا - : شرح الأشمونى ٢/ ١١٢ - ١١٥ .

(٢) سورة المزمل: الآية ٨ .

(٣) سورة نوح: الآية ١٧ .

(٤) انظر : شرح الرضى على الكافية ١/ ٣٠٣ وشرح المفصل ١/ ١١٠ ، ١١١ .

النحاة – ولا داعى لتقدير عامل آخر أو الاختلاف فى تحديد هذا العامل بأية صورة أخرى – كما ذهب إلى ذلك نحاة آخرون [1] – ما دام هناك هذا التقارب الشديد الذى أشرنا إليه .

* * *

(١) انظر : السابق ١/ ١١١/ ١١٢ وهمع الهوامع ٣/ ٩٨ ، ٩٩ .

الفصل الثالث

أثر إبهام المعنى

المبحث الأول
تعريف الإبهام وتحديد مواضعه

الإبهام من أكثر المصطلحات ارتباطًا بالحديث عن المعنى فى مجال النحو ، ويقصد به عمومًا غموض هذا المعنى على مستوى الكلمة المفردة من حيث تعيينها وتعريفها أو على مستوى التركيب مع الحال والتمييز. ومن ذلك ما ورد فى حديث ابن يعيش عن التمييز إذ يقول : « اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض، ولذلك سمى تمييزًا وتفسيرًا . وهذا الإبهام يكون فى جملة ومفرد، فالجملة قولك : طاب زيد نفسًا وتصبب عرقًا وتفقأ شحما ، ألا ترى أن الطيبة فى قولك (طاب زيد) مسندة إليه والمراد شىء من أشيائه ، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك ، وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى (عشرين) فى احتماله أشياء كثيرة ، فكما أن إبانة العشرين بنكرة جنس كذلك إبانة هذه الجمل بنكرة جنس . وأما المفرد فنحو قولك : عندى راقود خلا ورطل زيتًا ومنوان سمنًا ؛ فالتمييز فى هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام فى الجملة ، وإنما لبيان نوع الراقود ؛ إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعى »[1] .

وأما مصطلح « اللبس» - وهو والإبهام يمثلان معًا ما يستعمل فى الدلالة على الغموض فى مجالنا هذا - فهو كالإبهام أيضًا فى ارتباطه بالدلالة وعدم وضوح

---

[1] شرح المفصل ٢/ ٧٠ .

المعنى، غير أنه أكثر استعمالا منه ، وذلك لأنه لا يختص بغموض المعنى فى المواضع التى أشرنا إليها، بل لأنه يطلق على هذا الغموض ووقوع الاختلاط فى المعنى على مستوى الجملة بصفة عامة أيًا كان سببهما [1] ، بالإضافة إلى أنه يشمل وجود هذين فى مستويات اللغة كلها : أصواتًا وصرفًا ونحوًا ومعجمًا ومعنى دلاليًا [2] . وترى بعض الدراسات أن الإبهام يقتصر فى النحو على غموض المعنى فى جملتى الحال والتمييز ، وبعض المفردات الدالة على المقادير [3] . ولكن هذا غير صحيح كما سنبين .

وما دام الإبهام على هذا القدر الكبير من الارتباط بجانب الدلالة - وهو الشق الثانى الأساسى فى هذه الدراسة - فمن الضرورى إذن ، أن نحاول أن نبين الآثار المختلفة لهذا الجانب الدلالى المهم على اللفظ والشكل ، وعلى المعنى أيضًا، ولكن قبل ذلك ينبغى أن نحدد أولا فى أى المفردات أو الأسماء يقع الإبهام ؟ وما مواضعه فى الجملة عمومًا ؟

وفى هذا المجال نرى أن هناك نوعين من الإبهام : إبهامًا مفردًا ، وإبهامًا تركيبيًا . فأما « الإبهام المفرد » ، فنستطيع من خلال حديث النحاة عن أمثلته ونماذجه أن نعرفه بأنه : درجة معينة من الغموض وعدم التحديد ، توجد فى بعض الألفاظ المفردة التى قد توصف بالتعريف أو التنكير ، بحيث تحتاج مع هذه الدرجة إلى ضميمة أو قرينة لفظية غالبًا تزيل غموضها الذى يظهر بالمقارنة بين الصورة المجردة لهذه الألفاظ واستعمالها .

ومثل هذا الإبهام موجود فى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وكثير من الظروف كقبل وحين وما شابه ذلك؛ فنحن إذا نظرنا إلى هذه الجملة : هذا الولد ذكى - سندرك العلاقة بين (الولد) و (هذا) ، وسنعلم أن العنصر الثانى هنا كاشف

---

(١) انظر : العربية والغموض ، دراسة لغوية فى دلالة المبنى على المعنى ، تأليف الدكتور حلمى خليل (دار المعرفة - الإسكندرية - ط١- ١٩٨٨ م) ١١٦ - ١١٨ .

(٢) انظر : أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية (بحث للدكتور تمام حسان بحوليات كلية دار العلوم ، العام الجامعى ١٩٦٨م - ١٩٦٩ م ، ص ١٢٣ - ١٤٠) .

(٣) انظر : العربية والغموض ١١٦، ١٣٠ ، ١٣١ .

عن غموض اسم الإشارة الذى كان - لولا ذكر (الولد) مع عدم الاقتران بإشارة حسية - يصلح لأفراد كثيرين ، ومن الممكن أن يقال هذا عن العلاقة بين الصلة والاسم الموصول ،والمضاف إليه والظرف .

وأما « الإبهام التركيبى » ، فنعنى به الإبهام الحادث بسبب تركيب جزء أو أكثر من أجزاء الجملة بعضه مع بعض ، مما يؤدى إلى غموض ما يزول بمجىء عنصر آخر واجتلابه، وهذه الأجزاء وهى مفردة مستقلة لم يكن فيها هذا الغموض . وهذا النوع من الإبهام يصدق على تمييز النسبة والحال خاصة ، أو أى تركيب آخر يؤدى إلى الإبهام ؛ فنحن حينما نقول - مثلا - فى جملة تمييز النسبة : زرعت الحديقة أشجارًا ، فليس فى «زرعت» وحدها ولا فى « الحديقة» وحدها إبهام ولا غموض ، ولكنّ تركيب هذين الجزأين معًا فى جملة واحدة أدى إلى غموض نسبة أزاله التمييز (أشجارًا) . وحينما نقول أيضًا : ذاكر محمد مجتهدًا ،فلا شك أن إبهام الهيئة الذى بينته الحال (مجتهدًا) ناتج عن نشوء علاقة تركيبية بين «ذاكر» و«محمد» ، بعد أن كان كل واحد من هذين العنصرين وهو مستقل لا يوجد فيه مثل هذا الإبهام ، وذلك مع ملاحظة أن الإبهام هنا ربما يكون أقل من غيره .

ونستطيع من خلال هذين النوعين للإبهام أن نحصر مواضعه فى الأسماء والتراكيب على النحو التالى :

أولا - مواضع الإبهام المفرد :

الإبهام المفرد فى رأينا يوجد فى الأسماء التالية :

١- اسم الإشارة والاسم الموصول وضمير الغائب :

تتفق معظم الآراء قديمًا [1] وحديثًا على إبهام هذه الأسماء الثلاثة ، ويبدو هذا واضحًا فى وضعها - وقد ذكرنا ذلك من قبل - فى قسم خاص من أقسام

---

(١) انظر -مثلا - : المقتضب للمبرد ٣/ ١٨٦ وشرح المفصل ٤/ ١٢ وشرح التسهيل ١/ ١١٦ والأشباه والنظائر ٤/ ٢٠ والمبهمات الثلاثة ، الضمير والإشارة والموصول بين النحاة والقراء (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - إعداد محمد على صبرة - ١٩٨١ م) ٢، ٣ .

الكلم هو ما يعرف بـ « الضمير » فى رأى كثير من الدراسات الحديثة ، وقد كان من أهم الدواعى لذلك عند أصحاب هذه الدراسات اشتراك هذه الثلاثة فى كثير من السمات التى منها تشابهها فى دلالتها ، حيث إنها لا تدل على مسمى وإنما تدل على عموم الحاضر والغائب دون دلالة على خصوص ، ومن ثم فلا يمكن وصفها بأنها معرفة إلا حينما تعين قرائن السياق على ذلك [1] .

وينبغى أن نتنبه إلى أنه لا يختص ضمير الغائب وحده من بين ضمائر الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب) بالدخول فى قسم « الضمير» فى رأى هذه الدراسات ، بل كل ضمائر الشخص الثلاثة تدخل فى رأيها فى هذا القسم ، ومعنى هذا أن الدلالة التى ذكرناها لهذه الأنواع الثلاثة من الأسماء والتى ترتبط بدرجة من عدم التعيين، أى الإبهام – تنسحب أيضًا على أقسام ضمائر الشخص كلها [2] .

وإذا كان هذا هو رأى هذه الدراسات ، فنحن لا نرتضيه ونتفق مع النحاة القدماء فى أن ضمير الغائب وحده هو المبهم من بين ضمائر الشخص ؛ وذلك لافتقاره فى السياق دائمًا إلى مرجع أو مفسر يفسره ويزيل إبهامه ، ولاستغناء ضميرى التكلم والخطاب عن ذلك بالحضور . وأما إزالة إبهام الاسمين الآخرين ، فالأصل فى هذا مع اسم الإشارة القرينة الحسية أو المعنوية وما يصحبها من ذكر المشار إليه ، والاسم الموصول ينكشف إبهامه بالصلة .

وأما ما يراه باحث من أن هذه الأنواع الثلاثة (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وضمير الغائب) ليست مبهمة بناء على أن أعيانها مدلول عليها بالسياق [3] -فهذا لا يتعارض مع ما ذهبنا إليه من أنها مبهمة . وذلك لأن هذا الرأى ينظر إلى السياق و الاستعمال وحدهما، ونحن ننظر إلى هذه الأسماء بالمقارنة بين الأصل المجرد والاستعمال ، أو – على وجه الدقة – نحن ننظر إليها

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٨ – ١١٠ وأقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة للدكتور فاضل الساقى ٢٤٨ .

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٨ – ١١٠ ومن أسرار اللغة ٢٧٥ ودراسات نقدية فى النحو العربى ١١٧، ١١٨ .

(٣) انظر : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٦٨ .

بحسب حاجتها فى الاستعمال ، ويؤكد ما ذهبنا إليه قول أبى حيان عن الضمير واسم الإشارة وما يشبههما إنها « كليات جزئيات حالة الاستعمال ، ألا ترى أن كل متكلم يقول : أنا ، وكل مخاطب يقال له : أنت ، وكل غائب يقال له : هو ، وكذا أسماء الإشارة ، يشار بـ (هذا) لكل قريب ، وبـ (هذى) لكل قريبة ، وكذا الباقى » [1] .

٢- **الأعداد وكناياتها** وهى : كم وكذا وكأين ، ويزول إبهام هذه بالتمييز المنصوب أو المجرور بالإضافة أو بـ «من» ، والجر بـ «من» لا يأتى إلا مع « كم» الخبرية و « كأين» ، ويجوز أن يأتى مع العدد المجموع المعرف بأل دون النكرة [2] ؛ فمثال تمييز العدد منصوبًا ومجرورًا : هذه عشرون ورقةً وخمسة كتب ، ومثالا «كم» استفهامية وخبرية : كم رجلا عندك ؟ وكم من غلام لديك . و« كذا» لا يكون تمييزها إلا مفردًا منصوبًا نحو : لى عليه كذا وكذا جنيهًا ، ومثال « كأين» قوله تعالى : ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [3] .

٣- **المقادير وأشباهها**، ويشمل ذلك الموازين نحو : رطل وقنطار ، والمكاييل نحو : قدح ومُدّ وصاع، والمقاييس أو المساحات نحو : ذراع وفدان وقيراط وشبر وموضع كفّ ، وأما أشباه المقادير فهى ما يشبهها فى الدلالة على أحد هذه الأقسام ، فمثال ما يشبه الوزن « مثقال ذرة » فى قوله تعالى : ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [4] ، ومثال ما يشبه الكيل : نحىٌ سمنًا ، ومثال ما يشبه المساحة« مثله» فى قوله تعالى : ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [5] . وهذه الأسماء كلها مبهمة لأن كل واحد منها يقع على أنواع أو أشياء كثيرة [6] ، لذا فهى تُبين ويزال إبهامها باسم بعدها ينْصب تمييزًا ، أو يجر بالإضافة أو بمن [7] نحو : عندى إردبٌّ قمحًا ، وفدانُ قطن، وقدحٌ من شعير .

---

(١) ارتشاف الضرب (طبعة د . النماس) ١/ ٤٦١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٥ وما بعدها وهمع الهوامع ٤/ ٦٧ وما بعدها .

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٦٠ .

(٤) سورة الزلزلة: الآية ٧ .

(٥) سورة الكهف: الآية ١٠٩ وانظر شرح التصريح ١/ ٣٩٦ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٢/ ٧٢ ، ٧٣ .

(٧) انظر : همع الهوامع ٤/ ٦٤ – ٦٦ .

٤- الظروف غير المختصة وغير المعدودة :

الظروف أكثر أنواع الأسماء إبهامًا . وقد حاول النحاة وضع ضوابط لتحديد المبهم وغير المبهم مما يدل على الزمان و المكان ، ومن ذلك قولهم - مثلا : إن المبهم من ظرف المكان هو ما لا نهاية له ولا حدود محصورة ، والمختص منه ما كان له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد ، أو هو ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به [١] .

وبالرغم من ذلك ، نستطيع أن نرصد أهم هذه الضوابط وأكثرها ملاءمة من خلال التقسيم الثلاثى الذى وضعه بعضهم - كابن عصفور - فى هذا الشأن ، حيث قسموا كلا من ظرفى الزمان والمكان إلى ثلاثة أقسام هى : المبهم والمختص والمعدود . فأما ظرف الزمان المبهم، فهو مالا يصح وقوعه فى جواب السؤال بـ (كم) ولا فى جواب السؤال بـ (متى) ولا يدل على قدر معين من الزمان ، وذلك نحو: وقت وحين وزمان ، وأما المختص من ظرف الزمان فهو ما يصح وقوعه فى جواب (متى) نحو: يوم الخميس وشهر رمضان والأسبوع القادم، وأما المعدود من هذا الظرف ، فهو ما يصح وقوعه فى جواب (كم) نحو : يومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة [٢] .

وفى هذا السياق نشير إلى أن السيوطى ذكر أن نحو : نهار وليل وصباح ومساء وما شابهها ، من قبيل الظروف المبهمة التى تختص بوجه دون وجه [٣] . ونحن نرى أن هذه الظروف - ومثلها «ضحًى»، و«عصرًا» - ينبغى أن تعد من المختص أو مما يشبهه على الأقل لأنها يصح أن تقع جوابًا لمتى ، ولأنها تدل على قدر معين من الزمان .

وأما فيما يختص بظرف المكان، فالمبهم منه ما ليس له نهاية محصورة ولا حدود مصورة معلومة ، وذلك مثل الجهات الست : فوق وغيرها ، قال أبو البقاء :

(١) انظر : السابق ٣/ ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ . .

(٢) انظر : المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى (مطبعة العانى - بغداد - ١٩٧١ م) ١٦٢ وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤١ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٣/ ٢٢٩ .

« الإبهام يحصل فى المكان من وجهين ، الاترى أن (خلفك) قدام لغيرك .. والوجه الثانى أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ، فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا » [١] . وأما المختص من المكان - وهذا فى حقيقته ليس ظرفًا - فهو ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به [٢] ، أو - كما قال أبو حيان - « ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق » [٣] . وأما ظرف المكان المعدود ، فقد عرفه ابن عصفور بأنه ما يصح وقوعه فى جواب (كم) [٤] ، وهو يقصد بهذا ما يدل على مقدار نحو : ميل وفرسخ [٥] ، ويرى بعض النحاة أن هذا شبيه بالمبهم ، والسهيلى لا يعده ظرفًا لعدم تقديره بفى ، ويجعله منتصبًا انتصاب المصادر [٦] .

ومن خلال هذا التقسيم نستطيع أن نقول : إن المبهم من ظرفى الزمان والمكان عند النحاة هو ما لم يكن مختصًا ولا معدودًا [٧] ، وهذا يشمل فى ظرف الزمان :

(أ) ظروفًا غير متصرفة وظيفيًا نحو : متى وأيان وإذ وإذا وقط ، ويلحق بهذا « لما » ، وأكثر هذه الظروف إبهامًا (متى) لأن معناها الاستفهام عن الزمان المبهم الذى يتضمن جميع الأزمنة [٨] .

(ب) ظروفًا متصرفة وظيفيًا نحو : وقت وحين وزمان وأوان ودهر .

ويشمل المبهم فى ظرف المكان أسماء الجهات وما يشبهها وهى : فوق

(١) نقل هذه العبارة عن أبى البقاء صاحب شرح التصريح (٣٤١/١) ، وقد ذكر أن أبا البقاء قال ذلك فى شرحه للمع لابن جنى . وهذا الشرح قيل عنه إن له مخطوطات بمكتبة بطرسبرج ومكتبة بلدية الإسكندرية ، كما ذُكر أيضًا أنه طبع بالقاهرة سنة ١٣٣١ هـ . انظر اللمع فى العربية لابن جنى تحقيق الدكتور حسين محمد شرف (عالم الكتب - القاهرة - ط١ - ١٩٧٨ م) ٧٨ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٣/ ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٣) ارتشاف الضرب (طبعة د. النماس) ٢/ ١٥٣ .

(٤) انظر : المقرب ١٦٣ .

(٥) انظر : التوطئة لأبى على الشلوبين ، تحقيق د . يوسف أحمد المطوع (مطابع سجل العرب - القاهرة - ١٩٨١ م) ٢١١ .

(٦) انظر : همع الهوامع ٣/ ١٥٠ ، ١٥١ .

(٧) انظر : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٦٤ ، ٦٥ .

(٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٤ .

وتحت ، وأمام ووراء ، ويمين وشمال ، و خلف وقدام ، وجانب ومكان ، وعند ولدى ووسْط وبين ودون وحيث ، وكذلك (أين) وهو أكثر هذه الظروف إبهامًا لأنه يستفهم به عن جميع الأمكنة .

وثمة ظروف مبهمة مشتركة بين الزمان والمكان أهمها : قبل وبعد ولدن ومع [1] .

وبناء على ما سبق ، ينبغى أن نشير إلى أننا نرى أن المختص والمعدود بالتثنية والجمع من ظروف الزمان - باستثناء ما كان معرفًا بالعلمية كرمضان [2] - والمكان [3] هما فى الأصل مبهمان ، ولكن المعدود اعتبارًا للتقسيم الثلاثى السابق سمى معدودًا ، أى إن تسميته بالمعدود لا تخرجه - فى رأينا - عن كونه مبهمًا ، وإن كان هو عند النحاة فى الظاهر مختصا ، وأما المختص الذى أشرنا إليه فهذا أصله مبهم أيضًا، ولكنه وصف بأنه مختص لأنه خرج بالاختصاص عن الإبهام .

ومعنى ذلك كما نرى - وهذا هو مضمون كلام معظم النحاة [4] - أن الاختصاص فقط - دون الدلالة على العدد كما قد يظن [5] - هو الوسيلة التى يخرج بها الظرف المبهم عن إبهامه ، أما كون الظرف معدودًا فهذا لا يخرجه عن الإبهام، وإن كان فيه نوع من التخصيص .

وفى هذا الصدد نشير إلى أن الاختصاص هنا له طرق ووسائل مختلفة : فقد يكون بتعريف العلمية - وهذه وسيلة أصيلة فى الكلمة - كما فى « رمضان» و«المحرم» ، وقد يكون بطريقة مكتسبة ، ويشمل هذا : الإضافة نحو : سانتظرك قبل المغرب أمام البيت ، كما يشمل التعريف بأل أيضًا نحو : أسافر اليومَ، وكذلك

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/ ٤٥، ٥٠ وهمع الهوامع ٣/ ٢٢٧ واللغة العربية معناها ومبناها ٩٧ ، ١٢٠ .
(٢) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ١٢٨ .
(٣) ليس من ظروف المكان المختصة - كما قلنا - نحو : الدار والمسجد ، وإنما هذان وما أشبههما من أسماء المكان المختصة .
(٤) انظر : الكتاب ١/ ٦٣وشرح الرضى ١/ ٤٩١ ، ٤٥٣ .
(٥) انظر : النحو الوافى ٢/ ٢٥٢ .

الوصف نحو : عملت حينًا طويلا [1] ، ولا شك أن الإضافة هى الوسيلة الكبرى للاختصاص وإزالة الإبهام فى هذا الموضع ، لذلك فسوف نتوقف عندها فيما بعد .

٥- الأسماء المضافة الدالة على المغايرة أو المماثلة نحو : غيرك ومثلك وشبهك ؛ فهذه الأسماء مبهمة لأنها لا تختص بواحد بعينه رغم إضافتها ، ولذا فهى لا تتعرف إلا إذا شهر المضاف بمماثلة المضاف إليه أو مغايرته نحو قوله تعالى : ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ [2] .

٦- أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وكم ومتى وأين ، وهذه الأسماء يتعدد معناها الوظيفى وربما يكون الإبهام هو الذى يساعدها على هذا ، ويتضح ذلك كثيرًا فى (ما) حيث إنها إلى جانب استعمالها فى الشرط والاستفهام ، تستعمل كذلك مصدرية ، ونكرة بمعنى « شىء» فى التعجب الذى يعد الإبهام مناسبًا له [3] .

ثانيا - مواضع الإبهام التركيبي:

لقد ذكرنا من قبل أن الإبهام التركيبى فى رأينا خاص بجملتى تمييز النسبة والحال وما يشبههما ، ونود أن نشير هنا إلى أن ثمة موضعين قد يظن أنهما من هذا النوع من الإبهام و لكنهما ليسا كذلك . فأما الموضع الأول ، فهو خاص بالمفعول المطلق المؤكد نحو : سرت سيرًا ، فقد وصفه النحاة بأنه مبهم لدلالته على الشياع ولأنه لا يزيد على معنى عامله [4] . ونحن نرى أن هذا لا ينبغى أن يعد من أجزاء التركيب المبهمة لخلوه من الإبهام أصلا ، ولأنه فى الحقيقة مصدر نكرة غير مختص [5] . والذى دعا النحاة إلى وصفه بأنه مبهم ، أنهم نظروا إليه مع المقارنة بما يقابله وهو المصدر المختص أو ما سمى « بالموقّت » وهو ما يدل على نوع أو عدد نحو : مشيت مشى الواثق ، وضربت ضربتين .

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ١٢٨ .
(٢) سورة الفاتحة: الآية ٧ وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٥ وشرح الرضى على الكافية ٣/٢٤٣.
(٣) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ٢٧٥ .
(٤) انظر: همع الهوامع ٣/ ٩٦ ، ٩٧ والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٥٨١ ، ٥٨٢ .
(٥) انظر: أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٦٩ ، ٧٠ .

وأما الموضع الثانى فهو خاص بالجملة الاسمية ، فقد ذكر برجشتراسر أن الجملة الاسمية المحضة مبهمة من أكثر من جهة منها عدم دلالتها على اختلاف الأزمنة مما يؤدى إلى إدخال « كان» عليها [1] . وعلى الرغم من أن هذا صحيح ، فإنه لا ينبغى أن يدعونا إلى أن نعد الجملة الاسمية المنسوخة بكان أو إحدى أخواتها - كانت تمثل فى الأصل موضعًا من مواضع الإبهام التركيبى ؛ لأن هذه الجملة تعد نمطًا مستقلا من الجمل له دلالته الخاصة ، يستعمل جنبًا إلى جنب مع الجملة الاسمية الخالية من هذه الأفعال ، وهى جملة مطلقة لا مبهمة .

ولعلنا الآن بعد ذكر مواضع الإبهام المختلفة وتحديدها ، قد عرفنا أن ألفاظ الإبهام المفرد تتنوع من حيث تصنيفها بين التعريف والتنكير، ونستطيع أن نقسمها من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام :

١- معارف ، وهذه تشمل اسم الإشارة والاسم الموصول وضمير الغائب فى الأغلب ، والدليل على هذا أنها لا تضاف [2] . ويندرج تحت هذه أيضًا الأسماء المضافة الدالة على مغايرة أو مماثلة نحو : غيرك ومثلك، على الرغم من أنه قيل إنها لا تتعرف بالإضافة ، وذلك لأنها - من حيث الشكل - معرفة بها، كما أنها لا تخلو على أية حال من التخصيص .

٢- نكرات واضحة التنكير وخاصة لأنها تقبل إحدى السمات المميزة للنكرة وهى قبول « أل» أو « رب» [3] ، ويندرج تحت هذا من المبهمات : المقادير والأعداد وظروف الزمان والمكان المتصرفة نحو : يوم ووقت وحين ، وأمام وخلف ويمين ومكان وميل .

---

(١) انظر : التطور النحوى للغة العربية لبرجشتراسر ، تصحيح ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض - ١٩٨٢ م) ١٣٥ .

(٢) انظر : شرح الرضى ٢/ ٢٠٩ .

(٣) انظر : شرح الأشمونى ١/ ١٠٤ وشرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (القاهرة - دون تاريخ) ١٣١ .

٣- مبهمات معناها التنكير ولكن المشهور فيها أنها لا توصف بتعريف أو تنكير ، وقد صرح بعض النحاة بأنها نكرات [1] ، وهذه المبهمات ثلاثة أنواع هى :

(أ) بعض الظروف مثل : إذا وإذ ومتى وأيان وفوق وتحت وعند ولدى .

(ب) الكنايات نحو : كم وكأين .

(جـ) أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وأين .

إننا من خلال هذا التقسيم يتضح لنا أكثر أن الإبهام المفرد ليس خاصًا بالنكرات وما فى معناها ، وإنما هو أيضًا يشمل بعض أنواع المعرفة، ولعل وضع هذه المعارف مع النكرات فى إطار مشترك - مع ما بينهما من اختلاف واضح فى درجة الإبهام - يدلنا على ما فى هذه المعارف من إبهام، ويفسر لنا لِمَ جعلت من المبهم ، والمهم فى هذا كله أن هذه الأقسام المختلفة من المعارف والنكرات صور وأمثلة متعددة لصفة دلالية واحدة هى الإبهام ، وهذا هو الذى جمع بينها .

وما يعنينا الآن هو أن نبين كيف تسلك هذه المبهمات المختلفة طريقها نحو الانكشاف والتحدد ؟ وما الوسائل التى تستعين بها فى التركيب من أجل تحقيق هذه الغاية ؟ وما النتائج المترتبة على إبهام عنصر أو جزء ما عمومًا ؟

لقد اتضح جانب من هذا فيما سبق ، ونستطيع أن نوضح بقية الجوانب الأخرى من خلال دراسة التفاعل المشترك بين الإبهام وأجزاء الجملة المختلفة والوظائف النحوية .

* * *

---

(١) انظر حديث السيوطى - مثلاً - عن (من) و(ما) الاستفهاميتين ، وكذلك حديثه عن أين ومتى وكيف : همع الهوامع ١/ ١٨٨ -١٩١ وانظر أيضًا حديث الرضى عن (كم) الاستفهامية : شرح الرضى ١/ ١٦٠ وانظر الكتاب ٢/ ٢٨٥ .

المبحث الثانى

أثر الإبهام فى الوظائف النحوية والجملة

نستطيع أن نتناول هذه المسألة من خلال أثر الإبهام فى المواضع التالية :

أولا - ضمير الغائب:

يعد ضمير الغائب من أهم المواضع التى يتضح فيها حاجة المبهم إلى إيضاح وتفسير ، وقد يكون خير بيان لهذا قديمًا ما نجده عند الرضى حيث يقول: إن ضمير الغائب لابد أن يكون له مفسر متقدم عليه، وتقدم هذا المفسر ثلاثة أضرب:

١ - التقدم اللفظى : وهو أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً كما فى: ضرب زيدٌ غلامه ، والضمير هنا يعود على متقدم لفظاً ورتبة ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾[1] والضمير فى هذا يعود على متقدم لفظاً متأخر رتبة .

٢ - التقدم المعنوى : وهو ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه بل يكون هناك شىء آخر غير ذلك الضمير يقتضى كون المفسر قبل موضع الضمير ، وهذا أنواع :

(أ) معنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة نحو : ضرب غلامَه زيدٌ .

(ب) معنى الابتداء المقتضى كون المبتدأ قبل الخبر نحو : فى داره زيد .

(جـ) معنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على الثانى كما فى : كسوت ثوبَه زيداً . والضمير فى هذه المواضع الثلاثة يعود على متأخر لفظاً متقدم رتبة .

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٤ .

(د) لفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر للضمير الذى قد يكون متصلاً أو منفصلاً ، فمثال الضمير المتصل قوله تعالى : ﴿ وإن تشكروا يرضه لكم﴾[1] ، فالضمير فى " يرضه " مفسر بلفظ الفعل " تشكروا " ، والمعنى : يرض الشكر لكم، ومثال الضمير المنفصل قوله تعالى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾[2] ، فالضمير " هو " يعود على (العدل) المقدر فى " اعدلوا " .

(هـ) سياق الكلام الدال على المفسَّر والمستلزم له نحو قوله تعالى فى الميراث : ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾[3] ، فالضمير فى " أبويه " يعود على المورِّث المفهوم من السياق ، ومن هذا أيضاً قوله تعالى : ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾[4] ، فالهاء هنا مقصود بها القرآن ، والدال على هذا لفظ الإنزال وذكر ليلة القدر .

٣ - التقدم الحكمى : وهو أن يكون المفسر متأخرًا لفظاً ومعنى وليس هناك ما يقتضى تقدمه إلا أن يعود عليه ضمير الغائب المتقدم ، ومثال هذا ضمير الشأن، والضمير المفسر بالتمييز مع رب ونعم وبئس[5] .

ونحن بهذا التفصيل ندرك أثر إبهام ضمير الغائب فى طلبه لمفسر يزيل إبهامه وغموضه ، وهذا المفسر أو المرجع تتعدد صوره فى الجملة كما رأينا فى شرح الرضى ، ويمكن أن نلخص هذه الصور بطريقة أخرى فنقول : إن ضمير الغائب من حيث وجود ما يفسره ثلاثة أنواع :

فإما أن يعود إلى مذكور فى الكلام قبله ـ كما فى التقدم اللفظى ـ أو بعده ـ كما فى معظم أمثلة التقدم المعنوى ـ وإما أن يعود إلى معلوم من السياق كما فى قوله تعالى : ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ ، وإما أن يكون مجهولاً ولا يعود إلى مذكور فى الكلام ولا إلى معلوم من السياق فيحتاج عندئذ إلى تفسير من نوع آخر؛ وهو فى هذه الحال: إما أن يفسر بجملة ، وهذا مختص بضمير الشأن والقصة ومثاله قوله

(١) سورة الزمر: الآية ٧ .
(٢) سورة المائدة: الآية ٨ .
(٣) سورة النساء: الآية ١١.
(٤) سورة القدر: الآية ١ .
(٥) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢/٤٠٤ ـ ٤٠٧ .

تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] وقوله تعالى أيضاً : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2] – وإما أن يفسر بمفرد وهذا خاص بالإضمار فى نعم وبئس ورُبَّ نحو : نعم رجلاً على ، وربه رجلاً[3] ، وقد قيل إن من هذا أيضاً الضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين نحو : ضربونى وأكرمت الناس ، والضمير المجعول خبره مفسراً له نحو قول المتنبى[4] :

هو الجدُّ حتى تفضلُ العينُ أختَها   وحتى يكونُ اليومُ لليوم سيدا[5]

وينبغى أن نشير هنا إلى أن ثمة سبباً دلاليا مهما لورود الضمير المجهول فى معظم مواضعه بهذه الصورة من الغموض والإبهام ، وهذا أمر يدل بوضوح على أثر المعنى فى مجىء اللفظ والتركيب بشكل معين ، ويتمثل هذا السبب فى أن الإبهام نفسه يكون مقصودًا للدلالة على معنى التفخيم والتعظيم ، يقول الرضى موضحاً هذا : « الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه (أى ضمير الشأن) بتأخير مفسره عنه ... قصد التفخيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسر ، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً، حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسروه فيكون أوقع فى النفس ، وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين ، بالإجمال أولاً ، والتفصيل ثانياً فيكون آكد »[6] .

ثانيا - جملتا المدح والذم:

لقد تحدثنا من قبل باختصار فى أكثر من موضع عن جملتى المدح والذم، وأشرنا إلى وجود منصوب فيهما يعرب غالبًا تمييزاً ، كما أشرنا أيضاً إلى الأجزاء

(١) سورة الإخلاص: الآية ١ .

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٩٧ .

(٣) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ٢٠٧/٧ ، ٢١٣ .

(٥) انظر : الفسر لابن جنى ، تحقيق الدكتور صفاء خلوصى (دار الشئون الثقافية العامة - بغداد - ١٩٨٨م) ٢٦١/٢ وشرح ديوان المتنبى ، وضعه عبدالرحمن البرقوقى (دار الكتاب العربى - بيروت - ١٩٨٠م) ٩/٢ . ومعنى البيت أن الحظ له فعله فى كل شىء حتى فى المتساويين : فترى العينين تتفاضلان فتصح إحداهما وتسقم الأخرى ، وكذلك ترى اليوم يسود اليوم وكلاهما ضوء شمس .

(٦) شرح الرضى على الكافية ٤٠٦/٢ .

التى تتكون منها هاتان الجملتان . وأما فى هذا الموضع فنحن نريد أن نبين أن الإبهام يعد معنى أو غرضاً أساسياً مؤثرًا فى هاتين الجملتين ، بل إنه يسرى على كل الجمل التى تشبههما ، وهذا يعنى أن الجمل التى سنتحدث عنها هنا هى جملة كل من : حبذا ونعم وبئس وما ألحق بهما ، وكذلك الجمل التى معناها قريب من معنى المدح خاصة .

فأما فيما يتصل بنعم وبئس ، فإن الإبهام يؤثر على جملتيهما فى أكثر من موضع ؛ فمن ذلك تأثيره على رتبة المخصوص بالمدح أو الذم . ولكى نوضح هذا نشير إلى أن لجملتى نعم وبئس صورتين أساسيتين : أولاهما يلى فيها الفعل اسمان مرفوعان نحو : نعم الرجلُ محمدٌ[1] ، والثانية يلى فيها الفعلَ اسم نكرة منصوب واسم آخر مرفوع ، نحو بئس رجلا علىّ ، وهناك صورة ثالثة غير أنها قليلة الاستعمال ، وفيها يتقدم المخصوص بالمدح أو الذم نحو : زيد نعم الرجل .

وبناء على هذا فنحن نلحظ أن المخصوص فى الصورتين الأوليين (محمد وعلى) يأتى متأخرا ، وهذا التأخر واضح بالمقارنة بين هاتين الصورتين والصورة الثالثة ، أو بالنظر إلى أن المعنى الأصلى لنحو : نعم الرجل محمد - مثلاً - هو : محمد رجل جيد أو ممدوح ، والذى نود أن نلفت النظر إليه هنا هو تعليل هذا التأخر وتفسيره بأنه أوقع فى النفوس لحصول التفسير به بعد الإبهام[2] .

ومن تأثير الإبهام فى هذا الموضع أيضاً ما يلحظ فى الصورة الثانية السابقة (بئس رجلاً على) من أن الفاعل يقع فيها ضميرًا مبهماً ولذا تجىء بعده نكرة تعرب تمييزاً لهذا الضمير ، وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير فى الأغلب ، وأهم ما يستدعى ذلك أن القصد من هذا الضمير أصلاً الإبهام لتعظيم المعنى ، والأنسب لهذا هو الضمير المفرد لأنه أشد إبهاماً من غيره[3] . ومن شواهد هذا الاستعمال قول بعض الطائيين :

(١) قد يكتفى فى هذه الصورة بالاسم الأول وهو الفاعل ، وهذا هو الاستعمال القرآنى الغالب . انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) انظر : شرح الرضى ٢٤٣/٤ - ٢٤٧ .

(٣) انظر : السابق ٢٤٧/٤ ، ٢٤٨ .

لنعم امرأً أوسٌ إذا أزمةٌ عرتْ   ويمّمَ للمعروف ذو كان عودا[1]

ومثل هذا أيضاً - وإن كان المخصوص بالذم فيه محذوفاً - قوله تعالى : ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾[2] ففاعل " بئس " هنا مضمر مفسر بالتمييز " بدلاً " والتقدير: بئس البدل هو وذريته[3] .

وأما فاعلية الإبهام فى جملة " حبذا " نحو : حبذا عمرو ، فتتضح فى موضعين كذلك : فأولهما يتمثل فى تأخير المخصوص بالمدح أيضاً - وهو " عمرو " فى المثال السابق - واستعمال اسم الإشارة المبهم (وقد ذكرنا أن الأرجح فيه أنه فاعل) بعد خلع معنى الإشارة منه ولزوم إفراده ، ثم مجيء المخصوص بالمدح متأخراً بعد ذلك كما هو الحال مع (نعم وبئس) ؛ يقول ابن الحاجب فى هذا : " إنما كان فاعل (حبذا) اسم الإشارة دون غيره ، لأن الغرض إبهام الفاعل ليفسر بالمخصوص على سبيل التأكيد والتعظيم ... فلم يجدوا أشبه من " ذا " لإبهامها ولما فيها من الاختصار "[4] .

وأما الموضع الثانى الذى يظهر فيه أثر الإبهام مع " حبذا " فهو أنه يجوز فى جملتها الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو : حبذا رجلاً زيد ؛ وذلك لأن الفاعل هنا ، أى اسم الإشارة ، رغم أنه اسم ظاهر فإنه مبهم على كل حال ، وهذا الإبهام يسمح له بجواز تمييزه ، ويظهر أثر الإبهام واضحاً هنا حينما تُقارن هذه الجملة بجملتى نعم وبئس من هذه الناحية ؛ فقد وقع الخلاف فى إجازة الجمع بين فاعلهما الظاهر والتمييز ولم يتفق عليه ، وذلك لوضوح الفاعل وعدم حاجته لذلك[5] .

---

(١) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ١٦٧ .
(٢) سورة الكهف: الآية ٥٠ .
(٣) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٢/١٠٤ ، ١/١٨٤ .
(٤) انظر : أمالى ابن الحاجب لأبى عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة (دار عمان بالأردن ودار الجيل ببيروت - ١٩٨٩م) ٢/٨٨٨ .
(٥) انظر : الأشباه والنظائر ٤/٨١ وهمع الهوامع ٥/٣٥ .

وأما الجمل التى تشبه جملتى (نعم وبئس) فى المعنى وتأثير الإبهام فيها ، فهى فى نظرنا ثلاثة أنواع :

النوع الأول : جمل الأفعال التى ألحقها النحاة اتفاقاً بنعم وبئس مما كان ثلاثياً مصوغاً على وزن (فَعُل) للدلالة على معنى المدح أو الذم[1] ، وذلك مثل " حسُن " و " ساء " و " كبُر " فى الآيات التالية : قوله تعالى : ﴿وحسُن أولئك رفيقاً﴾[2] ، وقوله : ﴿خالدين فيها حسُنت مستقراً ومقاماً﴾[3] ، وقوله : ﴿ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون﴾[4] وقوله تعالى أيضاً : ﴿إنها ساءت مستقراً ومقاماً﴾[5] ، وكذلك قوله - عز من قائل - : ﴿كبُرت كلمةً تخرج من أفواههم﴾[6] .

فهذه الجمل كلها تدل على المدح والذم بوضوح وللإبهام أثر فيها ؛ وذلك لأن الأفعال التى بدئت بها نقلت[7] لإنشاء هذين المعنيين وترتب على هذا حاجتها لتوضيحهما ، وهو ما تم من خلال التمييز الرافع لإبهام نسبة العلاقة بين الفعل والفاعل . ومن هذا المنطلق جاءت الجمل هنا على نمط الصورة الثانية لجملتى نعم وبئس المشتملة على تمييز منصوب ، نعنى بذلك صورة (نعم رجلاً محمد) ، وهذا المجيء ورد تام الاتفاق فى قوله تعالى : ﴿ ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ حيث التشابه هنا تام فى وجود عناصر الجملة وترتيبها ، وأما فى الآيات الأخرى التى ذكرناها ، فالتشابه مع نمط هذه الصورة فيه قدر من الاختلاف يتمثل فى وجود الفاعل ـ ظاهراً كما فى " أولئك " ، أو مضمراً كما فى الأمثلة الأخرى - ووجود التمييز كذلك ، مع عدم وجود المخصوص بالمدح أو الذم على الطريقة التى ورد بها مع صورة نعم وبئس .

---

(١) انظر : شرح الرضى ٤/٢٥٥ .
(٢) سورة النساء: الآية ٦٩ .
(٣) سورة الفرقان: الآية ٧٦ .
(٤) سورة الأعراف :الآية ١٧٧ .
(٥) سورة الفرقان: الآية ٦٦ .
(٦) سورة الكهف: الآية ٥ .
(٧) انظر كلام المكبرى فى إعراب " فساء قريناً " فى قوله تعالى : ﴿ ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً ﴾ (النساء ٣٨) : إملاء ما من به الرحمن ١/١٨٠ وانظر أيضاً : معانى القرآن للفراء ١/٢٦٧ - ٢٦٩ (تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠م) .

وأما النوع الثانى، مما يشبه جملتى نعم وبئس فهو يشمل الجمل السماعية التى تدل على مدح وتعجب نحو : لله دره فارساً ، وحسبك به حافظاً ، وويحه رجلاً، يقول سيبويه موضحاً ما فى مثل هذا من إبهام مصحوب بالتفسير : « ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت " ويحه " فقد تعجبت وأبهمت ، من أىّ أمور الرجل تعجبت ، وأى الأنواع تعجبت منه . فإذا قلت فارساً وحافظاً فقد اختصصت ولم تبهم ، وبينت فى أى نوع هو »[1] . ويقول أيضاً : « وحسبك به رجلاً مثل (نعم رجلاً) فى العمل وفى المعنى ؛ وذلك لأنهما ثناء فى استيجابهما المنزلة الرفيعة »[2] .

وأما النوع الثالث : فهو خاص بجملة " كفى " التى تدل على مبالغة فى صفة أو ذات نحو قوله تعالى : ﴿ فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ﴾[3] ، وقوله : ﴿ وكفى بالله وكيلاً ﴾[4] ، وقوله تعالى أيضاً : ﴿ وكفى بجهنم سعيراً ﴾[5] .
والذى جعلنا نعد هذا الاستعمال مشابهاً للجمل الأصلية للمدح والذم أمران، أولهما: أن طريقة تركيبه تشبه تركيب جملتى (نعم وبئس) خاصة التركيب المشتمل على منصوب ، والثانى: هو أن المبالغة قريبة من معنيى المدح والذم ، ومن الواضح أن هذه المبالغة تكون فى هذين المعنيين ، كما أننا نود أن نشير أيضًا إلى أن هذا الاستعمال ورد كثيراً فى القرآن الكريم ، وقد تحدثنا عنه من قبل وذكرنا أن النحاة رجحوا أن يكون المنصوب فيه تمييزاً لكونه أكثر مناسبة للمعنى .

نستطيع من خلال هذا التحليل إذن ، أن نلخص أهم آثار الإبهام فى جمل المدح والذم وما يشبهها ـ وهو فى مجمله تركيبى ـ فى أن مجىء الإبهام متبوعاً بالتفسير بعده ، يعد غرضاً دلاليا مهما له أثره فى تأكيد المعنى ، وهذا يؤدى إلى تأخير رتبة المخصوص بالمدح أو الذم كما اتضح مع " نعم " و " بئس" و" حبذا " ، وأنه فى سبيل أداء هذا المعنى يقتضى تركيب الجملة كثيراً وجود وظيفة نحوية

(١) الكتاب ٢/١٧٤ .
(٢) السابق ٢/١٧٦.
(٣) سورة يونس: الآية ٢٩ .
(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣ .
(٥) سورة النساء: الآية ٥٥ .

منصوبة هى التمييز غالباً ـ كما بينا ـ وقد تكون هذه الوظيفة حالاً ، بناء على ما تستوجبه بعض المواضع أو بناء على توجيه بعض النحاة . والأمر المهم أن هذه الوظيفة لها نصيب وافر فى التفسير وفى معنى الجملة عموماً .

ولعل من أهم النتائج التى يؤدى إليها العرض السابق أيضاً أننا من الممكن أن ندرك أن تراكيب المدح والذم الأصلية رغم أنهامسكوكة محفوظة ، فإنه يوجد فيها إلى جانب ذلك قدر من المرونة والتنوع ؛ فأما المرونة فتتمثل فيما قيس من الأفعال على (نعم وبئس) مما يسمح بصياغة جمل مشابهة لجملهما وقد ذكرنا أمثلة كثيرة لهذا ، وأما التنوع فيوجد فى النوعين الأخيرين من الجمل التى أشرنا إليها .

ثالثا - التمييز:

لعلنا من خلال ما سبق ـ وخاصة عند الحديث عن تقسيم الإبهام وتحديد مواضعه ـ أدركنا أن التمييز من أهم الوظائف النحوية المترتبة على الإبهام وأنه أكبر الوظائف التفسيرية له . ونحن فى هذا الموضع سنحاول أن نفصل بعض جوانب التمييز التى تحتاج إلى إيضاح ، ويتمثل هذا فى: تقسيمه وحالته الإعرابية والعلاقة بينه وبين الحال فى تفسير الإبهام .

أ.تقسيمه:

فأما فيما يتصل بتقسيم التمييز فهناك تشابه واضح بين تقسيمنا للإبهام وتقسيم التمييز عامة ؛ فنحن قد ذكرنا أن الإبهام قسمان : إبهام مفرد وإبهام تركيبى ، والتمييز ينقسم قسمين كذلك : تمييز ذات أو مفرد وتمييز نسبة أو جملة . ولعل هذا التشابه يرجع إلى العلاقة القوية بين هذين الطرفين ، وهذا ما يتضح فى تعريف ابن الحاجب للتمييز وتحديد قسميه حيث يقول : « التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة »[1] .

(١) شرح الرضى ٢/٥٣ .

فأما تمييز الذات أو المفرد ، فيشمل نوعين كبيرين من أنواع أسماء الإبهام المفرد هما : الأعداد وكناياتها والمقادير وأشباهها ، وقد عرفنا أن الأصل فى تمييز هذه الأنواع النصب ، ولكنه يجوز فى كثير من المواضع أن يأتى مجروراً بمن أو الإضافة .

وأما تمييز النسبة أو الجملة فهو ما يرفع إبهام نسبة بين طرفين ، والإبهام بهذا المفهوم يمثل أحد الركنين الأساسيين لما سميناه بالإبهام المركب . وقد وصف تمييز النسبة هذا بأنه تمييز جملة لأن النسبة المبهمة ترتبط غالباً بالجملة وتكون متعلقة بأحد طرفى الإسناد على الأقل إن لم تتعلق بالطرفين معاً ، ولكن الصواب الذى نراه ـ بناء على تفصيل ابن الحاجب والرضى [1] ـ أن يكتفى فى وصف هذا التمييز بأنه نسبة ؛ لأن النسبة المبهمة كما تكون فى الجملة تكون أيضاً فيما يشبه الجملة والإضافة .

فمن أمثلة هذا التمييز فى الجملة ـ والتحويل يكون واضحاً فيها غالباً ـ نحو: طاب زيد نفساً ، والتمييز هنا محول عن الفاعل وقد فسر النسبة المبهمة بين الفعل والفاعل ، وقد يفسر هذا التمييز النسبة المبهمة بين الفعل والمفعول فيكون محولاً عن المفعول ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [2] ونحو : ما أحسن زيداً أدباً ، وكذلك قد يفسر النسبة المبهمة بين المبتدأ والخبر فيكون محولاً عن المبتدأ نحو : زيد أفضل منك علماً ، ولكن أحياناً يكون تمييز النسبة فى الجملة غير محول أو ـ على الأقل ـ غير واضح التحويل ، ويشمل هذا غالباً التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب نحو : أكرمْ بزيد أباً ، وما أحسن محمداً أخاً ، ولله در على فارساً ، وحسبك بعمرو ناصراً ، وكفى بالأدب جمالاً [3] .

وأما تمييز النسبة فيما يشبه الجملة فمن أمثلته ـ ويكون غالباً فى الصفة المنسوبة إلى معمولها ـ نحو : زيد متفقئٌ شحماً ، وعمرو طيب أباً . وقد جعل

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق د . موسى بناى العليلى (بغداد ـ مطبعة العانى ـ ١٩٨٣م) ١/٣٥٠ وشرح الرضى ٢/٦٣ ، ٦٤ .

(٢) سورة القمر: الآية ١٢ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١/٣٩٧ ـ ٣٩٩ .

الرضى من هذا نحو : لله در على فارساً ، لأن فيه معنى الفعل كالصفة . ومثال تمييز النسبة فى الإضافة نحو : يعجبنى طيبه أباً [1] . ونحن نرى أن نحو : هذا مالك ذهباً ، من الممكن أن يكون الأولى فيه أن يعد من تمييز النسبة فى الإضافة كالمثال السابق ، وهذا يدفع الخلاف الواقع فيه عند النحاة بين كونه حالاً وكونه تمييز مفرد [2] .

وحكم تمييز النسبة النصب ويجوز جر غير المحول منه بمن ، ومثال ذلك : أكرم بزيد من أب ، وحسبك بعمرو من أخ ، ولله درّ على من فارس ، ومن هذا قول السفاح بن بُكَيْر :

يا سيداً ما أنت من سيدٍ   موطأ البيت رحيبِ الذراعْ [3]

ويهمنا فى هذا الموضع أيضاً أن نبين نوع التمييز مع (نعم وبئس) خاصة ، وبعد الضمير فى نحو : ياله رجلاً ، ويالها قصةً ويالك رجلاً ، وما أحسنها فعلة ، ولله دره رجلاً جاءنى .

فأما فيما يتعلق بالتمييز مع الضمير كما فى هذه الأمثلة ، فالرضى محقاً يرى أنه يكون عن مفرد ما دام الضمير على إبهامه لم يعرف المقصود منه ، وأما إذا عرف المقصود منه برجوعه إلى سابق أو بالخطاب لشخص معين، فالتمييز عندئذ يكون عن النسبة وذلك نحو : لقيت زيداً فلله دره رجلاً ، ونحو : قاتلك الله شاعراً [4] .

وأما التمييز مع نعم وبئس كما فى نحو : نعم رجلاً زيد ، ففى هذه المسألة رأيان ، الأول للرضى ويرى أنه تمييز مفرد عن الضمير المبهم فيهما كما فى هذا المثال [5] ، والرأى الثانى لبعض النحاة ـ كابن هشام ـ ويرون أن التمييز فى هذا الموضع تمييز جملة أو نسبة شبيه بالمنقول عن الفاعل [6] . ونحن نرى أن هذين الرأيين كليهما صحيحان ، وإن كنا نميل إلى الأخذ بالرأى الثانى ، وخاصة أننا إذا

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٥٠ وشرح الرضى ٢/٦٤ .

(٢) انظر : حاشية يس على شرح التصريح ١/٣٩٦ ، ٣٩٧ وشرح الأشمونى ٢/١٧١ ، ٢٠٣ .

(٣) انظر : المفضليات للمفضل الضبى ٣٢٢ ، ٣٢٣ وخزانة الأدب ٦/٩٥ ، ٩٦ وشرح التصريح ١/٣٩٩ .

(٤) انظر : شرح الرضى ٢/٥٩ ـ ٦١ وهمع الهوامع ٤/٦٩ .

(٥) انظر : السابق ٢/٦٠ ، ٦١ .

(٦) انظر : شرح التصريح ١/٣٩٩ وهمع الهوامع ٤/٦٨ ، ٦٩ .

نظرنا إلى الجملة سنجد أن النسبة فى الحقيقة بين الفعل والمخصوص بالمدح أو الذم الذى هو المقصود من هذه الجملة . وبهذا الاعتبار ، فإذا قيس هذا الكلام على المواضع التى يأتى فيها التمييز مع الأفعال الأخرى التى تدل على المدح والذم وما يشبههما ، فسنجد أن التمييز فى معظمها تمييز نسبة أو جملة ، وهذا يؤكد ما قلناه من قبل من أن الإبهام فيها تركيبى فى مجمله .

ب - حالة التمييز الإعرابية:

من المسائل المهمة المتصلة بأثر التمييز فى تفسير الإبهام أنه بالرغم من أن أغلب أحوال هذا التمييز أن يكون منصوباً ، فإنه - كما مر - يأتى مجروراً بمن أو الإضافة كثيراً فى مواضع معينة ، والجر بمن يأتى مع تمييز المفرد والنسبة ، والجر بالإضافة خاص بتمييز المفرد ، وهذا يعنى أن الاسم المجرور بإحدى هاتين الطريقتين يسهم بنصيب غير قليل فى تمييز نوعى الإبهام المذكورين هنا إلى جانب الاسم المنصوب . وفى هذا السياق نشير إلى أن إحدى الدراسات اتخذت من التبادل فى هذا الموضع بين النصب والجر دليلاً على التقارب الشديد بين هاتين الحالتين .[1] وعلى أى الأحوال فالذى يعنينا من ذلك هنا أن النصب والجر شكلان مختلفان لمعنى نحوى واحد هو تفسير إبهام سابق لذات أو نسبة ، وأن رفع الإبهام كما يحدث بالنصب يتم أيضاً بالجر بالإضافة أو بمن[2] ، ويؤكد هذا جواز التبادل بين هذه الحالات الثلاث فى أكثر من موضع كما ذكرنا .

وإذا كان الجر بمن - كما يبدو - له مواضع كثيرة يستعمل فيها ، فهذا لا يقلل من أهمية الإضافة فى هذا الشأن لأن ثمة موضعاً مهمًا تستعمل فيه وحدها دون النصب والجر بمن ، ويتمثل هذا الموضع فى تمييز بعض الأعداد كما فى : ثلاثة كتب وألف رجل . ومما يتصل بهذا أن النظر إلى التمييز فى نحو : هذا خاتمٌ حديداً ، يؤدى إلى فهم هذه المسألة بصورة أكثر وضوحاً ويؤكد أثر الإضافة المهم .

والذى نريد أن نبينه فى هذا الصدد ، أن من مواضع تمييز المفرد التى ذكرها النحاة التمييز الذى يعد أصلاً لمميَّزه ، ويعرف بأنه يصح إطلاقه على هذا

(١) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٢٥٦ - ٢٦٦ .

(٢) انظر : العوامل المائة النحوية ٣٠٨ .

المميَّز وذلك نحو : هذا خاتمٌ حديداً ، وبابٌ ساجاً ، وثوب خزاً ، وسوار ذهباً ، فمثل هذا التركيب أجيز فى الاسم الأخير فيه ثلاثة أوجه هى :

النصب والإضافة والإتباع ؛ فأما النصب فالصحيح أنه على جعله تمييزاً لما فى الاسم السابق عليه من إبهام واحتمال الأنواع المختلفة ، وقد قيل أيضاً إن النصب فيه على الحالية ، وهذا فى نظرنا لا يجوز لأنه مسبوق بنكرة فينبغى أن تُقيِّد الحالية - إن أجيزت - بكون المبهم هنا معرفة[1] . وأما الإضافة فهى الوجه المرجح على الوجهين الآخرين عند النحاة ، بل هى - وهذا ما نود أن نبينه هنا - مرجحة أيضاً على التمييز على وجه الخصوص ، يقول الرضى فى تعليل هذا : « والخفض (أى على الإضافة) فى هذا أكثر منه فى المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز ، ونصب التمييز نص على كونه مميزا وهو الأصل فى التمييز ، بخلاف الجر فإنه علم الإضافة ، فهو فى غير المقدار أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن الخفة مع الجر أكثر لسقوط التنوين والنونين بالإضافة »[2] . ولعل قول الرضى " إن نصب التمييز نص على كونه مميزاً " - وهو يرتبط بقوة بما كان إبهامه أكثر - لعل هذا يفسر لنا قلة استعمال الإضافة والجر بمن فى التمييز بالمقارنة بالنصب ، على الرغم من أهمية أثرهما وفاعليتهما التى أشرنا إليها .

بقى إذن أن نذكر أن الإتباع فى مثل هذا الموضع السابق - وقد ذكرنا ذلك من قبل - إنما يكون على تأويل الاسم الجامد بالمشتق وجعله نعتاً ، والتقدير على هذا فى المثال الأول : خاتم معمول من حديد . ونرى أن هذا التأويل للإتباع يجعله مقبولاً . ومع هذا نود أن نشير أخيراً إلى أن الاستعمال القرآنى لهذا الاسم المميَّز ورد مجروراً بمن ، إلى جانب جره بالإضافة التى ربما تكون أقل من الجر بمن ؛ فمثال الجر بها قوله تعالى : ﴿ يُحلَّوْن فيها من أساور من ذهب ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿فلولا أُلقي عليه أسورةٌ من ذهب﴾[4] . ومثال الإضافة - وفيه أيضاً الجر بمن - قوله

(١) انظر : الكتاب ١١٨/٢ وحاشية يس ٣٩٦/١ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٥٧/٢ وانظر : همع الهوامع ٦٥/٤ ، ٦٦ وحاشية يس ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ .

(٣) ورد هذا فى أكثر من موضع ، ومن ذلك : سورة الكهف: الآية ١٣ وسورة الحج: الآية ٢٣ .

(٤) سورة الزخرف: الآية ٥٣ .

تعالى : ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾[1] .

جـ - العلاقة بين التمييز والحال فى تفسير الإبهام :

أشرنا من قبل إلى أن الإبهام كما يتطلب التمييز فإنه يقتضى الحال كذلك ، وكلاهما معاً - بصفة عامة - فى الغالب منصوبان ، وقد عرفنا أن الحال كتمييز النسبة ، كلاهما ناتج عن الإبهام التركيبى ، ونحن فى غنى عن أن نقول إن هذا يدل على التقارب الشديد بين هاتين الوظيفتين ، لأن ذلك من الأمور الواضحة التى تؤكدها الأمثلة العديدة المتداخلة بينهما والتى مرت فى مواضع مختلفة . ولكن الذى نريد أن نؤكد عليه هنا ، أن نبين الفرق بين دلالتى الإبهام السابق لكل منهما حتى يساعدنا هذا أكثر على محاولة الفصل بينهما خاصة فى المواضع التى يحدث فيها لبس .

ولكى نوضح ذلك ننبه - كما ذكر النحاة وأشرنا من قبل - إلى أن الحال مفسرة لإبهام الهيئات ، وهذه من شأنها غالباً أن تكون أموراً متغيرة ، والمقصود بالهيئة هنا الصورة المحسوسة كما فى : ذهب محمد كسلان ، أو الصورة المعنوية كما فى : تكلم على صادقاً ، أما التمييز فهو يفسر إبهاماً متأصلاً فى ذات أو نسبة[2] ، وعلى هذا فالإبهام إذا كان للهيئة فالمنتصب حال ، وإذا كان للذات أو النسبة - بهذا المفهوم - فالمنتصب تمييز .

ولعل من أوضح الأمثلة على هذا قوله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾[3] ؛ فحافظاً - رغم أنه مشتق - الأقوى والأشهر فى إعرابه أنه تمييز ؛ وذلك لأن الإبهام الذى تفسره هذه الكلمة المنصوبة هنا إبهام نسبة لا هيئة ، يؤكد هذا ثلاثة أدلة : الأول : أن تركيب هذا المثال يشبه التراكيب التالية المشتملة على إبهام نسبة وتمييز : (هو خيرهم رجلاً - لله دره فارساً - هو أشجع الناس رجلاً)[4] . والدليل الثانى : إمكان الجر قراءة وقياساً - والجر كما عرفنا شريك للنصب فى أداء معنى

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٢١ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٤٦١/١ وحاشية الصبان ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ .

(٣) سورة يوسف: الآية ٦٤ .

(٤) انظر : الكشاف للزمخشرى ٤٨٥/٢ ، وشرح الرضى ٧٣/٢ .

التمييز - فقد قرأ الأعمش « خيرُ حافظٍ » على الإضافة ، كما يجوز أن تقدر فى غير القراءة : خيرٌ من حافظ وخيرُ حافظ[1] . والدليل الثالث : أن إعراب هذه الكلمة حالا - كما أجاز الزمخشرى وغيره - ليس بجيد لما فيه من تقييد الخيرية بهذه الحال ، ولذا أنكر هذا أبو حيان[2] .

وبناء على ما ذكرناه من اختلاف نوع الإبهام قبل الحال والتمييز، قيل إن اسم الإشارة والضمير غير مجهول الذات لا يفسرهما التمييز ، لأن إبهامهما أقل من إبهام غيرهما من المبهمات الأخرى كالمقادير مثلاً[3] ، ولهذا أنكر كثير من النحاة على الزمخشرى جعل الضمير فى قوله تعالى : ﴿ فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم ﴾[4] - مبهماً مفسراً بـ " عارضاً " على التمييز أو الحال[5] ؛ وذلك لأن الحال لا تفسر إبهام الذات - على افتراض أنها مبهمة هنا - كما أن الضمير المبهم لا يفسر بتمييز إلا مع " نعم " و " بئس " و " ربّ " غالباً كما أشرنا وليس من مواضعه مثل هذا . والصواب الذى يراه هؤلاء النحاة أن " عارضاً " حال من الضمير قبله (الهاء) ، على جعله عائداً على (العذاب) المفهوم من اسم الموصول (ما) فى قوله تعالى قبل هذا : ﴿ فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين ﴾[6] . وترتيباً على ما سبق أيضاً فقد أنكر ابن الحاجب أن تكون " مثلاً " تمييزاً لاسم الإشارة فى قوله تعالى : ﴿ ماذا أراد الله بهذا مثلاً ﴾[7] ، ولعل هذا يؤكد لنا ما سبق من ترجيح كونها حالاً[8] .

وإذن ، من خلال هذا نتأكد من أن تحديد نوع دلالة الإبهام السابق على الاسم المنصوب خاصة لها أثر كبير فى الفصل بين موقعى الحال والتمييز ، وهذا الأثر

---

(١) انظر : شرح الرضى ٧٣/٢ .

(٢) انظر : روح المعانى للألوسى ، ضبطه وصححه على عبدالبارى عطية (دار الكتب العلمية بيروت - ط١ - ١٩٩٤م) ١٢/٧ ، وإملاء ما من به الرحمن ٥٥/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٥٠/٢ .

(٣) انظر : أمالى ابن الحاجب ٦٦٤/٢ ، ٦٦٥ .

(٤) سور الأحقاف: الآية ٢٤ .

(٥) انظر : الكشاف ٣٠٧/٤ .

(٦) سورة الأحقاف: الآية ٢٢ وانظر : البحر المحيط ٦٤/٨ والأشباه والنظائر ٢٠١/٨ - ٢٠٦ .

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٦ .

(٨) انظر : أمالى ابن الحاجب ٦٦٤/٢ ، وراجع الحديث عن التمييز فى المبحث الأول - الفصل الثانى .

يبرز بوضوح عند تعذر الوصول إلى ذلك الفصل عن طريق قرينة الصيغة التى حللنا أثرها من قبل .

رابعاً - الظرف :

نستطيع أن نتبين أثر الإبهام فى الظرف عن طريق عرض هاتين المسألتين :

١ - ربط معظم النحاة بين إبهام الدلالة والنصب على ظرفية المكان خاصة ربطاً واضحاً ، حيث اشترطوا فيما ينصب على أنه ظرف مكان أن يكون مبهماً ، وعللوا هذا بأن دلالة الفعل على المكان دلالة محدودة لأنها عقلية لا لفظية ، أو بعبارة أخرى لأنها دلالة التزام ، أي أنها دلالة لا تؤخذ من اللفظ بل تستنبط من حيث إن كل فعل يقتضى - عقلاً - أن يكون له مكان . وهذا على عكس دلالة الفعل على الزمان ، حيث إنها دلالة لفظية أو دلالة تضمن لأن الفعل يدل عليه بلفظه والزمان أحد مدلوليه[(١)] . ولهذا لم يشترط النحاة فيما ينصب على أنه ظرف زمان أن يكون مبهماً - كما رأوا فى ظرف المكان - بل المبهم والمختص منه فى هذا سواء[(٢)] ، يقول الرضى موضحاً هذا : « واعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأن بعض الأزمنة الثلاثة ، مدلولُه ، فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره ، وأما المكان ، فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه ، بل دلالته عليه عقلية لا لفظية ، لأن كل فعل لابد له من مكان ، نصب من المكان ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل ، أى الأزمنة الثلاثة ، وهو غير المحصور منه والمعدود ، ووجه المشابهة : التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الأزمنة الثلاثة[(٣)] » .

وبناء على هذا فالمتفق على نصبه على ظرفية المكان عند معظم النحاة أربعة أنواع : الأول : الظرف المبهم كأمام ووراء ، والثانى : الظرف المعدود كفرسخ وميلين ، وقد أشرنا إلى أن هذا مبهم أيضاً ، والثالث : ما جرى مجرى المبهم باطراد ، وهو ما لا تختص ظرفيته بعامل نحو : هم قريباً منك وشرقيَّ المسجد ،

(١) خالف السهيلى النحاة فى هذا ، حيث رأى أن الفعل لا يدل بلفظه على الزمن ، ومن ثم فلا أثر للإبهام عنده فى نصب ظرف المكان لاتفاقه مع ظرف الزمان فى عدم دلالة الفعل عليه . انظر : نتائج الفكر ، ٦٦ ، ٢٩٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٤٣/٢ وهمع الهوامع ١٣٧/٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ .

(٣) شرح الرضى ٤٩١/١ .

وهو قربَ الدار ، والرابع : ظرف المكان المتفق مع عامله فى الاشتقاق نحو : جلست مجلس على[(١)] ، وهذا النوع متفق على ظرفيته ونصبه رغم أن المشهور فيه أنه مختص[(٢)] ، وذلك لقوة الدلالة على ظرفيته من جهتين : جهة الفعل الذى يدل على المكان التزاماً ، وجهة الظرف نفسه الذى يدل على المكان بصيغته[(٣)] .

فهذه الأنواع الأربعة - من وجهة نظر النحاة - يتعدى الفعل إليها بنفسه وتنصب على أنها ظروف مكان لأنها مبهمة أو شبيهة بالمبهمة ، وأما ما سواها من أسماء الأماكن المختصة ، فالأصل فيها أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر لعدم إبهامها[(٤)] نحو : جلست فى الدار وصليت فى المسجد وذهبت إلى السوق . وأما ما استعمل من هذا متعدياً إليه الفعل بنفسه وناصباً له ، وذلك كالأماكن المختصة مع الأفعال : دخل وسكن ونزل نحو : دخل الغرفة وسكن المنزل ونزل الحى - فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وللنحاة فى توجيهه آراء على النحو التالى :

(أ) أن يعرب المنصوب مفعولاً به على الأصل وعلى اعتبار الفعل متعدياً ، وهذا هو رأى الأخفش ومن وافقه كالمبرد[(٥)] .

(ب) أن يعرب المنصوب مفعولاً به على المجاز لا الأصل بعد التوسع بإسقاط الخافض ، وممن أخذ بهذا الرأى أبو على الفارسى وابن مالك[(٦)] .

(جـ) أن يكون الاسم منصوباً على الظرفية تشبيهاً للمكان المختص بغير المختص ، وعلى اعتبار الفعل لازماً الأصل فيه أن يتعدى بحرف الجر ولكن هذا الحرف حذف فى مثل هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، وهذا هو رأى سيبويه والجمهور[(٧)] .

(١) انظر : همع الهوامع ١٥٠/٣ - ١٥٤ .

(٢) انظر : مغنى اللبيب ٥٧٦/٢ وحاشية يس ٣٤١/١ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ١٣٠/٢ ، ١٣١ .

(٤) انظر : كشف المشكل فى النحو ٤٦٦/١ .

(٥) انظر : المقتضب ٣٣٧/٤ - ٣٣٩ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٠٠/٢ ، ٢٠١ وحاشية الصبان ١٢٦/٢ .

(٧) انظر : همع الهوامع ١٥٣/٣ والكتاب ٣٥/١ وارتشاف الضرب (طبعة د. النماس) ٢٥٣/٢ . ومن الجدير بالذكر أن هذه الآراء الثلاثة التى ذكرناها هنا يجعلها بعضهم أربعة . انظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٩٧/٢ .

وأرى أن هذا الرأى الأخير يرجحه قوة استدلال بعض من أخذ به على كون الفعل لازمًا [1]، كما أن الرأى الأول مما يرجحه يسره -ولهذا أيّده الأستاذ عباس حسن [2] - وأنه لا ينطبق عليه الشرط الدلالى للظرف انطباقًا كاملاً ، ونعنى بذلك تضمنه معنى (فى) باطراد [3]. وفى هذا دليل على شدة التقارب هنا بين وظيفتى المفعول به وظرف المكان .

وفى هذا الصدد نشير إلى أن هناك نوعاً آخر من ظروف المكان اختلف فى توجيهه ونصبه وهذا يتمثل فى الظروف من مثل : ناحية ومكان وجانب ، وداخل وخارج وجهة وظاهر وباطن ، ومثال ذلك : قابلته خارج الدار ، وودعته داخل المطار. وفى هذه الظروف رأيان : الأول أنها من المبهم ـ وهذا ما نأخذ به ـ لأنها تشبهه فى الشياع ، ولكن أصحاب هذا الرأى لم يتفقوا على نصبها ؛ فبعضهم لا يمنعه [4]، وبعضهم يمنعه ويوجب جرها [5]. والرأى الثانى أن هذه الظروف غير مبهمة ومن ثم فلا يجوز نصبها ، بل ينبغى أن تجر بفى [6]. والذى يميل البحث إليه قوة جواز النصب إلى جانب الجر بالحرف ، لدلالة مثل هذا على الظرفية [7]، ولكثرته فى الاستعمال الحديث .

ولعلنا بعد الحديث عن ربط النحاة بين الإبهام والنصب على ظرفية المكان ، وبعد ذكر المواضع التى بدت متعارضة مع هذا المفهوم ، لعلنا بعد هذا وذاك نستطيع أن نقول ـ وإن كنا لا ننكر أن أغلب ظروف المكان مبهمة وأن الإبهام أصل فى الظروف عامة ـ إننا لا ينبغى أن نربط بين الإبهام والنصب هنا بهذه الصورة

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ٤٩٢/١ ، ١٣٦/٤ ، ١٣٧ .
(٢) انظر : النحو الوافى ٢٥٣/٢ .
(٣) يفهم هذا الشرط من قول ابن مالك :
الظرف وقت أو مكان ضمنا (فى) باطراد كهنا امكث أزمنا
(٤) انظر : همع الهوامع ١٥١/٢ وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١٩٨/١ .
(٥) انظر : شرح الرضى ٤٨٩/١ .
(٦) انظر : حاشية الصبان ١٢٩/٢ .
(٧) انظر : النحو الوافى ٢٥٧/٢ .

الشديدة لدرجة أن يعد هذا شرطًا [1] لما ينصب على أنه ظرف مكان ؛ لأن هذا الإبهام كما لم يكن سببًا ولاشرطًا فى نصب ظرف الزمان ، فهو كذلك فى ظرف المكان ، والذى ينصب الكلمة على هذا النحو هو دلالتها على الظرفية وخلوصها لهذا المعنى المتمثل فى تضمنها معنى " فى " باطراد أو لا .

ولعل الذى يؤكد هذا أنه لا يُختلف فى نصب نحو : عندك وفوقه على الظرفية ، وذلك لأنهما لا يخرجان وظيفيًا ـ إلا فى حالة الجر ـ عن هذا المعنى ، ولكننا إذا نظرنا إلى " البيت " و " الغرفة " فى نحو : سكنت البيت ودخلت الغرفة ، فسنجد أن هاتين الكلمتين سيقع فى توجيه نصبهما خلاف ، وما سبب هذا إلا أنهما لا يخلُصان فى معنى الظرفية ، حيث إنهما من الممكن فى استعمالات أخرى أن يقعا فى موقع المبتدأ أو الخبر أو المفعول .... إلخ . ومعنى هذا أننا لا نرى للإبهام أثرًا واضحًا فى النصب على الظرفية عمومًا .

٢ - الإضافة : وتفصيل الكلام فيها أننا أشرنا من قبل إلى أنها تعد من أهم الطرق التى تكشف إبهام الظروف وتجعلها مختصة ، ويمكن القول بأنها أهم سمة تركيبية تتميز بها الظروف وخاصة أن معظمها أو كثيرًا منها إن لم يستعمل مضافًا فهو ـ على الأقل ـ يكون صالحًا لذلك ، والظروف من حيث الإضافة لها حالتان : فإما أن تضاف إلى المفرد ، وإما أن تضاف إلى الجملة .

فأما من حيث الإضافة إلى المفرد ، فمعظم ظروف الزمان المبهمة ـ بما فى ذلك المعدودة ـ يجوز أن تستعمل مضافة ، ومثال ذلك : سأقابلك وقت الصلاة ، يوم الثلاثاء ، وليلتى الأربعاء والخميس . وأما ظروف المكان المبهمة ـ وهى تمثل معظم ظروفه ـ فكلها تستعمل مضافة والإضافة تكاد تكون لها لازمة وهى أصل فيها ، ولا يتجرد عنها من ظروف المكان إلا المعدود وبعض الظروف الملحقة بالمبهمة فى بعض الاستعمالات نحو : هم قريبًا منك .

ولكى نزيد الأمر هنا وضوحًا وتفصيلاً ، نقول إن " قبلاً " و " بعدًا " ـ وهما من الظروف المشتركة بين الزمان والمكان ـ يلزمان الإضافة لفظًا ومعنى فى أكثر

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ٥٧٦/٢ .

الاستعمال لبيان المقصود منهما ، ولهما فى ذلك حالات أربع ، أولها : أن يصرح بالمضاف إليهما ويكونا معربين منصوبين نحو : جئت بعدك . وثانيها : أن يقطعا عن الإضافة لفظاً ومعنى قصداً للإبهام فينكرا ، ومثل هذا قول الشاعر :

ونحن قتلنا الأُسْدَ أسد شنوءةٍ   فما شربوا بعداً على لذةٍ خمرا[1]

وثالثها : أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه فيعربا من غير تنوين انتظاراً للمحذوف . ورابعها : أن يقطعا عن المضاف إليهما لفظاً وينوى معناه فيبنيا على الضم وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾[2] . أى من قبل الحوادث أو الغلبة وبعدها[3] .

ولعلنا نلاحظ من ذلك أن هذين الظرفين لا ينفكان عن الإضافة بصورة ما فى ثلاث من هذه الأحوال ، ولا شك أن الحالة الأولى ـ وهى الإضافة الصريحة ـ تمثل أغلب صور الاستعمال هنا . وإذا عرفنا أن الحالات الأربع السابقة بتفصيلها تصدق على الجهات الست وما يشبهها من الظروف نحو : خلف وقدام وأسفل ودون[4] ـ أدركنا أهمية الإضافة فى تخصيص ظروف المكان وخاصة أن هناك ظروفاً أخرى لا تستعمل إلا مضافة إضافة صريحة نحو : عند ولدَى ووسْط وبين ، بل إن الكوفيين يرون ـ وهذا لا يخلو من المبالغة ـ أن ظرف المكان المبهم غير المخصص لا يجوز نصبه على الظرفية لعدم إفادته وأنه لابد من تخصيصه بالإضافة أو غيرها ، وعلى هذا فنحو : " قداماً " و " خلفاً " فى مثل : قعدت قداماً لاخلفاً ، ليسا من الظروف عندهم بل هما منصوبان على الحالية[5] .

وأما إضافة الظروف إلى الجملة ، فإنها تكاد تكون خاصة بظروف الزمان ، وهى من هذه الناحية نوعان : ظروف واجبة الإضافة إلى الجمل ، وظروف جائزة الإضافة إليها .

(١) انظر : شرح الأشمونى ٢/٢٦٩ وشرح شذور الذهب : ١٠٥ .
(٢) سورة الروم: الآية ٣ .
(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ وهمع الهوامع ٣/١٩٢ .
(٤) انظر : همع الهوامع ٣/١٩٤ .
(٥) انظر : السابق ٣/١٥٢ .

فأما الظروف الواجبة الإضافة إلى الجمل فهى : إذ وإذا وحيث ولمّا[1] ، فإذ تضاف إلى جملة فعلية نحو قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ . . .﴾[2] ، أو اسمية نحو قوله تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾[3] . و" إذا " تضاف إلى جملة فعلية نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا ﴾[4] ، وفى جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية خلاف[5] . وأما " حيث " فهى ظرف المكان الوحيد الذى يضاف إلى الجملة ،[6] وإضافته إلى الفعلية أكثر من الاسمية ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[7] . وأما " لمّا " فهى تضاف إلى جملة وتقتضى جملة أخرى نحو قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾[8] . وأما الظروف الجائزة الإضافة إلى الجمل ، فيشترط فيها الإبهام ، وهذا يتحقق فى ظروف الزمان المبهمة غير المعدودة نحو : حين ووقت وزمان ويوم ، وإنما شرط الإبهام فيها لأن إضافتها تقاس على إضافة الظروف الأصلية فى الإضافة إلى الجمل كإذ وإذا .[9] والإضافة فى مثل هذه الظروف تكون إلى الجمل الاسمية والفعلية على السواء ؛ فمثال الاسمية قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾[10] ، ومثال الفعلية قول النابغة :

على حين عاتبت المشيب على الصبا   وقلت ألمّا أصحُ والشيب وازعُ[11]

ويتعلق بالإضافة هنا أن هذه الظروف يجوز أن تبنى ، ويكون البناء ـ كما ذكرنا ـ راجحاً إذا كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بفعل مبنى كما فى البيت

(١) انظر : شرح الرضى ٣/١٧١ ، ١٧٢ .
(٢) سورة مريم: الآية ١٦ .
(٣) سورة التوبة: الآية ٤٠ .
(٤) سورة سبأ: الآية ٤٣ والأحقاف الآية ٧ .
(٥) انظر : شرح الرضى ٣/١٧٢ .
(٦) انظر : الأشباه والنظائر ٣/١٩٤ .
(٧) سورة البقرة: ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٨) سورة الإسراء: الآية ٦٧ .
(٩) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٥٤ .
(١٠) سورة غافر: الآية ١٦ .
(١١) انظر : همع الهوامع ٣/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

السابق ، ويكون مرجوحا إذا كانت الجملة مصدرة باسم أو فعل معرب نحو قوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [1] ، فقد قرأ نافع " يوم " بالبناء على الفتح وقرأ الستة الباقون بالرفع والإعراب [2] . وينبغى أن يكون من الظروف المبهمة المضافة إلى الجملة أيضاً ما يبدو أنه مضاف إلى " إذ " نحو : يومئذ ، وساعتئذ ، فالإضافة فى الظاهر هنا إلى " إذ " ولكنها فى الحقيقة إلى الجملة المحذوفة المفهومة من السياق [3] ، وقد ورد فى نحو هذا جواز البناء أيضاً [4] .

وإلى جانب ما سبق ، هناك ظروف أخرى يجوز أن تضاف إلى الجمل فى بعض الاستعمالات ؛ ومن ذلك " بين " إذا لحقتها الألف أو (ما) وهى عندئذ تلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، وكذلك " بعد " إذا كفت بما [5] ، ومذ ومنذ إذا وليتهما الجملة الاسمية أو الفعلية [6] .

ولعلنا بهذا التفصيل نكون قد عرفنا أهمية الإضافة فى إزالة إبهام الظروف وتخصيصها ، وما يترتب على هذا من تلازمهما ومجيئهما فى صور متعددة ، وما ينتج عن ذلك من بناء أحياناً .

خامسا - التوابع :

تتضح العلاقة بين الإبهام والتوابع فى مواضع مختلفة أهمها مجىء تابع بعد اسم الإشارة عموماً فى النداء وغيره ، وتبدو حاجة اسم الإشارة إلى هذا التابع الذى يرفع إبهامه ويكون - على حسب الاشتقاق والجمود - نعتاً أو عطف بيان . تقول تبدو هذه الحاجة واضحة إذا قورن بالأسماء التى تنعت ؛ فإن الأسماء من حيث نعتها قسمان : قسم لا يُنعت ، ومنه الضمير لأنه فى الغالب من أعرف المعارف فلا

(١) سورة المائدة: الآية ١١٩ .

(٢) انظر : السبعة فى القراءات ٢٥٠ وهمع الهوامع ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ وشرح التسهيل ٢٥٢/٣ - ٢٥٥ .

(٣) انظر : شرح الرضى ١٧٧/٣ ، ١٧٨ .

(٤) انظر : أمالى ابن الشجرى ٦٨/١ وهمع الهوامع ٢٣٢/٣ .

(٥) انظر همع الهوامع ١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٦) انظر : السابق ٢٢٢/٣ ، ٢٢٣ .

حاجة لإيضاحه ، وقسم يُنعت ، ومنه العلم واسم الإشارة . غير أن العلم لا يُنعت به ، أما اسم الإشارة فينعت به [1] .

وهذا التابع الذى يأتى بعد اسم الإشارة لابد أن يكون مصحوب (أل) ، سواء كان اسم جنس نحو : رأيت هذا الفرس ، أو صفة مشتقة نحو : قرأت لذلك الكاتب [2] ، ويدخل فى هذا النطاق أيضاً الموصول ذو (أل) كالذى والتى [3] . وإنما جاز أن يتبع اسم الإشارة بالصفة المشتقة رغم أنه يكثر فى هذا الموضع الإتباع باسم الجنس [4] ؛ لأن الصفة المشتقة تُجعل فى هذا كالاسم [5] وخاصة إذا تعلقت ببعض الماهيات دون بعض كما فى : مررت بهذا الظريف ، بالإضافة إلى وجود سبب آخر لهذا يتمثل فى أن إبهام الذات ليس متأصلاً فى اسم الإشارة ، ومن ثم لم تشتد حاجته إلى اسم الجنس الذى يرفع مثل هذا النوع من الإبهام .

ومثال الإتباع لاسم الإشارة فى النداء : يا هذا الرجل ، ويا هذا الظريف ، وحكم اسم الإشارة هنا حكم (أىّ) فى أنه اسم مبهم وصلة لنداء ما فيه " أل " الذى يصبح تابعاً لازم الذكر ما دام هو المقصود بالنداء ، ولكن يجوز أن يقال : يا هذا ، ويكتفى باسم الإشارة إذا لم يكن وصلة لنداء غيره [6] .

سادسا - الندبة والشرط :

يتمثل أثر الإبهام فى الندبة والشرط فيما يلى :

١ - لا يجوز ندبة اسم الإشارة ولا الضمير ، لأنه لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكى يعرفها السامعون فيتحقق الغرض من الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب ، ولذا لا تندب النكرة أيضاً عند البصريين [7] ، ولا يندب كذلك

(١) انظر : شرح الأشمونى ٧٢/٣ ، ٧٣ والمقرب ٢٤٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٧/٢، ٨ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ٧٢/٣ والمبهمات الثلاثة : الضمير والإشارة والموصول ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٤) انظر : شرح الرضى ٣٧٧/١ .

(٥) انظر : المقتضب ٢٨٢/٤ ، ٢٨٣ .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، ٨ .

(٧) انظر : السابق ١٤/٢ ، ١٥ .

الاسم الموصول المبدوء بأل اتفاقاً . وأما غير ذلك من الأسماء الموصولة فيجوز ندبتها عند الكوفيين لأنها معارف بصلاتها ، ولكن البصريين أنكروا هذا لأنها وإن كانت تخصص بالصلة فإنها لاتخلو من إبهام ، حيث إنها تخصص بالجمل وهى نكرات[(١)] . وأجاز بعضهم ندبة الموصول إن كان مشهوراً بصلته نحو : وا من حفر بئر زمزماه[(٢)] .

٢ - يسهم الإبهام فى قيام الأداة بمعنى الشرط ، ويدل على هذا أن الأدوات غير الحرفية التى تؤدى هذا المعنى مبهمة وذلك مثل : من وما ، كما أن الظرفين " متى " و " أين " يستعملان اسمى شرط لإبهامهما ووقوعهما على كل زمان ومكان ، وشاهد " متى " قول سحيم بن وثيل الرياحى[(٣)] :

أَنَا ابْنُ جَلا وطَلاَّعِ الثَّنَايَا   مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى

ومثال " أين " - وتزاد فيها " ما " للتوكيد - قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[(٤)] . ويؤكد أثر الإبهام فى هذا أيضاً أن بعض الظروف لا يصح استعمالها فى الشرط إلا بعد تحقق شرط الإبهام فيها إذا كان فيها قدر من الإيضاح ، يقول السيوطى : « باب الشرط مبناه على الإبهام وباب الإضافة مبناه على التوضيح ، ولهذا لما أريد دخول " إذ " و " حيث " فى باب الشرط لزمتهما " ما " لأنهما لازمان للإضافة ، والإضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ ، فاشترطنا " ما " لتكفهما عن الإضافة فيبهما ، فيصح دخولهما فى الشرط حينئذٍ[(٥)] » .

* * *

(١) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف (المسألة ١٥) ٣٦٢/١ ، ٣٦٣ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٦٧/٣ وحاشية الصبان ١٦٨/٣ .

(٣) انظر : الأصمعيات ، اختيار الأصمعى ، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (دار المعارف - القاهرة - ط٥) ١٧ .

(٤) سورة النساء: الآية ٧٨ وانظر : شرح المفصل ١٠٥/٤ ، ١٠٦ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢١٥/١ وانظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، الجزء الأول ، تحقيق د. رمضان عبدالتواب وآخرين (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٦م ١٨٢) ١٤١ .

الفصل الرابع

أثر معنى الجنس وغيره من المعانى المختلفة

المبحث الأول
معنى الجنس

تعريف الجنس وتحديد أقسامه :

مصطلح " الجنس " يشترك النحو فى استعماله مع علمى المنطق وأصول الفقه ، وهو بالمنطق أكثر التصاقًا . وعلى الرغم من وجود قدر من الاشتراك فى معنى " الجنس " بين هذه المجالات الثلاثة ؛ فإن ثَمَّةَ اختلافًا واضحًا يوجد فى مفهومه لدى كلٍّ منها . فمعناه فى المنطق : « المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو ؟ » [1] . وهو فى أصول الفقه « عبارة عن كلىٍّ مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض دون الحقائق » [2] . وأما معناه فى النحو - وهذا هو الذى يعنينا - فالمشهور عند النحاة أن اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أو الماهية من حيث هى هى . وقد اختار ابن الحاجب أنه هو الموضوع « للماهية مع وحدة لا بعينها ، ويسمى فردًا منتشرًا » [3] ، أى أنه هو الموضوع للماهية مع مراعاة النظر إلى فرد مطلق غير محدد من أفراد هذه الماهية ، وبعبارة أخرى نقول إن اسم الجنس فى رأى ابن الحاجب هو « ما علق على شئ لا بعينه » [4] . ومثال ذلك: رجل وعلم ؛ فبناء على ما سبق ، كلٌّ من هذين خالٍ من أي دلالة أخرى غير حقيقة « الرجل » وحقيقة « العلم » ، وهذه الحقيقة بالنسبة للرجل - مثلاً - هى الذات باعتبار الذكورة والإنسانية .

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون ، تاليف الشيخ محمد على التهانوى ٣٠٤/١، وانظر : الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح نصير الدين الطوسى ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا (دار المعارف بمصر - ط٢ - ١٩٨٣ م) ٢٠٢.

(2) السابق٢٤٦.

(3) شرح التصريح ٢٤/١.

(4) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٦٨/١ وانظر : شرح الرضى ٢٧٩/٣.

ونستطيع أن نقول أن اسم الجنس بهذا المفهوم هو النكرة الدالة على الحقيقة أو الماهية ، فكلٌ منهما – فى رأينا – يصدق على الآخر ، وعلى الرغم من أن النحاة أدركوا هذا [1] ، فإن بعض المتأخرين حاول أن يفرق بين اسم الجنس والنكرة من منطلق أن « اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارًا [2] ، وأن كلاً من (رجل) و(أسد) يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين » [3] .

والصواب – فى نظرنا – فى هذا الأمر أنه لا خلاف بين النكرة بهذا المفهوم (أى بمفهوم دلالتها على الماهية) واسم الجنس ؛ حيث إن لفظهما ومدلولهما واحد وهو الحقيقة التى تصدق على كثيرين ، وأما من حيث إطلاق النكرة على اسم الجنس ، فهذا لأن النكرة تمثل فردًا منتشرًا من أفراد هذه الحقيقة ، ولأن هذا أيضًا من باب تمييز النكرة من المعرفة فى ذلك الشأن وتحديد درجة التعيين. ولعل هذا يدفعنا إلى أن نرجح تعريف ابن الحاجب السابق ، وهو أن اسم الجنس " ما علق على شىء لا بعينه " بشرط أن يكون المقصود بهذا الشىء هو حقيقة الذات أو ماهيتها . وبناءً على هذا فينبغى أن نتنبه أيضًا إلى أن الوصف المشتق يخرج عن نطاق اسم الجنس ، لأنه يدل على الصفة أو المعنى إلى جانب دلالته على الذات [4].

وأما فيما يختص بتقسيم اسم الجنس ، فإننا نرى أنه من الممكن أن يقسم على النحو التالى من خلال هذه الجوانب الثلاثة : الدلالة ، والعدد ، والتعيين.

١- فمن حيث دلالته ينقسم اسم الجنس إلى قسمين أساسيين : اسم عين واسم معنى. فأما الأول فهو ما يقوم بنفسه كفرس وشجر ، وأما الثانى فهو مالا يقوم بنفسه، ويقصد به المصدر وما يشبهه مما يدل على الحدث كأكل وضرب وسواد [5] . وفى هذا الصدد نشير إلى أن إحدى الدراسات فرقت بين اسم الجنس

(١) انظر : حاشية الصبان ١/١٣٥.
(٢) فى الأصل : والنكرة للفرد اعتبارى.
(٣) حاشية الصبان ١/١٣٦.
(٤) انظر : الأشباه والنظائر ١/١٣٧.
(٥) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/٦٨، وكتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تأليف يحيى بن حمزة العلوى اليمنى (دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٠ م) ٤٠/١ .

واسم العين وجعلت كلاً منهما قسمًا مستقلا ولم تجعل أحدهما – وهو اسم العين – أحد قسمى الآخر كما فعلنا ، وذلك بناء على أن اسم الجنس فى رأي هذه الدراسة هو الحقيقة التى تنتمى إليها أفراد ما ، وأما اسم العين عندها فهو الفرد المنتمى إلى هذه الحقيقة [1] ، ولعل الذى دفع هذه الدراسة إلى هذا أنها لم تدرك حقيقة العلاقة التى بيناها بين اسم الجنس والنكرة ، والتى تتمثل في أن الحقيقة أو الماهية التى يدل عليها اسم الجنس هى نفسها مدلول الفرد أو العين التى تدل عليها النكرة.

٢- ومن حيث العدد ينقسم اسم الجنس – في رأينا – إلى ثلاثة أقسام : مفرد واسم جنس إفرادى واسم جنس جمعى. فأما المفرد فهو الواحد الذى له جمع بالطريقة المعروفة للجمع نحو أسد وجبل ، وقد نقل الصبان عن بعض المحققين أنه سمى هذا " أحاديًا " [2] . وأما اسم الجنس الإفرادى فهو ما يدل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة ، ولا يمكن أن يكون له واحد من لفظه ولا معناه نحو : ماء وتراب وعسل وخل .

وأما اسم الجنس الجمعى فهو ما اشتهر بأنه يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده إما بالتاء فيه – وهذا هو الغالب – نحو : تمر وتمرة ، وشجر وشجرة ، وكلم وكلمة ، وإما بالتاء فى الجمع نحو : كمْأة وكمء وجبأة وجبء، وإما بياء النسب فى المفرد نحو : عرب وعربى وروم ورومى [3] . وإنما عرفناه بشهرته بالدلالة على أكثر من اثنين لأن اسم الجنس الجمعى فى الأصل « موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين فى نظر الواضع » [4] ، وعلى هذا يجوز أن يدل على المفرد والاثنين .

وينبغى أن نتنبه إلى أن اسم الجمع – كإبل وغنم – فى نظر النحاة لا يدخل فى هذه القسمة ؛ لأنه ليس من قبيل اسم الجنس ، وهو يختلف عن اسم الجنس

(١) انظر : أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ٤٠ – ٤٢ – ١٠٩ – ١٢٢ .
(٢) انظر : حاشية الصبان ١/٢٥ .
(٣) انظر : السابق ١/٢٥ وشرح التصريح ١/٢٤ – ٣٦ .
(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٠٢ .

الجمعى من جهات متعددة أهمها أن اسم الجمع موضوع لمعنى الجمع فقط ، أما اسم الجنس الجمعى فهو موضوع للماهية بصدقها على مشخصات مختلفة [1].

٣- وأما من حيث التعيين ، فينقسم اسم الجنس إلى ثلاثة أقسام أيضًا : نكرة، ومعرف بأل الجنسية ، وعلم جنس.

فأما النكرة فهى اسم الجنس المطلق الشائع فى أمته الذى لا يتقيد من حيث التعيين ، وذلك مثل : جمل وتفاح. وأما المعرف بأل الجنسية فهو اسم الجنس السابق متصلاً بأل الجنسية نحو " الإنسان " فى قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [2] . وأل الجنسية هذه ثلاثة أنواع : فإما أن تكون لاستغراق الأفراد ، وتعرف بجواز أن يخلفها " كل " حقيقة كما فى المثال السابق وكما فى قوله تعالى أيضًا : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ • إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [3] . وإما أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة فى المدح أو الذم ، وتعرف بجواز أن يخلفها " كل " مجازًا نحو : أنت الرجل علمًا ، أي أنت الكامل فى هذه الصفة. وإما أن تكون لتعريف الماهية ، وهى التى لا يخلفها " كل " لا حقيقة ولا مجازًا نحو " الماء " فى قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [4] ، وكذلك " اللحم " فى قولنا : كُل اللحم فإنه مفيد [5] .

وتعد " أل " الجنسية أحد نوعين أساسيين لأل المعرفة عامة ، والنوع الثانى المقابل لذلك هو (أل) العهدية .

وإذا كنا قد ذكرنا أن اسم الجنس النكرة يفيد معنى الجنس ، كما أن هذا المعنى يستفاد أيضًا من الاسم المعرف بأل الجنسية ؛ فما الفارق إذن بين هذين النوعين ؟

(١) انظر : السابق ٢٠١/٢ وشرح الرضى على الكافية ٣٦٧/٣ .
(٢) سورة النساء: الآية ٢٨ .
(٣) سورة العصر: ٢، ٣ .
(٤) سورة الأنبياء: الآية ٣٠ .
(٥) انظر : مغنى اللبيب ٥٠/١ . . .

تتمثل إجابة هذا السؤال فى أن النكرة تفيد أن الاسم بعض مجهول أو شائع من جملة ، أما المعرف بأل الجنسية ، فعلى الرغم من أنه يستفاد منه الشياع أو البعضية بقرينة ، فإن المراد منه فى الأصل الماهية مجردة ، يقول الرضى : «فالفرق بين ذى اللام والمجرد ، أن المجرد لأجل التنوين الذى فيه للتنكير ، يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة ، فمعنى اشتريت تمرًا ، ولقيت رجالاً : شيئًا من التمر وجماعة من الرجال ، بخلاف المعرف باللام (نحو : اشتريت التمر ، ولقيت الرجال) فإن المراد به الماهية مجردة عن البعضية (أى الشياع) ، لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشراء واللقاء ، فكأنك قلت : لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس »[1]. وهذا الفرق هو ما عبر عنه ابن هشام أيضًا بطريقة أخرى حين قال : « لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن ، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة ، لا باعتبار قيد » [2] .

ومما يزيد الحديث وضوحًا عن العلاقة بين المعرف بأل الجنسية والنكرة المفيدة لهذا المعنى – رغم ما ذكرناه من اختلاف بينهما – أن بعض الدراسات الحديثة ذكرت أن معنى الجنس يعد درجة متوسطة بين التعريف والتنكير ، وأن هذا المعنى فى اللغة العربية لا يوجد له مبنى مستقل يعبر عنه – كما فى اللغة الإنجليزية مثلاً – بل إن التعبير عنه مقسم بين الاسم الذى فيه " أل " والاسم الخالي منها ، أى النكرة [3] ، وقد يوجد فى بعض الاستعمالات الأخرى [4] . وربما يؤكد صواب هذا الرأى فى إثبات تلك الدرجة المتوسطة من وجهة نظرنا – وخاصة مع " أل " – ما نجده لدى نحاتنا من التردد فى وصف تعريف مصحوب أل الجنسية بين كونه فى اللفظ دون المعنى وكونه فى اللفظ والمعنى معًا ، وما يترتب على هذا من جعل الجملة بعده محتملة للوصفية والحالية [5].

(١) شرح الرضى ٢٣٩/٣ .
(٢) مغنى اللبيب ٥١/١ .
(٣) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ١٢٠ -١٢٢ .
(٤) انظر : التطور النحوى للغة العربية لبرجشتراسر ١٤٦ ، ١٤٧ .
(٥) انظر – مثلاً – : حاشية الصبان ١٠٣/١ ، ١٠٤ .

وأما القسم الثالث لاسم الجنس من حيث التعيين – وهو علم الجنس – فمثاله " أسامة " علمًا للأسد ، و " ذؤالة " علمًا للذئب. وهو يعد علمًا من نوع خاص، لأنه لا يختص بمسماه المحدد المعين شأن الأعلام المعروفة كزيد وعمرو ، بل يصلح لأن يطلق على كل أفراد جنسه ، ولذا فهو شديد الاقتراب من مفهوم اسم الجنس النكرة ، ولكنه يتميز عنه بأن علم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية للجنس ، أى أنه موضوع للحقيقة بقيد حضورها وتعينها فى الذهن ، وعلى هذا فإذا « أطلق على فرد من الأفراد الخارجية نحو : هذا أسامة مقبلاً ، فليس ذلك بالوضع ، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلىّ عقلى لجزئياته نحو قولهم : الإنسان حيوان ناطق ، فلفظ أسد – مثلاً – موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس فى الخارج على وجه التشريك ، وأسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة ، فإطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ... ولابد من كونه مجازًا فى الفرد الخارجى » (١) .

ومعنى ما سبق ، أن خلاصة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس النكرة من وجهة نظر النحاة تتلخص فى أن علم الجنس ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنًا، والتعين هو الملحوظ ، أما اسم الجنس فهو ما وضع للحقيقة من حيث صدقها على كثيرين والصدق هو الملحوظ (٢) .

وبناء على هذا أيضًا فلا اختلاف فى الحقيقة بين علم الجنس والمعرف بأل الجنسية ؛ إذ إن كلاً منهما يمثل طريقة لمعنى تعريف الأجناس، ومعنى هذا أن تعريف الجنس يتم بإحدى هاتين الطريقتين ، وذلك لأن التعريف كما يكون فى الأفراد ، يكون كذلك فى الأجناس (٣) . والفارق الوحيد بين هذين النوعين يتمثل فى أن علم الجنس دلالته على اعتبار التعين بجوهره ، والمعرف بأل الجنسية دلالته على ذلك بقرينة (أل) (٤) . ومن هنا ينبغى أن ينظر إليهما على أنهما يمثلان ما

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٣/ ٢٤٦ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ١/١٣٦ وشرح التسهيل ١/١٨٣ .

(٣) انظر : قرينة التعيين فى النحو العربى (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة – إعداد محمد عبد العزيز عبد الدايم –١٩٨٦ م) ١٧ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١/١٣٦ .

أشرنا إليه من درجة التعيين المتوسطة التى توجد بين التعريف والتنكير . وأما اسم الجنس النكرة، فعلى الرغم من أنه يؤدى معنى الجنس ، فإنه – فى رأينا – لا ينبغى أن يوضع فى هذه الدرجة من التعيين لما فيه من الشياع.

وقد ذكر النحاة أنواعًا عديدة وأمثلة مختلفة لعلم الجنس تتنوع بين الأعيان والمعانى ، وتختلف أيضًا بين الاسم والكنية . ومعظم أمثلة الأعلام المذكورة فى هذا الصدد تدلنا على أن هذا الباب يكاد يكون من الأبواب المحفوظة الثابتة فى النحو . ويمكن حصر هذه الأنواع فى الأقسام الخمسة الآتية :

الأول : أعلام جنسية للأعيان وهى للحيوان ، ومن ذلك : أسامة وأبو الحارث للأسد ، وأم عِرْيَط وشبَوة للعقرب ، وثعالة وأبو الحصين للثعلب ، وذؤالة وأبو جعدة للذئب ، وحُضاجر للضبع ، وابن دَأْية للغراب (١) .

الثانى : أعلام جنسية لمعان بعضها بمعنى المصادر نحو : برةَ وفجار وسبحانَ أعلامًا للبر والفجور والتسبيح ، وبعضها كانت فى الأصل صفات ثم صارت أعلامًا جنسية بالغلبة نحو : حَلاقِ وجَباذِ للمنية ، وحَياد وصمام للداهية ، وبعضها ليس واحدًا من هذين نحو : شعوب للمنية (٢) .

الثالث : أمثلة الأوزان إذا استعملت للأسماء وأريد بها جنس ما يوزن نحو : لا ينصرف " فُعَلُ " المعدول ولا " أفعلُ " إذا كان علمًا أو صفة (٣) .

الرابع : أعلام للأوقات ، وهى : غدوة وبكرة وعشية وفينة وسحر . فقد قيل إن هذه الظروف يجوز أن تمنع من الصرف على جعلها أعلامًا جنسية لمضمونها أو إذا خصصت بأيام معينة ، وعلى هذا تقول – بلا تنوين – : فلان يأتينا فينةَ ، أي الحين دون الحين ، وتقول : فينةً (بالتنوين) ، أى حينا دون حين . والمعنى واحد وإن اختلف التقديران (٤) .

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ١/١٣٧ .

(٢) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣/١١٢ ، ١١٣ ، ٢٤٧ .

(٣) انظر همع الهوامع ١/٢٥٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/١٨٣ وارتشاف الضرب (تحقيق د. النماس) ٢/٢٢٧ ، ٢٢٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٩ .

الخـامس : بعض الأعداد المطلقة ، وهى التى لم تتقيد بمعدود مذكور ولا محذوف وتدل على مجرد العدد ، وذلك نحو : ستةٌ ضعف ثلاثة ، وأربعة نصف ثمانية. وبعض النحاة – بناء على ذلك – يجيز فى هذا المنع من الصرف [1] .

ونحن نرى أنه إذا كان من الصعب إدراك معنى العلمية عمومًا فى أكثر من نوع من هذه الأنواع وكثير من الأمثلة – وخاصة الأعلام الجنسية المتعلقة بالظروف – فربما يكون مما يسوغ ذلك فى المقام الأول استعمالها فى اللفظ والحكم استعمال الأعلام قبل ملاحظة الدلالة التى ألصقت بها وهى أعلام . وحديث الرضى فى هذا الشأن يؤكد ذلك [2] . وأهم هذه الأنواع فى رأينا النوع الثالث وهو الخاص بأمثلة الأوزان ، وذلك لأنه أوثق اتصالاً بالاستعمال .

وإذا كنا بهذا قد بينا أقسام الجنس المختلفة والمبانى التى تؤدى هذا المعنى، فإننا نشير إلى أن ثمة موضعين آخرين يدلان على الجنس أيضًا مع الاستغراق هما : اسم لا النافية للجنس أيًا كان نوعه (أى نكرة أو مضافًا أو شبيهًا بالمضاف) ، والنكرة فى سياق النفى عمومًا ، أي النكرة الواقعة بعد النفى بصفة عامة حتى لو كانت مرفوعة كما فى قوله تعالى : ﴿لاَ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ﴾ [3] ، وكما فى قولنا (بالرفع) : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله .

ومعنى هذا أننا لا نسلم بما قيل من أن (لا) إذا جاء الاسم النكرة بعدها مرفوعًا ، فإن هذا يدل على نفى الوحدة دائمًا ولا يفيد الاستغراق كما هو الحال فى اسم لا النافية للجنس. وتعليل ذلك أن النكرة فى سياق النفى تدل دائمًا على العموم والاستغراق، وهذا هو الأصل، ولا يمنع ذلك أن تدل على الوحدة ، فهذا جائز غير أنه لا يكون إلا مع قرينة نحو : لا رجلٌ فى الدار بل رجلان [4]. ويؤكد هذا أن قوله تعالى : ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِى الْحَجِّ﴾ [5] قرئ ما بعد "لا" فيه

---

(١) انظر همع الهوامع ١/٢٥٤ –٢٥٥ .
(٢) انظر : شرح الرضى ٣/٢٤٦ ، ٢٤٧ .
(٣) سورة الطور: الآية ٢٣ .
(٤) انظر : شرح الرضى ١/٢٩٣ ، ٢٩٤ .
(٥) سورة البقرة: الآية ١٩٧ .

بالوجهين : البناء على الفتح والرفع [1] ، ولا يستطيع أحد أن يقول إن الرفع ليس مرادًا فيه معنى استغراق النفى والعموم [2] .

وكون النكرة فى سياق النفى تدل على استغراق الجنس ليس خاصًا بـ (لا) وحدها ، بل هو يسرى على النفي بـ (ليس) أيضًا ، ويدل على هذا ما ورد فى الحديث : « ليس صلاةٌ أثقلَ على المنافقين من الفجر والعشاء » [3] ، يقول ابن مالك : « وفى قوله : ليس صلاةٌ أثقل ، شاهد على استعمال (ليس) فى النفى العام المستغرق به الجنس ، وهذا مما يغفل عنه » [4] .

وينبغى أن نتنبه إلى أن الاسم المنفى الواقع فى الموضعين اللذين ذكرناهما هنا ، إذا كان جامدًا فهو يفيد الجنس والاستغراق ، وإفادته الجنس أصيلة فيه قبل النفى بناء على ما قلناه ، وعندئذ يكون الاستغراق وتأكيده هما ما يستفاد من النفى عندئذ. أما إذا كان هذا الاسم مشتقًا نحو : لا طالعًا جبلاً ضعيف ، فإنه لا يكون فى الأصل اسم جنس بالمفهوم الذى حددناه ، غير أن الاستغراق الذى يستفيده من النفى فى هذه الحال يلحقه بالدلالة على الجنس ، أى إن دلالته على الجنس هنا إنما تكون على سبيل الإلحاق لا الأصالة .

تأثير معنى الجنس:

يمكن أن نتناول تأثير معنى الجنس بأقسامه المختلفة من خلال المواضع التالية :

أولا - الدلالة على العدد والنوع:

يتضح أثر معنى الجنس فى الدلالة على العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) فى مواضع مختلفة، منها : المصدر وجملتا نِعْمَ وبِئْسَ.

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢/٨٨ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٥٢ ، ١٥٣ .
(٢) انظر : الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، لمراجع بالقاسم ٦٣٠ .
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٩ وقد ورد في "فتح الباري" بلفظ آخر . انظر : فتح البارى (كتاب مواقيت الصلاة) ٢/٥٣ .
(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٩ .

فالمصدر يرد مؤنثًا كما يرد مذكرًا على الرغم من دلالته على العموم والجنس اللذين يتطلبان التذكير ، وإنما جاز تأنيثه لأن المصادر أجناس للمعانى ، وكما جاز أن تؤنث أجناس الأعيان ولا حقيقة تأنيث فى معناها فيقال : غرفة ومِروَحة ؛ فكذلك أيضًا جاءت أجناس المعانى المصدرية مؤنثًا بعضها لفظًا لا معنى نحو : النجدة والموجدة والرشاقة والضئولة (١) .

وأما حكم المصدر من حيث دلالته على العدد ، فالأصل فيه ألا يثنى ولا يجمع لأنه اسم جنس يقع بلفظه على القليل والكثير كالماء والتراب ، ولكن يجوز تثنيته وجمعه فى حالتين : الأولى : إذا أريد الدلالة على اختلاف أنواعه نحو : قمت قيامين وقعدت قعودين (٢) ، وظننتُ بى ظنين مختلفين ، ومثال الجمع قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾ (٣) ، والأكثر عند قصد الدلالة على اختلاف أنواع الحدث المحض مع الجمع أن يسبق بلفظ (ضروب) فيقال : قتله ضروبًا من القتل ، وجهل ضروبًا من الجهل (٤) . والحالة الثانية لجواز تثنية المصدر وجمعه هى الدلالة على عدد مرات الحدث ، فيقال : ضربته ضربتين وثلاث ضربات، كما يدل على المرة الواحدة أيضًا بالتاء فيقال : ضربته ضربة .

وأما أثر معنى الجنس مع نِعْمَ وبِئْسَ من هذه الناحية ، فيتمثل فى التذكير والتأنيث ، حيث إن هذين الفعلين يجوز تذكيرهما مع الفاعل المؤنث ، أى أنه يجوز أن يقال : نِعْمَ المرأة هند ، بالإضافة إلى : نعمت المرأة هند. وإنما جاز التذكير لأن المراد بالفاعل هنا الجنس وهو مذكر ، أى أن التذكير فى هذا لاعتبار المعنى والتأنيث لاعتبار اللفظ (٥).

---

(١) انظر : الخصائص ٢٠٨/٢ .

(٢) انظر : اللمع فى العربية ١٣٢ .

(٣) سورة الأحزاب: الآية ١٠ وانظر : الكشاف ٥٢٧/٣ .

(٤) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٨٣/١.

(٥) انظر : شرح التصريح ٢٧٩/١ وشرح المفصل ١٣٦/٧ ، ١٣٧ .

ثانيا - التعريف والتنكير:

لقد ذكرنا أن اسم الجنس ينقسم من حيث التعيين إلى : نكرة ومعرف بأل الجنسية وعلم الجنس ، وسنتحدث فى هذا الموضع عن تأثير كون الاسم أحد القسمين الأخيرين (المعرف بأل الجنسية وعلم الجنس) دون أن نتحدث عن أثر النكرة فى ذلك ، لما لهذين القسمين من اهمية وتأثير واضحين.

(١) المعرف بأل الجنسية:

يتضح أثر كون الاسم معرفًا بأل الجنسية فى موضعين : توجيه التابع المفرد والجملة بعده ، وفى فاعل نعم وبئس .

فأما بخصوص الموضع الأول ، فمن حيث الأثر فى توجيه التابع المفرد ، فيتضح مع هذا التابع فى نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل هذا ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك ؛ فقد قال معظم النحاة إن التابع هنا (مثلك) و(خير منك) نعت وهو نكرة والمنعوت معرفة ، والذى سوغ هذا التعارض الظاهر فى رأيهم أن المنعوت معرف بأل الجنسية ، فتعريفه لفظى لأنه فى معنى النكرة فلا يكون هناك تعارض إذن (١) . ونحن نرى أنه لا تعارض حقًا ولكن من زاوية أخرى هى أن المنعوت معرف وتعريفه من نوع خاص ، حيث إنه من الدرجة المتوسطة بين التعريف والتنكير وهى تعريف الجنس ، وقد طابقه النعت فى المثال الأول بكونه – على الرغم من أنه مبهم – مخصصًا بالإضافة إلى الضمير ، وقد طابقه أيضًا فى المثال الثانى بكونه (أى النعت) فى تقدير (أل) ، لأن ما هو بمعناه لابد أن تأتى معه «أل» وهو : ما يحسن بالرجل الأفضل منك. وبهذا التقدير وتلك النظرة نحفظ لـ «أل» الجنسية ما تدل عليه من تعريف حتى لو كان محدودًا ، ومن ثم لا نوافق على إلغاء هذه الدرجة من التعريف بتقدير زيادة "أل" فى المنعوت فى مثل هذا كما ذهب إلى ذلك الأخفش (٢) .

---

(١) انظر : الكتاب ١٣/٢ وشرح الرضى على الكافية ٣٠٠/٢ .

(٢) انظر : الخصائص ٣ / ١٠١ .

ومن المسائل المتعلقة بتوجيه النعت المفرد التابع للمعرف بأل الجنسية أن بعض النحاة أجاز فى هذا النعت جمعه مع كون المنعوت مفردًا ، إذا كانت (أل) جنسية دالة على استغراق الأفراد ، وذلك لإفادتها الشمول ، وقد جُعِلَ من هذا قوله تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ [١] وكذلك قولهم : أهلك الناسَ الدينار الحمر والدرهم البيض [٢] . ونحن نرى أن مثل هذا يقبل على أنه يعد دليلاً على إفادة " أل " الاستغراق ولكنه لا ينبغى أن يعد ظاهرة قياسية لندرة أمثلته.

وأما أثر المعرف بأل الجنسية فى توجيه الجملة بعده فيتضح فى نحو قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ [٣] ، وقوله تعالى أيضًا : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [٤] ، وكذلك قولك : يعجبنى الزهر يفوح نشره. ونحن لا نتفق مع رأى النحاة الذين يجيزون فى مثل هذا أن تكون الجملة صفة وحالاً بناء على أن تعريف " أل " لفظى ومدخولها في المعنى نكرة [٥] ، وإنما الجملة هنا – فيما نرى – حال لأنها وإن وقعت بعد معرفة من نوع خاص لا يرقى إلى درجة التعريف التامة – نقصد تعريف الجنس – فهى معرفة متوسطة على كل حال لأن تعريفها تعريف للماهية المعينة [٦] . ويؤكد ذلك أننا لو وضعنا مفردًا فى موضع الجملة هنا فلا شك أن هذا المفرد سيكون حالاً وذلك نحو : يعجبنى الزهر فائحًا نشره .

وأما بخصوص الموضع الثانى – وهو أثر كون الاسم معرفًا بأل الجنسية مع فاعل نعم وبئس – فيتضح ذلك في أمور أهمها : أن فاعل نعم وبئس المعرف بأل يشترط أن تكون " أل " فيه هى الجنسية هذه نحو : نعم الرجل محمد ، ونعمت

---

(١) سورة النور: الآية ٣١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ وهمع الهوامع ١/٢٧٥ .

(٣) سورة يس: الآية ٣٧ .

(٤) سورة الجمعة: الآية ٥ .

(٥) انظر : الكشاف ٤/٥٣٠ وحاشية الصبان ١/١٠٤ وشرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف محيى الدين الكافيجى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة (دار طلاس – دمشق – ط١ ١٩٨٩ م) ٢١٤ -٢١٦ .

(٦) انظر : حاشية الصبان ١/ ١٠٣ .

الدار دارك [١] ، كما أن ما تدل عليه " أل " هذه من العموم هو الرابط بين المبتدأ والخبر ، على جعل المخصوص فى هذه الجملة مبتدأ مؤخرًا خبره جملة " نعم " الفعلية المقدمة عليه ؛ ففى المثالين السابقين " محمد " و " دارك " داخلان تحت عموم جنس " الرجل " و " الدار " وقد تحقق بذلك الربط ، وصار هذا بمنزلة الضمير العائد من الخبر على المبتدأ [٢] .

وإفادة معنى الجنس الربط هنا عن طريق " أل " مثل إفادة هذا المعنى عن طريق النفى بلا الجنسية كما فى قول الشاعر [٣] :

ألا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ ... سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلا صَبْرَا

فجملة " لا صبرا " وقعت خبرًا عن " الصبر " – على رواية رفعه [٤] – وهى خالية من ضمير يعود منها إلى المبتدأ ، وإنما جاز ذلك لأن اسم " لا " نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف بالألف واللام ، أى أن " صبرا " النكرة مشتمل على الصبر الأول ، « وإذا كان الاسم المعرف بالألف واللام نحو الرجل والإنسان ، قد استوعب الجنس ، فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفى فى قوله .... فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلا صَبْرَا ، والتنكير والنفى يتناولان من العموم ما لا يتناوله التعريف والإيجاب » [٥] .

(٢) علم الجنس :

يبين أثر كون الاسم علم جنس فى اختصاصه بأحكام لفظية معينة يمكن ذكرها على النحو التالى :

(أ) هناك أحكام عامة لأعلام الجنس تتمثل فى أنها « لا تضاف ولا يلحقها حرف التعريف ، وتوصف بالمعرفة دون النكرة ، وتجىء مبتدأ بلا شرط وصاحب حال ، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كثعالة للثعلب وكيسان للغدر» [٦] .

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ٢/٥٧٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧/١٣٤ .

(٣) انظر : خزانة الأدب ١/٤٥٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٣٨٦ .

(٥) أمالى ابن الشجرى ٦/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١/١٧٠ .

وفيما يختص بامتناع دخول حرف التعريف فمثال ذلك : ابن عرس ، فلا يقال : ابن العرس ، لأنه علم جنس. أما نحو : ابن لبون وابن مخاض ، فيجوز فيه التعريف بأل لكونه اسم جنس ، أي إنه يجوز أن يقال : ابن اللبون وابن المخاض [١].

(ب) أعلام المعانى الجنسية التى على وزن " فَعالِ " وصارت أعلامًا بالغلبة نحو " حلاق " و " جباذ " للمنية ، هذه الأعلام كانت فى الأصل صفات مبنية على الكسر لذا كان حقها بعد النقل إلى العلمية « الإعراب لأن الكلمة المبنية إذا سمى بها غير لفظها وجب إعرابها ، كما إذا سمى بأين ... لكنها بنيت لأن الأعلام الجنسية أعلام لفظية ... فمعنى الوصف باقٍ فى جميعها ، إذ هى أوصاف غالبة » [٢] .

(جـ) بقية أنواع علم الجنس الأخرى كلها تمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر كالتأنيث وغيره ، كما فى (ثعالة) والأعداد المطلقة كأربعة فى رأى بعض النحاة، والظروف - كغدوة - إن خصصت بوقت معين أو جعلت أعلامًا.

وأوضح هذه الأعلام اتصالاً بالمنع من الصرف أمثلة الأوزان . وهى - بصفة عامة - ضروب أهمها ثلاثة : الأول : أن تستعمل للأسماء ويراد بها جنس ما يوزن فعندئذ يكون حكمها حكم نفسها وتصير أعلامًا ، فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم تنصرف ، ومثال ذلك قولك : (فعلان) الذى مؤنثه (فعلى) لا ينصرف (كسكران) ، وكذلك قولك : (فاعلة) لا تنصرف معرفة (كما فى فاطمة) وتنصرف نكرة (كقائمة) ؛ ففى هذين المثالين لا يصرف " فعلان " ولا " فاعلة " لصيرورتهما علمين على هذين الوزنين مع وجود سبب آخر هو زيادة الألف والنون فى الأول ، والتأنيث فى الثانى . والضرب الثانى : أن تستعمل هذه الأمثلة للأفعال نحو : (ضَرَبَ) وزنه فَعَلَ ، وفى هذا يعطى الوزن حكم موزونه ويحكى . والضرب الثالث : أن تستعمل للأسماء ويراد بها حكاية موزون مذكور معها نحو : ضاربةٌ وزنها : فاعلةٌ، وعائشة وزنها : فاعلةُ ، والرأى الأكثر شهرة هنا - وهذا ما نأخذ به - حكاية حال الموزون فى الصرف وعدمه لا المنع دائمًا [٣] .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣٧/٤ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ١١٥/٣ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢٥٤/١ والخصائص ٢٠١/٢ وشرح الرضى ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ .

وينبغى أن نتنبه إلى أن هذه الأمثلة قد يكون حكمها مخالفًا لحكم الموزون من الناحية المشار إليها ، ويتضح هذا من المثال الذى ضربه ابن يعيش فى قوله : «أفعل إذا كان اسمًا نكرة فإنه ينصرف ، فلا ينصرف أفعل هذا لأنه فى موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإن كان الممثَّل (أى الموزون) منصرفًا نحو : أفكل وأيدع ، لأنهما اسمان نكرتان فليس فيهما علة سوى وزن الفعل » [١] .

ثالثًا - بعض الوظائف:

لمعنى الجنس أثر واضح فى توجيه استعمال ثلاث وظائف محددة على النحو الآتى :

١- المبتدأ:

يعد قصد الجنس من مسوغات الابتداء بالنكرة ، وبهذا وُجِّهَ " فعلٌ " فى قول ابن مالك :

بِتَـا فَـعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْـعَلِي ... وَنُونِ أَقْـبِلَنَّ فِـعْلٌ يَنْجَلِي

فقوله " فِعْلٌ يَنْجَلِى " مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بالنكرة (فعل) قصد الجنس، أى قصد الحقيقة من حيث هى فى ضمن بعض أفرادها من غير تعيين لهذا البعض [٢] . وهذا مثل قولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، وتمرة خير من جرادة [٣] .

٢- التمييز:

ذكرنا من قبل - إما صراحة وإما ضمنًا - المواقع النحوية التى يأتى فيها اسم الجنس - وهو يدخل في إطار الأسماء الجامدة - عند الحديث عن توزيع الوظائف بين الجمود والاشتقاق وما يتصل بذلك . وقد عرفنا من هذا أن التمييز يعد من أهم المواقع التى يرد فيها اسم الجنس ، ويؤكد هذا أن العلاقة بين التمييز

---

(١) شرح المفصل ٣٩/١ ، ٤٠ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٤٢/١ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ٤٧٠/١ .

- وخاصة تمييز المفرد - والمبهم قبله شبيهة بالعلاقة بين النوع والجنس بالمفهوم المنطقى ، أو - بعبارة أخرى - هى شبيهة بالعلاقة بين الأخص والأعم ، والأخص هنا - وهو النوع - الأصل فيه أن يكون " اسم جنس " بمفهوم النحو .

وهنا نود أن نشير إلى أن التمييز لأجل هذا المعنى ، أي كونه اسم جنس ، يجوز جره بـ (من) المبينة للجنس ، ونحن ذكرنا من قبل أن هذا يجوز فى معظم مواضع تمييز المفرد وفى تمييز النسبة غير المحول ، ومثال ذلك : عندى قدح من شعير ، وأكرمْ بزيد من أب . بل إننا بينا أن الجر بـ (من) أكثر من غيره فى بعض مواضع تمييز المفرد كما فى نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عليه أسورة من ذهب ﴾ (١) .

ومعنى ما سبق أن التمييز يمتنع جره بـ (من) هذه فى موضعين أساسيين : الأول : تمييز العدد النكرة المفرد كما فى نحو : هذه ثلاثون ورقة ، والثانى : تمييز النسبة المحول سواء كان محولاً عن مفعول أو فاعل أو مبتدأ . وإنما امتنع دخول (من) فى هذين الموضعين «لأن وضع (من) المبينة أن يفسر بها وبمصحوبها اسم ... سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب ، وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد، وفى المحول عن الفاعل والمفعول (وكذلك المحول عن المبتدأ) ، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور، وجاز دخولها فى غير ذلك لأن التمييز نفس المميز فى المعنى » (٢) . وبناء على هذا لا يجوز أن يقال : عمرو أكثر من على من فقه ؛ لأن (الفقه) ليس هو (عليًا). ولكن يجوز أن يقال : حسبك بعمرو من أخ ، ويا لك من رجل ، وذلك لأن (الأخ) و(الرجل) هما " عمرو " والمخاطب ، والاسم الثانى جنس للأول .

ومثل مجىء (من) لبيان الجنس بعد الاسم المميَّز المبهم مجيئها للسبب نفسه كثيرًا بعد (ما) و (مهما) الشرطيتين ، وهما بها أولى لإفراط إبهامهما ، ومثال

(١) سورة الزخرف: الآية ٥٣ .

(٢) شرح التصريح ١/٣٩٩ .

ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ (١) ، وقوله تعالى أيضاً : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٢).

٢- المنادى :

اسم الجنس يقع فى النداء نكرة مقصودة معينة نحو : يا ولد ، ويقع نكرة غير مقصودة نحو قول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدى. والرأى الصائب فى حذف حرف النداء مع النكرة غير المقصودة أنه لا يجوز ؛ لأن حذف حرف النداء لا يصح إلا إذا كان المنادى مقبلاً ومتهيِّئًا لما يقال له ، وهذا إنما يكون فى المعرفة دون النكرة، وعلى هذا فإجازة بعضهم - كما نقل دون تحديد - الحذف فى مثل ذلك ليست بشىء .

وأما اسم الجنس النكرة المقصودة أو المعين - ومثله اسم الإشارة عند النحاة - فلا يحذف منه حرف النداء عند البصريين ، وحجتهم أنه كالعوض من أداة التعريف فحقه ألا يحذف كما لا تحذف الأداة ، واسم الإشارة حمل على اسم الجنس فى هذا لمشابهته فى الإبهام . وأما الكوفيون - وقد وافقهم ابن مالك - فقد أجازوا الحذف فى هذين الموضعين واحتجوا بشواهد معينة منها فى اسم الجنس قولهم : افتد مخنوقُ ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا ، ومنها فى اسم الإشارة قول ذى الرمة (٣) :

إذا هملتْ عَيْنى لها قال صاحبى   بمثلكَ هذا لوعةٌ وغرامُ

ولكن البصريين تأولوا مثل هذا على الشذوذ والضرورة (٤) . ونحن نرى أن الحذف فى هذا الموضع - بعيدًا عن النظر إلى مقياس الكثرة والقلة - مرجوح وضعيف (٥) ، وإن كان مع اسم الجنس أكثر قبولاً لدلالة البناء على الضم فيه على كونه منادى .

(١) سورة فاطر: الآية ٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٣٢ وانظر : مغنى اللبيب ٣١٩/١ .

(٣) انظر : شرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى ١٣٦/٣.

(٤) انظر : شرح التصريح ١٦٤/٢ ، ١٦٥ وهمع الهوامع ٤٣/٣ ، ٤٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .

ومعنى ما ذكرناه أن اسم الجنس المنادى - سواء كان نكرة مقصودة أو غير مقصودة - الأصل فيه ألا يحذف منه حرف النداء ، والسبب فى هذا أن الحذف يؤدى إلى فوات الدلالة على معنى النداء وهو التوجه وقصد طلب الإقبال ، وذلك لما فى اسم الجنس النكرة عندئذ من شياع وعموم لا يتناسبان مع هذا .

★ ★ ★

المبحث الثانى
أثر المعانى المختلفة

المعنى يعد أحد قسمى القرائن التى تعين على تحديد المعنى الوظيفى للكلمة فى الجملة [١] ، كما أنه أساس مهم لتفسير عوارض التركيب وما يطرأ عليه من ظواهر كالحذف والتقديم والتأخير ، بل إنه الوسيلة الشاملة للتأويل والربط بين سطح الجملة وعمقها لتصحيح اللفظ المنطوق ، ونعنى بهذه الوسيلة الحمل على المعنى [٢] .

وإلى جانب هذا وذلك نستطيع أن نجد للمعنى بصفة عامة أثرًا واضحًا فى موضعين آخرين رئيسين :

١- تحليل الكلم تحليلا نوعيًا وتوجيه استعماله .

٢- الشروط وتحقيق الوظائف .

أولا - تحليل الكلم تحليلاً نوعيًا وتوجيه استعماله :

نقصد بالتحليل النوعى للكلم تحليل الكلمات بوصفها تنتمى إلى نوع معين من أنواع الكلم وما يترتب على هذا ، وذلك كالنظر إلى الكلمة بوصفها عَلَمًا - مثلا - أو كالنظر إلى الأفعال التى تشبه (كان) من حيث عملها وتأثيرها ، وما شابه ذلك .

والمسائل التى سنذكرها هنا فى هذا الصدد ليس ذكرها على سبيل الحصر، بل هى مجرد أمثلة سنحاول من خلالها معرفة أثر المعنى من هذه الزاوية، أى من حيث تحليل الكلم وتوجيهه وأخذه أحكامًا معينة مع توضيح علاقته بالوظائف

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١ وما بعدها.

(٢) انظر : النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ١٣٦، ١٣٧ ، ١٤٠، ١٤١ ، ١٦٠ .

النحوية . والمسائل والأمثلة التى اخترناها ونود أن نشير إليها يمكن عرضها على النحو التالى :

١- ضمير الفصل :

يلزم ضمير الفصل صيغة واحدة هى صيغة المرفوع ولا يتغير عنها مهما تغير إعراب ما قبله نحو : زيد هو الفاضل ، وعلمت زيدًا هو الفاضل . وإنما كان كذلك لأنه يؤتى به ليدل على أن ما بعده ليس تابعًا لما قبله بل هو خبر أو ما يشبهه ، وهو بهذا يماثل الحرف فى أنه يدل على معنى فى غيره ، ومن ثم أصبح لا محل له من الإعراب – ما لم يجعل مبتدأ – ولزم صيغة واحدة ، ولم يبق فيه تصرف لفظى إلا تغيره من حيث العدد والنوع والتكلم والخطاب والغيبة . ومثله فى هذا التصرف والتجرد عن معنى الاسمية والدخول فى معنى الحرفية كاف الخطاب اللاحقة لاسم الإشارة نحو : ذلك [١] .

٢- العلم :

وفيه مسائل كما يأتى :

(أ) على الرغم من أن التنوين دليل التنكير فلا تعارض بين تعريف الأعلام غير الممنوعة من الصرف وتنوينها كما فى : زيد وبكر ؛ وذلك لأن تعريفها معنوى لا لفظى حيث إنه يكون بالوضع [٢] .

(ب) إذا ثنى العلم أو جمع يزول التعريف العلمى ، لأن هذا التعريف كان بسبب وضع اللفظ للدلالة على مفرد معين ، والتثنية والجمع يزيلان هذا التحديد والتعريف ويكسبانه دلالتهما التى تعنى الاشتراك ، وهذا التغير المعنوى يؤدى إلى تأثر وتغير لفظيين يتمثلان فى أن ذلك التعريف الفائت فى العلم يُجبر باللام العهدية [٣] ، لذا فنحن نقول فى تثنية (محمد) وجمع (زيد) – مثلا – : هذان المحمدان ، وهؤلاء الزيدون .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١/ ١٦٨، ١٦٩ وشرح الرضى ٢/ ٤٦١– ٤٦٣ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٢٤٣ .

(٣) انظر: شرح الرضى ٣/ ٢٥٧، ٢٥٨ .

(جـ) الكلمة المبنية – سواء أكانت اسمًا أم فعلا أم حرفًا – إذا أريد بها حروفها ولفظها ، تصير اسمًا وعلمًا لذلك اللفظ وتتغير دلالتها ، ويصح الإسناد إليها ، ويكون لها أحكام لفظية على النحو الآتى :

١– الأكثر فيها عندئذ الحكاية كما فى هذه الجمل: « أينَ» : اسم استفهام ، و«ضربَ» : فعل ماض ، و «ليت»: حرف تمنٍّ [١] .

٢– يجوز فيها الإعراب كما فى « قيلٍ » و « قالٍ » فى قول ابن مقبل :

أصبح الدهر وقد ألوى بهم ... غيرَ تقوالك من قيلٍ وقالِ [٢]

٣– عند الأخذ بوجه الإعراب ، ينبغى أن يضعف الحرف الثانى من الكلمة إذا كانت ثنائية صحيحة أو معتلة ، وذلك حتى تصبح على أقل أوزان المعربات .

تقول : أكثرت من الكمّ والهلّ ، أى من قولك : كمْ وهلْ ، ومثل هذا تضعيف واو «لو» في قول أبى زبيد الطائى :

ليت شعرى وأين منّىَ ليتُ ... إن ليتًا وإن لوًّا عناءُ [٣]

والثنائى الذى ثانيه ألف تكثيره بزيادة ألف وقلبها همزة ، وذلك كقولنا فى «لا»: لاء [٤] .

(د) العلم إذا كان منقولا من لفظ مبدوء بهمزة وصل – أيا كان نوعه – تقطع همزته ، استنادًا لما ذكره الخضرى فى هذا الشأن [٥] . ومثل هذا : إنتصار وإنشراح وإعتماد أعلامًا على فتيات ، و(أل) علمًا على حرف التعريف ، ويوم الإثنين [٦] .

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ٣/ ٢٥٥، ٢٦٨ .

(٢) ومثل هذا مع جواز الأمرين (الحكاية والإعراب) : « إن الله ينهاكم عن قيل وقال» . انظر : الكتاب ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٣) انظر : المنصف لابن جنى ٢/ ١٥٣ .

(٤) ثمة تفاصيل أخرى غير مهمة تتعلق بهذا كله . انظر : شرح الرضى ٣/ ٢٦٨ وما بعدها .

(٥) انظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢/ ٧٥ .

(٦) انظر : النحو الوافى ١/ ٣٠٦ .

ولعل هذا التغير اللفظى عند النقل إلىّ العلمية يحثنا على ضرورة التنويه بأن ثمة نمطًا آخر من الألفاظ يظل عند صيرورته علمًا كما هو لا يتغير شكله، لأنه يتأبى على التغير ، ونعنى بذلك العلم المنقول من الجملة الفعلية خاصة ، لأنه يعرب على الحكاية ، ومن ذلك قولنا : جاء جادَ الحقُّ ، وقرأت قصيدة جميلة لتأبط شرًا .

٣- دخول الفاء فى خبر المبتدأ :

أجاز الأخفش دخول الفاء فى خبر المبتدأ مطلقًا على اعتبار أنها زائدة [١] . ولكن المشهور فى هذا عند النحاة أنه يجوز دخول الفاء فى خبر المبتدأ فى موضعين ، الأول : الاسم الموصول الذى صلته فعل أو ظرف أو جار ومجرور نحو : الذى يتفوق فله جائزة ، والذى عندك فهو ضيفى ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [٢] «وقوله عز من قائل: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [٣] . والثانى : النكرة العامة الموصوفة بفعل أو ظرف أو جار ومجرور نحو : كل رجل يتصدق فله أجره ، وكل طالب فى المكتبة فله جائزة .

وإنما جاز هذا الحكم اللفظى لمشابهة هذا التركيب معنويا لجملة الشرط ؛ حيث إن الاسم الموصول والنكرة العامة تضمنا معنى الشرط بإبهامهما ، ونحن ذكرنا من قبل أن الشرط مبناه على الإبهام . كما أن الصلة والصفة - بكونهما فعلا أو ما فى قوته - أشبها فعل الشرط ، ولما كان الأمر كذلك ، صار الخبر كأنه جواب الشرط ، لذا جاز دخول الفاء عليه [٤] .

وقد أجاز النحاة بقاء هذا الحكم مع دخول (إنّ) على المبتدأ ، وبعضهم توسع فى هذا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [٥] . ولعلنا نستطيع أن نستنتج من جواز هذا الحكم اللفظى

(١) انظر : مغنى اللبيب ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٧٤ .
(٣) سورة النحل : ٥٣.
(٤) انظر : شرح المفصل ١/ ١٠٠ .
(٥) سورة آل عمران: الآية ٩١ وانظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣١ وشرح الرضى / ٢٧٠ ، ٢٧١.

أن الشرط في اللغة يؤدى بطريقتين : الأولى صريحة وهى الجملة المشتملة على أداة شرط ، والثانية ضمنية أو غير صريحة ومنها جملة المبتدأ بالشروط السابقة المشار إليها ، ولا شك أن دلالة الأولى على الشرط أقوى ، ولذا فهى الأساس .

ولا يخفى أن مسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ ، مثال واضح لوجود جانبى اللفظ أو الشكل والدلالة وفاعليتهما فى الاستعمال والتحليل النحوى ، ومما يؤكد ذلك تناول هنرى فليش هذه المسألة تحت عنوان « موصولات شكلية بدلالة الشرطيات » [١] ، غير أن ثمة ملحوظة تلفت الانتباه فى تناوله تتمثل فى أنه طبق هذه الفكرة على الأسماء التى تستعمل فى أصل اللغة شرطية وموصولة مثل : من وما ، ولم يطبقها على ما أصل استعماله الموصولية فقط مثل (الذى) ، وذلك على النحو الذى وجدناه عند من رجعنا إليهم من النحاة العرب [٢] .

٤- كان وأخواتها :

المتفق على جعله من أفعال هذا الباب ثلاثة عشر فعلاً هى : كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس - مادام - مازال - ما انفك - ما برح - ما فتئ .

وبعض النحاة يتوسع فى هذا الباب فيدخل فيه كل فعل له مرفوع بعده منصوب لابد منه نحو : ذهب زيد متحدثًا ، وبعضهم يتوسط فيلحق بالأفعال السابقة أفعالا أخرى حتى يصل جملة العدد إلى ثلاثين فعلا [٣] . وهذه الأفعال الملحقة اثنان منها بمعنى (مازال) وهما : ونى ورام ، واثنا عشر بمعنى (صار) وهى: (آض) كما فى قول العجاج :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا   وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا [٤]

(١) انظر : العربية الفصحى ٣١٣ .
(٢) انظر : السابق ٣١٣ ، ٣١٤ .
(٣) انظر : همع الهوامع ٢/ ٦٢، ٦٣، ٧١ والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٣٥٦، ٣٥٧ .
(٤) انظر : خزانة الأدب ٨/ ٤٣٢ .

و(عاد) كما فى قول الشاعر :

وَكَانَ مُضِلِّى مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ　　فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا [1]

و(آل) كما فى قول الآخر :

ثُمَّ آلَتْ لا تُكَلِّمُنَا　　كُلُّ حَىٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَا [2]

و (رجع) كما فى :

تُعِدُّ لَكُمْ جَزْرَ الْجَزُورِ رِمَاحُنَا　　وَيَرْجِعْنَ بِالأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ [3]

و (حار) كما فى قول لبيد :

وَمَا الْمَرْءُ إلاَّ كَالشِّهَابِ وضوئه　　يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ [4]

و(استحال) كما فى قول الشاعر :

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً　　بِتَدَارُكِ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ [5]

و (تحوّل) كما فى قول امرئ القيس :

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ　　لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا [6]

و(ارتد) كما فى قوله تعالى: ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيراً ﴾ [7] . وكذلك أيضًا (غدا) و (راح) كما فى نحو : غدا زيد ضاحكًا ، وراح عبد الله متعبًا ، وهما بمعنى الصيرورة أو وقوع الفعل فى وقت الغدو والرواح .

والفعلان الحادى عشر والثانى عشر هما : جاء وقعد ، وقد وردا بمعنى

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٢٢٩ والدرر اللوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ١/ ٨٢ .

(٢) انظر : اللسان : (ع ق ب) ، والدرر اللوامع ١/ ٨٢ . واسم « آل» فى هذا الشاهد هو الضمير المستتر فى الفعل وتقديره (هى)، والخبر الجملة الفعلية «لا تكلمنا» .

(٣) انظر : الدرر اللوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ١/ ٨٣ .

(٤) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٢٢٩والدرر اللوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) .

(٥) انظر : السابق نفسه .

(٦) انظر : ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف - القاهرة - ط٤) ١٠٧ .

(٧) سورة يوسف: الآية ٩٦ .

(صار) فى قولهم : ما جاءت حاجتك ، أى أية حاجة صارت حاجتك ، وقولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة . وهناك ثلاثة أفعال أخرى نقلت عن الفراء ولم يذكر لها أمثلة وهى : أسحر وأفجر وأظهر [1] .

وما نود أن نشير إليه هنا أن المعنى هو الذى سوغ إلحاق هذه الأفعال - من وجهة نظر النحاة - بكان وأخواتها فى عملها لأنها بمعناها ، ويؤيد هذا أن سيبويه لم يذكر « منها سوى كان وصار ومادام وليس ، ثم قال : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ، والظاهر أنها غير محصورة » [2] .

وأما وجهة نظرنا فى هذه المسألة فتتمثل فى أننا نرى أن الأفعال : ونى ورام، وجاء وقعد ، وأسحر وأفجر وأظهر ، ينبغى أن تستبعد كلها من هذا الباب لأنها إما أن تكون مقيدة باستعمالات خاصة وشواهد محددة كما فى الأربعة الأولى [3] ، وإما أن تكون عديمة الشواهد كما هو الحال فى الثلاثة الأخرى .

وأما العشرة الباقية (آض - عاد- آل - رجع - حار - استحال - تحول - ارتد- غدا - راح) فهذه الأفعال - فى رأينا - ينبغى أن يقوم تصنيفها على أساسين حتى يكون الحكم عليها صائبًا ، وهذان الأساسان هما : الرجوع إلى المعانى والاستعمالات التى وردت لها فى المعجم ، والتنبه إلى أن معنى الفعل الناقص - كما نقل عن الكافيجى - أنه موضوع لتقرير الفاعل على صفة [4] ، وأنه أيضًا ناقص الدلالة على الحدث .

وبناء على هذا تنقسم هذه الأفعال من حيث إلحاقها بكان وأخواتها إلى نوعين :

(أ) أفعال تامة وهى: آل وحار ورجع وارتد ، حيث إن المعجم لم يثبتْ لهذه الأفعال استعمالها بمعنى فعل ناقص ، وكلها يدور حول معنى (الرجوع) - وهو حدث

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/ ٦٧ - ٧١ .

(٢) شرح الرضى ٤/ ١٨٣ وانظر: الكتاب ١/ ٤٥ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/ ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ٨/ ٢٥٤ .

تام - إضافة إلى معنى التغير فى (حار) [١] ، وعلى هذا فالمنصوب بعدها حال .
ويجوز أن تكون الجملة بعد « آلت» فى الشاهد المذكور لها جوابًا للقسم على جعل «آلت» بمعنى (حلفت) ، كما ذكر النحاة المنكرون لجعل هذه الأفعال ناقصة [٢] .

ونحن نرى أنه على افتراض جعل هذه الأفعال بمعنى (صار) واعتبارها ناقصة فى الشواهد المذكورة، فينبغى أن يكون هذا مقصورًا عليها لأنه مسوغ بالتضمين .

(ب) أفعال تستعمل تامة وناقصة وهى : آض وعاد ، وغدا وراح ، واستحال وتحول ، وذلك لأن المعجم ذكر لآض وعاد أنهما يستعملان بمعنى (صار) بالإضافة إلى استعمالهما فى أصل معناهما وهو (رجع) . ومن ذلك قولهم : آض سواد شعره بياضًا ، وكذلك ماروى من قول النبى ﷺ لمعاذ : « أعدت فتّانًا يا معاذ » أى أصرت[٣] . وأما الفعلان « غدا» و« راح» فقد بين الرضى فى رده على إنكار ابن مالك استعمالهما ناقصين أنهما إن كانا بمعنى : مشى فى الغداة ورجع فى الرواح فهما تامان ، ولكنهما إن كانا بمعنى : يكون فى الغداة و الرواح وتقرير الفاعل على صفة فى هذين الوقتين فهما ناقصان ، وعلى هذين الوجهين يتوجه قول الشنفرى :

وَلا خَالِفٍ داريةٍ متغزِّلٍ ... يروحُ ويغدو داهنًا يتكحلُ [٤]

فقوله « داهنًا يتكحل » يجوز أن يكون حالا على جعل « يروح» و«يغدو» تامين ، ويجوز أن يكون خبرًا على جعلهما ناقصين [٥] .

---

(١) انظر : لسان العرب ، والصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهرى (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة - ط٢ - ١٩٨٢ م) : أول - ح و ر - رج ع - ر د د .
(٢) انظر : همع الهوامع ٢/ ٧٠ .
(٣) انظر : لسان العرب : (أى ض) و (ع و د) ، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ، الجزء الثامن عشر (تحقيق عبد الكريم العزباوى -مطبعة حكومة الكويت - ١٩٧٩ م) : أ ى ض .
(٤) الخالف : الفاسد الذى لا خير فيه، والدارية : المقيم فى البيت لا يفارقه . والشاعر ينفى عن نفسه أن يكون هكذا . انظر : بلوغ الأرب فى شرح لامية العرب ، جمع وتحقيق محمد عبد الحكيم القاضى ومحمد عرفان (دار الحديث - القاهرة - ١٩٨٩ م) ١٠١ - ١٠٣ .
(٥) انظر : شرح الرضى ٤/ ١٨٦ ، ١٨٧ .

وأما الفعلان « استحال » و« تحول» ، فهما فى الشاهدين اللذين ذكرناهما لهما ناقصان لأن معنى (صار) فيهما شديد الوضوح ولأنهما لتقرير الفاعل أو المرفوع فى صفة معينة ، ويؤكد هذا أن المنصوب بعدهما لا يستغنى عنه ، وذلك يجعلنا نقول إنهما يستعملان ناقصين - وإن كان ذلك قليلا - وتامين . وإذن ، فخلاصة رأينا فى هذه الستة أنها تستعمل ناقصة ما دامت بمعنى (صار) .

٥- أفعال المقاربة :

للالتزام بظاهر المعنى أثر واضح فى تصحيح فهم بعض أجزاء التركيب فهمًا سليمًا ، ومن ذلك أن بعض النحاة رأوا - تمسكًا بما هو شائع - أن نفى (كاد) إثبات لخبرها وإثباتها نفى له . ولكن الصحيح أنها كسائر الأفعال « إثباتها إثبات للمقاربة ، ونفيها نفى للمقاربة ، فإذا قيل : كاد فلان يموت ، فمقاربة الموت ثابتة والموت لم يقع ، وإذا قيل : لم يكد يموت ، فمقاربة الموت منفية ، ويلزم من نفى مقاربة الموت نفى وقوعه بزيادة مبالغة ... ولهذا قيل فى قوله تعالى : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [١] إن معناه : لم يرها ولم يقارب أن يراها » [٢] . وعلى هذا فإذا قال قائل : لم يكد زيد يفعل ، ويكون مراده أنه فعل بعد امتناع ومجاهدة ، فهذا خلاف المعنى الظاهر الذى وضع له اللفظ .

وأما قوله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [٣] ، فالخبر فيه مثبت ولكن هذا لم يستفد من نفى (كاد) بل استفيد من قرينة أن الذبح من المعروف أنه تم ، كما أن هذا محمول على وقتين ، أى فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها ، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح [٤] .

---

(١) سورة النور: الآية ٤٠ .
(٢) شرح التسهيل ١/ ١٩٩ .
(٣) سورة البقرة: الآية ٧١ .
(٤) انظر : شرح الرضى ٤/ ٢٢٣ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

٦- أفعال القلوب :

(أ) أهم هذه الأفعال : علم ورأى ووجد وظن وحسب وخال وزعم ، وهى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وتتمثل دلالتها فى معرفة الشىء على صفة . وللمعنى أثر مهم فى تحديد عمل بعضها وبيان ما تقتضيه ، ويتبين هذا فى: علم ورأى ووجد وظن على النحو التالى :

فعلم إما أن يكون بمعنى (العلم) فينصب مفعولين نحو : علمتُ محمدًا قادمًا، وإما أن يكون بمعنى (عرف) فينصب مفعولا واحدًا كما فى : علمتُ الأمرَ .

و « رأى» له معنيان أيضًا : فإما أن يكون بمعنى إدراك الحاسة ، أى أبصر ، فينصب مفعولا واحدًا والمنصوب بعد ذلك يكون حالا نحو قوله تعالى: ﴿ رأيتهم ينظرون إليك﴾ (١) ، وإما أن يكون بمعنى رؤية القلب فينصب مفعولين ، ويكون عندئذ بمعنى الحسبان والظن أو العلم كما فى قوله تعالى : ﴿ إنهم يرونه بعيدا * ونراه قريبا﴾ (٢) .

و« وجد » له معنيان كذلك : فإما أن يكون بمعنى العلم وإدراك العقل فينصب مفعولين كما فى : وجدت محمدًا عالمًا ، وكما فى قوله تعالى : ﴿ إنا وجدناه صابرا﴾ (٣) ، وإما أن يكون بمعنى الإصابة ووجدان الشىء ، فيكتفى بنصب مفعول واحد ، ومثال هذا : وجد زيد ضالته .

وأما « ظن» ، فالمشهور فيه أنه ينصب مفعولين حينما يكون فى بابه ، ولكن يجوز أيضًا أن ينصب مفعولا واحدا وذلك حينما يكون بمعنى (الوهم) نحو : ظننت زيدًا ، أى اتهمته (٤) .

ومما ألحق بهذه الأفعال (أُرى) المبنى لما لم يسم فاعله ، وينصب مفعولين لأنه بمعنى أظُن . وهو مأخوذ فى الأصل من (أرى) الذى ينصب ثلاثة مفاعيل

(١) سورة الأحزاب: الآية ١٩ .
(٢) سورة المعارج : ٦، ٧ .
(٣) سورة ص: الآية ٤٤ ، وانظر : الكشاف ٤/ ٩٦ .
(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨١، ٨٢ .

ومعناه : أظنُّه غيره ، وإذا أظنه غيره فقد ظن ، ومثال ذلك : أُريت عمرًا منطلقًا ، أى ظننته منطلقًا (١) .

(ب) من الأحكام الخاصة بأفعال القلوب إبطال عملها - وهو النصب - فى اللفظ لا فى المحل لمانع ما كالاستفهام وهو ما يسمى بالتعليق ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدًا﴾ (٢) . ونود أن نشير إلى أن حكم التعليق هذا بالاستفهام خاصة - يوجد أيضًا فى الأفعال التى معناها قريب من معنى تلك الأفعال ، أى معنى العلم وما يشبهه ، ومن أمثلة هذه الأفعال : « نظر » كما فى قوله تعالى : ﴿ فلينظر أيها أزكى طعامًا﴾ (٣) ، أى فليتعرف هذا الحكم بالنظر إليه ، وكذلك « تفكر» و« سأل» كما فى قوله تعالى : ﴿ أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها﴾ (٥) ، أى يترقبون وقت إرسائها بسؤالك عنها .

ومثل هذه الأفعال أيضًا : أبصر وشك وامتحن ونسى (٦) . ومن خلال هذا ندرك أن تشابه المعنى بين هذه الأفعال وأفعال القلوب له أثر فى نقل الحكم وتشابه الاستعمال .

٧- التنازع :

يعد التنازع من المواضع التى يتبين فيها الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، كما يتضح فيها أيضًا أن حدود المعنى أوسع كثيرا من حدود اللفظ الضيقة ، وذلك لأنه لا يجوز لفظًا أن يعمل فعلان من جهتين مختلفتين فى اسم واحد كما في نحو : ضربنى وضربت زيدًا ، ففى نحو هذا « زيد » فى الحقيقة فاعل ومفعول ، لذا يطلبه كلا الفعلين من هاتين الجهتين ؛ فالأول يطلبه فاعلا

(١) انظر شرح المفصل ٧/ ٧٩ .
(٢) سورة الكهف: الآية ١٢ .
(٣) سورة الكهف: الآية ١٩ .
(٤) سورة الأعراف: الآية ١٨٤ .
(٥) سورة النازعات: الآية ٤٢ .
(٦) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٨٩ ، ٩٠ وشرح الرضى ٤/ ١٦٦ ، ١٦٧ .

والآخر يطلبه مفعولا ، ولما كان أمر اللفظ ضيقًا « وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظا ومعنى ، ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير [1] » حيث إن المعنى يفهم منه أن الآخر أيضًا عامل فيه من الجهة الأخرى . وعلى هذا يصبح إعمال الأول أو الثانى فى اللفظ أمرًا متساويًا فى المعنى لا يعدو أن يكون اختيارًا وترجيحًا . والبصريون اختاروا إعمال الثانى والكوفيون رجحوا الأول [2] .

٨- فعلا التعجب ونعم وبئس :

فعلا التعجب (ما أفعلَ وأفعلْ به) ونعم وبئس – وكذلك بقية الأفعال الأخرى التى تؤدى هذين المعنيين – أفعال جامدة ، ولجمودها علاقة واضحة بالمعنى ، وذلك من جهة دلالتها على ماليس فى أصلها وتضمنها له ؛ فنعم وبئس لفظهما ماض وتضمنا ما ليس فى أصلهما وهو إنشاء المدح والذم والدلالة على الحال ، ولأجل ذلك منعا التصرف – كما منع فعلا التعجب منه – لدلالتهما على زيادة الوصف وبقائه إلى الحال . ويحكم هذا قاعدة مؤداها أن « كل ما تضمن ما ليس له فى الأصل منع شيئا مما له فى الأصل ، ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه [3] » ، وهذا يعنى أن كل شىء دخله معنى من غير أصله على لفظ معين فهو يلزم هذا اللفظ لذلك المعنى [4] . وتفسير هذا أن الأصل الذى تضمنت هذه الصيغ معناه وجاوزته هو الحروف ، لأن الإنشاء – وهو معنى هذه الصيغ – الأصل فيه أنه من معانى الحروف [5] ، وبناء على هذا جاءت هذه الأفعال جامدة لخروجها عن قبيلها بالإضافة إلى مشابهتها الحروف فى معناها ، وهذا ترتب عليه مشابهتها فى ألفاظها حيث إن الحروف جامدة .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩ .
(٢) انظر : السابق ١/ ٧٧ .
(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٥١ .
(٤) انظر : المقتضب ٣ / ١٩٠ .
(٥) انظر : حاشية الصبان ٣/ ٢٧ .

ويؤكد جمود فعلى التعجب تجردهما من معنيى الحدث والزمان ومشابهتهما الأسماء فى التصحيح والتصغير ، حيث يقال : ما أقومه وأقومْ به وما أُحَيْسِنه . كما يدل على جمود (أفْعِلْ به) وأن لفظه الأمر ومعناه الخبر « كونه للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجماعة بلفظ واحد . وذلك قولك : يا زيد أكرِمْ بعمرو ، ويا هند أكرِمْ بعمرو ، ويا رجلان أكرِمْ بزيد، ويا امرأتان أكرِم به ، ويا رجال أكرم بزيد ، ويا نساء أكرم بزيد . ولا تقول : يا امرأةُ أكرمى بزيد ، ولا : يا رجلان أكرما بزيد ، ولا : يا رجال أكرموا بزيد ولا : يا نساء أكرمن بزيد . لأنك لست تأمر أحدًا بإيقاع فعل ، وإنما تخبر عن إفراط كرم زيد ، كما تقول : يا امرأة ما أكرم زيدًا ، ويا رجال ما أكرم زيدًا » [1] .

٩- الممنوع من الصرف :

(أ) مما يمنع من الصرف الوصف الذى على وزن الفعل (أفعل)، ويشترط فيه لكى يأخذ هذا الحكم أن تكون دلالته الوصفية أصيلة كأحمر وأصفر وأشهل [2] . ويترتب على هذا ثلاثة أشياء :

الأول : أن الاسم الذى يكون على وزن (أفعلَ) وفيه وصفية عارضة يصرف ، وذلك نحو (أربع) فى قولك : مررت بنسوة أربع ، وذلك لأنه فى الأصل اسم للعدد، ومثل هذا أيضًا : أجدل (للصقر) وأخيل (لطائر ذى نقط) وأفعى ، لأن هذه فى أصل الوضع أسماء وما يلمح فيها من وصفية – كشدة الخلق فى أجدل، وكثرة الخيلان فى أخيل- فهو معنى عارض لا أثر له ، و هذا هو الراجح فى هذه الثلاثة.

الثانى : أن الوصف الذى يكون على هذا الوزن أيضًا وفيه اسمية عارضة بالغلبة ، يمنع من الصرف ، ومثل هذا : الأدهم (إذا عنى به القيد) والأسود والأرقم (إذا عنى بهما الحية) ،فهذه تمنع من الصرف اتفاقًا لأنها فى الأصل صفات صارت أسماء وهذا لم يخرجها عن معنى الوصفية . ومثل هذا فى عروض الاسمية : أبطح

---

(١) المنصف لابن جنى ١/ ٣١٦ ، ٣١٧. وانظر : شرح الرضى على الكافية ١/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ .
(٢) الشُّهلة فى العين : أن يشوب سوادها زرقة. انظر : اللسان (ش هـ ل) .

وأجرع وأبرق إذا كن أسماء ، فالمشهور فى هذه أيضًا عدم الصرف لأنها فى الأصل صفات [1] .

الثالث : أن ما كان على وزن (أفعل) وصلح لأن يكون وصفًا واسمًا جاز فيه المنع والصرف على حسب حالته ، وهذا يوجد فى لفظ (أول) ، فهو يكون وصفًا ممنوعًا من الصرف إذا ذكرت (من) التفضيلية بعده ظاهرة ، نحو: زيد أول من غيره، أو إذا ذكر قبله الموصوف وقُدّرت بعده (من) كما فى قول الشاعر :

يا ليتها كانت لأهلى إبلا ... أو هُزلتْ فى جدب عامٍ أولا [2]

وأما إذا خلا من هذين وكان نكرة فإنه يكون اسمًا ويصرف كما فى نحو : ما تركت له أولا ولا آخرًا [3] . وقد أشرنا إلى ذلك عند الحديث عن المادة اللغوية .

(ب) حكم أسماء القبائل والمواضع والبلدان الخالية من وزن الفعل والتأنيث اللفظى من حيث صرفها ومنعها من الصرف ، كثيرًا ما يكون غير ثابت فى الاستعمال ، لذلك حاول النحاة وضع ضابط أو أساس لهذا الحكم فوجدوا ذلك فى المعنى .

ويتحدد هذا فى أنه إذا أريد بالاسم الأب أو الحى صُرف ، ومثال ذلك : معدّ وتميم وقريش وثقيف ، وإذا أريد به القبيلة لم يصرف للعلمية والتأنيث، ومثال ذلك: مجوس ويهود ، ومثل هذا أيضًا أن يكون الاسم لمكان ويرادبه البقعة نحو : فارس وعمان . وإن كان الاسم لموضع وأريد به المكان صرف نحو : بدر وثبير .

ويتبين ما ذكرناه من أن حكم هذه الأسماء غير ثابت من حيث الصرف وعدمه بصورة أكثر وضوحًا بأنه – إلى جانب الأسماء الثابته الحكم بناء على الأساس الذى بيناه – توجد أسماء من هذا القبيل تتردد بين الصرف والمنع ، وهى ثلاثة أقسام :

(١) الأبطح : المكان المنبطح من الوادي ، والأجرع : المكان المستوى من الرمل ، والأبرق : ما فيه سواد وبياض كالتيس . انظر الكتاب ٣/ ٢٠٠ ، ٢٠١ واللسان : ب ط ح – ب ر ق – ج ر ع . وانظر أيضا : شرح الأشمونى ٣/ ٢٣٥ – ٢٣٧ وشرح الرضى ١/ ١٢٧ – ١٢٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٩ ومعجم شواهد العربية ٥١٩.

(٣) انظر : شرح المفصل ٦/ ٣٤ ، ٩٨ ، ٩٩ .

١- قسم يغلب فيه اعتبار التذكير والصرف ومن أمثلته : قريش وثقيف ومنى وهجر وعمان .

٢- قسم يغلب فيه اعتبار التأنيث والمنع ومن أمثلته : سدوس وفارس وعمان .

٣- قسم يستوى فيه الأمران ومن أمثلته : ثمود وسبأ وبغداد [1] .

تعقيب:

نستطيع من خلال محاولة النظر مرة أخرى فى المسائل السابقة – بوصفها نماذج عامة تمثل غيرها – أن نتبين أن للمعنى أهمية بصور مختلفة فى مواضع أخرى غير ما ذكرناه من قبل . ويمكن بيان هذا بتلخيص المسائل المذكورة وربطها بوظيفة المعنى فيها على النحو التالى :

١- توظيف المعنى بصفة عامة فى تعليل الأحكام الشكلية والاستعمالات المختلفة وتفسيرها، وهذا يتمثل فى :

(أ) تنوين العلم وتنكيره لأن علميته بالمعنى لا باللفظ ، ومن ثم فلا تعارض بين التنوين وتعريف العلمية .

(ب) دخول (أل) على العلم عند تثنيته وجمعه جبرًا لما فاته من التحديد والتعريف بالاشتراك الحادث فيه من التثنية والجمع.

(جـ) قصد لفظ الكلمة المبنية وحروفها – أيًا كان نوعها – ينقلها إلى الاسمية والعَلَمِية ويجعل لها حكمًا لفظيا ومعنويًا خاصًا .

ومثل هذا يقال عن تحول الهمزة من الوصل إلى القطع فى الأعلام المنقولة بمصاحبة الهمزة ، فهذا حكم شكلى خاص تأخذه بعض الألفاظ نتيجة لاستعمالها فى مجال دلالى مختلف عن المعهود لها .

(د) أثر تضمن المبتدأ الموصول والنكرة العامة الموصوفة بفعل أو ظرف أو

(١) انظر : همع الهوامع ١/ ١١١ ، ١١٢ وارتشاف الضرب (تحقيق د . النماس) ١/ ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

جار ومجرور – معنى الشرط فى دخول الفاء فى خبرهما ، وما يترتب على هذا من إمكان إعادة تصنيف جملة الشرط .

(هـ) أثر مشابهة المعنى فى إلحاق أفعال بأفعال القلوب واقتراض حكمها فى التعليق .

(و) الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فى تنازع الفعلين معمولا واحدًا .

(ز) بيان حكم أسماء القبائل والبلدان وما شابههما من حيث الصرف والمنع منه ، والمعنى فى هذا يعد محاولة لوضع ضابط لما يبدو أنه غير ثابت .

٢- أهمية المعنيين المعجمى والوظيفى فى التصنيف وبيان العمل وتصحيح فهم معنى التركيب ، وهذا يشمل :

(أ) تصنيف كان وأخواتها ، ويضاف إلى هذا الموضع أثر التضمين أيضًا .

(ب) عمل أفعال القلوب .

(جـ) فهم تركيب (كاد) فهمًا صحيحًا .

٣- مجىء المبنى بشكل معين متمثل فى عدم التصرف والتغير أو الجمود ، وذلك بسبب سلب الوظيفة أو القيام بوظيفة مستعارة ومشابهة الحرف . ويشمل هذا موضعين : ضمير الفصل ، وأفعال التعجب والمدح والذم .

٤- المعنى التقسيمى للمبنى شرط دلالى مهم فى سريان حكم الممنوع من الصرف ، وذلك فى الوصف الذى على وزن (أفعل) .

ثانيا - أثر المعنى فى الشروط وتحقيق الوظائف النحوية :

من المواضع التى يتحقق فيها التفاعل بين الدلالة والمعنى النحوى ما يشترط فى بعض الوظائف النحوية من شرط دلالى [1]، وهذه الشروط بعضها متنوع له صور مختلفة ، وبعضها يدور فى إطار واحد مشترك هو الفائدة :

(١) انظر : النحو والدلالة ١٢٧ – ١٣٢ . وقد ذُكر فى هذه الدراسة أمثلة متنوعة مختصرة لهذه الشروط ، منها الشرط الأول والثالث والرابع مما يرد ذكره بعد هذا مباشرة .

فمن أمثلة الشروط الدلالية المتنوعة - ونستطيع أن نجد كثيرًا منها فى مواضع متفرقة مما سبق من البحث - ما يلى :

١- إذا كان خبر المبتدأ جملة وكان (أى هذا الخبر) مثله أو هو نفسه فى المعنى يصبح هذا هو الرابط ولم يحتج إلى رابط غيره . ولهذا أكثر من صورة، فقد يكون هذا الرابط المعنوى كون الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، وهذايوجد في جملة ضمير الشأن نحو : هو زيد قائم ، كما يوجد فى مثل : نطقى الله حسبى، وذكرى لا إله إلا الله ، وقد يكون تكرار المبتدأ - أو ما يشبهه - بمعناه ، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [1] ؛ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة [2] . وقد يكون هذا الرابط المعنوى أيضًا ما يرد فى الخبر من عموم يشمل المبتدأ ، ويدخل تحت هذا الإطار ما ذكرناه من قبل من قيام (أل) فى جملتى المدح والذم بهذه الوظيفة نحو : نعم الرجل محمد، وكذلك العموم فى اسم (لا) النافية للجنس المسبوقة بمبتدأ مماثل لهذا الاسم لفظًا نحو :

.. .. فأما الصبر عنها فلا صبرا [3] .

٢- اشتراط أن يكون الحدث أو المصدر الذى يؤدى وظيفة المفعول له حدثًا قلبيًا من أفعال النفس الباطنة نحو : جاء زيد خوفًا ورغبة [4] .

٣- أن يكون الظرف متضمنًا معنى (فى) باطراد ، والمقصود بالاطراد هنا جواز النصب على الظرفية مع سائر الأفعال دون الاختصاص ببعضها [5] . ومثال ما تحقق فيه ذلك : أزورك غدًا ، ووقفت جهة اليمين .

٤- أن تكون الحال مبينة لإبهام الهيئة كما فى نحو : جاء عمرٌو راكبًا ؛ فالمبهم هنا هو هيئة المجىء .

(١) سورة الأعراف الآية ١٧٠.
(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١٠ ، ٣١١ .
(٣) راجع الحديث عن المعرف بأل الجنسية ، وانظر: حاشية الصبان ١/ ١٩٦ .
(٤) انظر: همع الهوامع ٣/ ١٣٢ .
(٥) انظر : شرح المفصل ٢/ ٤١ وشرح الأشمونى ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

٥- أن يكون تمييز المفرد مبينًا لإبهام الذات، وذلك نحو : هذا إردب شعيرًا؛ فالمبهم هنا هو ذات الإردب لا هيئته .

٦- اشتراط أن تتوسط (لكنّ) كلامين متغايرين معنىً ، وهذا التغاير المعنوى قد يتحقق بالاختلاف من حيث النفى والإثبات نحو : جاءنى زيد لكن عمرًا لم يجئ، وقد يتحقق بالتنافى بأى وجه آخر نحو : فارقنى خالد لكن محمدًا حاضر .[١]

وأما الشروط التى ترتبط بالفائدة ، فنعنى بها الشروط التى يكون بها المبنى أو التركيب مفيدًا معنى ذا فائدة يؤهله للوقوع فى موقع نحوى معين. ويمكننا أن نجد أمثلة لهذا النوع من الشروط فى المواضع الآتية على هذا النحو :

(١) شروط تتعلق بركنى الجملة الاسمية والإسناد عمومًا، وهذا يتحقق فى ثلاثة مواضع :

أ - الجملة عامة - أى سواء كانت اسمية أو فعلية - يشترط فيها لكى تكون كلاما صحيحًا أن تكون مفيدة بأن يضيف كل واحد من جزأيها معنى جديدًا مكملا لمعنى الآخر ، وعلى هذا إذا قيل فى الجملة الفعلية مثلا : يغضب الغضبان ، وإذا قيل فى الجملة الاسمية - كما مثل ابن جنى والأشمونى [٢] - : أحق الناس بمال أبيه ابنه ، والنار حارة - فإن هذه الجمل لا تعد صحيحة ولا تكون كلامًا بل هى ضرب من اللغو لأن أحد ركنيها معلوم من الآخر بالضرورة ، وأما إذا قلنا - مثلا- : أحق الناس بمال أبيه أبرهم به [٣] ، والنار مشتعلة ، ويندم الغضبان - تصبح هذه الجمل صحيحة لإفادة المسند مالم يكن فى المسند إليه من معنى .

وأما ما ظاهره أنه غير مفيد وتكرر فيه المبتدأ بلفظه نحو قول أبى النجم : [٤] :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

---

(١) انظر : شرح الرضى ٤/ ٣٧٢ والعوامل المائة ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٢٠ .

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٣٣٩ - ٣٤١ .

(٤) انظر : خزانة الأدب ١/ ٤٣٩ .

- فهو محمول على معناه لأنه يعنى: أنا أبو النجم الذى يُكتفى باسمه عن صفته ونعته،وشعرى متناه فى الجودة على ما تعرفه وكما بلغك [١] .

ب - المبتدأ أو المسند إليه عمومًا ينبغى أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة حتى يصح الحكم عليه بالخبر لأنه لا يحكم على مجهول ، ولكن شرط الفائدة إذا تحقق بأى وجه جاز الإخبار عن النكرة ، « وقال ابن الدهان - وما أحسن ما قال - : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشىء أو لا [٢] ». وتتحقق الفائدة بعدم علم المخاطب قبل الإخبار بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، حيث إنه عندئذ يستفيد شيئًا جديدًا .

إذن الفائدة هى ضابط الابتداء بالنكرة، وليس اختلاف النحاة فى عدد مسوغات الابتداء بها - وقد بلغ هذا العدد عند بعضهم خمسة وعشرين [٣] - إلا محاولة منهم لحصر صور هذه الفائدة التى تشمل النكرة المختصة وغير المختصة. يقول الأشمونى مشيرًا إلى ذلك فى سياق شرحه لقول ابن مالك :

ولا يجوز الابتدا بالنكره ... ما لم تفد كعند زيد نمره

« فإن أفادت (أى النكرة) جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ، ورَأَى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها ، فمن مقل مخل ، ومن مكثر مورد مالا يصح ، أو معدد لأمور متداخلة . والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرًا » [٤] .

ونستطيع نحن أن نذكر المسوغات الآتية - بعد الاختصار والجمع أكثر بين المتداخل والمتشابه - بوصفها أهم المواضع التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة

---

(١) انظر : الخصائص ٣/ ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) شرح الرضى ١ / ٢٣١ .

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٩- ٣١ .

(٤) شرح الأشمونى : ١/ ٢٠٤ ، وانظر مغنى اللبيب ٢/ ٤٦٧ .

لإفادتها حتى لو لم تكن مختصة فى الظاهر أحيانا -وكثير من المواضع التى ترد هنا يصدق على النكرة فيها الاختصاص - وهذا يؤكد أهمية الفائدة وأثرها :

١- تقديم الخبر المختص وهو ظرف أو جار ومجرور أو جملة : فمثال الظرف قوله تعالى : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[١] . ومثال الجار والمجرور قولك : على المنضدة كتاب، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [٢] . ومثال النكرة التى خبرها جملة : قصدَك غلامُه رجل .

والمقصود بالاختصاص فى هذه الثلاثة أن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه الظرف والمسند إليه فى الجملة صالحًا لأن يكون مبتدأ .

٢ - تخصيص النكرة بصفة أو إضافة على النحو التالى :

- فالصفة : إما ظاهرة نحو : رجل من الكرام عندنا ، ومثل قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [٣] . وإما مقدرة نحو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [٤] ، والتقدير هنا : وطائفة من غيركمْ قد أهمتهم أنفسهم ، ونحو قولهم : شرٌّ أهرّ ذا ناب، وشىء جاء بك ، أى شىء عظيم.

ومن هذا أيضًا قولنا فى التعجب : ما أحسن محمدًا ، فهذا معناه : شىء عظيم حسّن محمدًا .

وقد تكون الصفة معنوية كالتصغير فى نحو : رجيل حضر ، لأن هذا فى معنى : رجل صغير حضرْ.

- والتخصيص بالإضافة نحو : خمس صلوات كتبهن الله، و«عمل برٍّ يزين» .

٣- أن تكون النكرة معطوفة بشرط كون المعطوف عليه مما يصح الابتداء

(١) سورة ق : ٣٥ .
(٢) سورة البقرة : ٧ .
(٣) سورة البقرة : ٢٢١ .
(٤) سورة آل عمران : ١٥٤ .

به أو أن تكون النكرة على عكس هذا ، ومثال ذلك : ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [١] .

ومثال عكس هذا : طاعة وقول سديد أولى .

٤- أن تكون النكرة عامة :

فإما أن تكون عامة لأنها من ألفاظ العموم كأسماء الاستفهام والشرط نحو :

- من عندك ؟

- ما بك ؟

- من يعملْ خيرًا يكافأْ عليه .

وإما أن تكون عامة لأنها واقعة بعد نفى أو استفهام نحو :

- ما خلٌّ لنا ، ومثل قوله تعالى : ﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [٢] .

وقد تقع النكرة العامة مبتدأ لأنها يراد بها الجنس أو الحقيقة من حيث هى نحو : مؤمن خير من مشرك ، ورجل خير من امرأة .

٥- أن تدل النكرة على تقسيم وتنويع ، ومن هذا - فيما نرى - قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴾ [٣] .

ومثل هذا قول النمر بن تولب :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ... ويومٌ نساءُ ويوم نُسرّ [٤]

٦- أن تكون النكرة مصدرًا فى معنى الفعل ، وهذا يشمل ما يدل على التعجب نحو : عجب لعمرو ، وكقول الشاعر :

عجبٌ لتلك قضية وإقامتى ... فيكم على تلك القضية أعجبُ

(١) سورة البقرة : ٢٦٣ . (٢) سورة النمل : ٦٠ . (٣) سورة القيامة : ٢٢ - ٢٤ .
(٤) انظر : الكتاب ١/ ٨٦ ، والدرر اللوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ) ١/ ٧٦ .

- ويشمل كذلك النكرة التى يراد بها الدعاء نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ﴾ [1] وقوله : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [2] .

وهذا يشمل أيضًا ما هو بخلاف ما سبق نحو (أمر بمعروف صدقة،ونهى عن منكر صدقة) .

٧- أن تقع النكرة بعد لولا ، أو إذا الفجائية ، أو فاء الجزاء .

فمثال وقوعها بعد (لولا) قول الشاعر :

لولا اصطبارٌ لأودى كل ذى مقةٍ ... لمّا استقلّت مطاياهن للظعَنِ

ومثال وقوعها بعد إذا الفجائية قول الشاعر :

حسبتك فى الوغى مِرْدَى حروب ... إذا خورٌ لديك فقلتُ: سحقا

ومثال وقوعها بعد فاء الجزاء قولهم فى المثل : « إن ذهب عيرٌ فعيْرٌ فى الرباط » .

٨- أن تقع النكرة فى أول الجملة الحالية نحو قول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا ... مُحَيَّاكِ أخفى ضوؤهُ كلَّ شارقِ

وكذلك قول الآخر :

تركت ضأنى تود الذئبَ راعيَها ... وأنها لا ترانى آخر الأبدِ
الذئبُ يطرقها فى الدهر واحدةً ... وكلَّ يوم ترانى مُديةٌ بيدى

٩- أن تكون النكرة مخبرًا عنها بشىء من خوارق العادة وغير المألوف نحو : إنسان يهبط على سطح المريخ [3] .

واشتراط الفائدة هذا وأثره فى جواز الإخبار عن النكرة لا يسريان فقط على المبتدأ - كما أشرنا - بل إنهما من الممكن أن يسريا عل المسند إليه فى الجملة

(١) سورة النمل : ٥٩ . (٢) سورة المطففين : ١ .
(٣) انظر : مغنى اللبيب ٢/ ٤٦٧ - ٤٧٢ ، وشرح الأشمونى ١/ ٢٠٤ - ٢٠٨ ، وهمع الهوامع ٢/٢٩ - ٣١ .

الاسمية أيًا كانت صورته ؛ فالاسم فى باب (كان) وأخواتها يأخذ الحكم نفسه ومن شواهد هذا فى كان قول الشاعر :

ولو كان حىٌّ فى الحياة مخلدًا ... خلدت ولكن ليس حىٌّ بخالدِ [1]

وتقول فى (مازال) - مثلا - ما زال رجلٌ واقفًا على الباب . ومن شواهد ذلك فى (إنّ) قول امرئ القيس :

وإن شفاءً عبرةٌ مهراقة ... فهل عند رسم دارس من معوّلِ [2]

جـ - الإخبار بظرف الزمان عن اسم العين (الجثة) قليل لأنه لا تتحقق به فائدة ، فلا معنى لأن يقال - مثلا - : عمروٌ أمس ! ولذا قيل إن ما ورد من ذلك مؤول نحو : الليلةَ الهلالُ، أى الليلة طلوعُ الهلال . ولكن بعض النحاة المتأخرين أجازوا مثل هذا إذا أفاد ، ويتحقق ذلك بعدة ضوابط معينة منها أن يشابه اسمُ العين اسم المعنى فى حدوثه وقتًا دون وقت، ومثال ذلك قولهم : البلح شهرين،وقد جعلوامن هذا أيضًا المثال السابق [3] .

(٢) تتحكم الفائدة فيما ينوب عن الفعل بعد بنائه للمجهول إذا لم يوجد المفعول به ؛ فالظرف والمفعول المطلق الواقعان فى هذا الموقع ينبغى أن يكونا مختصين بوصف أو إضافة أو ما يشبههما حتى يفيدا فائدة متجددة ويقوما بهذه الوظيفة ، يقول المبرد : « واعلم أنك إذا قلت : سير بزيد سيرًا ، فالوجه النصب لأنك لم تفد بقولك : سيرًا، شيئًا لم يكن فى (سِير) أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت سيرًا شديدًا ، أو هينًا - فالوجه الرفع؛ لأنك لما نعته قربته من الأسماء وحدثت به فائدة لم تكن فى (سِير) ، والظروف بهذه المنزلة . لو قلت : سير بزيد مكانًا أو يومًا - لكان الوجه النصب . فإن قلت : يوم كذا، أو يومًا طيبًا ، أو مكانًا بعيدًا - اختير الرفع لما ذكرت لك » [4] . وعلى هذا ، فكل ما ينوب عن الفاعل غير

(١) انظر : الدرر اللوامع (طبعة ١٣٢٨ هـ)١/ ٨٩.
(٢) هذه هى رواية سيبويه ، ورواية ديوان امرئ القيس : وإن شفائى . انظر: ديوانه ص ٩ والكتاب ٢/ ١٤٢ وشرح الرضى ٤/ ٢٠٦، ٣٧٩ وهمع الهوامع ٢/ ٩٨ .
(٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣١٩ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣ .
(٤) المقتضب ٤/ ٥٣ .

هذين أيضًا يشترط فيه أن يدل على فائدة متجددة حتى يصبح الفعل مع هذا النائب كلامًا [(١)] .

(٣) الأصل أن يكون صاحب الحال معرفة أو نكرة مختصة ، ولكننا نرى أنه كما يجوز - بناءً على ما ذكرنا - أن يبتدأ بنكرة غير مختصة بشرط حصول الفائدة، فكذلك يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة غير مختصة أيضًا بشرط أمن اللبس وحصول الفائدة ، وكون المعنى الذى تؤديه الحال عندئذ يختلف عن المعنى الذى يوجد فى جعل هذه النكرة صفة . ووجهة النظر هذه تتفق مع رأى بعض النحاة الذين أجازوا ذلك أو - على الأقل - قوّوه كابن مالك وابن الطراوة والسهيلى ؛ فابن مالك ذكر أن من مسوغات هذا سبق صاحب الحال بنفى نحو قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ [(٢)] ، وكذلك السبق بنهى أو استفهام [(٣)] .

وأما السهيلى ، فقد ذكر رأى ابن الطراوة فى هذا واستدلاله بالقياس والسماع له ، والاستدلال بالقياس فى رأى ابن الطراوة يتمثل فى أنه كما جاز أن يختلف المعنى بين نعت المعرفة والحال منها - فكذلك لا ينبغى أن يكون هناك مانع من اختلاف المعنى فى النكرة بين الحال والنعت منها أيضًا . وأما السماع ، فمن شواهده ما ورد فى الحديث : « وصلى وراءه قومٌ قيامًا » [(٤)] .

وضابط هذه المسألة - كما يفهم من تعقيب السهيلى على استدلال ابن الطراوة - أن إجازتها صحيحة بالشروط التى ذكرناها وإن كان أكثر الكلام على عدم وقوع ذلك ، نظرًا لأن الجهل بالنكرة يعوز أكثر إلى تعريفها بما بعدها بجعله نعتًا [(٥)] .

* * *

---

(١) انظر: شرح الرضي ١/ ٢٢٠ .

(٢) سورة الحجر: الآية ٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٤) انظر : فتح البارى(كتاب تقصير الصلاة) ٢/ ٦٨٠ .

(٥) انظر: نتائج الفكر فى النحو ٢٣٤ .

الفصل الخامس
التركيب بين اللفظ والمعنى

توطئة :

أشرنا من قبل إلى أن اللفظ والمعنى هما المكون الأساسى لأى كلمة أو تركيب ، واللفظ يمثل جانب الشكل أو الظاهر ، والمعنى يمثل جانب المحتوى أو العمق ، وعند رصد هذين الجانبين من زاوية النطق والممارسة اللغوية نلحظ أن المعنى لاحق للفظ ، والأصل المفترض فى علاقتهما أن يكون هناك تطابق بينهما، أى أن يكون أحدهما مساويًا لمقدار الآخر فى خصائصه ودلالاته .

ولكن النظرة الفاحصة والمقارنة بين هذين الجانبين معا ، تكشفان عمليا فى أحيان كثيرة وجود اختلاف بدرجة صغيرة أو كبيرة بين هذا الشكل ، وذلك المحتوى، ، كما أن دراسة أحدهما فى ضوء هذه الفكرة ، أى فكرة كون أحد هذين الجانبين ظاهرًا والآخر عمقًا أو باطنًا - تنبئ أيضا عن حقيقة علاقتهما معا ، كما تبين كذلك أثر كل منهما مقارنًا بالآخر .

وإذا كنا فى الفصول السابقة قد تناولنا أثر اللفظ على المعنى - كما تم فى الفصلين الأولين - وأثر المعنى على اللفظ - كما حدث فى الفصلين الثالث والرابع - فإننا فى هذا الفصل ، سنحاول أن نكمل حلقة البحث فى هذه الفصول بالجمع بين هذين الجانبين لدراسة أثر كل منهما مقارنا بالآخر وفى ضوئه ، ولكى نرى آثار ما يبدو من تعارض بينهما أحيانا ، سواء على مستوى التركيب الواحد ، أو على مستوى التراكيب المتشابهة أو التى بينها وبين بعضها والبعض صلة وعلاقة . ومعنى ذلك كله أن هذا الفصل سيحاول أن يجيب على هذين السؤالين : ما حقيقة اللفظ باعتباره شكلا وظاهرا ، فى ضوء مقارنته بالمعنى باعتباره مضمونا وعمقا ؟ وما النتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك فى اللفظ أو المعنى ويكون لها فائدة ملموسة فى التحليل والتفسير ؟

إن إحدى الدراسات عنيت بمثل هذا وتناولته فى كثير من مباحثها [1] ، وذلك يبدو من خلال الحديث - مثلا - عن العلاقة بين النسبة والحالة والعلامة الإعرابية فى بعض المواضع كالمفعول المرفوع (النائب عن الفاعل) والتبادل بين النصب والجر ، والتقارب بين نمطى الإسناد فى الجملتين الاسمية والفعلية وما شابه ذلك[2] . ومن أجل هذا نود أن نشير إلى أننا ربما لا نختلف مع هذه الدراسة فى كثير مهما انتهت إليه ، ولذا سنجتازه ونحاول أن نكمل الطريق ، بأن ننظر إلى المسألة المطروحة هنا من خلال جانب واحد محدد ما زال بحاجة إلى البحث والإيضاح هنا ونرى أن تناوله فى هذا الموضع أهم من التعرض لغيره ، وهذا الجانب الذى نعنيه هو التراكيب بصورها المختلفة من حيث لفظها ومعناها .

وإنما يتركز اهتمامنا فى هذا الموضع على التراكيب؛ لأنها هى التى يظهر فيها التفاعل الحقيقى بين الألفاظ والمعانى ، ولأنه بمضامة اللفظ للفظ يتجسد معنى الكلمة ويصبح واقعًا ، ومن ثم يحصل الاتفاق بين هذين الجانبين، أى بين الشكل والمعنى ، أو لا . أى إنه من الممكن عندئذ أن يحصل تعارض بينهما بأية صورة ، أو يشى مثل هذا التفاعل بدلائل معينة من أهمها تحديد خصائص أنماط التراكيب من حيث مطابقة ظاهرها لباطنها أو انطواء شكلها على حقيقة دلالية أخرى مختفية . وبناء على هذا فمن المهم قبل أن نخوض فى ذلك أن نبين أولا أنواع التراكيب وصورها .

ومن هذا المنطلق نقول إن التركيب اللغوى هو فى الأصل ضم كلمة إلى أخرى[3] ، ويرى البحث أنه - بصفة عامة- نوعان ، الأول : تركيب بين جزأين أو كلمتين يصير كل اثنين منهما بالتركيب جزءا واحدا أو كلمة واحدة ، ومن أمثلة هذا : المركب المزجى كحضرموت وسيبويه ، والعددى وما يشبهه كخمسة عشر

(١) نعنى بذلك دراسة الدكتور محمود شرف الدين : « الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : دراسة تفسيرية » .

(٢) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١٠٢ ، ١٣١ ، ١٦٥، ١٦٩، ٣٤٩ وما بعدها .

(٣) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى (الظواهر التركيبية) ٦٤ .

وبَيتَ بيتَ وصباح مساء . وإنما صار هذا النوع بمثل هذه الصفة من صيرورة جزأيه ككلمة واحدة ، لأنه ليس بين هذين الجزأين نسبة ملحوظة [1] .

والنوع الثانى : تركيب لا يؤدى إلى صيرورة المركب مع غيره ككلمة واحدة أو اسم واحد ، وهذا هو ماعناه عبد القاهر بالتعليق وجعله فى النهاية مناط النظم ، وهو عنده ثلاثة أقسام أساسية : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما ، وكل قسم من هذه الأقسام له صور وطرق مختلفة . وقد بين عبد القاهر أنه لكى يتكون الكلام أو الجملة فلابد من مسند ومسند إليه ، وهذا يتحقق بتعليق الاسم مع الاسم أو الفعل مع الاسم ، ومن ثم لا يكون كلام من حرف وفعل ، ولا من حرف واسم إلا فى النداء لأن حرف النداء فى تقدير فعل ، وكذلك لا تكون جملة من فعل وفعل ، ولا من حرف وحرف [2] .

ومن الممكن أن نقول إن معظم صور التركيب أو التعليق التى ذكرها القدماء[3] أو المحدثون [4] ، لا تخرج بطريقة ما عما ذكره عبد القاهر . ويدخل فى هذا الإطار أيضًا ما يذكر حديثًا تحت ما يسمى بـ « المركب الاسمى » ، وهو من وجهة نظر معينة يُقصد به « كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها البعض عن غير طريق التبعية لتتمم معنى واحدًا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة ، أو يكون عنصرا واحدا فى الجملة ، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة لا تكون جملة مستقلة » [5] ، ويصدق هذا التحديد - من وجهة النظر هذه - على : المركب الإضافى والمصدر المؤول ، والوصف والمصدر غير المبتدأين اللذين يحتاجان إلى ما يحتاج إليه فعلهما نحو : محمد مكرمٌ ضيفه ويعجبنى زيارة محمد أخاه ،

(١) انظر : شرح الرضى ٢/ ١٢٩ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز (المدخل فى دلائل الإعجاز) ٤- ٨ .

(٣) انظر - مثلا - : شرح الرضى ١/ ٣١ - ٣٤ .

(٤) انظر- مثلا - : المدخل إلى دراسة النحو العربى ٣٦٥ - ٣٧٧ ، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى غلايينى (المكتبة العصرية - بيروت - ط ٢٣- ١٩٩١ م) ١/ ١٥ - ١٧ .

(٥) بناء الجملة العربية ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ١٦٠ وانظر أيضا : المدخل إلى دراسة النحو العربى ٣٧٢ .

والأسماء الموصولة ، والاسم المبهم المفسر بتمييز [1] ، كما يصدق المركب الاسمى أيضًا من وجهة نظر أخرى على الأحوال والظروف المركبة وأسماء الاستفهام المركبة وما يشبهها [2] .

وبناء على هذا التقسيم للمركب الاسمى ينبغى- فى رأيى - أن يدخل فى إطاره - ولو من باب التقدير والمعنى على الأقل - الوصف المحلى بأل التى ينوى بها الموصولية ، سواء كان مبتدأ أو غير مبتدأ نحو : الحسن فعله لا يندم ، وجاء الضارب محمدًا ؛ وذلك لأنه مركب من جهتين : الأولى كونه بمعنى الاسم الموصول والفعل ، والثانية كونه مشتملا على وصف عامل فيما بعده ، وهو فى هذا قريب الشبه جدًا بالمركب الاسمى الوصف كما فى نحو : محمد مكرم ضيفه.

إننا من خلال هذه الإشارة نستطيع أن نقسم أهم أنواع التراكيب التى يبدو فيها ملامح واضحة للعلاقة بين ظاهر اللفظ وحقيقة المعنى - إلى الأنواع الخمسة التالية :

١- التركيب الإسنادى الأصلى ، ويدخل تحته الجملتان الاسمية والفعلية بصورهما المختلفة وكذلك الجملة الوصفية. وأما التركيب الإسنادى غير الأصلى[3]، فيشمل الإسناد فى المركبين الاسميين الوصف والمصدر ، وسوف يأتى الحديث عنهما ضمنًا فى مركب الإضافة اللفظية .

٢- المركب الإضافى .

٣- تركيب الإتباع بواحد من التوابع المختلفة ، وهى النعت والعطف بنوعيه والبدل والتوكيد .

٤- مركب المصدر المؤول .

---

(١) انظر : بناء الجملة العربية ١٦٠ .

(٢) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى ٢٧٢ .

(٣) انظر : شرح الرضى ١/ ٣٢ .

٥- مركب الوصف المحلى بأل التى ينوى بها الموصولية .

وهذه الأنواع الخمسة ، هى التى سندرس العلاقة بين الشكل والمعنى وإيحاءاتها المختلفة فى التراكيب من خلالها . وستكون هذه الدراسة فى مبحثين بجعل النوعين الأولين فى مبحث والثلاثة الباقية فى مبحث آخر .

* * *

المبحث الأول

التركيب الإسنادى الأصلى والمركب الإضافى

أولا - التركيب الإسنادى الأصلى :

التركيب الإسنادى الأصلى يشمل الجملتين : الفعلية والاسمية ، والجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل ، والاسمية تتكون من المبتدأ والخبر أو ما يشبههما ، ومن المعروف أن الخبر تتعدد صوره .

وللعلاقة بين شكل التركيب الإسنادى الأصلى وبنيته الداخلية مظاهر وصور مختلفة ، بعضها قد يتعلق بتقسيم جملة هذا التركيب وتصنيفها والحكم عليها ، وبعضها قد يتعلق بتحليل عنصر أو أكثر من العناصر المشتمل عليها سواء كان هذا العنصر ركنًا أساسيًا فيه أو جزءًا ملحقًا به ومكملا له . ومن ذلك - مثلا - أن مفعول (فاعَلَ) فاعل فى المعنى وإن كان فى اللفظ مفعولا ، كما أن فاعله على عكس ذلك حيث إنه فى المعنى مفعول وفى اللفظ فاعل ، وذلك نحو : ضاربت زيدًا وقاتلته [1] .

ومن ذلك أيضًا وقوع الفعل فى اللفظ ماضيًا وهو فى المعنى مضارع مستقبل، وذلك كما فى فعلى الشرط فى نحو : إن أكرمتنى أكرمتك [2] . وتفسير هذا أن للأفعال زمنين: زمنًا صرفيًا ، وهو وظيفة الصيغة ، وزمنًا نحويًا وهو وظيفة السياق وتحدده الضمائم والقرائن ، أى أن المعول عليه فى تحديد الزمن هنا هو الزمن النحوى الذى لا يشترط تطابقه مع الزمن الصرفى ، وإن كان أغلب أحواله أن يكون متطابقا معه [3] .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩ / ١٢١ .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

على أن أهم أثر للعلاقة بين شكل التركيب الإسنادى الأصلى وبنيته الداخلية إنما يتمثل فى تقسيم جملته ، وفى مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عمومًا والخبر. ونتناول هذين الأمرين على النحو الآتى :

(١) تقسيم التركيب الإسنادى وتصنيفه :

يمكننا إذا راعينا الشكل أو اللفظ والمعنى أن نقسم التركيب الإسنادى الأصلى إلى نوعين من الجمل: جمل اسمية أو فعلية صريحة، وجمل وسط بين الاسمية والفعلية.

أ - **الجمل الاسمية أو الفعلية الصريحة :**

يتضح أثر اللفظ أو الشكل فى تصنيف هذه الجمل فى أنه هو العامل الأساسى فى هذا التصنيف ، وذلك لأن الجملة من الممكن أن تكون عناصرها واحدة ، واختلاف شكل هذه العناصر بالتقديم والتأخير يؤدى إلى الحكم على التى تقدم فيها المسند إليه بأنها اسمية ، والحكم على التى تقدم فيها المسند الفعلى بأنها فعلية ، وذلك نحو : محمد قام ، وقام محمد .

واعتبار اللفظ أو الشكل أساسًا فى تصنيف الجملة هنا يعد من الجوانب الوصفية فى النحو العربى [1] . وأما من حيث النظر إلى المعنى فى التصنيف ، فإن الظاهر أن معظم النحاة لم يفرقوا فى المعنى بين نمطى الجملتين الاسمية والفعلية، وإنما اكتفوا بجعل الفرق بينهما لفظيًا شكليًا فقط متمثلا فى اختلاف الرتبة كما ذكرنا ، إلى جانب اهتمامهم برصد العلاقة بين طرفى الإسناد [2] ، وهذا لا يعيبهم كثيرا لأن « هذا التصنيف قائم على مراعاة اندراج كل نوع تحت جدول تصريفى أو استبدالى معين » [3] . ومع هذا فإن ثمة ملحوظات مهمة ينبغى أن تذكر فى هذا السياق :

---

(١) انظر : النحو العربى والدرس الحديث ٥٥ ، ٥٩ .

(٢) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٢٧١ - ٢٨٠ .

(٣) بناء الجملة العربية ٣٤ .

الملحوظة الأولى : أن سيبويه فى حديثه عن بعض تراكيب الاشتغال ، فرق بين جعل الجملة اسمية وجعلها فعلية من خلال ترجيح الرفع على النصب ، وقد ذكرنا ذلك من قبل .

الملحوظة الثانية : أن علماء المعانى فرقوا فى المعنى بين تقديم كل من المسند إليه والمسند الفعلى على الآخر [1] . ومن هذا ما ذكره عبد القاهر من أن تقديم المسند إليه على الفعل له معنيان : جلىّ وخفى، فأما المعنى الجلى فهو أن تريد أن تنص على أن الفاعل واحد وتزعم أنه فاعله دون غيره ، وأنه استبدّ به نحو: أنا كتبت كذا. وأما المعنى الخفى فهو أن يكون القصد للفاعل ولكن على أن تريد أنه قد فعل هذا الفعل وتمنع الشك من أن يُظن أنه لم يفعله ، مثال ذلك : هو يعطى الجزيل [2] . ومعنى هذا الكلام أن تقديم الاسم على الفعل له فائدتان : الأولى الحصر ، والثانية التأكيد ، أى تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم [3] . وفى سياق تأكيد هذه الحقيقة نجد أن عبد القاهر أيضًا يحاول أن يضع قانونًا عامًا للتقديم والتأخير، ويستشهد عل ذلك بتقديم المفعول على الفعل فيقول : « واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر فى تقديم الشىء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدًا فى بعض الكلام، وغير مفيد فى بعض ... فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلا على الفعل فى كثير من الكلام ، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شىء وكل حال » [4] .

وبناء على ذلك، فالصورة الأساسية للجمل التى مسندها فعل - كما ذكر الدكتور فاضل السامرائى ،وكما يفهم من كلام البلاغيين - « أن يتقدم الفعل على المسند إليه كما فى جملة (أقبل سعيد) ولا يتقدم الفاعل على الفعل أو بتعبير أدق : لا يتقدم المسند إليه على الفعل إلا لغرض يقتضيه المقام ، والصورة الأساسية

(١) انظر : خصائص التراكيب ، دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى ، للدكتور محمد أبو موسى (مكتبة وهبة - القاهرة - ط٢ -١٩٨٠ م) ١٧٠ - ١٨٦ .
(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٢٨ -١٣١ ، ١٤٠ .
(٣) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٣٧ .
(٤) دلائل الإعجاز ١١٠ .

للجمل التى مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على المسند أو بتعبير آخر : أن يتقدم المبتدأ على الخبر ، ولا يقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام أو طبيعة الكلام .

والفرق بين هاتين الصورتين - أعنى الجملة التى مسندها فعل والجملة التى مسندها اسم - أن الجملة التى مسندها فعل إنما تدل على الحدوث تقدم الفعل أو تأخر ، والجملة التى مسندها اسم تدل على الثبوت ... فالجملتان : (يجتهد سعيد) و (سعيد يجتهد) كلتاهما تدلان على الحدوث ، وإنما قدم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم » [1] .

ومجمل أهم الأغراض التى ذكرها علماء المعانى لتقديم المسند إليه على المسند الفعلى - يتمثل فى :

١- التخصيص والحصر .

٢- التوكيد وإزالة الشك من ذهن السامع .

٣- التعجيل بالمسرة أو المساءة نحو قولنا « أبوك عاد» لمن كان أبوه غائبًا ، و« السفاح حضر » .

٤- إظهار تعظيم المسند إليه أو تحقيره ، فمثال التعظيم قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [2] ، ومثال التحقير : الغبى جاء .

٥- الإشعار بالغرابة نحو : المُقْعَد مشى ، و الأخرس نطق [3] .

الملحوظة الثالثة : أن اللغات جميعًا تتفق فى التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، وإن لم تكن أسس هذا التمييز واحدة [4] .

وبناء على هذه الملحوظات نرى أنه من الواجب ألا يهمل الفرق فى المعنى بين الجملتين الاسمية والفعلية ، وذلك « لأن الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من

(١) معانى النحو ١/ ١٦ .
(٢) سورة البقرة : ١٥ .
(٣) انظر: معانى النحو ١/ ١٧٠ - ١٧٨ .
(٤) انظر : اللغة، تاليف ج . فندريس ١٦٢ .

الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به ، سواء كان التركيب خبرًا أو إنشاءً ، مثبتًا أو غير مثبت » [1] . وعلى هذا فينبغى أن يراعى هذا الفرق ويلحظ ، ولكن فى ضوء وجود مستويين للكلام : الأول مستوى الكلام المقصود به مجرد التخاطب والإفهام ، وفى هذا المستوى ربما لا يكون اختلاف المعنى بين النمطين مقصودا ومرادا ، لكن هذا لا يمنع أن يكون موجودًا ولو بصورة عفوية . والثانى: مستوى اللغة الأدبية التى توصف بالانفعالية والتى يعد ترتيب الكلمات من أهم ما يميزها [2] ، وفى هذه اللغة يكون لتقديم الركن الاسمى أو الفعلى على الآخر - فضلا عن صور التقديم المختلفة بصفة عامة - دلالة ملموسة غالبًا ، ما لم يكن هناك داعٍ لفظى للتقديم ، وهذه الدلالة تظهر بوضوح عند تحليل النصوص خاصة .

وفى هذا السياق نود أن نشير إلى أن جملة الاستفهام عمومًا نُظر إليها على أن المفترض فيها أن تكون فعلية من قبل أن الاستفهام معنى إنشائى يقتضى الفعل ويطلبه ، ولذلك كان الأصل فى حروف الاستفهام - من وجهة نظر النحاة - ألا يليها « إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك» [3]. وبناء على هذا فإذا كانت أداة الاستفهام تأتى اسمًا أو حرفًا ، فإن الجمل التالية من الممكن أن تمثل هذا الأصل المفترض :

أقام زيد ؟ - هل ذهب محمد ؟ - من قام ؟

فأما الجملة الأولى وهى المبدءوة بالهمزة (أقام زيد ؟) فإنها إذا قدم فيها الاسم وصارت : أزيد قام ؟ فإنها ينبغى أن تكون اسمية فى الصورة والحقيقة لأن الهمزة - كما ذكر سيبويه - أصل حروف الاستفهام ولها من التصرف ما يسمح لأن

(١) الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٣٥ .

(٢) انظر : اللغة لفندريس ١٨٦ - ١٨٨ . ونلفت النظر هنا إلى أن ثمة تقسيمًا أعم لمستوى الكلام ، يُعبر عنه بأن اللغة تتفاوت على ثلاثة أنواع : لغة مفهمة ، وهى التى لا يشترط فيها الصحة والبلاغة كالعاميات ، ولغة صحيحة، وهى التى تجرى على سنن الفصحى ولا تتوافر فيها الدرجة العليا من البلاغة، ولغة بليغة، وهى التى تجمع بين صحة المقال ومطابقة المقام. انظر : نظرة فى قرينة الإعراب (حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت - الرسالة العشرون) ٣٦، ٣٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٩٨، ٩٩ .

يبتدأ بعدها بالاسم أو الفعل ، ومن ثم فنحن لا نأخذ برأى الأخفش أو غيره الذى يختار أن يكون الاسم فى هذا مرفوعًا بفعل مقدر قبله [1] . ويقوى ما نراه أن عبد القاهر فى رأيه السابق الذى أشرنا إليه يسوى بين الاستفهام والخبر فى أن تقديم المحدث عنه أو تأخيره مع المسند الفعلى يؤديان إلى اختلاف المعنى [2] .

وأما الجملة الثانية ، وهى المبدوءة بهل (هل ذهب محمد؟) فإذا قدم فيها الاسم على الفعل وصارت : هل محمد ذهب ؟ فإن سيبويه يجعل هذا قبيحًا ولا يجوِّزه إلا فى الشعر ، لأن (هل) ليس لها من التصرف ما للهمزة ، فينبغى إذن أن يراعى معها الأصل وهو مجىء الفعل بعدها [3] .

وأما الجملة الثالثة (من قام ؟) فلا يصح فيها إلا أن تكون بهذا الشكل ، وقد ذكر الدمامينى أنها اسمية فى الظاهر فعلية في الحقيقة لأن أصلها - بناء على ماسبق - : أقام زيد أم عمرو أم خالد ؟ إلى غير ذلك ، ثم اختصرت هذه الذوات المختلفة فى (مَنْ) وضمنت معنى الاستفهام ، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل [4] . وبناء على هذا التحليل عُدّ هذا التركيب من النماذج التى يظهر فيها مفهوم التحويل جيدًا فى النحو العربى [5] .

وتظهر النظرة المزدوجة فى معالجة هذه الجملة الاستفهامية الأخيرة ، عندما يجاب عليها بالاختصار خاصة والاقتصار على ذكر المسئول عنه فيقال - مثلا - : زيد ؛ فالمشهور أن المذكور فى هذه الحال فاعل والفعل حذف لدلالة السؤال عليه ، والتقدير : قام زيد ، والدليل على هذا أن النحاة يتناولون مثل هذه الجملة غالبًا فى باب الفاعل عند الحديث عن جواز حذف الفعل [6] . ولكن الرضى

(١) انظر : الكتاب ١/ ٩٩ ، ١٠٠ ، وشرح المفصل ١/ ٨١ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٤٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٩٩، ١٠١ وشرح المفصل ١/ ٨١ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١/ ١٨٨ .

(٥) انظر : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط١ - ١٩٩٠ م) ٢٩، ٣٠ .

(٦) انظر - مثلا - : شرح الرضى ١/ ١٩٧ وشرح المفصل ١/ ٨١ .

يرى أن جملة الجواب هنا ينبغى أن تكون اسمية ، أى أن يكون التقدير : زيد قام ؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال فى الظاهر أولى، ولأن السؤال عن القائم لا عن الفعل ، والأهم تقديم المسئول عنه [1] .

والذى نميل إليه فى هذا الصدد أن تكون جملة السؤال اسمية فى الظاهر والحقيقة قياسًا على جواز تقدم الاسم فى نحو : أزيد قام ؟ فضلا عن أن اسم الاستفهام الذى له الصدارة فى التقدم هنا هو المسئول عنه .

وأما جواب هذه الجملة فينبغى أن يكون - كما ذكر ابن هشام وكما هو مشهور - جملة فعلية لورود الاستعمال القرآنى مؤيدًا هذا فى أكثر من موضع وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [2] ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [3] .

ب- الجمل الوسط بين الاسمية والفعلية:

يوجد فى الاستعمال ما يمكن أن يؤدى إلى تكوين جمل فى منزلة متوسطة بين الاسمية والفعلية ، أى إن هذه الجمل يصدق عليها أن توصف بأنها اسمية فعلية أو فعلية اسمية [4] . وفى العربية يدخل - فى رأينا - فى إطار هذه الجمل أربعة أنواع :

١- الجملة الوصفية التى تبدأ بوصف معتمد على نفى أو استفهام وبعده فاعل - أو نائب فاعل - سد مسد الخبر نحو : أقائمٌ أخواك ؟

ففى مثل هذه الجملة يوجد من جانب الاسمية كونها بدئت باسم هو فى الظاهر مسند إليه ، ويوجد من جانب الفعلية كون هذا الاسم المبتدأ به وصفًا فى

(١) انظر : شرح الرضى ١/ ١٩٧ .
(٢) سورة التحريم: الآية ٣ .
(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩ وانظر : مغنى اللبيب ٢/ ٦١٩ ، ٦٢٠ .
(٤) انظر : اللغة لفندريس ١٦٩ ، ١٧٠ .

معنى الفعل وهو فى الحقيقة والمعنى مسند ، وكذلك كون الاسم التالى لهذا الوصف هو المحكوم عليه أو الفاعل لهذا الفعل المعنوى . وقد تم التوفيق بين هذين الجانبين بقول النحاة إن الاسم الأول مبتدأ ، والثانى فاعل سد مسد الخبر ، يقول ابن يعيش : « واعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ؟ إنما أفاد نظرًا إلى المعنى ، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، و (قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ، أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا : (أقائم) مبتدأ و (الزيدان) مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ولم يكن خبرٌ محذوف على الحقيقة » [1] .

ومعنى ذلك أن هذه الجملة فى الظاهر اسمية إلا أنها فى الحقيقة والعمق فعلية ، ولذلك عدت - مع ما يشبهها - من الأنماط التحويلية فى النحو العربى [2]، وأما إذا أردنا أن نجمع بين هذين الجانبين (الظاهر والعمق) فى تصنيف هذه الجملة فلا نجد أمامنا - بناء على نظرة النحاة أنفسهم - إلا أن نجعلها جملة وسطًا بين الجملتين الاسمية والفعلية . ونحن نرى أن معالجة هذه الجملة بتلك الطريقة ووضعها فى هذا التصنيف ، يدفع النقد الذى وجه إلى النحاة فى معالجتها، على أساس أن مقتضى تحليلهم لها أنها جملة تتكون من مسندين إليهما لا غيرُ هما المبتدأ والفاعل [3] ، أو أن تناولهم لها يمثل قمة الشكلية حيث كان ينبغى أن يحلوها فى مكان وسط بين نمطى التركيب الإسنادى ولكنهم لم يفعلوا [4] ، كما أننا بذلك نكون متفقين مع من ميّز هذه الجملة الوصفية فى تصنيف مستقل عن الجملتين الاسمية والفعلية لكونها تبدأ بوصف وهو ذو خصائص متميزة ، وإن كنا لا نوافق على أن تعرب هذه الجملة بطريقة أخرى غير التى أشرنا إليها [5] .

(١) شرح المفصل ١/ ٩٦ .
(٢) انظر : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ٨٣ - ٨٥.
(٣) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ١٥٠ - ١٥٦ .
(٤) انظر : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١١٦ ، ١١٧ .
(٥) انظر : الجملة الوصفية فى النحو العربى ٢٨ - ٨٣ ، ١٤٣ - ١٤٨ ، وانظر أيضا ص ١٢٨ من هذه الدراسة .

٢- جملة المصدر المبتدأ المضاف إلى ضمير والعامل فى صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرًا عنه نحو : ضربى زيدًا قائمًا .

والذى يجعلنا نحكم على هذه الجملة بأنها وسط بين الاسمية والفعلية سببان، الأول : أن النحاة برغم اختلافهم فى توجيه هذه الجملة عمومًا اتفقوا على أن معناها هو : ما أضرب زيدًا إلا قائمًا ، أى إن المصدر هنا شديد الدلالة على أنه قائم مقام الفعل ، بل إن بعضهم - وإن كان هذا رأيًا ضعيفًا - أعرب « ضربى » فاعلا لفعل مضمر تقديره : يقع ضربى زيدًا قائمًا ، أو ثبت ضربى زيدًا قائمًا (١) .

والسبب الثانى أن هذه الجملة تشتمل على مبتدأ اختلف فى خبره على آراء معظمها يتفق على أنه لا يوجد لهذاالمبتدأ خبر ظاهر ، بل إن ابن درستويه وابن بابشاذ ينفيان أن يكون له خبر مطلقا . وأما غيرهما من النحويين ، فالكوفيون يقدرون له خبرا محذوفا بعد الحال، والتقدير عندهم : ضربى زيدا قائما حاصل ، والأخفش يذهب إلى أن الخبر حذف وسدت الحال مسده ، وهذا الخبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال وتقديره : ضربى زيدًا ضربه قائمًا . وأما جمهور البصريين فيرى أن الخبر ظرف مقدر قبل الحال التى سدت مسد الخبر والتقدير عندهم : ضربى زيدًا إذ أو إذا كان قائما (٢) .

ونحن نقول - بناء على ذلك - إنه مادامت هذه الجملة تبدأ باسم معناه فعل وليس له خبر ظاهر لسد غيره مسده ، فإن الأولى أن تعد جملة وسطًا بين الاسمية والفعلية لمشابهتها إلى حدٍّ ما - رغم التفاوت - جملة (أقائم الزيدان؟) من هذه الجهة .

٣- جملة كان وأخواتها :

كان وأخواتها أفعال من نوع خاص حيث إن دلالتها على الحدث ذات صفة خاصة ، ولعل من أقرب الآراء إلى الصواب فى ذلك ما رآه الرضى من أنها أفعال

(١) انظر : همع الهوامع ٢/ ٤٤ .
(٢) انظر : شرح الرضى ١/ ٢٧٧ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥ - ٤٧ .

تدل على حصول مطلق مقيد بالخبر ، والخبر يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى (كان) وما يشبهها (١) . ولأجل هذا رأى الدكتور محمود شرف الدين أنها أفعال « كانت تحت الخطا كى تصبح أدوات تدل على الزمن فقط ، والنحويون الذين أثبتوا لها الدلالة على الحدث ، كادوا يقولون إن الحدث فى جملتها من النوع المركب ؛ لأن هناك تداخلا بينها وبين خبرها فى حمل معنى الحدث » (٢).

وإذا أضفنا إلى ما سبق أن هذه الأفعال الشبيهة بالأدوات تدخل أصلا على الجملة الاسمية وتغير حكم الخبر فيها - أدركنا أن جملتها تشبه الفعلية شكلا لكنها اسمية نسبة وعلاقة ، وهى بذلك « ذات تركيب متميز تقف به وسطا بين الاسمية والفعلية » (٣) ، والفعلية فيها تأتى من الفعل الناسخ الناقص ذات الصفة الخاصة، والاسمية فيها تتمثل فى الاسم والخبر اللذين كانا فى الأصل مبتدأ وخبرًا .

٤- جملة ظن وأخواتها :

ظن وأخواتها تشمل نوعين من الأفعال : أفعال القلوب كعلم ورأى وظن وحسب وزعم ، وأفعال التحويل كصيّر واتخذ وترك . وكلا النوعين ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ومثال ذلك قولك : ظننت محمدًا قادمًا ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (٤) .

وبناء على هذا ، يوجد في جمل هذه الأفعال جانبان : أحدهما فعلى والآخر اسمى . ويتضح هذا بصورة كبيرة مع أفعال القلوب - كظن - على وجه الخصوص . وبيان ذلك أن الجانب الفعلى مع أفعال القلوب يتمثل فى الإسناد الأصلى الذى يقع بين الفعل والفاعل ، والفعل هنا حدث متعد على كل حال يتطلب مفعولا به ، والجزءان بعده يقومان بدور هذا المفعول . ويؤكد هذا أن ثانى هذين المفعولين هو « متضمن المفعول الحقيقى ، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقى ، إذ

(١) انظر : شرح الرضى ٤/ ١٨١ ، ١٨٢ .
(٢) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ٢٧٢ .
(٣) السابق ٤٣٧ .
(٤) سورة النساء: الآية ١٢٥ .

معنى (علمت زيدًا قائمًا) : علمت قيام زيد ، فإعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد » [1] ، ولأن الجملة تبدأ بهذا الإسناد الفعلى فهى غالبًا ما تعد فعلية من الناحية الشكلية .

وأما الجانب الاسمى فيتمثل فى الإسناد الذى يكون بين المفعولين فى الأصل والذى يتبين بوضوح فى أننا لو حذفنا الفعل والفاعل لصارت الجملة مبتدأ وخبرًا . ومما يدل على قوة هذا الجانب الاسمى مع أفعال القلوب ضعف عمل هذه الأفعال وجواز إلغائها وتحويل جملتها إلى جملة اسمية ، ويرجع هذا الضعف إلى أن التعدى فيها تعدٍ إلى أمور معنوية تخفى لا إلى أمور حسية تعالج كما فى مثل: رأى وضرب وأعطى ، يقول ابن يعيش : « قد تقدم القول عن ضعف أعمال هذه الأفعال فى المفعولين لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنماهى أشياء تهجس فى النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيما تعلق بها ، وإنما أعملت لأن فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم ، كما أن قولك : ذكرت زيدًا ، يتعدى إلى زيد لأن الذكر اختص به وإن لم يكن مؤثرًا فيه ، فلذلك تعدت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة لتعلقها بما ذكرنا واختصاصها به ، ولأجل كونها ضعيفة فى العمل جاز أن تلغى عن العمل » [2] . والغاء عمل هذه الأفعال يجوز إذا توسطت أو تأخرت ، تقول: محمد ظننت قادم ، ومحمد قادم ظننت .

وبناء على تلك الازدواجية فى نوع الإسناد فى جمل هذه الأفعال نجدها تتراوح بين الاسمية والفعلية ، ولهذا يمكن أن ينظر إليها على أنها جمل اسمية مقيدة بالمفعولية ، ولكن ربما يكون الحل الأمثل لتصنيفها أن نطلق عليها أنها جمل فعلية اسمية ، بمعنى أنها وسط بين الاسمية والفعلية ، فهذا وصف دقيق لها لأنه يراعى ثنائية الإسناد فيها [3] .

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٤/ ١٤٨ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٨٤ وانظر أيضًا ٧ / ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٨ .

(٣) انظر بحث الدكتور محمد حماسة « الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد : رأى وتصنيف » (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - جـ ٧٧ - ص ١٨٠) . ومن الجدير بالذكر أنه ورد فى هذا البحث تقسيم الجملة الاسمية إلى قسمين : الأول : الجملة الاسمية المطلقة ، والثانى : الجملة الاسمية المقيدة. وقد صنفت جمل القسم الأول فى ثلاثة أنواع هى : الجملة الاسمية التامة ، والجملة=

وما ذكرناه فى أفعال القلوب من وجود جانب فعلى وجانب اسمى يسمحان بوصف جملها بأنها جمل فعلية اسمية ، يسرى أيضًا - كما ذكرنا - على جمل أفعال التحويل ، مع التنبه إلى أن الجانب الفعلى ربما يكون أقوى فى جمل معظم هذه الأفعال لأن التعدى فيها تعدٍ حسىّ يظهر أثره فى الأغلب ، وذلك كما فى قولك : جعلت الماء ثلجًا ، ولذا لم يرد الإلغاء والتعليق مع هذه الأفعال ، فى حين ورد مع أفعال القلوب [1] .

(٢) مسائل خاصة تتعلق بالمسند إليه عمومًا والخبر:

ثمة مواضع معينة فى التركيب الإسنادى الأصلى يتوقف فهمها وإدراك الإسناد فيها خاصة على النظر إليها فى ضوء علاقتها بجانبى اللفظ أو الشكل والمعنى . وتتحدد هذه المواضع فيما يأتى :

أ - المسند إليه من حيث اللفظ والمعنى :

الإسناد من حيث اللفظ والمعنى نوعان : معنوى ولفظى ، فأما المعنوى - وهو المشهور - ففيه ينسب حكم ما إلى الاسم من حيث هو اسم يراد به ذات معينة، ومثال ذلك نسبة القيام إلى تاء الفاعل التى تدل على ذات المتكلم كما فى : قمتُ ، ونسبة الإسلام إلى ذات المتكلم المدلول عليها بالضمير (أنا) كما فى : أنا مسلم .

وأما الإسناد اللفظى فهو أن يُنسب حكم إلى « لفظ» ما باعتبار لفظه مرادًا به حكايته ، وعندئذ يجعل هذا اللفظ اسمًا حتى لو كان حرفًا بعد أن كان لا يصح

= الاسمية المجزوءة (وهى أربعة أقسام: جملة الاسم المصاحب المعطوف عليه اسم آخر بواو هى نص فى المعية ، وجملة المصدر المضاف - أو ما يشبهه - الواقع بعده حال لا تصلح أن تكون خبرًا ، وجملة المصدر الذى يؤتى به بدلا من اللفظ بفعله مرفوعًا كان أو منصوبًا ، والجملة المفيدة التى تتكون من لولا الامتناعية مع مرفوعها) ، وجملة الوصف مع مرفوعه . كما صنفت جمل القسم الثانى (الاسمية المقيدة) على حسب المقيدات وهى أنواع تشمل : مقيدات الزمن - ويدخل فى إطار هذه جملة كان وأخواتها وجمل أفعال المقاربة والرجاء والشروع - ومقيدات النفى ، ومقيدات التأكيد ، ومقيد التمنى، ومقيد الرجاء ، ومقيد الاستدراك ، ومقيد التشبيه. راجع البحث السابق ١٥٤ - ١٨٠ .

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ٤/ ١٧٢ .

الإسناد إليه لكونه غير اسم فى الأصل . ومن هذا - وقد مر الحديث عنه:

- «ضرب»: فعل ماض، و«من»، حرف جر [1] .

وهذا الإسناد يسرى على الجملة أيضا فيسوغ وقوعها فى مواقع لم تكن تجوز لها من قبل ، ويتضح ذلك بأن الإسناد اللفظى يسوغ جعل الجملة نائبا عن الفاعل كما فى الجملة المحكية بالقول فى مثل قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ [2] ، ويسوغ جعلها مبتدأ أيضا كما فى « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة » وكما فى المثل : « زعموا مطية الكذب » ، كما يسمح للجملة كذلك أن تكون خبرا مستغنيا عن الرابط لأنها عندئذ فى قوة المفرد ، ومثال ذلك : « نطقى الله حسبى » ، و« قولى لا إله إلا الله » [3] .

ب- تعدد الخبر:

تعدد الخبر ثلاثة أنواع :

النـوع الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى . وفى هذا النوع يكون كل واحد من الخبرين أو الأخبار مختلفًا عن غيره فى لفظه ومعناه ، وعلامته صحة الاقتصار فيه على أى واحد من الخبرين أو الأخبار ، وأنه يجوز فيه العطف وعدمه . ومن أمثلة هذا ما يلى :

- قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [4] .

- قول رؤبة :

من يك ذا بتٌّ فـهـذا بتّى ... مـقـيّظٌ مـصـيّفٌ مُـشـتّى [5]

(١) انظر : شرح التصريح ١/ ٣٩ .

(٢) سورة البقرة : ١١ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ٢/ ٤٠٢ ، وشرح التصريح ١/ ١٦٣ ، ١٦٤ ، وبناء الجملة العربية ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) سورة البروج : ١٤ - ١٦ .

(٥) البت : كساء غليظ مربع، وقيل طيلسان من خز . والمعنى: أن هذا الكساء الواحد يكفينى فى زمان القيظ والصيف والشتاء . والأخبار المتعددة هنا هى : بتى ومقيظ ومصيف ومشتى . انظر : شرح العينى على شرح الأشمونى ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

- وتقول : هم سراة شعراء وعلى كاتب شاعر ، وإبراهيم قام ضحك ، وزيد قاعد ضحك . ومن البيّن من هذه الأمثلة الأخيرة أن الخبر المتعدد يمكن أن يختلف إفرادًا وجملة هنا [1] .

النوع الثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى . وضابط هذا النوع أنه لا يصح فيه الاقتصار على أحد الخبرين دون الآخر ، لأنه يقصد بهما وجودهما معًا فى المبتدأ ، ولذا فالصحيح فى هذا الضرب عدم جواز العطف « لأن الخبرين فى المعنى شىء واحد والعطف يقتضى خلاف هذا » [2] .

ومن أمثلة ذلك قولهم: (الرمان حلو حامض) ، أى مُزٌّ لأنه جامع بين الحلاوة والحموضة ، وقولهم : (هذا أعسر يسر) ، أى أضبط فى العمل لأنه يعمل بكلتا يديه .

وهنا تنبيهان : الأول يتعلق بمثل قول حميد بن ثور يصف الذئب :

ينام بإحـدى مـقلتـيـه ويتـقى ... بأخرى الأعادى فهو يقظانُ هاجعُ [3]

فقد ذكر الأشمونى هذا على أنه من قبيل النوع الأول السابق - وهو تعدد الخبر فى اللفظ والمعنى - وذلك بناء على أن قوله « فهو يقظان هاجع » معناه : يقظان من وجه، نائم من وجه آخر . ولكن يجوز أيضًا - كما بين الصبان - أن يكون من النوع الثانى ، أى التعدد لفظًا فقط، بناء على أن معناه أنه جامع بين اليقظة والهجوع .

والتنبيه الثانى يتمثل فى إشارة بعضهم إلى أن الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارًا ثوانى بل يتعين إعرابها صفة ، وهذا يصدق فى رأيهم خاصة على مثل : الإنسان حيوان ناطق [4] .

(١) انظر : شرح التصريح ١/ ١٨٣ .

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٢٢ .

(٣) « هاجع» هو الصواب - كما ذكر العينى وغيره - لا (نائم) ، لأن الروى هنا كله من العين . انظر : شرح الأشمونى ١/ ٢٢٢ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

النوع الثالث : تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حقيقة أو حكمًا ، وهذا النوع يجب فيه العطف . وتعدد المبتدأ حقيقة بأن يكون دالا بلفظه على أكثر من واحد كأن يكون جمعًا نحو : بنوك محام ومهندس وطبيب ، أو أن يكون مثنى مثل قول الشاعر:

يداك يدٌ خيـــــرها يُرتجى ... وأخـــرى لأعــدائهـــا غـــائظة

فيداك مبتدأ ، و«يد» خبر و« أخرى» معطوف عليه وهو فى المعنى خبر آخر، وما بعد كل منهما صفة .

وأما تعدد المبتدأ حكمًا فأن يكون مفردًا ذا أقسام فيجعل فى حكم الجمع، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ (١) . فما كان بهذه الصورة من المبتدأ فالخبر فيه متعدد بالعطف تبعًا لتعدد المبتدأ ، ولا يتعارض مع الخبرية فى هذا النوع العطف وكون الثانى تابعًا؛ لأن المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ والمعطوف على الصلة صلة (٢) .

والذى يعنينا هنا مما تبين فى الأنواع الثلاثة السابقة أن الخبر – وهو المسند فى الجملة الاسمية – من حيث الشكل يمكن أن يأتى فى حالة من الحالات الثلاث الآتية :

١- أن يكون لفظًا واحدًا أو أكثر يجوز عطفه ، ويكفى فى هذه الحال اللفظ المفردلكى يتم الخبر أو المسند .

٢- أن يكون لفظين غير متعاطفين ، كل واحد منهما لا يغنى عن الآخر لأن المسند يتكون من مجموعهما معًا .

٣- أن يكون أكثر من لفظ يجب عطفه، وفى هذه الحال لا يمكن الاكتفاء بلفظ واحد؛ وذلك لأن كلاً من المبتدأ والخبر يكون متعددًا ، وتعدد الخبر يكون لفظًا ومعنى ومتلبسًا بصورة العطف، أما تعدد المبتدأ فيكون حقيقة أو حكمًا .

---

(١) سورة الحديد: الآية ٢٠ .

(٢) انظر : شرح الأشمونى ١/ ٢٢١ – ٢٢٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٨٢ ، ١٨٣ .

ج - حقيقة صاحب إسناد الخبر:

أحيانًا يكون صاحب إسناد الخبر (أى المسند إليه) غير محدد أو يقع فى تحديده لبس، ويكثر هذا – على وجه الخصوص – فى الخبر المفرد . وسبب ذلك أن الخبر قد يتوجه شكلا إلى صاحب أو مسند إليه معين ، لكنه معنى يكون متوجهًا إلى صاحب أو مسند إليه آخر (١) . ولكى نوضح هذا الأمر ونبين معالمه يمكننا أن نتحدث عن الأنواع الآتية للخبر من حيث صاحب إسناده :

١- الخبر المفرد المسند إلى صاحب محدد سابق عليه أو لاحق به، ومن أمثلة ذلك قولنا :

محمد قادم – قادم محمد – أقادم محمد ؟

ففى هذه الأمثلة «قادم» خبر وصاحبه محدد هو المبتدأ المسند إليه المتقدم عليه حقيقة (محمد) – كما فى المثال الأول – والمتقدم عليه حكمًا ، كما فى المثالين الأخيرين لأن فيهما تقديمًا وتأخيرًا (هذا مع مراعاة أن المثال الأخير فيه إعراب آخر) .

من هذا القبيل أيضًا قولنا : عمرو ذاهب أبوه ، وعمرو ذاهب أنت إليه :

فسواء جعل الخبر هنا مفردًا (خبر + فاعل للوصف) أو جملة (خبر مقدم + مبتدأ مؤخر) – فصاحب الخبر المفرد فى هذا الجزء محدد وواضح أيضًا وهو «أبوه» و« أنت» ، وهذا الصاحب المسند إليه لاحق على الخبر حقيقة لأنه فاعل أو هو فى قوة المتقدم إذا اعتبرته مبتدأ مؤخرًا واعتبرت « ذاهب» خبرًا مقدمًا .

٢- الخبر المفرد المسند إلى صاحب غير واضح سابق عليه . وهذا الخبر يمكن أن يقع فى حالتين :

---

(١) يعبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الخبر قد يجرى على غير من هو له . وراجع الدلالات المختلفة لمصطلح « الجرى» فى كلامهم فى« شرح الرضى على الكافية» : ٣/ ٣٩٩ .

الأولـــى : أن يقع بعد المبتدأ مبتدأ ثان ، ثم يأتى خبر مشتق بعد ذلك وهو مسند فى اللفظ إلى المبتدأ الثانى ، ومسند فى المعنى إلى الأول . ومثال ذلك :

خالد عمرو مكرمه هو .

فهنا « مكرم» من حيث اللفظ يتوجه إلى عمرو لأنه خبر له، لكنه فى المعنى مسند إلى « خالد» لأنه هو فاعل الإكرام وصاحبه . وإبراز الضمير الرابط (هو) عندئذ واجب لدفع اللبس بأن يظن أن المسند إليه الثانى (عمرو) هو المكرِم أو الصاحب الحقيقى للإسناد [١] .

الثانية : أن يكون المبتدأ مضافًا ويقع الخبر بعد المضاف إليه، وهو (أى الخبر) مسند فى اللفظ إلى المبتدأ المضاف ، وفى المعنى يكون مسندًا إلى المضاف إليه . ومثال ذلك :

غلام زيد ضاربه هو .

فهنا ضاربه « وصف فى المعنى لزيد لأنه هو الضارب للغلام، وذلك إذا كانت الهاء المفعولة للغلام لأنه المضروب ، وقد جرى الوصف - وهو ضاربه - على الغلام لفظًا لأنه خبر عنه ، فلو لم يبرز الضمير المستتر فى (ضاربه) لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى ، فوجب إبراز الضمير دفعًا لهذا اللبس ؛ فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظًا ومعنى واستغنى عن إبراز الضمير » [٢] .

٣- الخبر الجملة المسند إلى صاحب غير واضح سابق عليه ، ومثال ذلك :

زيد عمرو ضربه هو .

ففى هذه الجملة إذاجرى الخبر على غير من هو له تكون جملة « ضرب» خبرًا عن عمرو لفظًا أو شكلا ، أما حقيقة الإسناد فتكون متوجهة معنى إلى المتبدأ

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ١/ ١٩٩ .

(٢) شرح التصريح ١/ ١٦١ ، ١٦٢ .

الأول (زيد) لأنه هو الضارب ، وعلى هذا يصبح إبراز ضمير الرفع المستتر الرابط عائدًا على «زيد» ضروريًا للدلالة على هذا المعنى .

وقد ذُكر أنه من الممكن أن يكون من هذه المسألة أيضًا نحو : زيدٌ عمرٌ فى داره هو ، أو عنده هو [١] .

وما ذكرناه من ربط وجوب إبراز الضمير هنا بحصول اللبس فقط - وهو يعرب فاعلا وأجيز أحيانًا أن يكون توكيدًا - هو رأى الكوفيين ، ويستدلون على هذا بقول الشاعر :

قومى ذُرا المجد بانوها وقد علمتْ ... بكنه ذلك عـدنانٌ وقـحطانُ

فقوله «بانوها» يتجه لفظًا إلى « ذرا المجد» ومعناه يتجه إلى «قومى» ، واللبس مأمون هنا للعلم بأن (الذرا) مبنية لابانية ، ولو أبرز الضمير لقيل على اللغة الفصحى : بانيها هم . أما البصريون فرأيهم فى هذه المسألة وجوب إبراز الضمير فى الحالتين : اللبس وأمنه ، وعلى هذا يوجبون مع أمن اللبس أن يقال : عمرو هند ضاربها هو [٢] .

ثانيا - المركب الإضافى:

الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدًا [٣] ، وهى - كما هو معروف - نوعان : معنوية ولفظية . ويمكننا أن نتناول هذين النوعين من حيث الشكل والمعنى على النحو التالى :

١- الإضافة المعنوية :

إلى جانب تسمية هذه الإضافة بالمعنوية فإنها تسمى أيضًا بالإضافة المحضة ، وذلك لأنها خالصة ، أى أنها حقيقية لا تعارض فيها بين ظاهر اللفظ

---

(١) انظر : حاشية الصبان ١/ ١٩٨ .

(٢) انظر : شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ١٩٩ . وشرح التصريح ١/ ١٦٢ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (تحقيق د . النماس) ٢ / ٥٠١ .

وباطنه ، وهذا يعنى أن الجزء الأول فى تركيبها مضاف إلى الجزء الثانى ومنسوب إليه ومؤثر فيه الجر ولا يجوز أن ينون فى هذا التركيب ، فهذه هى حقيقته التى ينطوى عليها لفظًا ومعنى .

والسمات المميزة التى تتسم بها هذه الإضافة وتجعلها معنوية وتؤكد ذلك هى :

(أ) أن المضاف فيها أصله أن يكون اسمًا جامدًا لا صفة مضافة إلى معمولها نحو : بيت محمد وضَرْب زيد . وبعض هذه الأسماء الجامدة قد تكون لازمة للإضافة لأنه لا يفهم معناها بغير مُتمِّم ، وهى نوعان : ظروف نحو : عند ولدَى ، وغير ظروف نحو : كلا وكلتا وغير ومثل ووحْد وذى ، وكلّ الواقعة توكيدًا أو نعتًا ، وأىّ الواقعة صفة لنكرة مذكورة أو حالا لمعرفة نحو : دعوت امرأ أىَّ امرئٍ، وهذا زيد أىَّ رجل [١] .

(ب) يترتب على كون المضاف فى هذه الإضافة اسمًا جامدًا لا صفة أنها إضافة خالصة من تقدير الانفصال والتوين على عكس الإضافة اللفظية ، وكون فائدتها راجعة إلى المعنى [٢] .

(جـ) المشهور فى الإضافة المعنوية أنها تكون بمعنى أحد حرفين: (اللام) إن كان معناها الملك والاختصاص نحو : مال زيد وأرضه، أى مال له وأرض له .و (من) إن كان معناها بيان النوع نحو : خاتم فضة وثوب خز [٣] ، وقد اختار الرضى ذلـــك[٤]، ولكن نحاة آخرين - كابن مالك - يرون أن هذه الإضافة قد ترد أيضًا بمعنى (فى) نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [٥].وقوله أيضًا : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ

(١) يتمّم هذا أن نشير إلى أن (أيّا) فى الشرط والاستفهام يجوز استغناؤه بمعنى الإضافة عن لفظها إن علم المضاف إليه . انظر : شرح التسهيل ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٣/ ٢٣٩ - ٢٤٤ والأشباه والنظائر ٣/ ١٩١ - ١٩٣ .

(٢) انظر : شرح الأشمونى ٢/ ٢٤١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢/ ١١٩ .

(٤) انظر : شرح الرضى ٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٠٤ .

وَالنَّهَارِ﴾ [١] ومثل هذا أيضًا قولنا : قتيل كربلاء [٢] .

(د) أن هذه الإضافة تفيد التعريف مع المعرفة والتخصيص مع النكرة نحو : كتاب عمرو وغلام رجل [٣] . ويستثنى من هذا إضافة بعض الأسماء المبهمة كغير ومثل وشبيه [٤] .

(هـ) أن المنادى المضاف إضافة معنوية لياء المتكلم نحو : يا غلامى ، يجوز فى يائه - إلى جانب التسكين والفتح - حذفها ، وقلبها ألفًا، والاستغناء عنها بالفتحة بعد القلب . وسبب جواز هذه الوجوه هنا شدة اتصال المضاف بالمضاف إليه وامتزاجهما معًا وعدم نية الانفصال [٥] .

(و) من خصائص هذه الإضافة سمة خاصة تتعلق بإضافة المصدر ، ولكن قبل أن نبين ذلك ينبغى أولا أن نؤكد أن إضافة المصدر إلى معموله المرفوع أو المنصوب المشهور فيها والأصح أنها معنوية . وقد ذكر النحاة لهذا أدلة كثيرة منها استدلال الرضى على إفادة الإضافة فى المصدر التخصيص والتعريف بقوله : «فإن إضافته محضة ، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظًا ومعنى، أما لفظًا فلعدم موازنته، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهى أن، بخلاف الصفة فإنها تؤدى معنى الفعل بلا ضميمة ، تقول : أعجبنى ضرب زيد عمرًا ، أى أنْ ضرب زيد عمرًا ، وتقول : زيد ضارب عمرًا ، أى يضرب عمرًا ... فلما كانت الصفة أقوى شبهًا بالفعل ، كانت أولى بعملها عمل الفعل ، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر ، فمن ثم كانت إضافتها إلى معمولها لفظية ، وإضافة المصدر إلى معموله محضة ، فيختص المصدر أو يتعرف بنسبته إلى فاعله أو مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام وتعرفه بزيد » [٦] .

(١) سورة سبأ: الآية ٣٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢/ ١١٩ .

(٣) انظر : شرح الرضى ٢/ ٢٠٩ ، ٢٠٩ .

(٤) ارجع إلى « ثانيًا» فى المبحث الأول من الفصل الثالث .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٦) شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

ومن هذه الأدلة أيضًا على معنوية إضافة المصدر انتفاء لوازم التنكير عنها من دخول رب وأل ونعت المصدر المضاف بالنكرة ، بالإضافة إلى ورود نعته بالمعرفة كما فى قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديدَ أرانى عاذرًا فيك من عهدت عذولا

وبالإضافة أيضًا إلى مجىء تأكيده بالمعرفة كذلك كما فى قول الآخر [١] :

فلو كان حبى أمَّ ذى الوَدْع كلُّه لأهلك ما لم تستمعه المسارحُ

أما السمة المعنوية الخاصة التى توجد فى إضافة المصدر فتتمثل فى أن إضافته أحيانا تعد موضعًا لاحتمال أكثر من معنى ، ويقع ذلك نتيجة لصورتين من الصور الخمس لإضافة المصدر المتعدى والتى مر ذكرها فى موضع سابق : ففى أصل هاتين الصورتين لا يكون هناك لبس ، ونعنى : حالة أن يضاف المصدر إلى الفاعل ويحذف المفعول وهو مفهوم نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ [٢] ، وحالة أن يضاف المصدر إلى المفعول ويحذف الفاعل نحو قوله تعالى ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [٣] . والذى يحدث أحيانًا أن المصدر يأتى مضافًا دون قرينة ظاهرة تبين ما إذا كان مضافًا إلى الفاعل أو المفعول ، ويصدق ذلك على نحو هذين المثالين :

زيارة بعض الناس تجلب الهم – نقد تشومسكى نقد مقبول .

وفى هذه الحال يُحتاج إلى قرينة خارجية لتكشف المعنى الذى يحتمل أن يكون – بالتطبيق على المثال الثانى – « نقد أحدهم لتشومسكى نقد مقبول » ؛ فيكون هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله مع حذف الفاعل ، وقد يحتمل أن يكون

(١) انظر : شرح التصريح ٢/ ٢٧ ، وهمع الهوامع ٤/ ٢٧٢ ، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٤١ ، ٢٤٢ والدرر اللوامع ٢/ ١٣٨ (طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٩ م) .

(٢) سورة التوبة: الآية ١١٤ .

(٣) سورة فصلت: الآية ٤٩ .

التقدير : « نقد تشومسكى لأحدهم نقد مقبول » ؛ فيكون هذا من إضافة المصدر إلى فاعله مع حذف المفعول [١] .

إن هذه السمة الدلالية لإضافة المصدر يعبر عنها بأنه قد يكون مضافًا إلى فاعله أو إلى مفعوله ، وإضافة المصدر بهذا تعد مثالا جليًا من أمثلة مختلفة لمبدأ لغوي مهم هو تعدد المعنى مع توحد المبنى ، وقد عالج النحاة العرب هذا الموضع « فى إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنهم أحسوا بافتراق المعانى وما قد يؤدى إليه من اللبس ، فضمنوا قواعدهم تقريرا ينفى اللبس ويومئ إلى وجوده البنية العميقة » [٢] .

٢- الإضافة اللفظية :

الإضافة اللفظية هى التى يكون فيها المضاف صفة مضافة إلى معمولها ، والمتفق عليه من ذلك : اسم الفاعل – ويدخل فى إطاره أمثلة المبالغة – واسم المفعول والصفة المشبهة [٣] نحو : هذا ضاربُ زيدٍ ، ومررت برجل حسن الوجه ومعمور الدار ، فتقدير هذه الأمثلة : ضاربٌ زيدًا ، وحسنٍ وجهه ، ومعمورةٍ داره.

ومعنى ذلك أن هذه الإضافة فى الحقيقة فى تقدير الانفصال و العمل فيما بعدها بالنصب أو الرفع مراعاة لما فى المضاف من مشابهة للفعل ، وإنما جر المضاف إليه للتخفيف بحذف التنوين أو النون ومراعاة لجانب الاسمية .

يؤكد هذا أن سيبويه بعد أن عقد مشابهة فى المعنى والعمل بين اسم الفاعل منونًا والفعل فى مثال (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا أو الساعة) ومثال(هذا يضرب زيدًا غدًا أو الساعة) [٤] – قال عن الإضافة الممكنة فى مثل هذا وكونها لا تغير المعنى عن أصل التنوين : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير

(١) انظر : نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، للدكتور نهاد الموسى (دار البشير – الأردن – ط ٢ – ١٩٨٧ م) ٨١ ، ٨٢ .

(٢) السابق : ٨٣ .

(٣) انظر : شرح الرضى ٢/ ٢٢٠ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ١٦٤ .

من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله فى اللفظ ، لأنه اسم وإن كان مثله فى المعنى والعمل . وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل : «كل نفس ذائقة الموت» و: «إنا مرسلو الناقة» ، و« لو ترى إذ المجرمون ناكسو رءوسهم» ، و : «غير محلى الصيد». فالمعنى معنى « ولا آمِّين البيتَ الحرام » [1]. ويقصد سيبويه من ذلك أن هذه الأمثلة القرآنية المتعددة - باستثناء المثال الأخير - تتفق فى أن فيها إضافة وأن التنوين حذف فيها ، ولكن لأن إضافتها لفظية فتراكيبها ليست معرفة وهى تشبه تركيب المثال الأخير (آمين البيت)، وهو اسم فاعل نكرة بدليل وجود النون فيه ، والفرق بين الضربين يتمثل فى حذف التنوين للتخفيف وعدم حذفه.

وثمة ملحوظتان تجدر الإشارة إليهما هنا :

الأولـــــى : أن سمة الإضافة اللفظية الأساسية - وهى تقدير التنوين والانفصال والعمل فيما بعد مضافها - تضعف مع الصفة المشبهة ، لذايكون تنوينها أقل من إضافتها ، ويرجع ذلك إلى أن مشابهتها للأسماء أكثر من مشابهتها للأفعال ، قال سيبويه : « والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فى معناه ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه فى اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى ، وفى قوته فى الأشياء . والتنوين عربى جيد» [2] . ومع هذا لا تُخرج الإضافة الصفة المشبهة عن خصيصة التنكير المرجودة فى الإضافة اللفظية بصورها المختلفة [3] .

الثانيــة : أن هناك اختلافًا فى تصنيف بعض أنواع المضاف : هل إضافته لفظية أو معنوية ؟ ومن ذلك إضافة (أفعل) التفضيل، ونحن نميل إلى الأخذ برأى

---

(١) الكتاب ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٢) السابق ١/ ١٩٤ .
(٣) انظر : السابق ١/ ١٩٥ .

الأكثرين فى هذا، وهو أن إضافته محضة لأن الانفصال والعمل فيما بعده لايمكن أن يقدرا فيه، ولأنه ينعت بالمعرفة [1] . وكذلك اختلف أيضا فى إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إلى صفته نحو: مسجد الجامع، وجانب الغربى ، وإضافة ما ظاهره أنه صفة مضافة إلى موصوفها، نحو : جرد قطيفة وأخلاق ثياب [2] . ولـن نشير بأكثر من ذلك إلى هذين النوعين، لقلتهما فى الاستعمال .

وأيًا كان الأمر ، فأهم سمات الإضافة اللفظية التى تؤهلها لكونها شكلية - إلى جانب ما سبق ذكره - تتمثل فيما يلى :

(أ) أنها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، ومن ثم يقع تركيبها نعتًا للنكرة وفيه إضافة للمعرفة نحو : مررت برجل حسن الوجه، ونحو قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ [3] . كما يجوز أيضًا أن تدخل (أل) على المضاف إلى ما فيه أل مع أن الأصل ألا يجمع بين هذين [4] ، ومن ذلك « الشافيات الحوائمِ » فى قول الفرزدق :

أَبَأنَا بِهَا قَتْلَى وَمَا فِى دِمَائِهَا ... شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ [5]

وقد بين ابن هشام أن المواضع التى تختص فيها الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف خمسة ، هى :

الأول : أن يكون المضاف إليه مقرونا بأل ، كما فى مركب البيت السابق ، وكما فى : مررت بالرجل الجعد الشعر والحسن الوجه .

الثانى : أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه (أل) كما فى : الضارب رأس الجانى ، وقول الشاعر :

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/ ٢٧ ، ٢٨ .
(٢) انظر : شرح الرضى ٢/ ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٤٢ ، ٢٤٣ .
(٣) سورة الأحقاف : ٢٤ .
(٤) انظر : شرح المفصل ٢/ ١١٩ - ١٢٢ .
(٥) انظر : شرح التصريح ٢/ ٢٩ وشرح ديوان الفرزدق ، عنى بجمعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوى (مطبعة الصاوى والمكتبة التجارية بمصر - ط١ - ١٩٣٦ م) ٨٥٤ . وفى رواية البيت بعض اختلاف .

لقد ظفر الزوّارُ أقفيةِ العدا — بما جاوز الآمالَ مِلأسرِ والقتلِ

الثالث : أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه أل كما فى قول القائل :

الودُ أنتِ المستحقةُ صفوه — منّى ، وإن لم أرجُ منكِ نوالا

الرابع : أن يكون الوصف المضاف مثنى ، كقول الشاعر :

إن يَغْنَيا عنّيَ المستوطِنا عدَنٍ — فإننى لست يومًا عنهما بغنى

الخامس : أن يكون الوصف المضاف جمع مذكر سالمًا كقول الآخر :

ليس الأخلاءُ بالمُصغى مسامِعِهم — إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رَحِمِ [1]

ومما يدل أيضًا على أن هذه الإضافة لا تفيد المضافَ تعريفًا – وقوعه حالا ودخول ربّ عليه وهو مضاف إلى معرفة ؛ فمن وقوعه حالا قوله تعالى : ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ [2] ، وقول أبى كثير الهذلى :

فأتت به حُوشَ الفؤاد مبطنًا — سُهُدًا إذا ما نام ليلُ الهوجلِ

ومن دخول رب عليه قول جرير :

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم — لاقى مباعدة منكم وحرمانا [3]

(ب) أنها « لا تقع لازمة البتة لأنها إنما تضاف لضرب من التخفيف ، والنية غير الإضافة » [4] .

(جـ) أن اسمى الفاعل والمفعول شرط كون إضافتهما لفظية أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال ، أما إذا كانا بمعنى الماضى فإن إضافتهما تكون معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص ؛ وذلك لأنهما لم يشابها الماضى فيعملا عمله ، والدليل

(1) انظر : شرح التصريح ٢/ ٢٩ ، ٣٠ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محيى الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٩٤ م) ٣/ ٨٣ – ٨٨ .

(2) سورة الحج : ٩ .

(3) انظر : شرح الأشمونى ٢ / ٢٤٠ .

(4) شرح المفصل ٢/ ١٢٦ .

على هذا جعل « فاطر» و «جاعل» صفتين للمعرفة فى قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾ [1] . وإذا كانا بمعنى الاستمرار فيجوز أيضًا أن تكون إضافتهما محضة، لأن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه تسهم فى تعيينه وتخصيصه ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [2] . وأما الصفة المشبهة فإنها لا تصير محضة أبدًا لأنها لا تتعرف بالإضافة كما ذكرنا [3] .

(د) أنه يجوز العطف على المجرور باسم الفاعل (أى المضاف إضافة لفظية) على اللفظ بالجر أو المحل بالنصب [4] .

(هـ) أن المنادى المضاف لياء المتكلم إضافة لفظية لا يجوز فى يائه غير التسكين والفتح وليس كالمضاف معنويًا فى هذا الصدد ، وذلك لأن الإضافة فيه على نية الانفصال [5] .

نستطيع أن ندرك إذن من خلال المقارنة بين السمات التركيبية لكلا نوعى الإضافة – أن الإضافة المعنوية تركيب ظاهره كباطنه ، مفيد لنسبة معينة هى نسبة الملك والاختصاص أو بيان النوع أو غير ذلك – بحسب اختلاف النحاة فى معنى حرف الجر الذى تكون هذه الإضافة بمعناه – وهذه هى الوظيفة التى يؤديها هذا التركيب والتى من أجلها سمى بالإضافة المعنوية أو المحضة .

وأما الإضافة اللفظية ، فتركيب ظاهر لفظه أو سطحه مختلف عن حقيقة معناه أو عمقه [6] . فظاهر لفظه أو شكله يوحى بأن بين جزأيه نسبة لازمة على النحو الذى فى الإضافة المعنوية ، غير أن النظر فى حقيقته يدل على أن الذى بين

(1) سورة فاطر: الآية ١ وانظر : مغنى اللبيب ٢/ ٥١١ .

(2) سورة غافر: ١، ٢، ٣، وانظر : شرح الرضى ٢/ ٢٢٣ والكتاب ١/ ٤٢٨ .

(3) انظر : المقرب ٢٣٠ .

(4) انظر : شرح الرضي ٣ / ٤٢٥ وهمع الهوامع ٥/ ٢٩٥ .

(5) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(6) انظر : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ٤٥ .

طرفيه نسبة من نوع آخر هى نسبة إسناد أو تعدية اختفت وراء الشكل المتمثل فى حذف التنوين أو النون للتخفيف ، ولذا تكون وظيفة الإضافة عندئذ لفظية ، وبناء على هذا سميت بهذا الاسم .

وإذا كنا نستنبط مما سبق أن التفريق بين هذين النوعين يتم فى المقام الأول على أساس من الشكل واللفظ ، وهذا يتمثل فى كون المضاف وصفًا (اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة) أو اسمًا جامدًا ثم إمكان التنوين وعدمه بعد ذلك – فإن المعنى يقوم بأثر فعال فى ذلك حينما يمكن أن يحكم على الوصف بأن إضافته معنوية ، وذلك إذا وجدت قرينة معنوية تدل على أن هذا الوصف مراد به الماضى أو الاستمرار ، وفى الأمثلة السابقة ما يبين ذلك .

★ ★ ★

المبحث الثانى

تركيب الإتباع ومركبا المصدر المؤول والوصف المحلى بأل

أولا - تركيب الإتباع :

التوابع خمسة : نعت وعطف نسق وبدل وعطف بيان وتوكيد ، وكل واحد من هذه التوابع - باستثناء عطف البيان - يأتى مفردًا ويأتى جملة فيكون تركيبًا يقصر أو يطول . ولعل تركيب التابع - كما يفهم من اسمه وخاصة المفرد - من أكثر التراكيب والأنماط التى تعتمد اعتمادًا كبيرًا فى أداء وظيفتها على أساس لفظى شكلى ؛ وذلك لأنه لما كان مكملاً لمتبوعه ولاحقًا به ، حمل عليه فى خصائصه الشكلية التى تظهر واضحة فى المطابقة بينهما التى تأخذ صورًا وأشكالاً مختلفة.

وتتضح المطابقة أولاً فى النعت الحقيقى فى أنه يتبع منعوته فى أربعة من عشرة هى : واحد من التعريف والتنكير ، وواحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث . والنعت السببى يتبع ما قبله فى الإعراب والتعريف والتنكير ، ويتبع سببيه - وهو منعوته فى الحقيقة - فى التذكير والتأنيث ، ويأتى مفردًا غالبًا . كما أن الجملة الواقعة نعتًا يشترط فيها أن تشتمل على ضمير رابط يطابق المنعوت أيضًا .

وعطف النسق يتضح فيه الجانب الشكلى فى قول ابن يعيش : «معنى العطف حمل الثانى على الأول فى إعرابه وإشراكه فى عمل العامل وإن لم يشركه فى معناه، وذلك موجود فى جميعها . فأما اختلاف المعانى ، فذلك أمر خارج عن معنى العطف »[1] . وإذا استثنينا من الحمل على الأول فى الإعراب والعمل أحدَ

---

(١) شرح المفصل ٨/٨٩ ، ٩٠ .

استعمالات (بل) ؛ فإن معنى هذه العبارة أن مطابقة المعطوف للمعطوف عليه فى إعرابه وإشراكه فى عمل عامله – وهذان أمران يرجعان إلى اللفظ ، وخاصة الأول – هما أساس العطف ، أما اتفاق معنى المتعاطفين أو اختلافه ، فهذا أمر له شأن آخر كما ذكر ابن يعيش .

وأما البدل وعطف البيان ، فالبدل يوافق متبوعه فى الإعراب ولا يلزم موافقته فى التعريف والتنكير ، وأما فى الإفراد والتذكير وفروعهما فيوافق غالبًا متبوعه إن كان بدل كل من كل [1] . وأما عطف البيان فهو فى موافقة متبوعة ومطابقته كالنعت الحقيقى ، أى يتبعه فى أربعة من عشرة [2] . وثمة سمة لفظية – إضافة إلى ما سبق – يتفق فيها البدل وعطف البيان – دون أن يختص بذلك البدل كما رأى بعض النحاة – وهى أن كلا منهما يجوز أن يكون بلفظ متبوعه بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان ، ومن هذا قراءة يعقوب فى قوله تعالى : ﴿ وترىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جاثيةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدعَىٰ إِلَىٰ كتابها ﴾ [3] بنصب " كل " الثانية [4] ، وكذلك قول بعض ولد جرير [5] :

يَا زَيْدُ زيدَ اليعملات الذُّبَّل   تطاول الليل عليك فانزلِ [6]

وينبغى أن يكون من هذا أيضًا ما أجازه سيبويه – وقد مر ذكره فى الحديث عن رفع المصادر – فى نحو : له صوتٌ صوتُ حسن ، حيث إن (صوتًا) الثانى فى رأيه بدل أو نعت [7] .

وأما التوكيد ، فاللفظى منه يكون بتكرار اللفظ تكرارًا تامًا ، ويشمل هذا الاسم والفعل والحرف والجمل ، وليس بعد تكرار اللفظ مطابقة ، وقد يكون بذكر

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ٣/١٢٧ ، ١٢٨
(٢) انظر : همع الهوامع ٥/١٩١ ، ١٩٢
(٣) سورة الجاثية: الآية ٢٨.
(٤) انظر : البحر المحيط ٨/٥١ ومعجم القراءات ٦/١٥٦.
(٥) انظر : الكتاب ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ وخزانة الأدب ٢/٣٠٧ .
(٦) انظر : مغني اللبيب ٢/٤٥٦٦، ٤٥٧ .
(٧) انظر : الكتاب ١/٣٥٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ وشرح الرضى ١/٣٢١.

الموافق فى المعنى كما فى توكيد الضميرين المستتر والبارز المتصل – أيًا كان نوعه – بالمنفصل المناسب نحو : قم أنت ، وقمتُ أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، ورأيتك إياك [1] . وقد يكون التوكيد اللفظى بغير هذين الوجهين كما سنبين. وأما التوكيد المعنوى فيكون بألفاظ محددة ومعظمها – وهو النفس والعين وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة – يلزم الإضافة إلى ضمير المؤكَّد المطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما [2] ، وتكون هذه الألفاظ أنفسها مطابقة للمؤكد فى الإعراب .

ويتبين لنا مما تقدم أن التوابع وظائف غير مستقلة فى شكلها . ويمكننا إذا أردنا أن نحلل هذه الوظائف من حيث لفظها ومعناها أن نقول إن الجانب اللفظى الأساسى فيها ، يتمثل فى شكلها الخارجى الذى بيناه والذى يتحدد فى مطابقتها لمتبوعاتها ، وهذه المطابقة تشمل جوانب متعددة هى : الموقف الإعرابى والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والتعيين (التعريف والتنكير) [3] والشخص ، أى الرجوع على الضمير فى التكلم والخطاب والغيبة ، وهذا الجانب لا يظهر عادة إلا فى التابع الجملة [4] ، ويضاف إلى ذلك المطابقة اللفظية التامة فى التوكيد اللفظى غالبًا وإحدى صور البدل وعطف البيان.

ولعل من أهم سمات المطابقة فى التوابع التى تدل على خصوصيتها فيها ، أن التطابق فى الإعراب والتعريف والتنكير بين أجزاء التركيب – بصفة عامة – لا يوجد مطردًا إلا فى التوابع [5].

وأما الجانب المعنوى الرئيس فى التوابع فيتبين فى معانيها الوظيفية وأغراضها التى تؤديها ، وهى : كون النعت تابعًا مكملاً لمتبوعه دالا على معنى فيه أو فى متعلق به ، ويفيد التوضيح أو التخصيص أو التوكيد أو غير ذلك [6] ، وكون

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٠١ ، ٣٠٢ وشرح الرضى ٢/٣٦٥.
(٢) انظر همع الهوامع ٥/١٩٧ ، ١٩٨ .
(٣) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٩٣ .
(٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢١١ ، ٢١٢ .
(٥) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٩٣ ، ١٩٤ .
(٦) انظر : همع الهوامع ٥/١٧١.

البدل تابعًا مقصودًا بالحكم بلا واسطة ، وكون عطف البيان تابعًا بمنزلة التفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال ، وكون التوكيد تابعًا يقرر أمر المتبوع فى النسبة – وهذا يشمل التوكيد اللفظى والتوكيد المعنوى بالنفس والعين – والشمول ، وهذا يشمل التوكيد المعنوى بكلا وكل وأجمع وما يشبهها [1] . وأما عطف النسق فنظرًا لعدم اتفاق حروف العطف فى المعنى وصعوبة تعريفه [2] ، فيكفى أن يقال فى تحديد معناه الوظيفى إنه التابع التالى لأحد حروف العطف والذى يعنى غالبًا مشاركة الأول فى عمل عامله .

ومن خلال هذين الجانبين الأساسيين فى التابع : اللفظى المتمثل فى المطابقة، والمعنوى المتجسد فى المعنى الوظيفى لكل تابع – يكوّن التابع مع متبوعه التركيب الخاص بهما ، ويتم الربط بين جزأى هذا التركيب من خلال المطابقة أيضًا.

وهذا الذى ذكرناه عن هذين الجانبين فى تحليل تركيب التابع إجمال يتم تفصيله بالحديث عن أمرين :

الأول : كون المطابقة فى إعراب التابع المفرد قد تكون ظاهرة وقد تكون مقدرة ، وهذا هو ما يعرف بالإتباع على اللفظ والإتباع على المحل .

والثانى : أن بعض التوابع له ملامح خاصة من حيث اللفظ والمعنى ينبغى أن يشار إليها .

١- الإتباع على اللفظ والإتباع على المحل :

الإتباع على اللفظ هو الأصل نحو : ليس علىٌّ بجبان ولا بخيل ، ولكن أجاز النحاة – إلى جانب ذلك – أن يتبع على محل المتبوع أيضًا إن كان له محل غير ظاهر – كالابتداء وما يشبهه – حتى أصبح هذا من مواضع تعدد أوجه الإعراب [3].

(١) انظر : شرح الرضى ٢/ ٣٥٧ ، ٣٦٣.

(٢) انظر : همع الهوامع ٥/ ٢٢٣ وشرح الأشمونى ٣/ ٨٩ .

(٣) انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة ٣٠٢ – ٣٠٥ . وفى هذا السياق نشير إلى أن النحاة ذكروا أن من أنواع الإتباع الخاصة بالعطف العطف على التوهم نحو : ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ ، وهو محدود الاستعمال انظر : مغنى اللبيب ٢/ ٤٧٦ – ٤٨٠.

ويظهر هذا بوضوح فى تابع الكلمات المبنية بناء عارضًا كاسم لا النافية للجنس والمنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة ، وكذلك تابع المجرور بحرف جر زائد وتابع المضاف إليه المصدر وهو مفعول أو فاعل فى المعنى ، وكذلك أيضًا العطف على اسم إنّ ولكنّ على أساس أن محله الابتداء [1] .

وتبلغ صور جواز الإتباع على المحل واللفظ مداها فى تابع المنادى المبنى على وجه الخصوص ، ومثال ذلك : يا زيد وعمروُ وعمروٌ بالإتباع على اللفظ ، ويا زيدُ وعمرًا بالإتباع على المحل ، ويا محمد الحسنُ الوجه والحسنَ الوجه ، ويا عمرو الظريفُ والظريفَ ، ويا تميمُ أجمعون وأجمعين ، بالوجهين فى كل أيضًا [2].

وما نود أن نشير إليه فى هذا السياق أنه بالرغم من إقرارنا بجواز الإبتاع على المحل عمومًا لورود شواهد تؤيد بعض مواضعه [3] – فإن ثمة أمرين متآزرين كلاهما يعنى الحد من الإتباع على المحل والحرص على تحقيق المطابقة اللفظية الظاهرة أو المشاكلة فى إعراب التابع ، لأنها مطلب مهم ينبغى أن يراعى بقدر الإمكان ما لم يكن هناك مانع يمنع من الإتباع على اللفظ، كما سنرى فى البدل الواقع بعد إلا .

فأما الأمر الأول ، فيتمثل فى أن النحاة – على الرغم من إجازتهم الإتباع على المحل – نصوا فى أكثر من موضع على أن الإتباع على اللفظ أولى ، ومن ذلك: تابع اسم إنّ المكسورة إن كان نسقًا وورد بعد مجىء الخبر [4] ، وتابع المجرور بإضافة المصدر فاعلاً أو مفعولاً [5] ؛ يقول الرضى : «ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الإعراب » [6] ، بل إن المحققين من النحاة منعوا الإتباع على المحل فى هذا . ومثل ذلك أيضًا تابع المجرور بإضافة اسم الفاعل [7] .

(١) انظر : كشف المشكل فى النحو للحيدرة ١/ ٦١٣ ، ٦١٤

(٢) انظر : شرح الرضى ١/ ٣٦٠ – ٣٦٣ .

(٣) انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة ٣٠٤.

(٤) انظر : همع الهوامع ٥/ ٢٨٩.

(٥) انظر : السابق ٥/ ٢٩٣ ، ٢٩٤ وشرح التسهيل ٣/ ١٢٠.

(٦) شرح الرضى ٣/ ٤١١.

(٧) انظر : السابق ٣/ ٤٣٥ .

وأما الأمر الثانى فيبدو فى الضوابط والشروط التى ذكرها ابن هشام للعطف على المحل وهى ثلاثة :

(أ) أمان ظهوره في الفصيح « الا ترى أنه يجوز فى (ليس زيد بقائم) و (ما جاءنى من امرأة) أن تسقط الباء فتنصب ، و (من) فترفع ، فعلى هذا لا يجوز مررت بزيد وعمرًا ، خلافًا لابن جنى » (١) .

(ب) أن يكون الموضع أو المحل للتابع بحق الأصالة ؛ فلا يجوز : هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه ، بالعطف على المحل الذى كان يجوز لـ " زيدًا " وهو الجر بالإضافة ، وذلك لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل .

(ج) وجود المُحرز ، أى الطالب لذلك المحل المتبع عليه. وقد بنى ابن هشام على هذا امتناع عدة مسائل منها العطف على محل اسم إن بالرفع قبل مجىء الخبر نحو : إن زيدًا وعمروٌ قائمان ، بناء على أن الطالب لرفع زيد هو الابتداء وقد زال بدخول (إن) (٢) .

وثمة مسألتان - أشرنا إليهما منذ قليل - منعهما ابن هشام بناء على ما سبق أيضًا وهما : العطف على المجرور بإضافة الوصف والمصدر نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا ، وأعجبنى ضرب زيدٍ وعمروٌ أو عمرًا ، وقال فى تفسير منع هاتين المسألتين: « منعهما الحذاق ؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل أو منونًا أو مضافًا » (٣) .

٢- الملامح الشكلية والمعنوية الخاصة لبعض التوابع :

نتوقف هنا عند ثلاثة توابع فقط لأهميتها فى هذا الصدد وهى: عطف النسق والبدل والتوكيد .

---

(١) مغنى اللبيب ٢/٤٧٣ .

(٢) انظر : السابق ٢/٤٧٤.

(٣) السابق ٢/٤٧٥.

أ- عطف النسق :

يعتمد تركيب عطف النسق مع متبوعه على استخدام حروف خاصة به ، وهذه سمة لفظية مهمة لا توجد فى غيره . وأول ما نجده في تفصيل الحديث عن هذا العطف من حيث اللفظ والمعنى أن حروفه تنقسم ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يشرك فى اللفظ فقط وهو : بل ولكن ولا ، وذلك لاختلاف المتعاطفين فيه من حيث الإثبات والنفى .

والثانى : ما يشرك فى اللفظ والمعنى دائمًا وهو : الواو والفاء وثم وحتى.

والثالث : ما يشرك لفظًا فقط تارة ، ولفظًا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو ، وإشراكهما فى اللفظ فقط يكون إذا اقتضيا إضرابًا .

وعدد حروف العطف على هذا التقسيم يبلغ تسعة ، وهذا ما عليه غير قليل من النحاة منهم ابن مالك (١) ، وهو ما نميل إلى الأخذ به لأن (إما) الثانية فى نحو: جاءنى إما زيد وإما عمرو - وهى الحرف الذى يضيفه أكثر النحاة ويجعلون به عدد هذه الحروف عشرة (٢) - الحق فيها أنها مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة والواو قبلها هى العاطفة كما ذكر الرضى (٣).

ونستطيع - بعد هذه المقدمة - أن نشير إلى الملامح أو السمات الخاصة بعطف النسق من حيث اللفظ والمعنى على هذا النحو :

الملامح الشكلية :

إلى جانب حمل المعطوف عطف نسق على المعطوف عليه فى الإعراب ، يوجد جانبان لفظيان شكليان مهمان فى عطف النسق ، أولهما أنه يشترط فى العطف على الضميرين المرفوع المتصل والمجرور وجود فاصل من توكيد أو غيره

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٤٨ وحاشية الصبان ٣/٩٠.

(٢) انظر : شرح ابن يعيش ٨/٨٩ ، ٩٠ ومغنى اللبيب ١/٥٩ .

(٣) انظر : شرح الرضى ٤/٤٠٤ .

فى الأول ، وإعادة الجار فى الثانى. وثانيهما أنه يختار النصب فى تركيب الاشتغال لتحقيق المشاكلة بعطف جملة فعلية على مثلها .

فأما الجانب الأول فمثال الفصل فيه بالتوكيد عند العطف على ضمير الرفع المتصل قولك : ضربتَ أنت وزيدٌ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١) . ومثال الفصل بغير التوكيد قوله تعالى أيضًا : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ (٢) والفاصل هنا (لا) . وإنما اشترط الفصل فى هذا الموضع ، لأنه يقبح العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فاصل بأى صورة لكونه لشدة اتصاله بالفعل كأنه جزء منه، فصار العطف عليه فى الظاهر بمنزلة العطف على الفعل ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل ، ولذا يقبح : ضربتَ وزيدٌ ، ولا يقبح : ضربتَ أنت وزيدٌ ؛ لأنه من قبيل عطف الاسم على الاسم (٣) .

وأما إذا عطف على الضمير المجرور ، فينبغى أن يعاد الجار سواء كان حرفًا نحو : مررت بك وبزيد (أى لا يقال : مررت بك وزيد) أو اسمًا نحو قوله تعالى : ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾ (٤) . واشترط هنا إعادة الخافض « لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل (أى الضمير المتصل للرفع) ، لأن الفاعل إن لم يكن ضميرًا متصلاً جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا ، فكره العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ... فلم يبق إلا إعادة العامل الأول ، سواء كان اسمًا ، نحو : المال بينى وبين زيد ، أو حرفًا نحو : مررت بك وبزيد » (٥) .

ولعلنا نلحظ أن ما اشترط فى العطف فى هذين الموضعين يعنى الرغبة فى تحقيق التناسب أو الانسجام اللفظى بإذهاب التنافر الناتج عما يبدو أنه عطف اسم على فعل – وذلك فى العطف على ضمير الرفع المتصل – أو عما يبدو أنه كالعطف

(١) سورة البقرة: الآية ٣٥ .
(٢) سورة الأنعام: الآية ١٤٨.
(٣) انظر : المقتصد للجرجانى ٢/٩٥٧ ، ٩٥٨ .
(٤) سورة البقرة : الآية ١٣٣
(٥) شرح الرضى ٢/٣٣٤ .

على جزء الكلمة – وذلك فى العطف على الضمير المجرور – ، ولذلك عد مثل هذين الشرطين من قبيل إصلاح اللفظ (١) .

وأما الجانب اللفظى أو الشكلى الثانى فى عطف النسق – وهو اختيار نصب المشغول عنه إذا أدى إلى تحقيق المشاكلة بعطف جملة فعلية على مثلها – فهذا ما يشير إليه سيبويه بقوله : « ولو قلت : هلك القوم حتى زيدًا أهلكته ، اختير النصب ليبنى على الفعل كما بنى ما قبله مرفوعًا كان أو منصوبًا » (٢) ؛ فجملة « زيدًا أهلكته » يختار فيها النصب حتى تكون فعلية معطوفة على الفعلية قبلها حيث إن التقدير عندئذ : هلك القوم حتى (أهلكت) زيدًا أهلكته ، وبذلك تتحقق المشاكلة.

ويُفَصِّل هذا أيضًا ابن يعيش بقوله : « وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعانى ، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل فى الجملة الثانية وبناء الاسم عليه ، سواء ذكرت فى الجملة الأولى منصوبًا أو لم تذكره نحو : قام زيد وعمرًا كلمته ؛ إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لا تختلف ، وليس الغرض أن يكون فيها منصوب ... قال الله تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٣) ، لما كان قد تقدم ﴿يدخل من يشاء فى رحمته﴾ نصب (الظالمين) بإضمار: يعذب الظالمين أو يهين » (٤) .

الملامح المعنوية:

إذا كنا لمسنا أثرًا واضحًا للمعنى فى تقسيم تركيب حروف العطف من حيث الإشراك فى المعنى واللفظ ، فإن ثمة جانبين مهمين يبين فيهما أثر المعنى في تركيب عطف النسق أيضًا ، هذان الجانبان هما : تأثير معنى النفى قبل (بل) فى

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/١٦٥ ، ١٦٦ .
(٢) الكتاب ١/٩٦ .
(٣) سورة الإنسان: الآية ٣١ .
(٤) شرح المفصل ٢/ ٣٢ .

إعراب ما بعدها ، ودلالة العطف على التعدد فى الخبر والنعت والبدل. ويمكننا أن نوضح هذين الجانبين كما يأتى :

١- ذكرنا من قبل أن (بل) أحد ثلاثة أحرف – وهى لكن ولا وبل – تشرك معطوفها مع المعطوف عليها فى اللفظ فقط ، أىْ فى الإعراب ، لاختلافهما بالنفى والإثبات.

و (بل) لها حالتان :

الأولى : أن تسبق بإيجاب أو أمر فيسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ويجعل لما بعدها ، ومثال ذلك : قام زيد بل عمرو ، وليقمْ محمد بل خالد ؛ فالقيام ثابت لعمرو وخالد ومسلوب عن زيد ومحمد.

والثانية : أن تسبق بنفى أو نهى ويكون معناها معهما تقرير حكم ما قبلها من نفى أو نهى على حاله وإثبات ضده لما بعدها [١] ، ومثال ذلك : ما اشتريت قلمًا بل كتابًا ، ولا تصاحب غدارًا بل وفيًا .

وفى هاتين الحالتين نلحظ أن إعراب المعطوف متفق مع إعراب المعطوف عليه على الرغم من اختلاف الحكم والمعنى ، ومع ذلك إذا أعدنا النظر إلى الحالة الثانية ، سنرى أنها تنتج لنا مثالاً ليس فيه اتفاق فى الإعراب بين المتعاطفين ، هذا المثال هو :

ما زيد قائمًا بل قاعدٌ.

وسبب ذلك ، أن طريقة تكوين معنى هذا التركيب تؤدى إلى أن يكون لاختلاف الإثبات فيما بعد (بل) عما قبلها من النفى – تأثير فى اختلاف الإعراب وعدم جواز الإشراك فى عمل العامل الموجب لهذا الإعراب ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز العطف هنا لا على اللفظ ولا على المحل ؛ لأن عطف " قاعد " على " قائمًا " فى اللفظ يعنى إعمالاً لما فى الموجب وهو لا يجوز لأنها لا تعمل إلى فى منفى ، كما أن عطفه (أى قاعد) على المحل فيه اعتبار للابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، لذا

(١) انظر : شرح التصريح ٢/١٤٧ ، ١٤٨ .

أصبح الصواب فى " قاعد " رفعه على إضمار مبتدأ [١]. ومن أمثلة هذه المسألة أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [٢] .

٢- وأما دلالة تركيب العطف على التعدد فى الخبر والنعت والبدل [٣] ، فنحن نرى أن العطف له قيمة صرفية تتمثل فى دلالته على العدد أو التعدد فى هذه المواضع على وجهين أحدهما واجب والآخر جائز.

فأما الوجه الواجب ، فيتضح فى أن العطف يستخدم فى الخبر والنعت والبدل وجوبًا ، إذا تعدد المخبر عنه [٤] أو المنعوت [٥] أو المبدل منه واختلف لفظ الخبر والنعت والبدل حقيقةً. ومثال ذلك فى الخبر : هما طبيب ومعلم ، وبنو زيد فقيه ونحوى وكاتب. ومثال ذلك فى النعت : مررت برجلين كريم وبخيلٍ ، وسلمت على فتيات طويلة وقصيرة وشقراء ، ومثال ذلك فى البدل قول الشنفرى :

وَلِى دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وَأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ [٦]

ففى هذا الشاهد يجوز أن يكون " سيد " و " أرقط " و " عرفاء " أبدالاً من " أهلون " ، كما يجوز أن يكون كل واحد منها أيضًا خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أحدهم سيد وأحدهم أرقط ... وما شابه ذلك [٧] .

وأما الوجه الجائز لمجىء العطف دالا على التعدد فهو خاص بالخبر والنعت، ويقع فيما لم يتحقق فيه شرط الوجوب السابق . وفى الخبر يدل التعدد عندئذ على

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣/٢٠٩ .

(٢) سورة آل عمران: ١٦٩ .

(٣) سبق تفصيل مايخص الخبر من هذه المسألة عند الحديث عن تعدد الخبر فى التركيب الإسنادى الأصلى .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/٣٢٦.

(٥) انظر : حاشية الصبان ٣/٦٥.

(٦) انظر : خزانة الأدب ٨/ ٥٥ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٤١ وبلوغ الأرب فى شرح لامية العرب ٦٧ – ٦٩ .

اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين أو الأخبار ، ومثال ذلك : زيد كريم وشجاع ، فهذا أصله زيد كريم شجاع ، وقد نص العطف هنا صراحة على التعدد .

وفى النعت أيضًا يرد العطف جوازًا دالا على أن النعت متعدد والمنعوت واحد، ومثال ذلك : مررت بزيد العالم والشجاع والكريم ، وكذلك قول الشاعر [(١)] :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ ... وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِى الْمُزْدَحَمْ

فالمعطوفات الواردة هنا (الشجاع ، والكريم ، وابن الهمام ، وليث الكتيبة) هى فى الأصل نعوت أصبحت بالعطف فى صورة المعطوف وأخذت حكمه ، ويدل على ذلك أن الرضى ذكر أن إطلاق مصطلح العطف على مثل هذا من الممكن أن يكون من قبيل المجاز [(٢)] . ومن هذا المنطلق نشير إلى أن تعاطف هذه النعوت لا يدل على اختلاف ذواتها كما فى نحو : رأيت محمدا وعليا ، بل يدل على أن كل معطوف يضيف إلى المنعوت نعتًا آخر مع النعت الأول ، وبهذا تصبح الفائدة الواضحة - فى رأينا - لهذا العطف هى الدلالة الصريحة على تعدد صفات هذا المنعوت ، وربما يكون هذا هو المعنى البلاغى وراء ذلك . ويؤكد دلالة هذا العطف على التعدد أنه يشترط له اختلاف معانى النعوت حتى لا يعطف الشىء على نفسه [(٣)].

إذن ، نستطيع أن نستنبط من هذا الكلام أن ما يبدو أحيانًا فى صورة العطف هو فى الحقيقة خبر أو نعت آخر وأحيانًا بدل ، بل إننا يمكن أن نقول - بناء على ذلك - إن تركيبى الخبر والنعت خاصة يستعينان أحيانًا لأداء معنييهما بلفظ العطف وصورته . وبهذه النظرة يصبح هذا الملمح المهم لفظيًا ومعنويًا معًا.

ب - البدل:

نستطيع أن نرصد للبدل أثرًا واضحًا من حيث اللفظ والمعنى فى موضع على الرغم من أنه لا يُتناول فى باب البدل ولا يرد فيه ، فإنه شديد الصلة به ، وهذا

(١) انظر : شرح الرضى ٢٦٥/١ وخزانة الأدب ٤٥١/١ .
(٢) انظر شرح الرضى ٣٣٢/٢ ، ٢٦٣/١ ، ٢٦٥ .
(٣) انظر : همع الهوامع ٥/ ١٨٤.

الموضع هو الاستثناء . وسبب دخوله فى تحليلنا هنا أن البدل يعد وظيفة مهمة تعتمد عليها جملة الاستثناء كثيرًا ، ونعنى بذلك جملة الاستثناء التام المنفى كما فى نحو :

ما قام أحد إلا زيد .

فما بعد (إلا) فى مثل هذا يجوز أن يبدل مما قبلها ويجوز أن ينصب على الاستثناء ، أى يجوز أن يقال : ما قام أحد إلا زيدٌ أو زيدًا ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ أو زيدًا .

وثمة سمتان لفظيتان بارزتان لهذا التركيب ، للمعنى أثر كبير فيهما . فأما السمة الأولى فتتمثل فى ترجيح الإبدال على الاستثناء والنصب مادام تركيب هذه الوظيفة متحققًا فيه شروط الجواز من الاتصال والتأخر وغيرهما ، ومادام ما بعد (إلا) غير متراخى الذكر [(١)] . وهذا الترجيح يبدو في كثير من الأمثلة ومنها قوله تعالى : ﴿ ما فعلوه إلاقليل منهم ﴾ [(٢)] ، والرفع فى هذا قراءة السبعة غير ابن عامر[(٣)] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قال ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون ﴾ [(٤)] ، والرفع قراءة الجميع فى هذا [(٥)] .

ويفهم من كلام بعض النحاة أن سبب ترجيح الإبدال هنا ليس مجرد تحقيق الاتفاق اللفظى والتشاكل بين ما بعد (إلا) وما قبلها كما هو مشهور [(٦)] ؛ بل لأن وراء هذه المشاكلة اللفظية أيضًا فرقًا بين وجهى الإبدال والاستثناء ودلالة على معنى مهم ، ويتمثل ذلك فى أن النصب يجعل النفى معتمد الكلام ويصير المستثنى فضلة، أما إذا قلنا - مثلًا - : ما قام أحد إلا زيدٌ - بالإبدال والرفع - « كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة » [(٧)] .

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٨٢/٢ .
(٢) سورة النساء: الآية ٦٦.
(٣) انظر : السبعة فى القراءات ٢٣٥ ومعجم القراءات ١٤٣/٢.
(٤) سورة الحجر: الآية ٥٦.
(٥) انظر : معجم القراءات ٢٥٩/٣ وشرح التصريح ٣٥٠/١.
(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٨٢/٢ وشرح المفصل ٨٢/٢.
(٧) الأشباه والنظائر ٥١/٤ وانظر : المقتضب ٣٩٥/٤ ، ٣٩٦.

وأما السمة الثانية لهذه الوظيفة التى يترجح فيها الإتباع بأن تكون بدلاً ، فتتحدد فى أن اختلاف معنى ما بعد (إلا) هنا عما قبلها من حيث النفى والإثبات يسمح باصطحاب بعض العوامل أو المؤثرات اللفظية قبل (إلا) ، وهذه المؤثرات لا يمكن أن يتجاوز تأثيرها اللفظى إلى ما بعدها ، وهذا يؤدى إلى وجوب كون الإتباع – عند وجوده – على المحل دون اللفظ ، ويحدث هذا عندما يكون المستثنى منه مجرورًا بمن أو الباء الزائدتين أو اسمًا للا النافية للجنس أو خبرًا لما العاملة عمل ليس. وتفسير ذلك أن هذه المواضع مدخولها منفى ، وما بعد (إلا) يكون مثبتًا فيؤدى هذا إلى تعذر الإتباع على اللفظ ، والأمثلة التالية تبين ذلك :

١- ما فيها من أحد إلا زيدٌ .

٢- ليس زيد بشىء إلا شيئًا لا يُعبأ به .

٣- لا أحد فيها إلا عمروٌ .

٤- ما زيد شيئًا إلا شىءٌ لا يُعبأ به.

ففى هذه الأمثلة –على الإبدال – لا يصح إتباع ما بعد (إلا) على اللفظ ؛ لأن (من) الزائدة و (لا) لا تعملان إلا فى نكرة منفية ، والباء الزائدة لا تدخل على الخبر الموجب ، و (ما) العاملة عمل ليس لا تعمل فيما انتقض نفيه بإلا . ولأجل هذا كله رفع " زيد " فى المثال الأول على الإبدال من موضع " أحد " وهو الابتداء ، ونصب "شيئًا " فى المثال الثانى على الإبدال من موضع " شىء " وهو الخبر المنصوب لليس ، ورفع " عمرو " فى المثال الثالث – ومثله لفظ الجلالة فى قولنا : لا إله إلا الله – على إبداله من موضع " لا " مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء ، وفى المثال الأخير رفع " شىء " على الإبدال من موضع " شيئًا " لأنه فى الأصل خبر مرفوع قبل دخول (ما) [1] .

جـ- التوكيد:

يبين أثر جانبى اللفظ والمعنى فى التوكيد بوضوح أولاً فى تقسيمه إلى لفظى ومعنوى ؛ فاللفظى سمى كذلك – كما ذكرنا – لأنه يتوجه إلى تمكين معنى اللفظ

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٨٥ وحاشية الصبان ٢/ ١٤٥ ، ١٤٦.

أيًا كان نوعه عن طريق تكرار اللفظ غالبًا ، وأما المعنوى ، فسمى كذلك لأنه يعنى بتأكيد معنى معين فى اللفظ هو شمول النسبة أو تقرير أصلها ولا يكون لأجل هذا إلا بألفاظ معينة.

والجدير بالذكر هنا أن التوكيد اللفظى خاصة له ملامح شكلية نرى أنها تتمثل فى أوجه الاستعمال الآتية :

١- أنه هوالموقع النحوى الشكلى المطلق الوحيد ، أى الذى تصلح له أقسام الكلم على اختلافها والألفاظ كلها بدءًا من الحروف وانتهاء بالجمل ، وذلك لأنه يشترط له اللفظ المجرد فحسب ولا تشترط له دلالة صرفية معينة ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا عند الحديث عن التوزيع الصيغى للوظائف النحوية.

٢- أن المؤكد إذا كان جملة اسمية أو فعلية فالأكثر اقتران الجملة المؤكدة بحرف عطف صورى الغالب فيه أن يكون(ثم) ، وقد يكون الفاء . مثال ذلك قوله تعالى : « كلا سوف تعلمون . ثم كلا سوف تعلمون » [1] ، وقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين . ثم ما أدراك ما يوم الدين » [2] . ومثال العطف بالفاء قوله تعالى : « ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم » [3].

ومعنى كون العاطف هنا صوريًا أنه مهمل ولا يعطف مطلقًا ، بل كل ما فيه أنه في صورة العاطف وشكله دون حقيقته [4] ، والجملة بعده توكيد لفظى . وقد يكون سبب مجىء هذا العاطف تحسين اللفظ بوضع فاصل بين الجملتين المكررتين اللتين تؤكد إحداهما الأخرى.

٣- أن التوكيد اللفظى يكون – كما أشرنا من قبل – بتكرار اللفظ تكرارًا يغلب فيه أن يكون تامًا ، لكن هناك نمط منه سماعى لا يكون تكرار اللفظ فيه تامًا ،

(١) سورة التكاثر: ٣، ٤ .

(٢) سورة الانفطار:١٧ ، ١٨ ، وانظر : شرح التصريح ٢/ ١٢٧ .

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٨٨ ، وانظر : شرح الرضى ٢/ ٣٦٨.

(٤) انظر : النحو الوافى ٣/ ٥٣٦ .

ونعنى بذلك التوكيد بما يسمى « الإتباع » ، وهو ما عرفه ابن فارس بقوله : « للعرب الإتباع ، وهو أن تُتبَع الكلمة الكلمةَ على وزنها أو رويها إشباعًا وتأكيدًا . وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هو شىء نتد به كلامنا . وذلك قولهم : ساغب لاغب ، وهو خب ضب ، وخراب يباب » [1] .

وإعراب تركيب الإتباع هذا – مادام خاليًا من الواو – توكيدا لفظيا هو الأصح والذى نميل إليه بناء على ما صرح به ابن الدهان [2] والرضى وذكره ابن جنى كما سنبين [3] ، وهذا ما جعلنا نذكره هنا . وهو ذو أضرب ثلاثة بين الرضى منزلتها من منزلة التوكيد اللفظى عموماً بقوله فى وضوح واستيفاء : « التأكيد اللفظى على ضربين ؛ لأنك إما أن تعيد لفظ الأول بعينه نحو : جاءنى زيد زيد ، وجاءنى جاءنى زيد ، أو تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الأخير ، ويسمى إتباعاً ، وهو على ثلاثة أضرب ، لأنه : إما أن يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئًا مريئًا ، وهو سَرٌّ بَرٌّ ، أو لا يكون له معنى أصلاً ، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنى وإن لم يكن له فى حال الإفراد معنى ، نحو قولك : حسن بسن فسن ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو : خبيث نبيث ؛ من نبثت الشىء ، أى استخرجته . وقولهم : أجمعون ، أكتعون أبتعون أبصعون ، قيل من القسم الثانى أى لا معنى لها مفردة، وقيل من الثالث ، مشتقة من : حول كتيع أى تام ، ومن تبصّع العرق إذا سال ، أو من بصع أى روى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ، وعلى الوجهين يمكن أن

(١) الصاحبى : ٢٠٩ والمزهر ٤١٤/١ .

(٢) انظر : المزهر ١/ ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٣) من الآراء الأخرى فى توجيه هذا الإتباع رأيان مهمان ، الأول : أن ما لا تدخل عليه الواو يعد إتباعًا مثل : حسن بسن ، وعطشان نطشان ، وشيطان ليطان ، وما تدخل عليه الواو يعد توكيداً نحو : هو فى حلّ وبلّ. والرأي الثانى – وهو لأبى الطيب اللغوى – أن ما اختص بمعنى وجاز إفراده يعد توكيداً وذلك مثل : هو قسيم وسيم ، وساغب لاغب ، وسرٌّ برّ ، وأن مالم يمكن إفراده يعد إتباعًا سواء أكان له معنى مثل : شيطان ليطان وعطشان نطشان ، أم لا مثل : حسن بسن ، وسواء أكان خاليًا من الواو أم فيه واو مثل : حظيت المرأة وبظيت.
انظر : الإتباع ، تاليف أبي الطيب عبد الواحد اللغوى ، حققه وشرحه وقدم له عز الدين التنوخى (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٩٨٨) ٢ ، ٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩٤ ومقدمة المحقق : ٤–٨ ، وانظر أيضًا : المزهر ٤٢٤/١ – ٤٢٥ .

يحمل ما قال ابن برهان : إن هذه الألفاظ تأكيد لأجمعون لا للمؤكد الأول ، فكأنه جعلها إما من القسم الثانى أو من الثالث لأنها بالنسبة لأجمعون كحسن بسن ، أو خبيث نبيث، وباب الإتباع بعضه مبّنى ، كحيصَ بيصَ وحيث بيث ، كما يجىء فى المركب » [1] .

وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن ابن جنى ربط تفسير توكيد الإتباع هذا – وهو أمر يقع فى أكثر من كلمة – بمشابهته للتجنيس الصوتى الذى يقع فى الكلمة المفردة والذى يؤدى إلى ظواهر مختلفة منها الإبدال كما فى نحو : اصطبر ، يقول: « فهذا يدلك على أن للتجنيس عندهم تأثيرًا قويًا . ولهذا وقع الإتباع فى كلامهم نحو قولهم : شيطان ليطان ، لأنهم أرادوا أن يؤكدوا الكلام، فكرهوا إعادة اللفظة بعينها، فغيروا بعض الحروف وتركوا الأكثر ، ليُعلموا أنهم فى توكيد الأول . كما قالوا : قام القوم أجمعون أكتعون أبصعون ، فغيروا بعض الحروف وتركوا بعضًا ، ليكون فيه ضرب من التكرير وليُخالف الأول بعض الخلاف » [2] .

ومعنى كلام ابن جنى هذا أن نحو قولهم بالإتباع « شيطان ليطان » : شيطان شيطان ، ولكن لما كان تكرار اللفظ بنفسه وهو مجاور للمكرر مباشرة فيه كراهة ، أُدِى معنى التوكيد باللفظ نفسه مع تغيير حرف أو أكثر ، وبذلك يكون قد جُمع بين التجنيس والتوكيد فى آن واحد واستوفى الغرض.

وينبغى أن نشير – إضافة إلى هذا – أن ثمة نتيجة واضحة تستخلص مما نقلناه من كلام ابن جنى والرضى معًا ، وتتحدد هذه النتيجة فى أن ألفاظ التوكيد التى يمكن أن تلحق « أجمعين » – وهى : أكتعون وأبتعون وأبصعون – ينبغى أن تعد من توكيد الإتباع اللفظى الذى نتحدث عنه هنا لا من التوكيد المعنوى، وذلك لمشابهتها ألفاظ هذا الإتباع فى عدم الاستقلال بالمجىء وحدها غالبًا وصعوبة التماس معنى لها حالة الإفراد .

(١) شرح الرضى على الكافية ٣٦٧/٢ ، ٣٦٨ .

(٢) المنصف شرح التصريف لابن جنى ٣٢٥/٢ .

وخلاصة ما تقدم أن توكيد الإتباع ضرب من التوكيد اللفظى شكلى كالتوكيد بالتكرار التام ، وتتحدد شكليته فى اتفاقه مع مؤكده فى معظم حروفه، وعدم استقلاله غالبًا فى النطق والمعنى .

ثانيًا - مركب المصدر المؤول :

مركب المصدر المؤول من أهم أنواع المركبات التى لها وجهان ، أحدهما ظاهر يبدو فى الشكل واللفظ ، والآخر مختفٍ يستوحى من التقدير والمعنى.

ويتضح ذلك بأنه مركب مكون من حرف مصدرى وفعل ، أو من حرف مصدرى ومعموليه – وذلك مع (أنّ) المشددة – وكل واحد من هذين الزوجين (الحرف والفعل أو الحرف والمعمولين) يكون فى قوة مصدر أو اسم مفرد يقع فى الوظائف النحوية المختلفة. ومثال ذلك قولك : أن تأتينى خيرٌ لك ، ففى هذا كأنك قلت : الإتيان خير لك ، ومن ثم يكون المصدر المؤول من أن والفعل (الإتيان) فى تقدير مبتدأ . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خيرٌ لكم ﴾ [1] ، أى الصوم خير لكم [2] .

والحرف المصدرى الذى هو شرط أساسى لهذا المركب إما أن يكون (أنْ) ، وهو أشهر الحروف فى هذا الصدد ، وإما أن يكون (أنّ) الداخلة على الجملة الاسمية ، وإما أن يكون (ما). وهذه أمثلة لكل واحد من هذه الأحرف :

(أ) فمن أمثلة (أنْ) : وقوع مصدرها فى محل رفع بالابتداء كما في الآية المذكورة السابقة وقوله تعالى أيضًا : ﴿وأن يستعففن خيرٌ لهن﴾ [3] ، وكذلك وقوعه فى محل رفع فاعلاً فى قوله تبارك وتعالى : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ﴾ [4] ، والتقدير هنا : خشوع قلوبهم . ومن أمثلة مجيء مصدرها فى محل

(١) سورة البقرة:الآية ١٨٤.
(٢) انظر : الكتاب ١٥٣/٣ وانظر أيضًا : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ٥٢، ٥٣ .
(٣) سورة النور: الآية ٦٠ .
(٤) سورة الحديد: الآية ١٦ .

نصب قوله تعالى : ﴿ فأردتُ أنْ أعيبها ﴾ [1] ، أى أردت عيبها . ومن وروده فى محل جر قوله تعالى : ﴿أُوذينا من قبل أن تأتينا ﴾ [2] ، أى من قبل إتيانك .

(ب) ومن أمثلة (أنّ) المشددة وقوع مصدرها فى محل رفع بالابتداء كما فى قوله تعالى ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ﴾ [3] . ففى هذا الموضع أن واسمها وخبرها فى تقدير مصدر هو : رؤيتك ، ومحله من الإعراب الرفع على أنه مبتدأ مؤخر ، وكذلك يقع مصدرها فى محل نصب نحو : عرفت أنك خرجت ، ويقع فى محل جر أيضًا نحو : عجبت من أنه فعل ذلك .

(جـ) وأما (ما) فتستعمل فى هذا الشأن على وجهين : مصدرية ومصدرية زمانية . فأما المصدرية فقط فمن وقوع مصدرها فى محل رفع قوله تعالى : ﴿عزيز عليه ما عنتم ﴾ [4] ، فتقدير " ما عنتم " : عنتكم بالرفع ، سواء جعل هذا المصدر المقدر مرفوعًا بـ " عزيز " أو جعل مبتدأ مؤخرًا و " عزيز " هو الخبر [5]. ومن أمثلة وقوع مصدرها (أى ما المصدرية) فى محل نصب قوله تعالى : ﴿لا يألونكم خبالاً ودُّوا ما عنتم ﴾ [6] ، أى عنتكم ، ومثال مجيئه فى محل جر قوله تعالى أيضًا : ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾ [7] ، أى برحبها.

وأما (ما) المصدرية الزمانية فمثالها قوله تعالى : ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيًا﴾ [8] ، وقوله عز من قائل : ﴿ إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾ [9] .

(١) سورة الكهف: الآية ٧٩ .
(٢) شرح الأعراف: الآية ١٢٩، وانظر : مغنى اللبيب ١/ ٢٧ ، ٢٨ .
(٣) سورة فصلت: الآية ٣٩.
(٤) سورة التوبة: الآية ١٢٨.
(٥) انظر : إملاء ما من به الرحمن ٢٣/٢.
(٦) سورة آل عمران: الآية ١١٨ .
(٧) سورة التوبة: الآية ٢٥ .
(٨) سورة مريم: الآية ٣١.
(٩) سورة هود: الآية ٨٨ وانظر مغنى اللبيب ٣٠٣/١ ، ٣٠٤.

والتقدير فى هذين الموضعين : مدة دوامى حيًا ومدة استطاعتى، فهنا (ما) مع الفعل فى قوة الظرف مع المصدر .

ثالثا - مركب الوصف المحلى بأل التى ينوى بها الموصولية:

لقد ذكرنا من قبل أن الوصف المحلى بأل التى ينوى بها الموصولية ، يدخل – من وجهة نظرنا – في إطار (المركب الاسمى). ونود الآن أن نتوقف عند هذا المركب (أىّ مركب الوصف الذى بهذه الصفة) لنحدد – من حيث شكله ومعناه – ملامحه وخصائصه التى يتميز بها والتى من أجلها اعتبرناه صورة مستقلة من صور المركب الاسمى عمومًا.

ومن هذا المنطلق نقول فى البدء إن هذا المركب يتكون – في رأينا – من ثلاثة عناصر أساسية ، الأول : (أل) وشرطها أن ينوى بها أن تكون بمعنى (الذى) أو ما يشبهه ، وهى وإن لم تكن مبنى وظيفة نحوية ، فإن ما هى بمعناه – وهو الذى – كذلك. والعنصر الثانى : الوصف الذى بمعنى الفعل وهو اسم الفاعل أو المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة (١) . والعنصر الثالث : فاعل هذا الوصف أو مرفوعه الذى قد يكون ضميرًا مقدرًا أو اسمًا ظاهرًا . فمن مجموع هذه العناصر الثلاثة يتألف هذا المركب الذى يشغل وظيفة واحدة فى الجملة ، ومن أمثلة ذلك ما يلى:

١- الضارب أخاه زيد .

٢- هذا الضارب زيدًا أمس.

٣- قال تعالى : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (٢).

٤- قال تعالى : ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ (٣) .

(١) اختُلف فى جعل الصفة المشبهة صلة لأل . وأثبت ذلك ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢٠٠/١ وشرح التصريح ١٣٧/١ ، ١٤٢ ، وشرح الأشمونى ١٦٤/١.

(٢) سورة الحديد: الآية ١٨ وانظر : الكشاف ٤٧٨/٤.

(٣) سورة الطور: ٥، ٦.

٥- رأيت الحسن وجهُه .

ففى المثال الأول وقع المركب الاسمى (الضارب) – وهو اسم فاعل – مبتدأ وفيه ضمير فاعل مقدر وقد نصب المفعول به (أخاه) ، وفى المثال الثانى وقع هذا المركب خبرًا ، وفى الثالث وقع اسمًا لإن ومعطوفًا عليه (المصدقين والمصدقات) ، وفى المثال الرابع وقع اسم مفعول نعتا (المرفوع والمسجور) ، وهو بذلك يعد مركبًا مشتركًا بين الإتباع والمركب الاسمى . وفى المثال الأخير وقع صفة مشبهة مفعولاً به ورفع الاسم الظاهر(وجهُه).

وتقدير هذه المركبات فى الأمثلة السابقة بالترتيب : الذى ضرب أو يضرب، والذى ضرب ، وإن الذين تصدقوا واللاتى تصدقن ، والذى رفع والذى سجر، والذى حسن وجه .

وبناء على ذلك ، يعد هذا المركب من أهم التراكيب التى يختلف ظاهرها عن حقيقتها أو ربما يوحى شكلها الخارجى بغير ما ينطوى عليه معناها وباطنها ، وتفسير ذلك – كما ذكر ابن يعيش – أنك «إذا قلت : الضارب ، فالألف واللام اسم فى صورة الحرف ، واسم الفاعل فعل فى صورة الاسم . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : هذا ضاربٌ زيدًا أمس ، فتعمله فيما بعده ، بل تضيفه البتة ، ويجوز أن تقول : هذا الضارب زيدًا أمس ، فتعمله لأنك تنوى بالضارب : الذى ضرب » (١).

ومعنى ما سبق أن هذا المركب الاسمى ظاهره يوحى بأنه حرف التعريف اتصل بالوصف ، ومع هذا فتقدير بنيته العميقة يدل على أنه مكون من الاسم الموصول « الذى » – أو فروعه – والفعل ، ولهذا كان رأى الجمهور فى (أل) هذه أنها موصول اسمى ، أى اسم – وإلى قريب من ذلك أيضًا ذهب الدكتور تمام حسان حيث رأى أنها ضمير موصول (٢) – وليست موصولاً حرفيًا كما ذهب إلى ذلك المازنى ومن وافقه ، وليست أيضًا حرف تعريف كما رأى الأخفش (٣)، ولعل الذى

(١) شرح المفصل ١٤٣/٣.

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ١٥٧.

(٣) انظر : همع الهوامع ٢٩١/١.

يظهر المفارقة بين ظاهر هذا التركيب وباطنه - ومن ثم المشابهة بينه وبين (الذى) وصلته - النقاط التالية ، وهى فى مجملها تمثل أدلة جمهور النحاة على رأيهم [1] :

(أ) أن الضمير يعود على (أل) كما فى نحو : قد أفلح المتقى ربه ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء.

(ب) أن الوصف مع (أل) يعمل بلا شرط فى أى زمن ، ولو كانت (أى أل) معرّفة لكانت مبعدة عن شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملاً.

(جـ) أن الفعل يعطف على هذا المركب نحو قوله تعالى : ﴿فالمُغيرات صُبحًا * فأثرْن به نقعًا﴾ [2] ، وكذلك قوله - عز من قائل - : ﴿إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقرضُوا اللهَ قرضًا حسنًا﴾ [3] . ومثل هذا العطف أيضًا يقع فى مسألة الإخبار بالموصول نحو قولك : الطائر فيغضب زيد ، الذباب ؛ فهذه الجملة مثل : الذى يطير فيغضب زيد ، الذباب ، وفى هاتين الجملتين أُخبر بـ " الذباب " عن " الطائر " و « الذى يطير » [4] . والذى نريد أن نلفت النظر إليه هنا هو أن الفعل فى جميع هذه الأمثلة عطف على المركب الاسمى كما عطف أو يعطف على صلة (الذى) ، ولاشك أن العطف بما يقتضيه من مشاكلة ، يقوى كون معنى هذا المركب بمنزلة الاسم الموصول والفعل حتى يعطف الفعل على مُشاكله.

(د) أنه يجوز فى هذا المركب حينما يكون مثنى أو مجموعًا حذف النون مع نصب الاسم بعده نحو : الضاربو عليًا ، وعلى هذا قراءة الحسن : ﴿ والمُقيمي الصَّلاةَ﴾ [5] ، وكذلك قول الشاعر :

الحافظو عورةَ العشيرة لا ... يأتيهمُ من ورائنا نطفُ [6]

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٢٠٠ - ٢٠٢ وشرح التصريح ١/١٣٧.

(٢) سورة العاديات: ٣ ، ٤ .

(٣) سورة الحديد: الآية ١٨.

(٤) انظر : شرح المفصل ٣/ ١٥٧ ، ١٥٨.

(٥) سورة الحج: الآية ٣٥ وانظر : إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٤٤ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ١٨٠.

(٦) انظر : الكتاب ١/ ١٨٦ وخزانة الأدب ٤/٢٧٢ وما بعدها.

والعلة المفسرة لحذف النون من المركب هنا - وإن كان لغة واستعمالاً ضعيفًا - مشابهته للذين ، وحمله عليه من جهة أنه موصول واسم طويل ويخفف بحذف النون [1] . يقول عبد القاهر موضحًا ذلك : « والأصل فى حذف النون لامتداد الاسم بيت الكتاب :

أبنى كليب إن عمَّىَّ اللذا ... قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا [2]

أرادَ : اللذان ، فحذف النون لطول الاسم بالصلة ، إذ قد اجتمع الذى والفعل والفاعل ... ثم تحمل نحو: الضاربان والضاربون على ذا لأنه بمعنى (الذى) كما فسرنا » [3] .

إذن بناء على هذه النقاط ندرك بوضوح ، أن هذا المركب له مدلول أو بنية عميقة تختلف عن ظاهره وسطحه [4] ، وهذه البنية العميقة أو حقيقة ذلك المدلول مردها إلى أمرين : كون (أل) بمعنى الذى ، وكون مدخول (أل) هذه وصفًا بمعنى الفعل. ولعل أهم ما فى هذا المركب - من هذا المنطلق وترتيبًا عليه - سلوكه اللفظى التركيبى فى الجملة المتمثل فى : إعماله مطلقًا ، وعطف الفعل عليه ، وعود الضمير إليه . وكل هذا يفضى بنا إلى الأخذ بأن (أل) هذه ضمير موصول بمعنى (الذى) ، وهذا قريب على كل حال من رأى الجمهور .

* * *

(١) انظر : أمالى ابن الشجرى ٣/٥٥.

(٢) انظر : الكتاب ١/١٨٦ وخزانة الأدب ٣/١٨٥.

(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٥٢٨.

(٤) انظر : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ٥٦ ، ٥٧.

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث فى طيات فصوله ومباحثه ، أن يدرس أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى فى تحليل الجملة وبنائها وفهم أجزائها من منطلق التراث النحوى فى المقام الأول ، وقد وجد أن هذا الدرس يمكن تصوره من خلال ثلاثة محاور :

الأول : دراسة أثر اللفظ أو الشكل من خلال عنصرين رأى أنهما الأكثر أهمية فى ذلك هما : العلامة الإعرابية ، والصيغة والاشتقاق وما يقابلهما من جمود .

والمحور الثانى : دراسة أثر المعنى على اللفظ ، وقد كان ذلك فى إطارين مهمين كشف عنهما البحث هما : إبهام المعنى ، ومعنى الجنس والمعانى المتفرقة .

وأما المحور الثالث : فهو بحث أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى فى التراكيب من خلال المقارنة بينهما .

وقد تمكن البحث عن طريق دراسة ذلك كله ودراسة ما يتصل به من الوصول إلى النتائج الإجمالية التالية :

أولاً :

استطعنا فى التمهيد لدراسة المحاور السابقة أن نعرّف المقصود باللفظ فى ضوء مقارنته بالمعنى بأنه هو المقابل المادى أو الحسى للمعنى ووسيلة أدائه ، وأنه يشمل وحدات ملفوظة تختلف كماً ونوعاً ، كما أننا تمكنا فى هذا الموضع أيضاً من أن نكشف علاقة المشابهة بين اللفظ والكلام فى ضوء صلتهما ومقارنتهما باللغة والمعنى . وفى سبيل بيان أهمية قضية اللفظ والمعنى فى النحو ومنهجه ، تبين لنا أن من أهم جوانب هذه الأهمية ، وجود علاقة واضحة قوية بين موضوعى علم

النحو وعلم المعانى يترتب عليها ضرورة تكامل هذين العلمين ، لأن الفصل الحاسم بينهما له تأثير سلبى على كل منهما .

ثانياً :

تبين من خلال دراسة أثر عنصر الإعراب والعلامة الإعرابية عدة نتائج منها : أن البناء وما يعنيه من جمود الإعراب واختفاء وظيفته يرجع تفسيره فى الأسماء المبنية إلى سببين اثنين هما : مشابهة الحرف والتركب ، وأن الإعراب ليس فرع المعنى الوظيفى فقط بل هو فرع المعنى المعجمى أيضاً .

وكبرى النتائج التى تأتى فى هذا السياق ، هى وصول البحث الى الدلالات الفرعية المهمة لكل علامة من العلامات الإعرابية فى الأسماء والفعل المضارع ، بعد ربط كل علامة أو حالة بدلالة أساسية رئيسة . وفى هذا الصدد اتضح أن الرفع فى الأسماء معناه الرئيس هو الإسناد ، ومعانيه الفرعية توجد فى رفع المصادر وفى تركيب الاشتغال ، وقطع النعت لمعنى المدح أو الذم ، وفى رفع الظروف على معنى المطابقة بين الخبر والمبتدأ وانتفاء دلالة الحدث ، وأما بالنسبة للمعنى الذى يكون عليه النصب فى الأسماء ، فتخصيص عموم علاقة الإسناد يعد أهم المعانى وأعمها فى هذا الشأن ، بالإضافة إلى أن النصب أيضاً يقترن بمعنيين آخرين هما : دلالة قطع النعت ، ووجود دلالة الحدث أو المعنى الفعلى ، وقد بان أن هذا المعنى الفعلى له أهمية كبيرة حيث إنه يفرق تفريقاً واضحاً بين رفع المصادر والظروف ونصبهما عند وجود احتمالهما أو اللبس فيهما. ولم نقف عند الجر فى هذا الصدد لأنه ليس فى حاجة إلى تفسير جديد .

وأما بخصوص الفعل ، فقد أدرك البحث وأكد أن المعنى العام المقترن برفع الفعل المضارع كونه دالاً على حصول الفعل وتقريره ، وأن معنى النصب العام هو كون الفعل نتيجة أو غرضاً أو غاية لما سبقه مع الاقتران بزمن المستقبل ، هذا بالإضافة إلى أن الجزم فيه أيضاً يعنى دلالة الفعل على حدث ناقص .

ثالثاً :

فى مجال أثر الصيغة والاشتقاق والجمود بان أن لهذه الجوانب علاقة واضحة بتحديد الوظائف النحوية والدلالة عليها من جهتين : جهة مباشرة وأخرى غير مباشرة. فأما الجهة المباشرة فتتمثل فى أن الصيغة والاشتقاق يعدان قرينة على كثير من الوظائف التى تقتضى الصيغة والاشتقاق غالباً وهى النعت والحال وظرف المكان المتفق مع عامله فى الاشتقاق والخبر فى كثير من أحواله ، وعلى العكس من ذلك هناك وظائف أخرى الأصل والأكثر فيها أن تؤدى بالجامد ومن أهمها عطف البيان والبدل والتمييز . وأما الجهة الأخرى غير المباشرة فهى العمل، فقد تبين أن العامل المشتق - بما فيه من دلالة على الحدث - أكثر تأثيراً فى المواقع النحوية لأنه أكثر اقتضاءً لها ، أما العوامل الجامدة فأثرها محدد ولا يتنوع إلا حينما تقترب من صيغ المشتقات وتشبهها فى الدلالة على الحدث - كما فى المصدر - أو تشبهها فى الانتماء إلى أصل فعلى .

ويضاف إلى ذلك أننا عرفنا أن الاشتقاق والجمود بمفهوم المادة اللغوية ، لهما أثر فى الحكم النحوى والتوجيه الخاصين بالممنوع من الصرف والمفعول المطلق .

رابعاً :

اتضح أن إبهام المعنى جانب دلالى فى مكونات الجملة وعناصرها على قدر كبير من الأهمية ، وهو بالنسبة للأسماء يوجد فى كلمات تختلف تعريفاً وتنكيرًا ، كما أن له أثرًا واضحًا متنوعاً فى تركيب تلك العناصر وتكوينها من الناحيتين اللفظية والمعنوية . ومن أهم جوانب هذا الأثر فى المواقع النحوية والجملة :

تأثير كون التفسير بعد الإبهام غرضاً دلالياً مهماً له نتيجة بينة فى طريقة تكوين جملتى " نعم " "وبئس" وما يشبههما ، وتأثير الإبهام فى استدعاء وظيفة التمييز الذى يأتى منصوباً كثيراً، إلى جانب مجيئه مجرورًا بالإضافة أو بمن مع ما يكون إبهامه أقل من إبهام المقادير خاصة ، وكذلك توقف الفصل والتفريق بين

وظيفتى الحال والتمييز فى المواضع الملبسة لهما على تحديد نوع الإبهام من حيث كونه للهيئة، أو كونه للذات والنسبة عند تعذر الاحتكام إلى قرينة الصيغة فى ذلك - وأخيرًا إدراك أن الإضافة لها أكبر الأثر فى إزالة إبهام الظروف ، والوصول إلى أنه لا ينبغى أن يكون الإبهام شرطاً لما ينصب على أنه ظرف مكان كما كان الأمر كذلك بالنسبة لظرف الزمان .

خامساً :

استطاع البحث أن يبين عن جانب دلالى آخر مهم فى التحليل من وجهة نظر نحاتنا هو معنى الجنس ، وقد اكتمل تعريف هذا المعنى وتحديد المقصود به من خلال حصر صوره وأقسامه المختلفة التى وُجد أنها تتنوع من حيث الدلالة والعدد والتعيين والاستغراق . وقد بان من ذلك أن تعين الجنس وتعرفه يحصلان بكونه علم جنس أو معرفاً بأل الجنسية ، وبناء على هذا فذلك يدفعنا الآن إلى أن نقول إن التعريف بهذه الصورة يعد درجة متوسطة بين التعريف والتنكير . ولعلنا نستنتج من هذا أيضًا ، ومما ذكرناه من تأثير معنى الجنس عمومًا من حيث التعريف والتنكير بالإضافة إلى حديثنا عن إبهام المعنى فى الأسماء - كما لحظناه فى الفصل الثالث . نقول لعلنا نستنتج من هذا كله ، أن إبهام المعنى فى الأسماء ومعنى الجنس يعدان من الجوانب المهمة الشديدة الاتصال بقضية التعريف والتنكير فى تراثنا النحوى ، ولا نستطيع الآن إلا أن نشير إلى أن ثمة تداخلاً واضحاً بين هذين الجانبين وتلك القضية فى معالجتها من وجهة هذا التراث . وعلى الرغم مما قلناه ووضحناه نحن وغيرنا فى هذا الصدد، نظنّ أن هذا الأمر مازال بحاجة إلى نظرة أخرى فى ضوء هذه الملحوظة .

وأما فى محاولة الكشف عن أثر المعانى بصفة عامة فقد تبين أن لهذه المعانى تأثيرًا واضحاً فى جانبين ، الأول : التحليل النوعى للكلم ، وأهم الجوانب التى اشتمل عليها هذا بيان توظيف المعنى فى تعليل الأحكام والاستعمالات وتفسيرها ، وكذلك أهمية المعنيين المعجمى والوظيفى فى التصنيف وبيان العمل . والجانب الثانى: يتمثل فى أثر المعنى فى الشروط وتحقيق الوظائف النحوية ، وفى

هذا السياق اتضح أن هذه الشروط نوعان : شروط متنوعة ، وشروط خاصة بالفائدة التى تؤهل المبنى أو التركيب للوقوع فى موقع معين ، وذلك كالشروط المتعلقة بركنى الجملة الاسمية والإسناد عموماً .

سادساً :

لعله قد تبين فى مجال البحث عن أثر العلاقة بين اللفظ والمعنى بالمقارنة بينهما فى التراكيب ، أن أهم جانب لذلك فى التركيب الإسنادى الأصلى هو إعادة تقسيمه وتصنيفه على أساس وجود قسمين له : جمل صريحة الاسمية والفعلية ، وجمل وسط بين هذين . وقد أمكن من خلال ذلك أيضاً معالجة كثير من المسائل المتعلقة بالصور المختلفة لهذا التقسيم والتصنيف ، هذا بالإضافة إلى كشف أهمية مراعاة جانبى اللفظ والمعنى فى تفسير مسائل معينة فى التركيب الإسنادى الأصلى تتعلق بالمسند إليه والخبر .

وقد استطعنا من خلال الدراسة أيضاً أن نرصد نوعين آخرين من التراكيب لهما شأن مهم فى هذا الصدد ، يبدو مما يترتب على ذلك الشأن من وجود سلوك تركيبى معين لهما . فأما النوع الأول من هذين النوعين فهو التراكيب التى تتفق فى أن لها ظاهرا وراءه باطن أو حقيقة أخرى ، وهذه التراكيب هى : مركب الإضافة اللفظية عند مقارنته بمركب الإضافة المحضة ، والمصدر المؤول ، ومركب الوصف المحلى بأل التى معناها الموصولية . وأما النوع الآخر فهو تركيب التابع بصوره المختلفة ؛ فقد اتضح أن هذا التركيب يوجد للشكل أو اللفظ أثر كبير فى أداء وظيفته يتمثل فى المطابقة التى يظهر الحرص عليها أيضاً فى المقارنة بين الإتباع على اللفظ والإتباع على المحل . وعلى الرغم من هذه الأهمية للشكل ، فإن دراسة الملامح الخاصة لبعض التوابع دلتنا على وجود أثر مهم للمعنى فى بعض مواضعها، وقد بدا ذلك على نحو خاص فى عطف النسق مع (بل) وفى دلالة تركيب هذا العطف أيضاً على التعدد فى الخبر والنعت والبدل .

* * *

فهرس المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

١ - أبحاث فى اللغة العربية، للدكتور داود عبده (مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٣ م) .

٢ - الإتباع ، تأليف الإمام أبى الطيب عبدالواحد بن على اللغوى ، حققه وشرحه وقدم له عز الدين التنوخى (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .

٣ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل (عالم الكتب ببيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م) .

٤ - إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥١م) .

٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس (مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الأولى - من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩م) . وتحقيق د. رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط١ - ١٩٩٨م) .

٦ - أسرار العربية ، تأليف أبى البركات عبدالرحمن الأنبارى ، عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) .

٧ - الإرشارات والتنبيهات ، لأبى على بن سينا ، مع شرح نصير الدين الطوسى ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا (دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة - ١٩٨٣م) .

٨ - الأشباه والنظائر فى النحو ، للإمام جلال الدين السيوطى ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) .

٩ - الاشتقاق ، للدكتور فؤاد حنا ترزى (منشورات كلية العلوم والآداب بجامعة بيروت الأمريكية - مطبعة دار الكتب - بيروت - ١٩٦٨م) .

١٠ - الأصمعيات ، اختيار الأصمعى ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الخامسة) .

١١ - أصول التفكير النحوى ، للدكتور على أبو المكارم (منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م) .

١٢ - الأصول : دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٢م) .

١٣ - الأصول فى النحو ، لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

١٤ - أصول النحو العربى ، للدكتور محمد خير الحلوانى (الناشر الأطلسى - مطبعة إفريقيا الشرق - الدار البيضاء - الطبعة الثانية - ١٩٨٣م)

١٥ - أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، تأليف الدكتور محمد عيد (عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٢م) .

١٦ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الإبيارى (دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب اللبنانى - الطبعة الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

١٧ - الإعراب : محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة ، لأحمد حاطوم (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٨٤م) .

١٨ - الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : دراسة تفسيرية ، للدكتور محمود شرف الدين (دار مرجان للطباعة - القاهرة - ١٩٨٤م) .

١٩ - أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ، تأليف الدكتور فاضل مصطفى الساقى (مكتبة الخانجى بالقاهرة - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) .

٢٠ - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : النظرية الألسنية ، للدكتور ميشال زكريا (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م) .

٢١ - أمالى ابن الحاجب ، لأبى عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة(دار عمار بالأردن ودار الجبل ببيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٧٧م).

٢٢ - أمالى ابن الشجرى ، لهبة الله بن على بن محمد بن حمزة ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحى (مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

٢٣ - إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن ، تأليف أبى البقاء العكبرى (دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

٢٤ - الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تأليف كمال الدين أبى البركات عبدالرحمن الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٢٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف ابن هشام الأنصارى ، ومعه كتاب : «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك » تأليف محمد محيى الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .

٢٦ - الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى (مطبعة العانى - بغداد - ١٩٨٣م) .

٢٧ - الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق مازن المبارك (دار النفائس - بيروت - ط٦ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .

٢٨ - البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

٢٩ - بلوغ الأرب فى شرح لامية العرب (الزمخشرى ـ المبرد ـ العكبرى ـ ابن زاكور المغربى ـ ابن عطاء المصرى) جمع وتحقيق محمد عبدالحكيم القاضى ومحمد عبدالرازق عرفان (دار الحديث ـ القاهرة ـ ١٩٨٩م) .

٣٠ - بناء الجملة العربية ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (دار الشروق ـ القاهرة وبيروت ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م) .

٣١ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدى ، الجزء الثامن عشر ، تحقيق عبدالكريم العزباوى (مطبعة حكومة الكويت ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) .

٣٢ - التركيب اللغوى للأدب : بحث فى فلسفة اللغة والاستطيقا ، للدكتور لطفى عبدالبديع (الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان ـ مصر ـ ط١ ـ ١٩٩٧م) .

٣٣ - التطور النحوى للغة العربية ، لبرجشتراسر ، تصحيح ومراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

٣٤ - التعريف بالتصريف ، للدكتور على أبو المكارم (دار الثقافة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٩٣م) .

٣٥ - التوابع بين القاعدة والحكمة ، للدكتور محمود عبدالسلام شرف الدين (دار هجر ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) .

٣٦ - التوطئة ، لأبى على الشلوبين ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع (مطابع سجل العرب ـ القاهرة ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) .

٣٧ - جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى غلايينى (المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ الطبعة ٢٣ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م) .

٣٨ - المجمل فى النحو ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م) .

٣٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن القاسم المرادى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) .

٤٠ - الجواز النحوى ودلالة الإعراب على المعنى ، تأليف مراجع عبدالقادر بالقاسم (منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازى ليبيا ـ دون تاريخ) .

٤١ - حاشية الخضرى على ابن عقيل ، للعلامة الفاضل الأستاذ محمد الخضرى (دار الفكر ـ دون تاريخ) .

٤٢ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبى ـ القاهرة ـ دون تاريخ) .

٤٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادى ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجى بالقاهرة ـ تواريخ مختلفة للأجزاء) .

٤٤ - الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار (الهيئة المصرية للكتاب ـ الطبعة الثالثة ـ من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨م) .

٤٥ - خصائص التراكيب : دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى ، للدكتور محمد أبو موسى (مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

٤٦ - دراسات فى علم الصرف ، للدكتور عبدالله درويش (مكتبة الشباب ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٦٤م) .

٤٧ - دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧١م) .

٤٨ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة (دار الحديث ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) .

٤٩ - دراسات نقدية فى النحو العربى ، للدكتور عبدالرحمن محمد أيوب (مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧م) .

٥٠ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطى : (طبع بمطبعة كردستان العلمية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٢٨هـ ، وطبعة دار الكتب العلمية ببيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .

٥١ - دلائل الإعجاز ، تأليف عبدالقاهر الجرجانى ، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر(مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الثانية - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).

٥٢ - دلالة الألفاظ ، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٦٣م) .

٥٣ - دور الكلمة فى اللغة ، تأليف ستيفن أولمان ، ترجمه وقدمه وعلق عليه دكتور كمال محمد بشر (مكتبة الشباب بالقاهرة - الطبعة العاشرة - ١٩٨٦م) .

٥٤ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٨٤م) .

٥٥ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، تأليف أبى الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى ضبطه وصححه على عبدالبارى عطية (دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .

٥٦ - السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف (دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٠م) .

٥٧ - شذا العرف فى فن الصرف ، تأليف الشيخ أحمد الحملاوى (مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر - ط٧ - ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م) .

٥٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

٥٩ - شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون (دار هجر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٦٠ - شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس (دار إحياء الكتب العربية - فيصل الحلبى - القاهرة - د. ت) .

٦١ - شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور الإشبيلى (دار الكتب العلمية بإشراف الدكتور إميل يعقوب - بيروت - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

٦٢ - شرح ديوان الفرزدق ، عنى بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبدالله إسماعيل الصاوى (المكتبة التجارية بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٥٤هـ - ١٩٨٠م) .

٦٣ - شرح ديوان المتنبى ، وضعه عبدالرحمن البرقوقى (دار الكتاب العربى - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

٦٤ - شرح الرضى على الكافية ، طبعة جديدة مصححة من عمل يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قاريونس - ليبيا - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .

٦٥ - شرح شافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى ، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

٦٦ - شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصارى ، ومعه كتاب " منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب " تأليف محمد محيى الدين عبدالحميد (دون بيانات) .

٦٧ - شرح شعر زهير بن أبى سلمى لأبى العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

٦٨ - شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف محيى الدين الكافيجى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (دار طلاس - دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٨٩م) .

٦٩ – شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدى (دار المأمون للتراث وجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢م) .

٧٠ – شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافى : الجزء الأول ، تحقيق د. رمضان عبدالتواب وآخرين (الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٨٦م) .

٧١ – شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش (مكتبة المتنبى . القاهرة . د، ت).

٧٢ – شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبى على عمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق د . تركى بن سهو بن نزال العتيبى (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) .

٧٣ – شروح التلخيص (وهى تشمل : مختصر العلامة سعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربى وعروس الأفراح لبهاء الدين السبكى) وبهامشه كتاب « الإيضاح » للخطيب القزوينى وحاشية الدسوقى على شرح السعد ـ الطبعة الثانية بمطبعة السعادة بمصر ـ سنة ١٣٤٢هـ .

٧٤ – شروح سقط الزند : القسم الثانى ، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين (الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) .

٧٥ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تأليف جمال الدين ابن مالك الأندلسى ، تحقيق الدكتور طه محسن (دار آفاق عربية للصحافة والنشر ـ العراق ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) .

٧٦ – الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها ، تأليف أبى الحسن أحمد بن فارس (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) .

٧٧ – الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهرى ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار (القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

٧٨ – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تأليف يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوى اليمنى (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

٧٩ – ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم ، تأليف الدكتور أحمد سليمان ياقوت (دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ـ ١٩٩٣م) .

٨٠ – الظواهر اللغوية فى التراث النحوى : الجزء الأول ، الظواهر التركيبية ، تأليف الدكتور على أبو المكارم (القاهرة الحديثة للطباعة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م) .

٨١ – العربية الفصحى : دراسة فى البناء اللغوى ، تعريب وتحقيق وتقديم الدكتور عبدالصبور شاهين (مكتبة الشباب ـ القاهرة ـ ١٩٩٧م) .

٨٢ – العربية والغموض : دراسة فى دلالة المبنى على المعنى ، للدكتور حلمى خليل (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٨م) .

٨٣ – العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٨٤م ودار غريب بالقاهرة – ٢٠٠١ م) .

٨٤ – علم الدلالة ، تأليف الدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٩٣م) .

٨٥ – علم الدلالة العربى : النظرية والتطبيق ، للدكتور فايز الداية (دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) .

٨٦ –علم اللغة العام ، للدكتور كمال محمد بشر (دار المعارف ـ القاهرة ـ١٩٧٠م) .

٨٧– العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق القيروانى ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (دار الجيل ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٧٢م) .

٨٨ – العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية للجرجانى ، شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوى ، تحقيق الدكتور البدراوى زهران (دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٨م) .

٨٩ – فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى ، للإمام الحافظ ابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب (المكتبة السلفية ودار الريان ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٧هـ) .

٩٠ – الفسر ، لابن جنى ، تحقيق الدكتور صفاء خلوصى (دار الشئون الثقافية العامة ـ بغداد ـ جـ٢ ـ ١٩٨٨م) .

٩١ – فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ ط٣ ـ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م) .

٩٢ – فقه اللغة فى الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحى (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ١٩٩٦م) .

٩٣ – فى النحو العربى : نقد وتوجيه ، للدكتور مهدى المخزومى (منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٦٤م) .

٩٤ – الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجى بالقاهرة ـ الطبعتين الثانية والثالثة)

٩٥ – كتاب سيبويه وبهامشه تقريرات وزبد من شرح أبى سعيد السيرافى ، ومعه شرح الشواهد المسمى تحصيل عين الذهب للشنتمرى .

٩٦ – كشاف اصطلاحات الفنون ، تأليف الشيخ محمد على بن على التهانوى (دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) .

٩٧ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، للإمام محمود بن عمر الزمخشرى (دار الريان للتراث ودار الكتاب العربى بيروت ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) .

٩٨ – كشف المشكل فى النحو ، لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى ، تحقيق الدكتور هادى عطية مطر (مطبعة الإرشاد ـ بغداد ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

٩٩ – الكليات ، لأبى البقاء أيوب بن موسى الكفوى ، قابله وأعده للطبع د. عدنان درويش ود. محمد المصرى (مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م) .

١٠٠ – لباب الإعراب ، لتاج الدين الإسفراينى ، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن (دار الرفاعى ـ الرياض ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م) .

١٠١ – لسان العرب ، لابن منظور (دار المعارف ـ القاهرة ـ د . ت) .

١٠٢ – اللغة ، لـ ج ، فندريس ، تعريب عبدالحميد الدواخلى ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٥٠م) .

١٠٣ – اللغة العربية المعاصرة ، للدكتور محمد كامل حسين (دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٧٦م) .

١٠٤ – اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان (الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٣م) .

١٠٥ – اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ، ترجمة د. عباس صادق الوهاب ومراجعة د. يوئيل عزيز (دار الشئون الثقافية العامة ـ بغداد ـ ط١ ـ ١٩٨٧م) .

١٠٦ – اللمع فى العربية ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف (عالم الكتب ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٤م) .

١٠٧ – المحلى وجوه النصب ، لأبى بكر أحمد بن شقير النحوى ، تحقيق الدكتور فائز فارس (مؤسسة الرسالة ودار الأمل ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) .

١٠٨ – مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه (مكتبة المتنبى ـ القاهرة ـ د . ت) .

١٠٩ – المدخل إلى دراسة النحو العربى ، للدكتور على أبو المكارم ، الجزء الأول (دار الوفاء للطباعة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

١١٠ – المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلى محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم (دار الجيل ـ بيروت ـ د. ت) .

١١١ – معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء : جـ١ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار (الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٨٠م) .

١١٢ – معانى النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائى (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ـ بغداد ـ مطبعة التعليم العالى بالموصل ـ ١٩٨٩م) .

١١٣ – معجم شواهد العربية ، تأليف عبدالسلام هارون (مكتبة الخانجى بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) .

١١٤ – معجم القراءات القرآنية ، إعداد الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر (مطبوعات جامعة الكويت ـ الطبعة الأولى ـ من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٥م) .

١١٥ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين بن هشام الأنصارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد (مكتبة ومطبعة صبيح ـ القاهرة ـ د . ت).

١١٦ – المفضليات ، للمفضل الضبى ، تحقيق وشرح أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (دار المعارف ـ ط٧) .

١١٧ – المقابسات لأبى حيان التوحيدى ، محقق ومشروح بقلم حسن السندوبى (دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة ـ ط٢ ـ ١٩٩٢م) .

١١٨ – المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ دار الرشيد للنشر ـ بغداد ـ ١٩٨٢م) .

١١٩ – المقتضب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة، طبعت أجزاؤه بين سنتى ١٣٨٦هـ و ١٤١٥هـ) .

١٢٠ – مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج ، تأليف الدكتور محمود شرف الدين (مطبعة الشباب الحر ومكتبتها ـ القاهرة ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) .

١٢١ – المقرب ، لعلى بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبورى (وزارة الأوقاف ـ مطبعة العانى ـ بغداد ـ ١٩٧١م).

١٢٢ – من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٦٦م) .

١٢٣ – من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف (مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٠م) .

١٢٤ – مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان (دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ الدار البيضاء ـ المغرب ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) .

١٢٥ – المنصف شرح أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للمازنى ، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م) .

١٢٦ – منهج البحث اللغوى بين التراث وعلم اللغة الحديث ، للدكتور على زوين (دار الشئون الثقافة العامة ـ سلسلة كتب شهرية ـ بغداد ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٦م) .

١٢٧ – نتائج الفكر فى النحو ، لأبى القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلى، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا (منشورات جامعة قاريونس ـ مطابع الشروق ـ بيروت ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) .

١٢٨ – النحو العربى نقد وبناء ، تأليف الدكتور إبراهيم السامرائى (دار الصادق ـ بيروت ـ ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م) .

١٢٩ – النحو العربى والدرس الحديث : بحث فى المنهج ، للدكتور عبده الراجحى (دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٨م) .

١٣٠ – النحو الوافى ، للأستاذ عباس حسن (دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة السابعة ما عدا جـ٣ : الطبعة السادسة) .

١٣١ – النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى ، تأليف الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (مطبعة المدينة ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .

١٣٢ – نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، للدكتور نهاد الموسى (دار البشير ـ الأردن ـ ط٢ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) .

١٣٣ – النكت فى تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفى من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تأليف أبى الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمرى ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب (المملكة المغربية ـ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م) .

١٣٤ – همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٥م).

ثانياً - الرسائل الجامعية :

١ – أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد عبدالعزيز عبدالدايم (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م) .

٢ – الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين ، رسالة ماجستير ، إعداد مصطفى السنجرجى (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٦٤م) .

٣ – الجملة الوصفية فى النحو العربى ، رسالة ماجستير ، إعداد شعبان صلاح حسين (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٥م) .

٤ – الدراسة النحوية للشعر عند ابن جنى ، رسالة ماجستير ، إعداد عبدالسلام السيد حامد (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م) .

٥ – قرينة التعيين فى النحو العربى ، رسالة ماجستير ، إعداد محمد عبدالعزيز عبدالدايم (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) .

٦ – قضية اللفظ فى النقد العربى حتى القرن الخامس الهجرى ، رسالة ماجستير، إعداد السعيد أحمد الباز (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

٧ – المبهمات الثلاثة : الضمير والإشارة والموصول بين النحاة والقراء ، رسالة ماجستير ، إعداد محمد على حسنين صبرة (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) .

٨ – المشابهة ودورها فى التراث النحوى ، رسالة دكتوراه ، إعداد محمد عبدالفتاح العمراوى (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م) .

٩ – الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية ، رسالة ماجستير ، إعداد أحمد عبدالعظيم عبدالغنى (كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٠م) .

ثالثاً ـ الدوريات :

١ – حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت : الرسالة العشرون ـ الحولية الخامسة ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م (نظرة فى قرينة الإعراب فى الدراسات النحوية القديمة والحديثة ، للدكتور محمد صلاح الدين بكر) .

٢ – حوليات كلية دار العلوم بجامعة القاهرة : العام الجامعى ١٩٦٨ـ ١٩٦٩م .

٣– صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية : العدد (١٦) – ديسمبر – ٢٠٠٠ م .

٤ – فصول : المجلد السادس ـ العدد الأول ـ ١٩٨٥م .

٥ – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : الجزء السابع والسبعون ـ ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

الفهرس

الفصل الأول

أثر الإعراب ودلالة العلامة الإعرابية

الموضوع — الصفحة

الفصل الثانى
أثر الصيغة والاشتقاق والجمود

الموضوع — الصفحة

الفصل الثالث
أثر إبهام المعنى

الموضوع — الصفحة

الفصل الرابع

أثر معنى الجنس وغيره من المعانى المختلفة

الموضوع — الصفحة

الفصل الخامس

التركيب بين اللفظ والمعنى

الموضوع	الصفحة